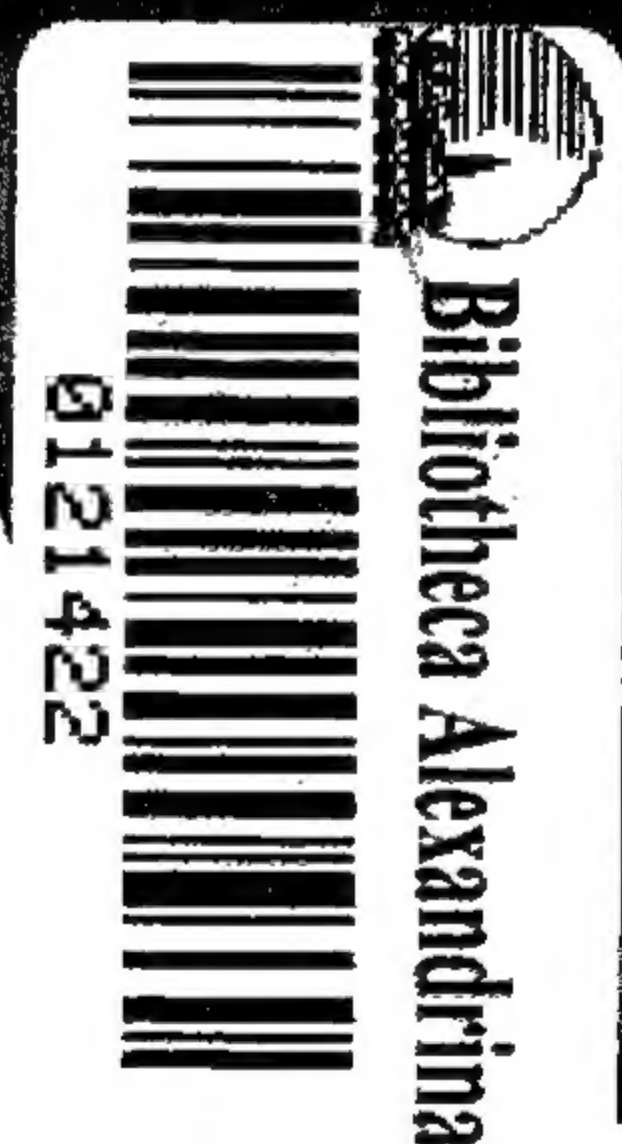
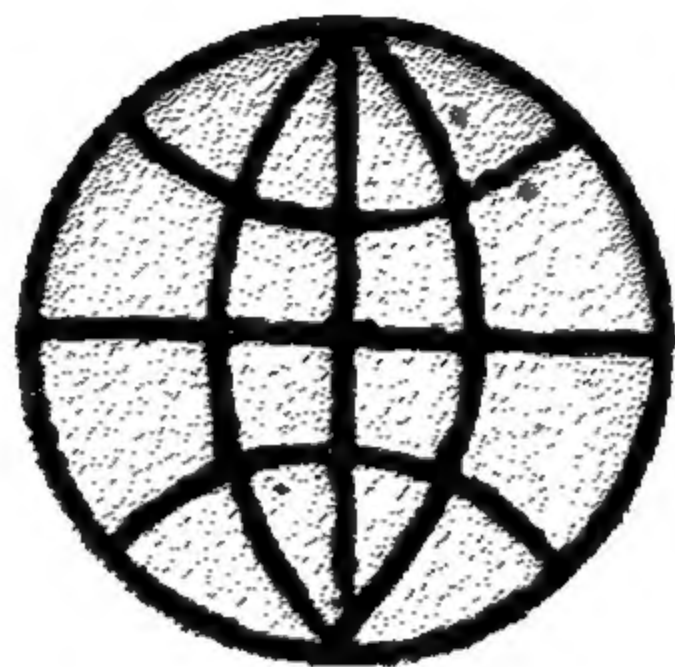


مجموعه أبحاث اشترك فيها:

هيوبرت همفري
آرنولد توينبي
كينيث بولدينج
مرجريت ميد
جول مول



م.ب

عالم بدون

إعداد: آرثر لارسون
ترجمة: الدكتور راشد البراوي

عالم البرزخ

إعداد: أرنولد سون

ترجمة الدكتور عبد البراري

مجموعة أبحاث اشرك فيها:

هيوبرت همفري

آرنولد توينبي

كينيث بولدينج

مرجريت ميد

جول موك

مكتبة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأنها بها حسن محمد وأولاده
وغيرهم من أبناء القاهرة

Copyright © 1962, 1963 by the Saturday Review

A WARLESS WORLD

by

Arthur Larson

Published by McGraw-Hill Book Company, Inc.

New York

محتويات الكتاب

ص	
٥	تصدير : بقلم يوثانت
٧	المقدمة
٩	١ - المحافظة على السلام في عالم بدون أسلحة لويس ب . سون
٢٣	٢ - ازدياد الأمن عن طريق نزع السلاح جول موك
٤٩	٣ - التغيير في عالم منزوع السلاح أرنولد توينبي
٥٩	٤ - موضوع التغيير الداخلي والتر ميليس
٧٣	٥ - التغيير الدولي السلمي آرثر لارسون
٨٣	٦ - المعاني الاقتصادية التي تتضمنها حالة انتهاء الحرب كينيث بولدينج
١٠٣	٧ - الفرص الاقتصادية التي تتلو نزع السلاح هيوبرت همفري
١١٩	٨ - نزع السلاح ومشكلة السكان جرفيل كلارك
١٢٣	٩ - صراع الأفكار آرثر لارسون
١٥٧	١٠ - المشكلات السيكولوجية لحالة انعدام الحرب جود مارمور
١٧٥	١١ - سيكولوجية إنسان في عالم بدون حرب مرجريت ميد
١٩١	١٢ - الأثر الروحي لحالة انعدام الحروب وليم إرنست هوكنج
٢١٧	١٣ - مقترحات للدراسة والعمل جيمس وادسورث
٢٢٣	١٤ - تذييل : الفكرة الروسية في عالم بدون أسلحة

تَصْدِير

بقلم : يوثانت

مما يبعث في نفس الكثير من الرضاء ، أن أسهم استجابة لطلب المستر آرثر لارسون ، بكلمة مبدئية موجزة لهذه الندوة .

إن الدعوى الأساسية التي يقوم عليها هذا الكتاب «عالم بدون حرب» تتمشى مع الهدف الأصلي للأمم المتحدة . فدياجة الميثاق تتحدث عن عزم شعوب العالم على إنقاذ الأجيال القادمة من لعنة الحرب ، وفي كل يوم تقريباً أتلقى رسائل عديدة من أفراد فضلاً عن منظمات في جميع أرجاء العالم ، تعبر عن آمالهم ومخاوفهم — آمالهم في عالم بلا حرب ، ومخاوفهم بشأن بقاء البشرية في العصر النووي . إن قلقهم ورغبتهم في المراسلة أمر مفهوم ذلك أنه بينما الأمم المتحدة منظمة بين الحكومات فإنها موجودة من أجل الشعوب بقدر ما هي موجودة من أجل الحكومات التي هي الدول الأعضاء فيها .

لقد نشرت حديثاً كتب ودراسات كثيرة لا يفترض فيها الكتاب ومن أسهموا فيها عالماً بدون حرب ، وإنما يفترضون عالماً تظل فيه الإنجازات العلمية داخلة في نسيج النظام الحربي — نظام الرادع النووي بما يتطوى عليه من توازن قلق للرعب ، ذلك التوازن الذي يعتقد أن المحافظة على السلم تتوقف عليه . ومع هذا ، فإذا الأخطار الجديدة التي تترتب على هذا المفهوم التقليدي ، فإن المسؤولين ممن هم في مكان السلطة أو بعيدون عنها ، من الساسة فضلاً عن الدراسين الجادين ، راحوا بصورة متزايدة يتصورون عالماً يخلو من الحروب — عالماً تخلص بمحض اختياره من أسلحة الدمار الجماعي — على أنه ليس هدفاً ضرورياً فحسب ، بل وهدفاً واقعياً .

إن المناشط الحالية للأمم المتحدة - الأبقاء على المسلم ، وتسهيل التغيير السلى ، وتنمية التقدم الاجتماعى وتحقيق مستويات عيش أفضل وحرية أكبر - هذه كلها تشير فى الاتجاه نفسه . إن مناشطنا هى الخطوة الأولى - التى تتحسس غالباً والناقصة بالتأكيد - صوب نوع السلطة الدولية الفعالة اللازمة للحفاظ على السلم فى عالم لا حرب فيه .

واعتقد أنه سوف تكون هناك أرض مشتركة بحيث ينبغى فى النهاية وجود سلطة دولية تلقى القبول العام من جانب الشعوب جميعاً ، كبيرها وصغيرها ، وتمشى مع جميع النظم الاجتماعية العاقلة . إن كل خطوة فى اتجاه التوفيق بين الاختلافات السياسية القائمة ، وكل محاولة لتهدئة صدام الأيديولوجيات ، وكل اتفاق عملى يراد به حل مشكلة جارية ، سوف يسفر فى الوقت نفسه عن دعم سلطان الأمم المتحدة والمجتمع العالمى .

ومن وجهة النظر هذه أرحب بهذه الندوة كتدريب فكرى لارتياح المجهول ولتبيد الخوف منه إلى حد ما . والواضح أن المستر لارسون بذل كل جهد لتحقيق أقصى حد من الموضوعية ، وأدخل أيضاً ملاحظاً عن « فكرتنا عن عالم بغير أسلحة ، كما ترى من وجهة نظر الاتحاد السوفيتى . وحتى مع هذا فمن المحتوم أنه وزملاءه المبرزين وكلهم من العالم الغربى ، ينظرون إلى المشكلة من زاويتهم ، وليس فى إمكانى ، كما لا يتوقع منى ، أن أشاركهم جميع أفكارهم وآرائهم ، غير أن اعتقادى هو أن أمثال هذه التدريبات تخدم غرضاً ثميناً جداً . إنها لا تعالج مفهوماً يوتوبياً ، ولكنها تعالج هدفاً عملياً .

وإنى لأمل أن هذه المشكلة المتعلقة بالتغيرات والتعديلات النظامية فضلاً عن السيكلوجية وغيرها ، والتى هى جوهرية لكى يقوم عالم بدون حرب ، سوف تدرس من زوايا مختلفة ، وأن تدريبات مماثلة سوف يقوم بها مزيد من الأفراد والمنظمات فى جميع أنحاء العالم ، عسى أن يبرز من الدراسة المستمرة لهذه المشكلة إجماع فى رأى يبين الطريق إلى مستقبل يخلو من الخوف .

المقدمة

هذا الكتاب - برغم عنوانه الذى ينم عن الخيال - جهد يراد به أن يعالج بطريق عملي عدداً من المشكلات ذات الأهمية بالنسبة إلى نجاح المفاوضات الراهنة بشأن نزع السلاح . والتكنيك الذى اتبع (وهو تكنيك عزيز على الرياضيين على ما يوضح جول موخ) هو أن " يفترض أن المشكلة حلت ، أى يفترض نجاح مفاوضات نزع السلاح ثم يلقي نظرة صارمة على نوع العالم الذى سوف نبلغه . هل سنحب حقاً مثل هذا العالم ؟ هل نستطيع الإبقاء عليه حتى لو بدأناه ؟ وما الأثر الذى سوف ينجم عنه بالنسبة إلى الأمن القومى ، وعمليات التغيير والثورة ، وصراع القيم والأيدولوجيات ، والتطور أو التفكك الاقتصادى ، والمشكلة السكانية ، وحالة البشر المعنوية والسيكولوجية والروحية ؟ "

وثمة سبب عاجل لتطبيق هذا التكنيك على مسألة نزع السلاح ، هو أن التقدم فى مفاوضات نزع السلاح تعوقه بغير شك المخاوف اللاشعورية والمكتومة من الأخطار التى يظن أنها تصاحب تدهير نظم الأسلحة . إن الخوف من الكساد والبطالة هو الوحيد الذى حظى بالكثير من الدراسة أو النقاش . وقد يكون الخوف من انعدام الأمن سبباً أكبر ، بين الشعوب الأقوى والارسخ أقداماً ، وبين الشعوب الآخذة حديثاً بأسباب النمو ، وبين ذوى التفكير التقدمى فى كل مكان . وقد تكون الغلبة ، لنوع من الخوف مختلف تماماً ، هو الخوف من تبلور " الوضع القائم " وبذلك يحال دون التغيير المرغوب فيه . وفضلاً عن هذا ، قد يكون فى كثير من الأذهان خوف خفى من أن الأفكار والقيم التى تشتمل عليها ثقافة معينة تخسر المعركة ضد أفكار الثقافات والأيدولوجيات المنافسة وقيمها ، إن لم تظاهرها الأساحة . مثل هذه الأفكار غالباً ما يجرى الإحساس بأنها مخجلة

إلى الحد الذي يتعين معه إبقاؤها مكبوتة في الطبقات السفلية من الوعي الجماعي، بحيث تظل برغم هذا تؤثر في الاتجاهات العامة والسياسة القومية. هذا الكتاب يمكن أن يساعد في شد بعض هذه المخاوف المخفية وتعريضها لضوء النهار حيث يمكن دراستها وتقييمها بصورة صحيحة.

والغرض الرئيسي الآخر هو تحليل وعرض تنوع ومسدى المنافع الإيجابية من جميع الأنواع - غير المادية فحسب - والتي تنجم من نزع السلاح في ظل القانون. وهذا ما لم تجر محاولته أبداً بالتفصيل الوافي، ربما بسبب الخوف من الظهور بمظهر اليوتوبية، ونتيجة لهذا لم تتح فرصة أبداً أمام الحافز على التقدم في المفاوضات والذي يتأتى من الموازنة الكاملة بين الأخطار والمكاسب.

ولقد بدأ المشتركون في هذا المجلد بطائفة مشتركة من الدعاوى (غير أن اشتراك كاتب في هذا التحليل لا يعنى أنه يعتقد أن الشروط المفترضة محتملة أو حتى ممكنة) .

والدعاوى هي : أن نزع السلاح قد تحقق في ظل القانون وتم الوقيع عليه طواعية بحسن نية من جانب جميع الدول التي يكون اشتراكها لازماً لكي يجعل مثل هذا الاتفاق فعالاً ؛ وأن نزع السلاح بهذا المعنى يؤخذ على أنه حالة تخفض فيها الأسلحة القومية إلى مستوى القوات البوليسية اللازمة للمحافظة على الأمن الداخلي ، وفيها قوة مسلحة تتولى أمرها هيئة دولية وتكون أقوى من أي تجمع من قوات قومية يمكن أن تتحد ضدها ؛ وأن نزع السلاح كان مصحوباً بخلق نظام للمحافظة على السلم وتسوية المنازعات مع أدنى قدر على الأقل ، من القانون والتنظيم اللازمين لمنع المنازعات المسلحة المنظمة والواسعة النطاق بين الدول .

هذه الدعاوى، وهي بعيدة عن أن تكون خيالية، تكاد أن تكون نسخة بالحرف الواحد من السياسة الرسمية . فإذ نبداً بالخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية هيرتر بنادي الصلحفة القومية في فبراير من عام ١٩٦٠ ، والذي

واصله خطاب الرئيس كيندى فى الأمم المتحدة فى ٢٥ سبتمبر ١٩٦١ وبلغ الذروة فى المقترحات الأمريكية المفصلة عن نزع السلاح والمقدمة فى أبريل ١٩٦٢ ، أقول إن فى ذلك كله يسرى هذا الموضوع : إذ نخفض الأسلحة إلى أن نصل إلى مستوى نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً ، يجب أن نشيء جهازاً للحفاظ على السلم ليحل محلها ، إلى أن تجرى فى النهاية المحافظة على السلام عن طريق نظام من المحاكم الدولية تساندها قوة دولية لا يمكن لأحد أن يتحداها .

وفى التحليل المبني على هذه الدعاوى يمكن التعرف على أقسام أربعة تعكس الرأى الذى يذهب إلى أن هناك أربع حاجات رئيسية يجب أن يشبعها بصورة إيجابية عالم يخلو من الحروب ، وهى الأمن ، والتغيير ، الرفاهية والتقدم المادى ، والرفاهية والتقدم من النواحي الروحية والمعنوية والسيكولوجية . وهذا النمط يتمشى مع المخاوف الرئيسية الأربعة التى سلف ذكرها وهى : الخوف وخاصة فى البلاد القوية من أن الأمن قد يعتريه الضعف ، والخوف وخاصة فى البلاد الحديثة من أن التقدم قد يوصد الباب فى وجهه ، والخوف من أن نزع السلاح قد يسبب مشقة اقتصادية ، والخوف من أن المثل العليا التى تنطوى عليها ثقافة المرء قد لا تظل على قيد البقاء بدون أن تساندها الأسلحة .

ولم تكن هناك محاولة من أجل استبقاء الحكم على النعمة أو الكشف التى قد تبرز من التفكير الذى يسرى فى هذه الفصول . إن الموضوع المزدوج عن « المشكلات والفرص » كان يستدعى عرض الصعب مع السهل ، ولم يكن ثمة افتراض مسبق بأن أى خط معين من البحث يجب دائماً أن يودى إلى نهاية سعيدة . والمأمول أن اتحاد المعرفة والخبرة بالحياة العامة ، والبراعة الفكرية مما سلطه المؤلفون على الصعاب ، والفرص التى لم يسبق لها مثيل والتى توحى بها الدعاوى السابقة ، كل هذا سوف يترك القارىء وقد حصل على بعض خطوط جديدة نافعة من الفكر بصدد أشد مشكلات العالم إلحاحاً

(١)

المحافظة على السلام في عالم بدون أسلحة

لويس ب. سون
أستاذ القانون الدولي في مدرسة
القانون بجامعة هارفارد .

يشوه نظرنا إلى عالم المستقبل خوفاً من كل منهما نقيض الآخر . فيساورنا أولاً الخوف من أنه في عالم جرد من السلاح تحل الفوضى محل النظام الحاضر . مهما يكن غير مستقر الدعائم . فإذا لا يعود شبح التهديد ، الذي تشكله الحرب النووية ، يخيم على العالم فقد تزداد بشكل ظاهر أنواع أخرى من العداء . فالعدوان والتخريب غير المباشرين اللذان يثيرهما جيران خلوا من وازع الضمير ، قد يحطمان الحكومات المستقرة في بلاد كثيرة ، وقد ينشب في مائة مكان صراع مخيف بين الرأسمالية والشيوعية . فهل هذا نوع السلم والأمن الذي يمكن أن نتوقعه في عالم منزوع السلاح ؟

ومن ناحية أخرى فقيام عالم تنتفي منه الحرب يخلق رؤيا عالم سكوني لا يعود في الإمكان فيه إحداث التغيير بطريق العنف . سوف تظل الشعوب ملتزمة إلى الأبد بالحدود القائمة اليوم والتي هي وليدة الصدفة ، ولن يكون ثمة مخرج من مواقف لا تطاق فرضتها يد الماضي الميتة . عالم كهذا لا يبدو ممكناً بالنسبة إلينا نحن الذين تواجهنا كل يوم تغييرات ثورية في النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي في جميع أرجاء الكرة الأرضية . فهل يمكن إيجاد طريق للمحافظة على السلم وضمان التغيير في الوقت نفسه ؟

وإذ تواجهنا هذه الورطات نسأل أحياناً في عجب هل نريد حقاً أن ينزع السلاح . ولكن تبين دراسة المشكلة عن كذب أنه ليس أمامنا من سبيل آخر للاختيار إذا شئنا أن نزيد الأمن القومي . بل ويتفق معظم العسكريين

على أن أياً من طرفي الصراع الحالي لن يحسن من أمنه عن طريق تكديس أسلحة جديدة فوق الأسلحة الحالية ، إذا حذا حذوه الطرف الآخر . وبغض النظر عن أية إضافات إلى عدة الغرب من الأسلحة ، فالزيادة التي تحدث في الوقت نفسه في وسائل الهجوم السوفيتية ، حتى وإن كانت أصغر منها في حالة الغرب ، تجعل أمن الغرب أكثر تعرضاً للتهديد في كل سنة . وبمرور الوقت ، تصبح تحت تصرف الجانب الذي يحتمل أن يشن الهجوم أسلحة رهيبية أكثر فأكثر ، ويزيد تبعاً لذلك خطر الدمار الكلى . أما أن العدو سوف تقضى عليه أيضاً ضربة انتقامية فلن يبعث إلا القدر اليسير من الرضاء في نفس ضحية الهجوم . لقد أنشئت قوى للأمن القومى بقصد ردع هجوم يشن ، وكلما كانت أفضل إعداداً قل احتمال شن هجوم ، ولكن بمجرد أن يحل الهجوم فالنتيجة الوحيدة هي الدمار المتبادل . ليس سوى مخرج واحد من هذا المأزق ، ذلك هو قلب سباق التسلح ، وإجراء خفض تدريجى في القوى العسكرية القومية في ظل رقابة دولية فعالة إلى أن تصل إلى النقطة التي لا تعود عندها تهدد بالفناء المتبادل .

ولكن مجرد إلغاء الأسلحة النووية ووسائل توجيهها إلى الهدف لن يقضى على خطر الدمار النووى . فلو احتفظت الشعوب بأسلحة تكفى لشن حرب محدودة ، فإن أية حرب كهذه يمكن أن تتطور بسهولة إلى حرب نووية ، إذ يحتمل أن يقع الجانب الخاسر تحت الإغراء الذي يحمله على استخدام أسلحة نووية صنعها حديثاً حتى يقلب كفة الميزان لصالحه . وحتى في عالم منزوع السلاح تماماً يستطيع شعب أن يستخدم قوته البوليسية المتبقية له لشن هجوم على منافس ليس على استعداد لمواجهة الهجوم . فخلال ٣٠٠٠ سنة من التاريخ المسجل حدث دمار شديد عن طريق استخدام أسلحة بدائية ، ويكفى أن نذكر تدمير روما لقرطاجنة ، والغزوات التي شنها أتيل ورجاله من الهون ، وشنها جنكيز خان ومحاربوه المغول . ويزيد من تعقيد الموقف الحاضر ، أن المعرفة بالأسلحة الجديدة لا يمكن محورها ، وأنه إذا بدأت حرب فسوف

تبعث الحياة من جديد في إنتاج الأسلحة وبيعاد صنع الأسلحة النووية. لذلك لا يكفي أن تبتدع الأساليب لتفرض الأسلحة والتحقق من أن الشعوب قد نزعت سلاحها بالفعل ، بل يجب أن تتخذ إلى جانب هذا خطوات في مجالات أخرى لدعم المؤسسات التي تقام بقصد المحافظة على السلم .

وثمة عامل آخر يتعين أن يؤخذ في الحسبان ، ذلك أنه ما من نظام للتفتيش يمكن أن يحول تماماً دون الخداع ، وفي وسع معتد مصمم أن يخفي قدراً له شأنه من الأسلحة الخطيرة دون أن يتعرض لخطر اكتشافها على الفور . وهذا الأمر لا ينبغي أن يؤدي بنا إلى الاستنتاج بأن نزع السلاح مستحيل ، ولكن يجب إيجاد وسائل أخرى خلاف القوات القومية الرادعة لتعالج بشدة أمر المعتدى ، بل وأفضل من هذا لوقفه عند ظهور أول بادرة من بوادر الخطر . إننا نعلم الآن أنه كان في الإمكان أن يوقف هتلر بسهولة في المراحل المبكرة من حياته ، وأن القواد كانوا يتخلون عنه لو فضحت خدعته عندما زحف الجيش الألماني إلى إقليم الراين خارقاً بذلك معاهدة فرساي . قد لا يتطلب عمل موحد في الزمان والمكان الصحيحين إلا قدراً يسيراً من القوة . ولكن كل إبطاء يزيد الخطر من أن تكون الحرب الواسعة النطاق ضرورية . لوقف مشروعات معتد يزداد جسارة مع كل نجاح يحرزه بغير أن يصد .

لقد رأينا في مصر والكنغو أن قوة دولية صغيرة يساندها الرأي العام العالمي يمكن أن تعيد للسلم مسيرته الأولى . ونعرف أن مثل هذه القوة تستطيع حتى اليوم أن تمنع الحروب الصغيرة التي لا تتورط فيها أي من الدول الكبرى تورطاً خطيراً ، وأن تحافظ على الأمن في مناطق يحتمل أن تكون مبعث خطر ، مثل الحدود بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة . ولكن في الوقت الحاضر لا نستطيع أن نتصور قوة هي من القدرة الكافية بحيث تعالج التهديد الرئيسي للسلم — أي النمو المستمر في أسلحة الدول الكبرى — إذ لن يكون في الإمكان الاعتماد على قوة دولية كضمان حقيقى ضد الحرب من أية ناحية إلا بعد أن يتم قدر بالغ من نزع السلاح . وفي ظل هذه الروح نص البيان .

المشترك عن المبادئ المتفق عليها والذي أصدرته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في ٢٠ سبتمبر من عام ١٩٦١ على أن تنشأ خلال المراحل النهائية من نزع السلاح « قوة بوليس دولية تزود بأنواع من الأسلحة يتفق عليها، وتكون من القوة الكافية بحيث » تضمن أن تتمكن الأمم المتحدة من أن تردع أو تقضى بشكل فعال على أي تهديد أو استخدام للأسلحة ».

بذلك يبدو أن ثمة اتفاقاً عاماً على أن السلم والأمن الدوليين في عالم منزوع السلاح سوف تحافظ عليهما قوة سلام دولية . وفي سبيل إدراك هذا الهدف سوف يتعين أن تكون مثل هذه القوة دولة حقاً، وعلى درجة عالية من مرونة الحركة ، وأن تكون قادرة على أن تقر بسرعة أن التصرف ضروري . وفي الوقت نفسه يجب اتخاذ الضمانات ضد إمكانية قيام مجموعة معينة من الشعوب أو قيصر حديث بإساءة استخدام هذه القوة والسيطرة عليها .

فأولاً من المحتمل أن تكون مثل هذه القوة من متطوعين على درجة عالية من التدريب - وحسن انتقاؤهم ويتقاضون أجوراً طيبة - بدلاً من أن تكون من وحدات قومية يتولى قيادتها ضباط من نفس جنسياتها يتبعون الأوامر التي تصدر إليهم من حكومات بلادهم . وتبين بعض التجارب في الكونغو خطر الوحدات القومية ذات الولاء الموزع والتي تكون طاعتها للسلطات المشرفة عليها أكثر احتمالاً من طاعتها للقواد التابعين للأمم المتحدة . وإذا جعلت الخدمة في قوات الأمم المتحدة جذابة بالدرجة الكافية، وصحبتها مزايا خاصة أثناء الخدمة وبعد انتهائها ، فلن تكون هناك ندرة في المتطوعين . ويمكن انتقاء أصلح الأفراد من صفوف الكثيرين من طلاب الخدمة عن طريق الاختبار العنيف لمؤهلاتهم واتجاهاتهم . ويمكن ابتداع أساليب تضمن أن يكون الأفراد الذين يقع عليهم الاختيار من ذوي النظرة الدولية أكثر منهم من ذوي النزعة القومية .

ومن قبيل الاحتياط ضد السيطرة التي تفرضها أية مجموعة قومية. قد يكون

من الضروري تحديد النسبة المئوية من رعايا أى شعب فى القوة ككل ، وفى مختلف الأسلحة وفى فئة الضباط . وبالمثل يمكن فرض قيود على اشتراك شعوب من مجموعات معينة من الشعوب التى ترتبط فيما بينها بحلف مثل حلف الأطلنطى أو ميثاق وارسو . يجب أن تتكون وحدات القوة ، وإلى أكبر حد ممكن ، من رعايا ينتمون إلى شعوب مختلفة . وحتى قيادة الوحدات الصغيرة ، من الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس الشعب الواحد ، ينبغي أن يعهد بها إلى ضباط من جنسية مختلفة .

وينبغي توزيع القوة ، إلى أكبر حد ممكن ، فى جميع أرجاء العالم . ويتعين وضع وحداتها على نحو يمكنها من الوصول إلى أية نقطة خطرى بسرعة . ويجب أن تكون هذه الوحدات من القوة بحيث لا يتمكن أى شعب أو مجموعة من التغلب عليها بسهولة . ولهذا الأسباب ينبغي وضعها فى أراضى الشعوب الصغيرة وأن تقام قواعدا الرئيسية فى جزر أو أشباه جزر يسهل الدفاع عنها . فيمكن مثلاً ، أن تتخذ مواقعها فى أماكن مثل ترينداد ، ماديرا ، آيسلندا ، مالطة ، قبرص ، زنجبار ، وسيلان . ولن توضع فى أى إقليم سوى نسبة مئوية محدودة من القوة ، ومن أجل هذا الغرض يقسم العالم إلى خمسة عشر إقليماً على الأقل . وقد يكون فى الإمكان النص على ألا تقيم فى أى من هذه الأقاليم الخمسة عشر سوى نسبة لا تقل عن ٥ فى المائة أو لا تزيد عن ١٠ فى المائة من مجموع القوة ، وأن يتكرر النقل من إقليم لآخر .

وفى الإمكان تفادى عبادة أحد القياصرة إذا عهد بقيادة القوة لا إلى شخص واحد وإنما إلى لجنة من خمسة أو سبعة أشخاص . يفضل أن يكونوا جميعاً من رعايا الشعوب الصغيرة . وفى الوقت نفسه ومن أجل ضمان عدم تحيز القرارات ينبغي أن تكون أغلبية المجموعة التى تتولى القيادة من أبناء الشعوب غير الملزمة بدلاً من أن يكونوا من رعايا الكتلتين الكبيرتين . ويجب أن تخضع القيادة العسكرية للإشراف الدائم من جانب هيئة مدنية ، على غرار اللجنة الدائمة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتملك

سلطات واسعة للتحقيق والاستجواب . كذلك ينبغي أن يكون اختيار كبار ضباط القوة والإشراف على نطاق الترقية في أيدي مدنيين . وإذا خول للقوة تملك أسلحة نووية لردع استعمالها من جانب أى شعب يملك مخزوناً من أمثال هذه الأسلحة ، وجب أن تكون الأسلحة النووية تحت إشراف مدنى دقيق ، أقوى بكثير من الإشراف الذى تمارسه لجنة الطاقة الذرية فى الولايات المتحدة . ولا تنقل هذه الأسلحة من الإشراف المدنى إلى القوة إلا إذا رخصت الجمعية العامة باستخدامها ، وحتى فى هذه الحالة لا يسمح باستخدامها إلا إذا كان المعتدى قد استخدم الأسلحة النووية بالفعل أو كان على وشك استخدامها .

وعلى العموم سوف تركز القوة مهامها على العمل الوقائى أكثر منه على إخماد أعمال العنف الدولى . وإذا تمكنت القوة من التدخل بسرعة فى أى موقف يحتمل أن يعرض السلام للخطر فقد يحول وجودها نفسه دون ازدياد خطورة الموقف ، وقد يجعل من الأسهل على الطرفين أن ينسحبوا دون أن يفقدا ماء الوجه ، ويهىء فترة تهدأ فيها العواطف الثائرة . قد تتوقع ألا تنشأ الحاجة فى معظم المواقف إلى الاستعراض الفعلى للقوة . وحتى حيث يكون القتال قد بدأ فلن تنحاز القوة فى العادة إلى أى من المتحاربين . ولكنها تحاول أولاً فصلهما عن بعض وإقامة منطقة محايدة بين الطرفين المتنازعين .

وبما هو جوهرى بالنسبة إلى هذا الأسلوب وجود وسائل فعالة للحصول على المعلومات عن أى تهديد ممكن للسلام . ويمكن أن يتاح هذا عن طريق توسيع نطاق الأسلوب الراهن بشأن تقرير وجود الأمم المتحدة فى بقاء الخطر فى أرجاء العالم . وقد يكون فى الإمكان إنشاء مراكز مراقبة تابعة للأمم المتحدة فى أرض كل شعب . ويمكن أن يختلف عدد المراقبين فى كل بلد بما يتناسب مع مساحة أراضيه القومية واحتمال نشوء صراع مع شعب مجاور . وإذا توافر لمجموعة معينة من المراقبين سبب كاف للاعتقاد بأن

عملاً عسكرياً يوشك أن يتخذ إما من جانب البلد الذي تقيم فيه هذه المجموعة أو ضد ذلك البلد ، فأنها تخطر قيادة القوة على الفور وتطلب نقل وحدة إلى المنطقة المهددة ، وهنا تبادر قيادة القوة إلى إرسال القوات اللازمة إلى بقعة المتاعب إلا إذا توافر لديها دليل قوى يؤيد العكس . وبالمثل إذا شن شعب هجوماً مسلحاً على آخر ، تقوم مجموعتنا المراقبين في كلا الشعبين المشتبكين في الهجوم بإخطار قيادة القوة التي تطلب في هذه الحالة من طرفي النزاع وقف القتال على الفور ، وتكون مستعدة للفصل بينهما في اللحظة التي يتوقف فيها ، ولن يكون من الضروري الالتجاء إلى هيئة سياسية لتقرر أي عمل آخر يتخذ إلا إذا جعل كلا المتحاربين أو أحدهما من المستحيل على القوة أن تنشئ منطقة محايدة بين جيشيهما .

وعلى أي حال يجب عمل الترتيبات كي ينقل في نفس الوقت إلى الهيئة السياسية المختصة كل رجاء بعمل تقوم به القوة ، كأن ينقل مثلاً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إما طبقاً لتشكيلها الحالي أو بعد تعديلها على نحو مناسب يمكنها من الاضطلاع بوظائفها الجديدة . وإذا لم تكن مثل هذه الهيئة منعقدة تدعى إلى الاجتماع على الفور . إن القرارات التي تتخذها بالموافقة على استخدام القوة وإصدار الأمر بوقف استخدامها أو المطالبة بعمل أشد حسماً ، هذه القرارات سوف تتطلب أغلبية كبيرة ، ولكن لا ينبغي أن تخضع للفتو من جانب أي شعب . وإذا خالفت أقلية كبيرة القرار فيجوز لها الالتجاء إلى محكمة دولية لتصدر قراراً بوقف التنفيذ . ولكن إلى أن يصدر مثل هذا القرار لا ينبغي وقف أي عمل يحتاج إليه المحافظة على السلم . وتقوم المحكمة بفحص حقائق الموقف للتأكد مما إذا كانت قد روعيت جميع الضمانات الإجرائية والمادية التي تحول دون استخدام قوة السلام الدوالية بغير ترخيص بذلك . فإذا وجدت المحكمة أنه لم يكن ثمة أساس كاف لاستخدام القوة أصدرت قراراً بوقف استخدامها ، ويجوز لها أن تأمر بسحب القوة ، بل وأن تطلب إلى الأمم المتحدة أداء تعويض

الشعب الذى تعرض للأذى إذا سببت القوة الدولية خسارة جسيمة عن طريق التصرف الذى أقدمت عليه بدون ترخيص به .

يمكن بالطبع أن تتخيل بسهولة أساليب أخرى للرقابة على استخدام قوة دولية ، ويجب أن تتضمن الاتفاقية المنشئة للقوة نصوصاً دقيقة بصدد هذا الموضوع. مثل هذه القوة يجوز إنشاؤها فى أول الأمر على أساس إقليمي ، وبعد ذلك يمكن إدماج الوحدات الإقليمية لتكوين قوة سلام دولية واحدة .

وبفرض إمكانية إنشاء قوة دولية ، وأنها ستكون ذات أثر فعال فى منع الحرب بين الشعوب ، فهل يخلق هذا بصورة آلية عالماً يسوده السلام ؟ هناك بالطبع شعوب راضية تماماً عن الحالة القائمة فى الوقت الحاضر وتفضل الإبقاء عليها إلى الأبد عن طريق استخدام قوة السلام الدولية إذا دعت الضرورة . ولكن محاولة تجميد موقف قينة أن تسفر عن تأثير يتعارض مع المقصود على ما يبين أرنولد توينبي . إن تحريماً فعالاً لاستخدام القوة فى العلاقات الدولية سوف يحرم الشعوب من علاجها الرئيسى فى الماضى ضد أعمال الخرق الحقيقى أو المزعوم لحقوقها ومصالحها . وإذا لم يعد فى الأماكن استخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية ، وجب تهيئة أنواع أخرى من العلاج لما قد يشعر به شعب إزاء آخر من مظالم عادلة . فى الوقت الحاضر لم تقبل اختصاص محكمة العدل الدولية إلا أقلية من شعوب العالم ، بل إن بعض هذه الشعوب جعلت قبوله مصحوباً بتحفظات تشبه . وبالإضافة إلى هذا ، ليست هناك هيئة مماثلة يمكن أن تصدر قراراً ملزماً فى نزاع غير قانونى لا يمكن رفعه إلى المحكمة .

يمكن أن نفترض أن الدول فى عالم جرد من السلاح سوف تقبل بدون تحفظات اختصاص محكمة العدل الدولية فى معالجة المنازعات القانونية بينها . ويمكن أن نأمل بوجه خاص أنه عندما يأتى ذلك الوقت قد تجد الولايات المتحدة أن فى الإمكان التخلي عن تحفظ كوناللى الذى يستثنى من اختصاص

المحكمة جميع المنازعات التي تقرر الولايات المتحدة من جانبها وحدها أنها داخلة في نطاق قضائها الداخلي . فبرغم العدد المحدود من القضايا التي رفعت إلى المحكمة فإنها أدت عملاً ممتازاً وتستطيع التطلع بدون تردد إلى توسيع نطاق نشاطها .

من الناحية النظرية يمكن لمحكمة ، أن تفصل في جميع المنازعات على أساس القانون ، وأن الطرف الذي يتقدم بدعوى لا تستند إلى القانون يخسر قضيته . وبرغم هذا فثمة نزاعات لا تصلح للعرض على المحكمة . . فالنزاعات التي توصف عادة بأنها نزاعات سياسية ، لا تنطوي على تفسير لقاعدة يتضمنها القانون الدولي ، ولكنها تتضمن تحولاً عن مثل هذه القاعدة أو تغييراً في موقف قانوني يجد أحد الأطراف أنه أصبح لا يطاق . فالنزاعات التي من هذا القبيل لا يمكن تسويتها بصورة فعالة على أساس القانون القائم ، وفي الأمم المتحدة تعالج في العادة على أيدي الجمعية العامة أو مجلس الأمن . ولكن هذه الهيئات لا تستطيع سوى إصدار توصيات تصل عادة بالجانب الإيجابي أكثر منها بجوهر الموضوع . إنها تقتصر في معظم الحالات على دعوة طرفي النزاع إلى مواصلة المفاوضات أو على تعيين وسيط . ومن المترف به عموماً أنه لا مجلس الأمن الذي يعرقه الفيتو ، ولا الجمعية العامة غير العملية والتي تعمل عن طريق لجان من أكثر من مائة عضو ، يصلح لأن يبحث بحثاً موضوعياً مزايا نزاع ما . ليس في الإمكان أن يعهد بإيجاد حل يخلو من التحيز ومنصف ، وبذلك يكون مقبولاً من جانب الشعوب المعنية ، إلا إلى هيئة مبعدة عن المجادلات السياسية اليومية وخالية من الإغراء الذي يحملها على الوصول إلى قرارات نهائية عن طريق الصفقات السياسية بين الكتل .

قد يكون من المستحسن في عالم ينـير حرب أن تكون لدينا هيئتان جديدتان على الأقل لبحث جوهر المنازعات السياسية . فأولاً يمكن تخويل هيئة توفيق عالمية سلطة التحقيق في جميع المنازعات التي يرفعها إليها أحد الأطراف في نزاع ما ، وعليها أن توضح الحقائق ، وتحمل الشعوب على

بإجراء تسوية ودية ، إذ غالباً ما تهدأ العواصف بمجرد أن تعرف جميع الحقائق وتعرض بطريقة موضوعية . وقد يكون الطرفان على استعداد للاستماع إلى المقترحات التي تقدم بها هيئة التوفيق لتقوية نزاعهما .

فإذا لم يسفر هذا الأسلوب عن تسوية ، وإذا لم يرغب الطرفان في الالتجاء إليه ، ففي الإمكان تجربة أسلوب آخر مؤداه أن تتخذ الجمعية العامة قراراً سياسياً في بداية العملية ونهايتها ، ولكن يحال القرار الرئيسى بشأن مزايا النزاع إلى هيئة محايدة . سوف يتعين على الجمعية العامة في البداية أن تقرر أن نزاعاً معيناً لا يمكن تسويته بصورة فعالة عن طريق إحالته إلى محكمة العدل الدولية ، وأنه من المحتمل أن يعرض السلم للخطر ويجب تسويته قبل أن يصل إلى مرحلة الانفجار . بعد ذلك تحيل الجمعية المسألة إلى محكمة تحكيم عالمية تتكون من خمسة عشر أو سبعة عشر شخصاً ، يفضل أن يكونوا من الساسة كبار السن والمعروفين للجميع ، ولهم من خبرتهم وسمعتهم ما يهيء أفضل ضمان بعدم التحيز وباتساع أفق النظرة . وتدرس المحكمة جميع جوانب النزاع وتعد توصيات بحل شامل مبني على ما تعتبره معقولاً عادلاً ومنصفاً لجميع من يعينهم الأمر . مثال ذلك أنه إذا كان هناك نزاع بشأن الحدرد لأحد الجانبين فيه حق قانوني في الإقليم ، ولكن الجانب الآخر يطالب به على أساس رغبات سكانه ، فإن المحكمة لا تأمر بإجراء استفتاء فحسب للتأكد من آراء السكان المحليين . ولكن يمكنها أيضاً أن تأمر الدولة الثانية بتعويض الأولى عن الأرض التي تخسرها ، وذلك بمنحها امتيازات اقتصادية خاصة ، أو بوسائل أخرى تسمح للخاسر بأن يتقبل القرار دون إراقة ماء الوجه .

يمكن أن نتوقع أن تكون لتوصيات المحكمة وزن أدبي عظيم بحيث لا يجرؤ الطرفان على رفضها . ولكن إذا رفضها شعب تعاد المسألة إلى الجمعية العامة التي قد ترى الموقف من الخطورة وتعتبر الحل الذي تقترحه المحكمة مرضياً بحيث قد تكون على استعداد لفرضه على الطرف المعاند أو الطرفين المعاندين . ولضمان الحصول على تأييد سليم لمثل هذا القرار فقد

يتطلب أغلبية غالبية في الجمعية (مثلاً أغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء بما فيهم ثلثا الدول الكبرى الإثنتى عشرة) ، وبمجرد اتخاذ هذا القرار يمكن تنفيذه عن طريق العقوبات الاقتصادية أو باستخدام محدود لقوة السلام الدولية. لكن من المحتمل أن يكون الضغط المؤدى إلى القبول الاختيارى من القوة بحيث نادراً ما يتطلب الحال وسائل للتنفيذ بالقوة .

وبهذه الطريقة يمكن لقوة سلام دولية في عالم منزوع السلاح أن تحمى الشعوب ضد العدوان من جانب شعب آخر ، بينما تعد في الوقت نفسه الوسائل الكفيلة بإجراء التغيير السلمى للمواقف التى لا يمكن احتمالها والتي يمكن أن تؤدى بسهولة إلى الإخلال بالسلام . وسوف تراقب بدوة هيئة أمم بعد تقويتها هذه النشاطات الجديدة كى تضمن عدم إساءة استخدامها . كذلك يوضع تشريع بقانون عالمى يفرض القيود على النشاطات المعنية من جانب الدول فحسب ، من قبيل العدوان المباشر والتخريب ، ولكنه ينص أيضاً على الظروف التى تخول فى ظلها قوة السلم الدولية أن تتصرف . ويمكن توفير قيد آخر عن طريق محكمة العدل الدولية التى يمكن منحها السلطة كى تعلن أن أفعالا معينة من جانب قوة أو محكمة التحكيم أو حتى الأمم المتحدة هى أفعال غير قانونية بسبب عدم اتفاقها مع هذا التشريع . وبهذا يتضاءل خطر الطغيان فى عالم سلمى ونضمن حكم القانون الدولى والعدل . إن المهمة ضخمة والعقبات كبيرة ، ولكن كما قال الرئيس كيندى « لم يحدث أبداً أن صار فى إمكان شعوب العالم أن تخسر بهذا القدر الكبير — أو أن تكسب هذا القدر الكبير . سوف تنقذ سوياً الكوكب الذى نعيش فوقه أو نهلك سوياً فى السنة لهيه . يجب أن نخلق — حتى بقدر ما ندمر — نخلق قانوناً عالمياً وتنفيذاً للقانون كما نحرّم الحرب على نطاق عالمى والأسلحة . . . » .

(٢)

ازدياد الأمن عن طريق نزع السلاح

جول موك . العضو السابق
بالوفد الفرنسى لدى الجمعية
العامة وممثل فرنسا الدائم سابقاً
فى لجنة نزع السلاح التابعة للأمم
المتحدة .

فلنستخدم العبارة المحيية إلى نفس الرياضى ونقول ، لنفرض أن المشكلة
حلت . . لقد نزع العالم سلاحه ، فالمسألة الآن تتمثل فى أن نبين أن أمن
مختلف الشعوب أصبح مكفولاً بدرجة أكبر منها عندما كانت أرضها تلبغ
بقواعد إطلاق الصواريخ وبالبطاريات والترسانات ، وعندما كان شبابها
يقضون أفضل سنوات العمر فى المعسكرات ومراكز التدريب .

هذا التوضيح يفترض توفير شروط أربعة :

(١) أن المنظمة الدولية للرقابة على نزع السلاح قد حققت نزع السلاح
تماماً وتملك أوسع سلطات التفتيش كى تكشف أية محاولة لإعادة التسليح
سراً .

(٢) وأن محكمة العدل الدولية تضع القانون ، وأن اختصاصها على
خلاف الموقف الحاضر إجبارى بناء على الطلب من جانب طرف واحد ،
وأن لأحكامها قوة فعالة فى جميع البلاد على غرار ما للقوانين الداخلية فى
تلك البلاد ، وأنها تستطيع معاقبة الدول بنفس الطريقة التى تحكم بها
المحاكم فى المسائل الجنائية أو المدنية ، وذلك عن طريق الغرامات والنواهي
والعقوبات ، وليس بالحرمان من الحرية بطبيعة الحال — إذ لا يمكن
سجن شعب بأسره ، وأنها تستطيع أيضاً توقيع الجزاءات الاقتصادية .

(٣) وحيث لا تفى التدابير سالفة الذكر بالغرض ، فإن المحكمة تشكل

- وهذا الإجراء سوف تقرره الاتفاقية - بحيث تحرك بطريق مباشر أو غير مباشر وعن طريق أداة للمحافظة على السلم أو مجلس الأمن ، قوة بوليس دولية تتدخل عن طريق محاصرة أو احتلال الإقليم الذى تار على القانون الدولى . فإذا قرر مجلس الأمن هذا العمل فسوف يكون الميثاق قد عدل قبل ذلك لكى يلغى الفيتو الذى يعرقل تنفيذ أحكام المحكمة نظراً لأن هذا الفيتو ، وهو بقية مما لدول خمس من سيادة مطلقة ، لا يتفق مع سيادة القانون الدولى .

(٤) وأن قوة البوليس الدولية قد أُنشئت قبل إتمام نزع السلاح . وبالنسبة إلى الأغراض التى تتوخاها فلا يهم كثيراً أن تتكون القوة من رجال تجندهم بصفاتهم الفردية المنظمة الدولية ويعملون فى خدمتها بصفة دائمة . أو من وحدات من البوليس القومى توضع تحت تصرفها بصفة مؤقتة . الحل الأول أكثر تمشياً مع المعقول وأدعى إلى الإطمئنان ، والحل الثانى أقل تكلفة وأكثر تمشياً مع تقاليد دول لم تعود بعد على فقدان سيادتها الكلية فى مجال أحست دائماً أنه أهم المجالات . وسواء أكانت القوة البوليسية قوة دائمة ولها استقلالها الذاتى ، أم كانت اندماجاً مؤقتاً من وحدات قومية ، فإن تحت تصرفها تكملة أعظم من أى تكملة يملكها أكبر الجيوش القومية فضلاً عن وسائل النقل السريع .

وإذا أضفينا واقعاً افتراضياً على النظام المتقدم ، علينا أن نحاول الآن قياس المخاطر التى سوف تتعرض لها الدول المنزوعة السلاح . إنها مخاطر فنية وسياسية واجتماعية ، أولها يتضمن شن هجوم عدوانى نتيجة لإخفاء مواد ربما خلال عملية نزع السلاح ، أو نتيجة صناعة سرية بدأت بعد إتمام نزع السلاح . والمخاطر الثانية هى المخاطر الناجمة من دعاية مناوئة أو من نشاطات هدامة . والمخاطر الأخيرة هى النتائج المترتبة على إلغاء الخدمة العسكرية وتحويل صناعات الحرب .

وقبل أن تفحص هذه الأخطار نبدي ملاحظة عامة وهي أن الشك في نزع السلاح كبير كالأمل المعلق عليه . كم مرة سمعنا الناس الذين يعتقدون أنه حسنو الاطلاع يقولون : « إذا أخذت من الناس أشد أسلحتهم فتكاً فسوف يقاتلون بالبنادق والمسدسات ، وإذا أخذت آخر مسدس في أيديهم فسوف يهاجم بعضهم بعضاً - بالهراوات وقبضات الأيدي . لن تتغير أبداً الطبيعة البشرية » .

يجب أن تكون نظرتنا أكثر من مدعاة إلى الأمل . فالناس يزدادون تحضراً كلما رفعوا مستوى عيشتهم وقل تقديرهم للجند العسكري . إزاء الإنسان البدائي ذو نزعة محاربة إذ كان يتعين على أسلافه أن ينتصروا على غيرهم حتى يضمنوا بقاءهم . ولكن في القرن العشرين وبرغم الاستثناءات المريبة الممثلة في بعض الدكتاتوريين ، تنتمي فرحة الحرب ونقاوتها ونبيلها إلى الماضي . فالجنود العاديون لم تطغ عليهم الفرحة حين نزلوا في فرنسا كي يساعدوا رجال المقاومة السرية على طرد النازي . وكانت عبارة (يجب سحقهم) تعبيراً عن ضرورة أكثر منها عن حماس ، لقد مات (تذوق الحرب) .

وما يصدق على شعوب الغرب يصدق أيضاً على السوفيت الذين لا يقولون عنهم في عمق تعلقهم بالسلام . وسوف يسفر سير الصين نحو الإقلال من الفقر عن النتيجة ذاتها في آسيا . وعلى ذلك يجب أن نطرح جانباً الافتراض الذي يتصور ملايين الروس والشعوب الصفراء والسوداء يهزون الحراب والمناجل أو القسي وهم يندفعون للهجوم على الشعوب الغنية والمجردة من السلاح . فلنقتصر على إمكانيات تخريب نزع السلاح أو إعادة التسليح سراً . فهل هذا مما يمكن تصوره ؟

في الإجابة موضوعياً على مثل هذا السؤال علينا ألا ننسى الفروض المبدئية التي أوردناها وهي :

هناك منظمة دولية للرقابة ، ومحكمة العدل تنهض بوظيفتها ، وقوة البوليس الدولية قد أنشئت .

لننظر أولاً إلى خطر الغش في أثناء نزع السلاح :

بالنسبة إلى الأسلحة التقليدية تعلمنا تجربة الحرب العالمية الثانية أن في الإمكان ، بالتواطؤ مع السلطات العسكرية ، إخفاء كميات صغيرة من مواد الحرب بل وإخفاء أسلحة كبيرة . وقد كان أعضاء حركة المقاومة الفرنسية يخفون الدبابات تحت القش في الأجران ولم تجدها السلطات الألمانية أبداً . وبالمثل أخفى عدد قليل من الطائرات الخاصة الصغيرة ، بعد تفكيكها ، وأعيد تجميع أجزائها في وقت التحرير . وفضلاً عن هذا أنشئت مستودعات للأسلحة الخفيفة - مدافع رشاشة - المدفعية التي لا ترتد - والشحنات المتفجرة . ويرجع بعض الفضل في هذا إلى ما كانت الطائرات تلقيه بواسطة المظلات مما جعل في الإمكان تسليح المقاومة السرية .

ولكن هذا كله لم يكن عملية كبيرة طبقاً لمصطلحاتنا . ومن المؤكد أنه حدث في ظروف مختلفة جداً عن ظروفنا أن كانت الرقابة في ذلك الوقت مهمة الدولة القائمة بالاحتلال أي العدو الذي كان قد أحرز النصر بصفة مؤقتة . وكان إبطال تأثير هذا الأمر واجباً وطنياً ، وكان الذين يخفون الأسلحة يلقون دائماً التأييد الأدبي ، بل وغالباً المساعدة الفعلية من جانب السكان .

على نقيض هذا ، فالرقابة الخاصة بالعالم المجرد من السلاح سوف تطبق في وقت السلم وعلى نطاق دولي مع المشاركة الكاملة من جانب الدولة التي يجري التفتيش عليها ، وسوف يضطر ممثلو الدولة إلى أن يلعبوا دوراً مزدوجاً وصعباً بدرجة لا يكاد يمكن تصورهما إذا حاولوا التحايل على الرقابة بينما يتعاونون معها .

وعلاوة على هذا ، فالرأي العام الذي كان يشجع الحركات السرية خلال

الحرب العالمية الثانية سوف يكون معادياً لمن يخلون بالسلام ممن قد يحاولون الاحتفاظ بقوة عسكرية سرية في دولة قد نزع سلاحها .
إذن فالخطر من إخفاء الأسلحة خطر لا يذكر .

يبقى في مجال الأسلحة التقليدية الجانب الآخر من الخطر : العودة سرّاً إلى التسلح بعد تدمير الأسلحة .

من المؤكد أن المنظمة القائمة بالرقابة لن تتمكن أبداً من التفتيش على أساس دائم على جميع مصانع بلد . وكأمر يمكن أن يتحقق يجب أن نسلم أن في الإمكان إنتاج الأسلحة سرّاً . فالسبيكة من الصلب يمكن أن تصبح ماسورة مدفع بنفس السهولة التي تصبح بها دنكل قاطرة . ونفس المخروط يمكن أحياناً أن يدير المدفع والقاطرة . فبعد معركة المارن ارتجل مصنع فرنسي العمل في عام ١٩١٤ عملية لعمل القنابل وسرعان ما أصبح المنتج الرئيسي قبل أن يتحول في عام ١٩١٨ إلى مصنع للسيارات .

بل ويمكن السير بهذا التغيير خطوات أبعد ، فبعض الصناعات التي ليست لها صلة يمكن تصورها بالصناعة العسكرية تستطيع أن تتحول أحياناً إلى إنتاج الأسلحة . إن القشل في استغلال النصر في معركة المارن في سبتمبر ١٩١٤ استغلالاً كاملاً لا يرجع إلى التعب الذي انتاب جنودنا فحسب ولكنه يرجع أيضاً وبوجه خاص إلى النقص في القذائف من عيار ٧٥ ملمبتراً ، إذ أن الاستهلاك فاق جميع توقعات رجال الإستراتيجية . فإحدى البطاريات على مقربة من المكان الذي كنت أشغله في ذلك الوقت تلقت قذائف مصنوعة من الزجاج قدمها إلى مصنع البارود أحد المشتغلين بصناعة الزجاجات . وإذا كان رجال المدفعية يخشون الانفجار في ثقب المدافع كانوا يهتمون - قبل إطلاقها - الحقيقة أن القنابل كانت تنفجر على الهدف محدثة الكثير من الضوضاء والدخان وربما الكثير من الخسائر بمثل ما تحدثه القذائف المصنوعة من الصلب أو الحديد الزهر المكسو بالصلب . فهل

يستتبع هذا الآن أن تقوم منظمة الرقابة على الأسلحة بالإشراف الدائم على مصانع الزجاج ؟

واضح أن هذا لا يحدث . وهنا مرة أخرى يختلف الموقف في عالم منزع السلاح اختلافاً تاماً عنه في بلد مشبك في حرب . ليس في الإمكان أن تتصور أن يكون صانعو الزجاج على غير بينة من إحلال القذائف محل الزجاجات . في خطوط إنتاجها أو من أن يتواطئوا في هذا التخريب للسلم . ومع هذا لو سلمنا بأن في الإمكان صنع الأسلحة سرّاً على نطاق صغير فمن المؤكد أنه لن يكون في الإمكان مباشرة الإنتاج وفق خط التجميع وعلى نطاق كبير وهو ما يلزم لشن عدوان .

ذلك أنه يجب ألا ننسى أنه طبقاً لنظريتنا ليس الجار الذي أخلص في نزع سلاحه هو الذي تهاجمه الدولة القادرة فحسب ، وإنما سوف يتعين شن الهجوم على العالم المتحضر كله ، وأن الدولة المجرمة سوف تتعرض للاستنكار الأدبي من جانب العالم وهو استنكار ربما لاتهم به كثيراً جداً . ولكن سوف تضطر فضلاً عن هذا إلى معاناة العقوبات الاقتصادية التي ستكون فورية في العالم حسب تنظيمه في ذلك الوقت . وأخيراً إذا لم توقف هذه التدابير الهجوم تتدخل قوة البوليس الدولية التي تحصل على الأسلحة من المقادير التي تجمعها المنظمة الدولية لهذا الغرض .

إذن تكون هذه حرباً تقليدية حقاً تشن دفاعاً عن القانون تحت رعاية المنظمة الدولية ، ولن يتمكن المعتدى من التسلح سرّاً إلى الدرجة اللازمة لتمكينه من أن يهزم تحالفاً من العالم بأكمله .

وليس لنا أيضاً أن نستشعر القلق العميق بشأن خطر تحويل وسائل النقل في الوقت السلم إلى أدوات حرب ، وهو خطر غالباً ما يذكر ويبالغ فيه .

ومن السهل أن نقرر أن في إمكان الدولة المعتدية أن تحول طائراتها

التجارية إلى قاذفات قنابل وسفنها التجارية إلى طرادات . وأقل سهولة من . هذا أن تتحقق هذه التحولات على نحو فعال .

في عالمنا الاقتراضى نجد أن أساطيل الطائرات الحربية التى تعد اليوم بألوف الطائرات ، فى حالة كل من الدول العسكرية الكبرى ، سوف تدمر أو تحول إلى أغراض أخرى . ولن يكون تحت تصرف الدول سوى طائراتها المدنية والخاصة التى لا تمثل فى كل بلد سوى مئات قليلة متوسطة أو بعيدة المدى .

فى الإمكان بالتأكيد تحويل طائرة نقل من الطراز الحديث إلى قاذفة . قنابل ، بمعنى أن فى الإمكان أن تلحق بجهاز الإطلاق فيها بضع قنابل تصنع سرّاً . وهذا لن يحولها إلى قطعة حربية لها قيمتها إذ لا تزال الطائرة ينقصها كل الجهاز الخاص وبخاصة منظار القبلة وجميع الأسلحة الدفاعية السريعة الطلقات والمعدات الدقيقة التى لا يمكن ابتداعها ارتجالاً ولا يمكن صنعها دون علم منظمة الرقابة . وإذا لا تصلح لأداء مهمتها العسكرية ، وإذا تكون وحدة قتال من النوع الوسط ، فإنها تكون فريسة سهلة للطائرات المقاتلة التى تملكها القوة الدولية .

وبالمثل ، لا يكفى تركيب مدفع من عيار صغير فوق ظهر سفينة بضائع أو زورق لنقل الموز أو ناقله بترول ، إذا أريد امتلاك طراد . كان هذا هو الأسلوب الذى سلحت به السفن التجارية خلال الحرب الأخيرة ، وهذا أقصى ما عملناه للدفاع عن أنفسنا ضد هجوم على السطح تشنه غواصة . ومثل هذه السفن المسلحة لم تكن تملك أياً من خصائص سفينة القتال وهى السرعة وأساليب التصويب على الهدف ومركز التحكم فى إطلاق النار والدفاع ضد الطائرات والغواصات وما إلى ذلك .

وعلاوة على هذا كيف يمكن فى أى من هاتين الحالتين الاعتماد على التواطؤ الصامت من جانب العمال الذين يقومون بعملية التسليح هذه . ومن جانب البحارة أو الموظفين المدنيين الذين يصبحون على عام به ؟ مرة أخرى .

سرعان ما تنقل أنباء الخديعة والخطر حتى ولو عن طريق مجهة إلى المفتشين الدوليين .

وهكذا ودائماً على أساس نظريتنا المفترضة الأساسية يبدو أمن الشعوب المنزوعة السلاح والمخالصة كاملاً بالفعل بقدر ما يتعلق الأمر بالأسلحة التقليدية .

وفي المجال النووي يجب أن نتمعن بالتعاقب استئناف إنتاج المواد القابلة للانشطار للأغراض العسكرية ، والالتجاء إلى المقادير الموجودة من قبل والمخجأة ، ومشكلة أساليب نقلها .

فأولاً من المستحيل أن تتصور عودة سرية إلى إنتاج المواد القابلة للانشطار . ولمنع هذا ما علينا إلا أن نضع مفتشين دائمين في نوعين من المصانع لا يمكن بسبب أبعادهما وتعقيدهما التستر عليهما وإخفاؤهما عن الأنظار . فالمصانع الأولى هي التي تفصل اليورانيوم القابل للانشطار عن اليورانيوم الطبيعي الذي لا يشكل منه الأول سوى سبعة في الألف من الجزء ، ويمتد عبر مجالات شاسعة ، ويعمل في سلاسل طويلة . ما علينا إلا أن نختزل العمليات النهائية من هذا الإنتاج لكي نحد من نسبة الإثراء إلى الدرجة التي تسمح بجميع الاستعمالات السلمية ولكنها تحرم النقاوة اللازمة للتفجير . وواضح أن من المستحيل إعادة العمل سرّاً بتلك المراحل من السلسلة والتي استبعدت .

والمصانع الأخرى ، أي المصانع التي تسترد المواد المتولدة في عملية تحويل القضبان التي تستخدمها المفاعلات ، يجب أن تواصل عملها . أي يجب منحها الحرية الكاملة لإعادة توليد القضبان فحسب ، بل وكذلك لاستخراج النظائر . المشعة منها والكثير منها استخدامات سلمية بينما غيرها تكشف عن استعمالاتها كلما زادت المعرفة بها . ومن بين هذه العناصر البلوتونيوم ، وهو المادة الأولية الثانية في القنابل ، والتي يكاد لا يكون في الإمكان وقفها ولكن يجب الرقابة عليها . هذا المعدن الخطير ، الذي يقتل رجلاً يتعرض

لأقل ذرة من ترابه ، ليست له فائدة عماية إلا بالنسبة إلى صنع القنبلة ، ولا يمكن لحسن الحظ جداً وجوده في الطبيعة . وإذن إذا لم يكن في الإمكان تحريم استخراجِه فسوف يكون هناك سبب وجيه لأن نأخذ النتائج في الحسبان الدقيق ، وأن نراقب مايعقب ذلك من تفاعلات المعدن سواء في الصناعات التي تكون قد وجدت طريقة لاستعمالها سلباً وبدون خطر ، أو في الأماكن التي يجري تخزينه فيها . وعملية الاستخراج والمعالجة وراء الجدران الحامية المصنوعة من الخرسانة المسلحة ، عملية من الدقة بحيث لا نحتاج إلى أن نخشى القيام بها سرّاً .

هاتان المجموعتان من المصانع ، ليستا عديدين ، إذ لا يوجد منها سوى عدة عشرات في جميع العالم . لقد قدروا منذ بضع سنوات خلت أن مجموعة من حوالي ثلاثة آلاف مفتش — ثلثهم من المهندسين والثلثان من الفنيين — تكفي لأن تضمن للعالم أنه لن تعود هناك صناعة سرية للمواد القابلة للانشطار للأغراض العسكرية .

تبقى الآن مسألة المخزون من القنابل النووية ومن الرؤوس الذرية للصواريخ والأقمار الصناعية، ومن المادة القابلة للانشطار للأغراض العسكرية، وكلها تكونت قبل إنشاء منظمة الرقابة الدولية .

وطبقاً لنظريتنا تكون الاتفاقية قد نصت على سلسلة بأسرها من عمليات إعادة التحويل : تدمير جميع الأشياء المعدنية ، وتغيير طبيعة اليورانيوم القابلة للانشطار بإضافة نظيره المشع الخامد ، وتحويل الثوريوم ، وتخزين البلوتونيوم وما إلى ذلك . ولكن هل تضمن جميع شعوب العالم أن هذه الاتفاقات جميعاً نفذت بدقة .

للأسف ليس في إمكان أحد اليوم تقديم هذا الضمان . فمنذ عشر سنوات خلت بينت للأمم المتحدة أن البشرية قد تجاوزت النقطة التي دعاها الطيارون عبر المحيط في العصر البطولي «نقطة اللاعودة» . وبالنسبة إلى «من ينزعون السلاح» ، اليوم كانت نقطة اللاعودة هي النقطة التي كانت عندها الرقابة الفعالة على الإنتاج

ما تزال في حيز الامكان ، والتي بعدها تصبح مثل هذه الرقابة أمراً وهمياً .
إن مثلاً نضربه يوضح هذا القول . فإذا عرف المهندسون المصانع المنتجة (ويحول حجمها دون إخفاؤها) ، وتاريخ إنشائها ، والحد الأقصى من استهلاكها من القوة الكهربائية ، وعمليات التصنيع فيها ، فإن في إمكانهم أن يقدروا إنتاجها الماضي في حدود ٢٠ - ٢٥ في المائة . فإذا قدرت الحسابات إنتاج مصنع جديد بما مقداره ٥٠ كيلو جراماً ، فيصعب أن يكون هامش الخطأ - ١٠ إلى ١٢ كيلو جراماً - كافياً لإنتاج الكتلة الحرجة ، التي تشكل الحد الأدنى اللازم لتسليح قنبلة . عندهذه النقطة من السهل أن نطلب من مدير المصنع أن يفسر استخدام هذه المادة ، ولن يكون المقدار الذي يستطيع إخفاءه كافياً لتسليح قنبلة ، وبذلك تكون الرقابة فعالة .

ولكن إذا بلغ الإنتاج الماضي عدة مئات من الأطنان - كما هو الحال اليوم في الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية - فإن نفس هامش عدم التأكد ، وقدره ٢٠ في المائة ، يمثل إمكان إخفاء عدة عشرات من الأطنان وبالتالي إخفاء عدة آلاف من القنابل . وعندما نأخذ في الاعتبار أن عشرين فقط من هذه القنابل يحتاج إليها تدمير بلد في حجم فرنسا ، فعندئذ لا تعود الرقابة تهيب أي أمن حقيقي . لقد وصلنا إلى تلك النقطة .

ولهذا السبب يجب ألا يتركز الجهود الرئيسية لمنظمة الرقابة الدائمة على القنبلة وإنما يجب أن يتركز على الأجزاء المنفصلة من جهاز القنبلة وعلى وسائل نقلها إلى الهدف .

والأجزاء الملاحية المختلفة من الصاروخ طويل المدى أو من القمر الصناعي - وهي الجيروسكوبات والمعدات الإلكترونية ومعدات الراديو الإلكترونية - ليست مصغرة فحسب ولكنها تتضمن أيضاً درجة عالية جداً من الضبط في صنعها . وهذه شروط تصعب مواجهتها وتقلل إلى حد كبير جداً من المصانع ذات الدرجة العالية من التخصص والقادرة على إنتاج الأجزاء . ونتيجة لهذا فإن مراجعة دائمة تقريباً وإن تكن سهلة نسبياً على

الصناعة السرية لهذه المعدات وإصلاحها أو تركيبها في الصواريخ الموجودة ،
سوف تكون ضرورية .

ومع هذا فالذى يوفر أعظم الأمن هو الرقابة على وسائل النقل إلى
الأهداف . فإذا تقررت هنا الرقابة في الوقت المناسب ، وصل وزن الوحدة
من صواريخ الجيل الأول إلى حوالى ١٠٠ طن ، وبلغ وزن الوحدة
من صواريخ الجيل الثانى حوالى ٤٠ طناً . وقواعد إطلاقها ، وهى أشبه
بكاتدرائيات حقيقية من الصلب ، لا يمكن مواراتها عن الأنظار أو بناؤها
سراً .

والسفن والطائرات القادرة على إطلاق هذه الصواريخ ضخمة ، وتعتمد
على أحواض بحرية أو مطارات من نوع لا يوجد منه إلا العدد القليل ،
ومزودة بوفرة بمعدات خاصة ومن السهل إيجادها . فإذا أنشئت الرقابة
خلال فترة استخدام هذين الجيلين من الصواريخ لسكانت ذات أثر فعال
تماماً في العالم المنزوع السلاح الذى تفرضه نظريتنا .

ولكن إذا تأجل الاتفاق بشأن السلام أصبحت صواريخ الجيل الثالث
بدورها صالحة للاستعمال من جانب أو آخر ، وإذا تساوت في القوة والمدى
فلن يزيد وزنها عن حوالى ١٠ أطنان ويمكن إطلاقها من غواصة مخفية
تحت سطح الماء أو من سيارة نقل تسندها قواعد هيدروليكية أو من حفرة
تغطى إلى أن تحين لحظة الإطلاق .

وهكذا ، يزداد التهديد سوءاً من شهر لآخر ، وتتراعى فوق الأفق
« نقطة اللاعودة » . إن الجمهور العام على بينة يسيرة من الحقيقة وهى أن
غواصة ذرية واحدة ، لا يحد من فترة بقائها تحت سطح الماء سوى قوة أعصاب
أفراد طاقمها ومسلحة بستة عشر صاروخاً من طراز الصاروخ الأمريكى
بولاريس أو ما يقابله عند السوفيت ، تملك قوة نار وقوة تدميرية تزيدان
عدة مرات عن مجموع ما أنفقته جميع قوات الجانبين البرية والبحرية والجوية خلال

سنوات الحربين العالميتين العشر ١ وأسوأ من هذا فمن المستحيل عملياً اكتشاف هذه السفينة الشيطانية . وإذا هبطت تحت سطح الماء إلى نقطة اختيرت اختياراً صحيحاً في البحار الفسيحة ، لاستطاعت حتى مع صواريخها الحالية التي يصل مداها إلى ١٥٠٠ ميل ، أن تدمر أية منطقة على سطح الأرض لا تبعد أية نقطة منها في الحقيقة عن ١٥٠٠ ميل من أى محيط . إن الزيادة التي يجرى السعى وراء تحقيقها في مدى الصواريخ ، ويجرى الحديث عن ٢٠٠٠ ميل - بل وعن ٤٠٠٠ ميل - ليست محاولة لضرب أجزاء جديدة من الأرض إذا ما دعا الأمر ولكنها مجرد مسألة تتعلق بخفض المسافة التي تقطعها الغواصة تحت سطح الماء قبل أن تطلق نيرانها الغامضة .

فهل ليس من أمل إذن لأمن العالم المزروع السلاح ؟ أعتقد أن الأمل موجود ، فالغواصات الذرية لا يمكن إخفاؤها ، على الأقل عندما تعود إلى قواعدها لتعيد شحن مفاعلاتها حتى ولو أمكن أن يحدث هذا الأمر مرة واحدة في العام . كذلك لا يمكن بناؤها سراً . وعلاوة على هذا فخلال تنفيذ المعاهدة تكون قواعدها قد أعيد تحويلها . كيف تستطيع غواصة من طراز نوتيلس Nautilus أن تواصل التجوال تحت سطح البحار دون مؤن أو إصلاحات ؟

تبقى مشكلة الصواريخ التي يبلغ وزن الواحد منها ١٠ أطنان وتطلق من صوامع تحت الأرض أو حتى من أبراج تحت سطح الماء ومخبأة في مواقع دائمة . يظل الخطر قائماً في أن بعضها قد أمكن الاحتفاظ بها في الخفاء ، ولكن ليس ثمة خوف من بناء صواريخ جديدة ، فالعمليات من التعقيد بحيث لا يمكن القيام بها في أى مكان إلا في مصانع كبيرة وعلى درجة عالية عن التخصص ، وبذلك تكون معروفة تماماً وموضع المراقبة . وما قلناه عن المعدات المصغرة ينطبق أيضاً على الصواريخ التي خفض حجمها .

هل إمكانية وجود كميات مخزونة ومحدودة من صواريخ الجيل الثالث ، ومن أسلحة الدمار الشامل الكيماوية أو البيولوجية أيضاً ، ترغم العالم على

أن ينبذ كل أمل في تحقيق الأمن عن طريق نزع السلاح ؟ كلا على الإطلاق .. ذلك أن إخفاء مقادير من الأسلحة في الوقت الذي تدخل فيه الاتفاقية دور التنفيذ ويبدأ تطبيقها عندما يمكن أن يتخذ من الوطنية عذراً في مواجهة الأخطار التي تنجم من قفزة إلى عالم المجهول ، هذا في حد ذاته شيء . أما الاحتفاظ بهذه المقادير بعد أن تكون جميع الدول قد نفذت الاتفاقية بإخلاص ، وهي إذ تفعل هذا تصبح معرضة لتوقيع العقوبات الدولية عليها . ولأن تعتبرها البشرية طريداً للقانون ، فذلك شيء آخر .

في الإمكان فقط أن نتصور أن هيئات أركان الحرب المتعلقة بتقاليدنا والتي توشك أن تحل ، تفترض أن من واجبها تكوين مقادير سرية قبل تسريحها ، وإن جاز أن يبدو مثل هذا الافتراض متهوراً في نظر الغير . لكن من الصعب أن نتصور أن حكام نفس هذه الدولة ، وبعد سنوات قلائل من تطبيق الاتفاقية تطبيقاً منتظماً ، يرغبون في الاحتفاظ بأمثال هذه المقادير وبقوتها مستعدة للاستعمال . فالحسارة المادية الناتجة من اكتشاف أمثال هذه المقادير المخبأة ، بفعل تفتيش يجري مثلاً أو باتهام من مجهول ، خسارة كبيرة جداً .

عند هذه النقطة نترك عالم الجوانب الفنية من الأمن لنبحث النواحي الأخلاقية والسيكولوجية والسياسية منه . سوف يحدث نزع السلاح تغييرات عميقة في سلوك المواطنين . كان أجدادهم يعيشون في خوف من التعطل والحوادث ، والمرض واعتلال الصحة وكبر السن ، وكل من هذه الأمور يحرم أسراتهم من لقمة العيش . ولكن أمثال هذه المخاوف بددها نشوء التشريع الاجتماعي وبدرجة متفاوتة — بالتأكيد — حسب الأنواع المختلفة من الحكم وإن كان تطوراً يرى في جميع أرجاء العالم . لقد خلق نوعاً جديداً من الأجير، واثقاً من الغد ، وأقل ميلاً إلى الادخار ، ويحصل على المزيد من طيبات الحياة ، ويسافر (بفضل الإجازات بالأجر المدفوع) ، ويكتشف آفاقاً خلاف آفاق الورشة والبيت ، ويكتسب رغبة في الحصول .

على رفاهية جديدة هي في متناول يده أكثر فأكثر ، ويشترى الأدوات المنزلية وحتى السيارة وفقاً لنظام التقسيط .

وحتى في بلاد مثل فرنسا سار فيها التقدم الاجتماعي شوطاً طيباً يمر معاصروننا بالجزء الأول فقط من تحولهم . إن التغيير بعيد الغور وإن يكن حديث العهد . فالفرنسيون الشبان من أهل اليوم لا يمكنهم أن يتصوروا وظيفة لا تتضمن الإجازات المدفوعة والمساومة الجماعية واللجان المنتخبة التي تتولى مافيه تقدم العمال الاجتماعي . وإنهم لتعريضهم الدهشة عندما يبين لهم أن أول هذه الإصلاحات حدث في فرنسا منذ ستة وعشرين عاماً فقط ، وأنه قبل حكومة ليون بلوم في عام ١٩٣٦ كان أبائهم يشتغلون كل يوم من أيام السنة باستثناء أيام الأحاد والإجازات القومية .

فإذا كان الناس قد تغيروا على هذا النحو ، بوصفهم أفراداً ، فسوف يتعرضون لتغيرات لا تقل عمقاً إذما جعلنا نشوب الحرب مستحيلاً . لا يزال الأوروبيون غارقين في ذكريات الغزوات والغارات الجوية ، والحرائب ، والمذابح ، وعمليات قتل الأسرى والتمتل الجماعي . ولا يزال في مقدورهم أن يروا الصفوف الطويلة من اللاجئين المدنيين ممن فقدوا كل شيء . وكانت المدافع الرشاشة تطلق عليهم نيرانها من الجو وهم يفرون على طول الطرق . لا يريد الأوروبيون أن يروا ذلك ثانية وهم على استعداد لدفع أي ثمن لتفاديه . ولكن شكهم في الوقت نفسه فوق متناول اللوم طالما تظل الحرب أمراً في حيز الإمكان ، لأن هذه الذكريات الرهيبة تعيش طويلاً ، ففي بداية القرن العشرين كان أهل بلاد الراين لا يزالون يعيدون رواية القصص عن إحراق البلاطينات على أيدي الفرنسيين في عام ١٦٨٨ - وهي قصص تضخمتم بعد أن تناقلتها ستة أجيال واحداً بعد الآخر . والفظائع التي ارتكبها الفرسان البروسيون في عام ١٨٧٠ بعثت الرهبة في نفسى عندما سمعت بها بعد ذلك بثلاثين عاماً . وتظل غرف الغاز في أيام هتلر أمراً كريهاً ونميل إلى اعتبار مواطنيه مسئولين مسئولية جماعية عنها .

وإذ نعلم أنه منذ ابتداء هذا الذي يقال له القرن المتمدن ، لم يسد السلام في جميع أنحاء العالم لفترة تزيد على خمس أو ست سنوات في المرة الواحدة ، وأن الناس كانوا يقتلون بعضهم بعضاً في قارة أو أخرى ، فكيف يمكن أن يتجنب الرجال والنساء الإحساس بالقلق والشك بل والتعصب الوطني ؟ لماذا لا ينبغي لهم أن يتفقوا على ضمان دفاعهم ضدمن يشكون فيهم من الجيران وينسبون إليهم أكثر التداير انطواء على العداء ؟ لماذا لا يصوتون على كلا جانبي الحدود بالموافقة على سباق التسلح الذي يعرض عليهم باعتباره ضماناً للسلام بينما هو في الواقع يزيد من أخطار الحرب ؟ إن كل الدراما التي تمثل الوجود المستمر للإنسانية تلقاها في هذه الحالة الفكرية التي تكاد أن تكون شاملة .

وهنا ، كما في الكثير من المجالات الأخرى ، يسير الإدراك السليم قدماً . فإذا كان الفرنسيون مثلاً لا ينسون جرائم هتلر التي أغرقت مثل هذا العدد الكثير من الأسرى في الحداد ، فإنهم يتعلمون رويداً رويداً أنهم لا يستطيعون أن يلوموا الجيل الجديد من الألمان ، على الأقل أولئك الذين كانوا أصغر سناً من أن يكونوا نازيين . وبرغم أن الكثير من النازيين احتفظوا بمراكز في الدولتين الألمانييتين ، فإننا رسمنا معالم التوفيق الضروري بين شعبين حكمت عليهم الجغرافيا أن يعيشا جنباً إلى جنب ، بينما جعل التاريخ على مر القرون كلاهما يقف في وجه الآخر .

بل إن التقدم في أجزاء من أوروبا الغربية أسرع منه بين الأمريكيين والروس ممن يرون باستمرار في أفعال كل منهم أسوأ النوايا وإن لم يكونوا أعداء أبداً . ويبدو أن الروس نسوا المقادير الضخمة التي تلقوها خلال الحرب ، وأن الأمريكيين نسوا ملحمة ستالينجراد الدامية التي جعلت الإعداد الطويل لعمليات الزول على البر للتحرير أمراً في حيز الإمكان .

بعد هذه الملاحظات العامة ، دعونا نرجع إلى نظريتنا الأساسية ، وهي أن الاتفاقية أصبحت موضع التنفيذ والرقابة على الوجه السليم . وسريعاً جداً يخلّ الإحسان بانتفاء الأمن مكانه لإحساس براحة هائلة . وإذا كان هذا غريزياً في مبدأ الأمر فالمرأ يرتاب في الحظ الحسن - فسرعان ما يصبح معقولا وعميقاً ، وبالعودة إلى الهدوء في الدبلوماسية يترأخى توتر الجوالدولى ، وتسوى المنازعات السياسية الباقية أو تظهر تافهة . وأية تفاهة بالقياس إلى ماكان ذا أهمية في الاتفاقية . كيف يكون في الإمكان مثلاً اللجاجة بشأن برلين عندما تستقر دتائم السلام ويجعل اختفاء الجيوش التدريجى من الضرورى تحويل هذه المدينة إلى واحدة من الحاميات الأولى التى يضمها البوليس الدولى ؟ وبعد الاتفاق بين الشرق والغرب سوف تختفى الألاعيب السياسية المخيفة ويزول الدهاء الأسوى . وحتى المشكلة الصينية ستكون بالضرورة قد فُضت . إذ لا يمكن تنفيذ الاتفاقية بدون توقيع بضمانها من جانب الصين التى تملك أكبر جيش والتى سوف تصبح بغير شك الدولة الذرية الخامسة فى الوقت الذى تسير فيه المفاوضات بشأن نزع السلاح . وبفعل ضرورة لا تقل إلحاحاً ، يكون هذا التوقيع قد سبقه أو صحبه إحلال صين بكين محل صين فورموزا فى المنظمة العالمية ، وهو الإحلال الذى طال أمده أكثر مما ينبغى .

إن التقدم نحو أمن للشعوب منزوع السلاح ، سوف يسير جنباً إلى جنب مع التقدم فى نزع السلاح الأخلاقى من الناس ، فهما قوتان لا يمكن صدهما وكل منهما تعجل بالأخرى وتنمىها .

وفى هذا يجب أن تكون لنا ثقة إذا لم تكن مطلقة فهى برغم هذا معقولة . كيف يمكن أن يكون التطور على خلاف هذا ؟ فى عالمنا القلق ، والمرتاب والمصرف فى التسليح ، فإن نزع السلاح هو الآن أمنية الناس ، بل وأكثر من أن يكون أمنية الحكومات التى تودى بها مسئولياتها إلى أن تحيط نفسها بضمانات عفا عليها الزمن . فباستثناء عدد قليل من المهيجين السليبين من

الإدراك فالملايين بل والبلايين من الناس - إذا مثلوا : « هل تريدون سلباً ثابتاً دائماً؟ » ، يجيبون بلا تردد « نعم » ، ويتملكهم الغيظ إذ يفكرون أن في وسع أى شخص أن يوجه مثل هذا السؤال .

ليست رغبة العامل الأمريكى فى السلام أكبر من رغبة رفيقه السوفيتى حتى إذا كان على خلاف الأخير لا يخدعه ويقرعه شعار « السلام فى العالم » وهو فى عمله وناديه ومكتب نقابته ومعسكر راحته .

هذا التطور الجماعى نحو تأكيد الأمن القومى ، سوف يجعل الناس حرساً ذوى يقظة على المزايا التى يحصلون عليها أو يكسبونها على هذا النحو ، تماماً كما يدفع تطور الفرد به نحو الأمن الاجتماعى . فإذا حاول الحكام من يخونون قضية السلام أن يعدوا عدواناً سرياً فسوف يواجهون ، بل وربما فى دولة دكتاتورية ، مقاومة سلبية ووشايات من مجهولين تصل فى النهاية إلى آذان منظمة الرقابة الدولية . وهذا ضمان ينبغى عدم التقليل من قيمته .

وثمة فرصة أخرى : إن طرفاً يعد للعدوان يرغب فى تكييف الرأى العام حتى يكسب تأييده لسياسة حرب بأن يزعم أن الأمن مهدد . وبعبارة أخرى فإن هذا النوع المعتاد من الدعاية فى عصر سباق التسلح فى جميع البلدان . غير أن هناك فارقاً كبيراً بين الأمس والغد ، فمنظمة الرقابة الدولية بمجرد أن تنتهى هذه الحملة إلى علمها ، وهى حملة يمكن القيام بها فى الخفاء ، سوف تصدر حكماً بصدد حقيقة الدوافع التى يجرى إبدائها وتنقل هذا النزاع بين شعبين إلى المستوى الدولى حتى يتسنى إجراء دراسة محايدة عنه ووضع تسوية سلبية .

وبهذا ، وأينما ينظر الإنسان ، فالسلم غير المسلح يتضمن فى ذاته القوة التى تجعله لا يقهر وتبعث هذه القوة فى قلوب الناس .

وثمة عاملان آخران يعدلان فى الاتجاه نفسه سلوك الإنسان : الروح الجديدة فى التعليم وزوال الثكنات العسكرية .

ففي عالم مجرد من السلاح ، سوف يطرأ تغيير عميق على تعليم الأطفال حتى برغم البرنامج وعدم معرفة المعلمين للأمر ، إذ لن يعود مقياس القيم هو نفسه الذي كان عليه . أنظر بهذا الصدد وبوجه خاص دراسة التاريخ القومى والفضائل المدنية . إن التاريخ كما جرى تدريسه دائماً قصة لا تنتهى من المحالقات والحملات والمعاهدات تضع من التشديد على الانتصارات المجيدة بطبيعة الحال أكثر مما تضعه على الهزائم التى هى دائماً وليدة الصدفة . فمعركة « أوسترلتز » أعظم أهمية بكثير فى فرنسا من معركة « الطرف الأغر » التى تعرض بصورة لا تتغير كلها على أنها مثال بارز عن الخداع . فعبارة « شبيه بخدعة الطرف الأغر » كانت ومازالت تستخدم فى نهاية القرن الماضى باعتبارها مرادفة لتعبير « مناورة قدرة » .

وفى بداية القرن الحالى ، وعندما كنت صغير السن ، تغيرت روح تدريس التاريخ فى فرنسا على الأقل . كانت أسرتى تعجب بالكتب المدرسية الجديدة التى كان التأكيد فيها على تطور الحضارات أكبر منه على الأعمال العسكرية الجليلة التى قام بها الحكام . ومع ذلك لا يزال يجرى تدريس هذه الأعمال وبتفصيلات كثيرة جداً . فى المدارس التى كانت موجودة فى أيام طفولتى ، كان نزع الألزاس واللورين من الوطن الأم ، والذي فرضته الحكومة على الإقليمين ، والحوادث التى كانت تنشب بين الوطنيين الفرنسيين ورجال الحاميات الألمانية المعسكرة هناك ، نقول إن نزع الإقليمين كانت له آثار بعيدة الغور على تعاليم المعلمى المدارس وعلى أذهان التلاميذ . فى ذلك الوقت كان اثنان من كل ثلاثة تلاميذ يدرسان اللغة الألمانية مفضلين أياها على جميع اللغات الأجنبية الأخرى ، لا لأنها ستكون أعظم نفعاً لهم فى حياتهم ، وإنما لأن أهلهم حتى وإن كانوا من أفراد الجيل الذى جاء فى أعقاب الحرب الفرنسية - البروسية ، كانوا ما يزالون يؤمنون إيماناً لم يعبروا عنه ، وإن كان موجوداً تحت السطح ، بأن حرب تحرير المقاطعتين آتية عاجلاً أو آجلاً وأن على أبنائهم عندما يصبحون جنوداً أن يعرفوا لغة العدو . كانت فكرة

سخيفة ولكن كان لها تأثير على تكوين أذهاننا . إنى أذكر هذا كي أؤكد مدى تأثير الخوف وتوقع الصراع على التدريس وأنه يمكن أن يهيئ أجيالاً بأكملها من الشباب ، إن لم تكن تحب الحرب فإنها لا تقف بكل قوتها ضد الحرب لأنهم يتقبلون إمكانية أو حتمية نشوبها .

لنتخيل الآن نتائج ربع قرن من التدريس في عالم جرد من السلاح . إن الذين يشكهم هذا سوف يستشعرون بلا شك رهبة من الحرب تزيد على ما كان يشعر بها الذين شنوها والذين يعتبرونهم مخطئين لأنهم لم يتمكنوا من تجنبها فحسب بل ولأنهم أيضاً تقبلوا النتائج!

لست ممن يعترضون على الحرب اعتراضاً منبعثاً من ضمائرهم وإن أطلقت سراح من كانوا كذلك عندما كنت وزيراً للدفاع في فرنسا . فقد حاربت « بشرف » من البداية حتى النهاية خلال سنوات الحربين العالميتين العشر ، وحاربت في المرة الثانية بوصفي متطوعاً . وهكذا قضيت خمس حياتي في القتال مرتدياً البزة العسكرية وفي حركة المقاومة . غير أنى مقتنع أنه في الفترة التي نحاول تحليل خصائصها فلن يعتبر من « المتحضرين » حقاً في النصف الأول من قرننا هذا النوع من القواد والضباط والجنود في الحربين العالميتين وإنما الأحرى أن يطلق هذا الوصف على المعارضين بوازع من ضمائرهم وعلى دعاة الجهاد . أولئك الرجال الذين أرادوا أن يظلوا « فوق مستوى الاضطراب » على حد قول رومان رولان في كتابه *Au dessus de la Mêlée* الذي نشره في سويسرا عام ١٩١٥ والذي أصبح - بحق في ذلك الوقت - عاراً في فرنسا .

دعوني أقول مرة ثانية إننى عندما كنت أدافع عن بلدى وحرية ، في الخنادق وفي البحر ، لم أوافق على هذه الصورة من مقاومة الحرب . ولكنى على يقين من أن شباب العصر المجرد من السلاح سوف يمجده هؤلاء الأسلاف . وهذا تطور يدعم بدوره استقرار السلام .

وثمة تغيير آخر يشجع سلوك الأجيال المستقبلية ، ذلك هو القضاء على

الخدمة العسكرية لمدة سنة أو أكثر وعلى حياة الشككات عندما تصبح الأمزجة واضحة والقرارات المهيئة آخذة في الظهور . لقد علمتني تجربتي مع الخدمة العسكرية الإجبارية في عام ١٩١٢ أن الجيش في وقت السلم ليس مدرسة تعلم فضيلة النبل والإخلاص للخير العام . ففي الفساد الذي يسود في الشككات وفي الحانة المجاورة يتعلم المجندون فوق كل شيء تجنب العمل أو الحصول على الشيء بغير جهد ، كما يجرى التعبير عن الأمر في هذه الأيام . فأشد المجندين انحرافاً يفسدون ذوى النشأة الطيبة . إن الخط الأخلاقي للزحف يتجه إلى أسفل وليس إلى أعلى .

وفضلاً عن هذا فالجندى الشاب يقع تحت تأثير معلمين هم من الجنود المحترفين ، ممن لا يمارسون مهنة التربية . إن النظام موجه بطبيعة الحال نحو ضروريات الحرب . والاستعداد للحرب معناه أن يصبح المرء معتاداً على فكرة أن الحرب يمكن أن تقع وهذا يشوه الروح . وعندئذ تصب الوطنية المتعصبة جام نكباتها . إن سيكولوجية الجيش هي فوق كل شيء ، تعليم الوحشية ، بل والتعصب الوطني .

في العالم المجرد من السلاح ، تبحث الأفعال السيئة المرتبة على التدريب العسكري ، بينما المنافع الضخمة التي تنجم من برامج التدريب الجشاني تنفذ تحت رعاية المدنيين .

يجب أن تنتقل الآن إلى ناحية أخرى وأدق من نواحي الأمن في عالم منزوع السلاح ، تلك هي خطر الأعمال التخريبية ، ومن المهم أولاً تعريف هذا الاصطلاح الذي غالباً ما يجرى تعميمه وإفساده .

ربما اصطدم بعض القراء إذ نحد من مدى الاصطلاح بشدة . وبوصفي ديموقراطياً بالمعنى الأوروبي للكلمة أعلن أن لجميع الآراء بلا استثناء الحق في حرية التعبير عنها . وفي رأيي أنه لا وجود لديمقراطية صحيحة في أي مكان حيث يحرم القانون أن يعرف الناس أي فكر .

بل ودعوني أتكم بمزيد من الوضوح . لست شيوعياً وقد قدمت الدليل على هذا ، ولعل بعض القراء يذكرون هذا ، عندما دافعت عن النظام وأنا وزير للداخلية بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٥٠ بمعارضة الإضرابات السياسية التى أثارها الشيوعيون فى عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . كان ذلك هو الوقت الذى حدث فيه الانفصال بين الاتحاد السوفيتى والغرب ، وهو الانفصال الذى سيده خروج الشيوعيين من الحكومات التى سبق أن اشتركوا فيها فى بلجيكا وإيطاليا وغيرهما ، أو طردهم من الحكم كما فى فرنسا . كانت الأهداف التى جرت المقامرة بها وخسارتها فى تلك الموجات من الإضرابات فى فرنسا مثلها فى تشيكوسلوفاكيا . فلدى أحمى باريس من أن تعاني مصير براغ ، أمضيت ساعات عصيبة ، ولكن حتى فى ذلك الوقت لم أحلم أبداً بأن أطلب بتحريم الحزب الشيوعى الذى كنت أحاربه بعنف . ولو تقدم أى نائب باقتراح كهذا لعارضته .

الفاصل بين ما هو قانونى وما هو محرم يكمن فى رأى فى الحد الذى يفصل بين الدعاية والتأمر . فى الديمقراطية يجب السماح بجميع الدعاية . فلكل حزب الحق فى أن يعلن أن انتصاره فى الانتخابات سوف يعنى نهاية الحريات الأساسية وبداية دكتاتورية حزب واحد ، أو عشيرة أو جماعة أو طائفة أو حتى رجل واحد ، وللناخبين من ذوى الإدراك الصحيح أن يحولوا بأصواتهم دون هذا الحزب .

وهكذا فالنظام الشيوعى ، الذى يصل إلى الحكم عن طريق أغلبية من الناخبين يجرى استشارتهم بالطريق العادى وفى حرية ، نظام مشروع شأن أى نظام سياسى آخر يفوز فى الانتخابات ، وإن كان المصير أسوأ بالنسبة إلى الناخبين الذين يختارون هذا الطريق .

ومن جهة أخرى فإن ما ينبغى منعه هو العمل الثورى من جانب أقليات نشيطة تستعد صراً للاستيلاء على الحكم بالقوة أو الخديعة وبدون موافقة

الناخبين ، وهو المعنى الوحيد الذى يمكن أن يضيفه ديموقراطى فرنسى على تعبير « العمل الهدام » .

وعلى هذا الأساس فالمساعدة الخارجية التى تقدم للدعاية التى تجرى فى داخل قانون الحكومة - وحتى الدعاية التى تحاول أن تحل محل الحكومة بالوسائل الدستورية - هى مساعدة قانونية سواء جاءت من موسكو أو روما أو من مجموعات اقتصادية أجنبية .

لو اقتصر التأييد الأجنبي على الهبات من المال والتى غالباً ما تتخفى فى صورة زيادة فى الأثمان على العمليات النظامية أو فى عمولات الوكلاء ، أو اقتصر على إعانات للصحف التى تعاني من خسائر ، أو على منظمات سياسية أو شبه سياسية أو نداءات توجه بالراديو ، أو إرسال المقادير من النشرات أو الكتب التى تباع بأقل من سعر التكلفة - وكلها حالات قابلتها خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، فمن الصعب أن نرى كيف يمكن تحريم هذا التأييد فى داخل الإطار الديمقراطى ، وإنما يجب مواجهته عن طريق كشفه للرأى العام . هذه طريقه طيبة على الأقل فى فرنسا - كما استطعت أن أبينه .

إننا نلوم السوفييت على أمثال هذه الأفعال ، فهل نحن براء من التهمة ذاتها ؟ ألا تجرى الدعاية المعادية للشيوعية بنفس الدرجة من الاستمرار وإن لم تكن بنفس القدر من المهارة ، وبالمعونة الخارجية ؟ دعونا لا نشدد على هذه النقطة وإنما نقتصر على التعبير عن الأمل ، وبغير إيمان يتجاوز الحد الواجب ، بأنه فى عالم يعيش فى سلام سوف تتوقف أمثال هذه الحملات أو على الأقل تفقد تأثيرها إذا كان لها فى الواقع أى تأثير له أهميته على أى من الجانبين .

تبقى إمكانية العمل الهدام الحقيقى ، أى قيام الأجانب بتقديم الأسلحة والمتطوعين إلى حركة سرية تشاركهم أيديولوجيتهم .

هذا خطر لا يمكن استبعاده من عالمنا المجرد من السلاح تماماً . فالشحنات المخبأة يمكن أن تصبح خطيرة حتى وإن كانت مقاديرها صغيرة . لأن القوات البوليسية القومية تكون قد خفضت ماتحت تصرفها من المعدات .

ولقد قدم اقتراح أثناء مفاوضات نزع السلاح أن يكون هناك شرطى واحد لكل ٥٠٠ أو ١٠٠٠ من السكان مما يجعل العدد فى فرنسا يتراوح بين ٤٦٠٠٠ و ٩٢٠٠٠ من رجال الشرطة . فى إمكان حركة سرية تملك فدائين سرّيين، وإن لم يتساووا فى العدد مع رجال الشرطة . أن تستفيد من ميزة المفاجأة والهجوم المركز على مراكز العصب ، ومع تفرق البوليس فى جميع أنحاء البلاد . وإذا تلقت الحركة معدات من الخارج تساوى ما لدى البوليس منها فى إمكانها أن تجرب حظها . فما العمل المضاد الذى يمكن القيام به ؟

هناك أولاً إمكانية واحدة يجب استبعادها ، وهى أن يوجه البلد المعرض للتهديد نداءً ضد مواطنيه إلى منظمة الرقابة الدولية المسئولة عن المحافظة على السلام . هذا حل لا يمكن التسليم به حتى ولو أثبتت الحكومة أنها تمثل البلاد بصورة مشروعة . فأولاً من الصعب تأكيد مثل هذا البرهان، فجميع الحكومات تقريباً بدأت بكونها « ثورية » ، فعند أية نقطة لم تعد ثورية باكتساب تلك الصفة التى تخول العالم التدخل نيابة عنها ؟ فى الإمكان أن نتصور مبلغ الجدل الذى يدور حول موضوع كهذا . وثانياً إذا سارت المنظمة على هذا النهج تحولت إلى محالفة مقدسة حديثة تكرس نفسها للدفاع عن نظم الحكم القائمة . سوف تعمل فى البداية من أجل الشعوب التى يعنىها الأمر ولكن لاشك أنها سرعان ما تنقلب على هذه الشعوب .

إذن لنقرر من حيث المبدأ أن المسائل الداخلية لبلد كالمنازعات بين حكومة ومجموعة من مواطنيها ، أو بين مجموعتين من المواطنين ، لا تهم سوى ذلك البلد وحتى فى عالم مجرد من السلاح ، ومن جهة أخرى فالتدخل الدولى ضد الأعمال الهدامة قانونى عندما تستطيع الحكومة المعنية أن تثبت أن تدخلاً دولياً قد وقع على صورة شحنات من الأسلحة أو فى حضور متطوعين أجانب .

سوف يكون من أهم مواد الاتفاقية بشأن نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً

تحریم جميع شحنات الأسلحة سواء جاءت من المخزون المرخص به لدى قوة البوليس القومية أو من مستودعات مخبأة ، أو نقل المتطوعين سواء - بعثت بهم حكومة أجنبية أو مجموعات من مواطنيها - تكون هذه الحكومة مسئولة عن أفعالها . ولذلك إذا استطاع النظام المعرض للتهديد تقديم الدليل على قوة وقوع أمثال هذه الأعمال كان من ناحية الواقع في حالة دفاع مشروع وله الحق في المساعدة الدولية لاضد رعاياه ولكن ضد الدولة التي تؤيدهم . وعلى ضوء هذا المعنى وطبقاً لشروط الاتفاقية يشبه العمل الهدام الخارجي بالعدوان بشرط ألا تطبق هذه النتيجة بطبيعة الحال على الأشكال الكثيرة من الدعاية .

أما الجانب الآخر من المشكلة ، وهو الأخطار الاقتصادية والاجتماعية التي ينطوى عليها نزع السلاح ، فإنني لا أذكره إلا لكي أجعل مناقشتي للوضع كاملة .

هذه المسألة درستها في عام ١٩٦٢ جماعة استشارية تابعة للأمم المتحدة تضم ممثلي عشر دول منها الدول النرية الأربع ، ووصلت بالإجماع إلى نتيجة - وكان الروس والأمريكيون على اتفاق فيما بينهم هذه المرة - مؤداها أنه لاوجود لاحتياطات معينة معلومة ضد هذه الأخطار . هناك إمكانيات كثيرة لاستخدام الموارد التي يتيحها القضاء في جميع أنحاء العالم على المصروفات العسكرية السنوية وقدرها مائة وعشرون بليوناً من الدولارات - أي ٣٨٠٠ دولار في الثانية بحيث ستكون المشكلة الحقيقية هي تقرير الأولويات بين الحاجيات البديلة التي يراد إشباعها : الاستهلاك الفردي في البلاد المتخلفة ، الزيادة في القدرة الإنتاجية ، الاستثمارات الاجتماعية إلخ .

ويؤكد الخبراء أن إعادة التحول إلى ظروف السلم ، في نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت أكبر بكثير وتضمنت نقلاً أسرع للوارد مما يتطلبه نزع السلاح الكامل في الوقت الحاضر ، وأن عمليات التسريح الضخمة

فى ذلك الوقت لم تؤد إلى زيادة لها قدرها فى البطالة ، وأن الخطى التى سار بها الانتعاش - وبخاصة انتعاش الإنتاج الصناعى - كان سريعاً وبصورة تلفت النظر . واضح أنه سوف يلزم إعداد مثل هذا التحويل مقدماً حتى يتسنى تجنب بعض المشكلات المحلية وخاصة فى موانئ وقت الحرب . إن بعض الاحتياطات وعمليات التكيف والتخصصات الجديدة سوف تكون ضرورية بالتأكيد ، ولكن سوف يجرى الإبقاء على الطلب الكلى على المنتجات برغم زوال المشتريات العسكرية فى الدول الرأسمالية وكذلك فى الدول التى تأخذ بالتخطيط الدكتاتورى .

وبدون الدخول فى التفاصيل يمكن أن تتفق جميعاً على أن نزع السلاح الكامل لا ينطوى ، فى نطاق النظريات المقترضة ، على أى خطر جدى على الدول التى تنفذه بإخلاص ، وأنه سوف يجعل أولوية أكبر للشروعات الاجتماعية ويهيئ تحسيناً عاماً فى المستويات المعيشية ، ويتيح آمالاً أفضل للصغار الذين يدخلون حياة الشباب والذين لن ينفصلوا عن الأسرة من أجل الخدمة العسكرية الإجبارية ، ويؤدى إلى تقليل التوتر بين الشعوب والأجناس .

فلنأمل فى حياة طويلة لنزع السلاح بصورة عامة وكاملة ، نزع سلاح يخضع للرقابة الدولية ، وهو الأمل الأسمى للنوع البشرى !

(٣)

التغيير

في عالم متزويج السلاسل

أرنولد توينبي
مؤرخ المعهد الملكي
لشئون الدولية ، لندن .

يفترض هذا الكتاب أن قوة البشر وقدرتهم الروحيتين ، فضلاً عن
الجنسانية بطبيعة الحال ، أعيد تنظيمهما بحيث حرمتا بشكل فعال دول العالم
المحلية من حريتها التقليدية في الالتجاء إلى الحرب . وبعبارة أخرى نقلت
السيادة في الواقع من الدول المحلية إلى دول عالمية . فعلى الأقل جرى
تركيز الحد الأدنى من القدرة والسلطان الذي تتطلبه المحافظة الفعالة على
السلام العالمي ، هكذا يفترض ، في أيدي ما يمكن على هذا الأساس ،
أن يدعى بحق حكومة عالمية ، وإن كانت لا تزال حكومة بدائية بالنسبة
إلى أغراض أخرى .

وكان رد الفعل الأول في أذهان الكثيرين من الغربيين ، والناجم عن
هذه الدعاوى ، ربما يحتمل أن يكون سلبياً . هذه الدعاوى قد تصدم الرجل
الغربي باعتبارها يوتوبية بحيث أن التكهّنات المبينة على أساسها تكاد
لا تستحق إبداءها . إنها موضع الاستنكار مقدماً . ففي التاريخ الغربي حتى
الآن نجد أن المحاولات من وقت لآخر لفرض السلام ، عن طريق الوحدة ،
كانت في الواقع محاولات فاشلة . فتهتر وتابلون وشارل الخامس

وأوتوا الأول وشارلمان ، كل من هؤلاء بدوره قد دحر. ولكي نلقى هذه الدعاوى مترجمة إلى الحقائق الغربية يتعين علينا الرجوع إلى أكثر من ألف وخمسمائة سنة . كان السلام عن طريق الوحدة حقيقة في الولايات الغربية من الإمبراطورية الرومانية قبل انحلال الأخيرة وسقوطها في هذه الحافة من ممتلكاتها ، ولكن الماضي الروماني أصبح منذ أمد طويل « تاريخاً قديماً » بالنسبة إلى الغربيين . أصبح بالنسبة إلينا شيئاً بعيداً ، بحيث لا نشعر حتى بأى حنين إليه ، وإن كنا نحن بقوة في وقتنا هذا إلى الوحدة والسلام .

غير أنه لحسن حظ الجنس البشرى في المستقبل فإننا نحن الغربيين أقلية وتجربتنا المؤلمة في الشئون العامة كانت تجربة استثنائية. ففي التجربة التاريخية للشطر الأكبر من الجنس البشرى ، كانت الحالة المفترضة في هذا الكتاب ، حقيقة قريبة العهد نسبياً . كانت في الصين والهند وباكستان دولة عالمية في التاريخ الذى يذكره الإنسان . والدولة العالمية في الصين والتي تحطمت أخيراً في عام ١٩١١ كانت قائمة حتى ذلك الحين منذ أكثر من واحد وعشرين قرناً . وكانت الدولة العالمية في شبه القارة الهندية ، والتي انقسمت في عام ١٨٦٨ ، موجودة طيلة قرن وكانت لها أسلاف عدة . والدولة العالمية في اليابان والتي هبطت إلى دولة محلية في عام ١٨٦٨ ظلت تحافظ على نفسها كدولة عالمية طيلة أكثر من قرنين قبل ذلك .

ولكن كيف كان في الإمكان وجود دولة عالمية في مجموعة من جزر غير كبيرة جداً تقع بجوار أكبر القارات ؟ وكيف يمكن أن تكون حتى أشباه قارات كالصين والهند معادلة للعالم الفسيح بأكمله ؟ الجواب هو أن التفكير يجعلها كذلك . فأصغر مجتمع بشرى يشكل في نظر أهله العالم كله إذا انعزل هذا المجتمع عن جميع المجتمعات البشرية الأخرى على ظهر هذا الكوكب . وسيكون معزولاً عنها إذا أحسر أعضاؤه أن الأجانب ليسوا ذوى أهمية . على ضوء هذا المعنى - وهو عملي جداً - نجد أنه حتى اليابان الضئيلة الحجم كانت دولة عالمية خلال قرنين من العزلة في ظل حكم شو جونات توكوجاوا . وعلى

ضوء المعنى نفسه كانت الامبراطورية الصينية والامبراطورية الرومانية دولتين عالميتين .

كانت كل من هاتين الامبراطوريتين في نظر مواطنيها تشمل العالم المتعدين بأسره . وكانت القبائل خارج نطاقها برابرة لا أهمية لهم .

جدير بنا أن نرى أى ضوء يمكن أن تلقىه تواريخ هذه الدول العالمية بالفعل على موضوع التغيير الداخلى والثورة فى عالم بلاحروب، فهذه العوالم كانت جميعاً خالية من الحروب .

كانت الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الصينية خاليتين ، بالمعنى الحرفى ، من الحروب طيلة قرون عدة حتى نهاية كل منهما . وعندما كانتا تنغمران فى لجة من الفوضى والاضطراب فسرعان ما كانتا تستعيدان ما كانتا تنعمان به قبلا من الوحدة والسلام . إن انهيار الإمبراطورية الرومانية الثانية لم يعوض أبداً إلا فى ولاياتها الغربية المتأخرة . فى المشرق عاشت الإمبراطورية الرومانية فى صورة إغريقى بيزنطى أولاً ثم بعد ذلك فى صورة متسلط تركى عثمانى إلى أن حدث انحلال الإمبراطورية الرومانية العثمانية النهاى فى الحرب العالمية الأولى .

إننا على وعى فى اللحظة الحالية بصعوبة نقل السيادة من الدول المحلية إلى سلطة عالمية . فعندما يتذوق مجتمع محلى السيادة يميل إلى التثبيت بهامها كانت تكلفه هذه بالنسبة إليه فضلا عنها بالنسبة إلى جيرانه . فى الماضى تم النقل من حين لآخر كما لاحظنا ، ولكنه لم يتحقق أبداً دون جهد بالغ ، فهذه التكلفة العالمية التى انطوت عليها الوحدة والسلم جعلت منهما شيئاً ثميناً ، وبالنسبة ركزت حكومات الماضى العالمية طاقاتها على المحافظة على الذات وحاولت ذلك بانتهاج سياسة قائمة على التجميد . فلم تحاول فقط تجميد حدودها ضد البرابرة فى خارجها ولا تجميد بنية الإدارة العامة فى داخل هذه الحدود ، وإنما حاولت كذلك تجميد حياة مواطنيها الخاصة .

وأسوأ مثل حديث عن هذه السياسة نظام التوكوجاوا فى اليابان . فبعد

أن تنق جميع الأجانب تحت التهديد بالإعدام ، باستثناء مركز تجارى هولندى قائم على جزيرة ديشيا الصغيرة ، حرم على اليابانيين تملك سفن تمخر عباب البحار أو قراءة الكتب الأجنبية . والإمارات الإقطاعية السابقة التى كانت تشن الحروب والتى فرض عليها الشوجانات سلاماً إجبارياً ، نظمت بأدق التفاصيل كأنها فرق عسكرية . ففى تنظيمات دقيقة حددت علاقات أمراء الإقطاع بالحكومة المركزية ، وحددت علاقات الاتباع بأمراء الإقطاع ، وعلاقات الفلاحين مع الأمراء والاتباع . وكان على أمراء الإقطاع أن يقضوا شهوراً كثيرة كل سنة فى بلاط الشوجن . وكان على كل أسرة يابانية أن تقيد نفسها على أنها مرتبطة بدير بوذى دليلاً على أنها لم تكن مسيحية فى السر . وكان لابد أن تكون فلسفة الفيلسوف اليابانى كونفوشيوس من مدرسة معينة .

لم تسر الحكومة الإمبراطورية الرومانية بتنظيمها الداخلى إلى مثل هذه الأبعاد إلا بعد الموجة الأولى من الفوضى ، إذ حاولت بعد ذلك إنقاذ اقتصادها المعرض للتداعى بأن أجبرت الأطفال على ممارسة مهن آبائهم ، وربطت دافعى الضرائب بالمناطق البلدية التى تجبى الضرائب منهم . ولكن هنا قصة ، سواء كانت صحيحة أو ملفقة ، تدل على أن تجميد الاقتصاد كان هدف الحكومة الإمبراطورية الرومانية فى أوائل أيام الإمبراطورية عندما كان اقتصادها فى حالة من الرخاء النسبى .

تقول الرواية إن سكرتير الإمبراطور دخل ذات يوم إلى مكتب الأخير فى حالة من الاضطراب وقال « مولاي صاحب الجلالة ، لقد بلغنا نبأ الآن بأن رجلاً اخترع زجاجاً غير قابل للكسر . وظننا أن جلالتكم يعنيه أن تعرفوا هذا إذ لا شك أنكم ترغبون فى مكانة الرجل بصورة مناسبة على هذه الخدمة الثمينة التى أداها للمجتمع . وبدون أن يرفع الإمبراطور عينيه عن الأوراق الموضوعة أمامه تتم قائللاً « أعدموا ذلك الرجل » . وإذ ظن السكرتير أنه أخطأ السمع أعاد ما سبق له قوله وعندئذ كرر الإمبراطور أوامره .

وصرخ السكرتير « ولكن يا صاحب الجلالة ، الرجل المسكين فاعل خير عام وليس مجرمًا » . وعند هذه النقطة خرج الإمبراطور المرهق من العمل والقلق عن هدوئه وصاح « هل يتعين علي حقاً أن أبرر أوامرى بأن أشرح الشيء الواضح ؟ ألا تستطيع أن تدرك بنفسك أنه لو طرح اختراع الرجل هذا في السوق أخرج صانعي الزجاج العادي من عملهم ؟ وسوف يتقلب توازن العالم الاقتصادي وعندئذ يتعرض توازنه السياسي والعسكري للخطر ؟ ألا تستطيع أن ترى بنفسك أن هذا الاختراع اللعين من جانب الرجل يهدد يهدم كل ما عمله أسلافى وكل ما عملته أنا أيضاً ؟ لقد أقام أسلافى الوحدة والسلام في العالم عن طريق الدم والدموع ، وإنى لأحافظ على إنجازاتهم بالعمل الشاق . أقول لك أعدموا ذلك الرجل ، وأهم من هذا عليكم بالتأكد من إعدام سجلات اختراعه » .

لو كان في هذه القصة أى جانب من الحقيقة فقد نجح الإمبراطور فعلاً في أن يؤجل تسويق الزجاج غير القابل للكسر لحوالى تسعة عشر قرناً ، ولكن هذا الإنجاز لم يكن مهماً بالطبع . فلو أن الزجاج غير القابل للكسر جرى تسويقه في القرن الأول من العصر المسيحي لما تعرض استقرار الإمبراطورية الرومانية (على النحو الذى كان عليه) للتهديد في الواقع . كان هذا هو الكابوس الذى جثم على صدر حاكم تملكه الضيق ، تطارده المخاوف من عودة حالة من الفوضى قريبة العهد لم يكن في الإمكان احتلالها . وقد فاتته ، شأنه شأن الكثيرين عزم يملكهم الضجر ، نقطة مهمة وهو يشير الضجة حول أمر تافه . لقد أبعد الزجاج غير القابل للكسر عن السوق لمدة القرون التسعة عشر التالية ، ولكن اقتصاد الإمبراطورية الرومانية لم يظل قائماً لأكثر من القرون الأربعة التالية في الولايات الغربية .

كان هناك تهديد اقتصادى حقيقى ذو أبعاد كبيرة لم يدركها هذا الإمبراطور وخلفاؤه أو أنهم تجاهلوه بسبب بأسهم من قدرتهم على مواجهته ، هذا التهديد الذى تحقق بالفعل كان سبباً رئيسياً في انحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها في الغرب . كان هناك ازدياد العبء الذى فرضه على اقتصاد

زراعى متأخر نمو المدن الطفيلية من الناحية الاقتصادية . كانت الحضارة الإغريقية الرومانية حضارة مدنية . وفي الولايات الشرقية التقدمية شقت المدن طريقها لأنها كانت منتجة من الناحية الاقتصادية . كانت هذه المدن خلايا الصناعة التحويلية والتجارة . وعلى سبيل محاكاة الشرق أحس الغرب أيضاً بأن عليه أن يبنى لنفسه مدناً وأن يزيناها بالمباني العامة ذات التكاليف الباهظة على الطراز الشرقى ، ولكن هذه المدن الداخلية فى الغرب كانت كابوساً يجثم على صدر الريف ، فبدلاً من أن تكون خلايا للصناعة كانت مغاور يقيم فيها الذين يعيشون على الدخل المستمد من الأراضى الزراعية المحيطة بها دون أن يقدموا إلى المجتمع أى عائد اقتصادى أو اجتماعى مناسب .

هذا الفشل الاقتصادى الكبير كان له بالفعل نتائج اجتماعية وسياسية مدمرة . فى الولايات الغربية من الإمبراطورية شهد القرن الثالث من العصر المسيحى ثورات الفلاحين ، ورأى القرن الرابع المدن يحرق بها الإفلاس ، ورأى القرن الخامس الريف ينتقم من المدن ويحطم الإمبراطورية نفسها فى هذا الجزء من ممتلكاتها . وسعى أهل الريف إلى حماية أنفسهم على أيدي كبار ملاك الأراضى وانتقلت القوة والثروة إلى أيديهم ليس فقط من أيدي أصحاب الممتلكات بالمدينة ممن يعيشون على ريعها بل وانتقلت من أيدي الحكومة المركزية أيضاً . كانت هذه حركة مضادة لنقل السلطة فى الاتجاه المضاد من دول محلية إلى حكومة عالمية - وهو النقل الذى أوجد فى الأصل الإمبراطورية الرومانية .

وفى اتجاه مماثل سار تاريخ اليابان الداخلى فى ظل حكم التوكوجاوا . كانت الحكومة المركزية مصممة على قص أجنحة أمراء الإقطاع بحيث لم تر إلا بعد فوات الأوان أنها بمحاولتها تجميد هذا الجزء من نظام اليابان الاجتماعى كانت تدفع عن غير قصد بأجزاء أخرى إلى الحركة . لقد جعلت الحكومة المركزية عامدة الحياة باهظة التكاليف بالنسبة إلى السادة الإقطاعيين خلال إقامتهم السنوية الإجبارية فى العاصمة . وكانت مسرورة إذ تراهم يعانون من

الارتباك المالى ولم تأسف إذ ترى الخراب يحل بهم مباشرة . وأبطلت فى أن تصحو على الحقيقة ، وهى أنها إذ تنقص عما كان للسادة الإقطاعيين من قوة أو ثروة محدودتين فى ذلك الحين لم تكن تعمل لما فيها نفعها ، وإنما كانت تعمل على ما فيه نفع الطبقة الوسطى التجارية والصناعية الآخذة فى الصعود فى المدن .

كانت الشخصيات الرومانسية فى أواخر سنى حكم التوكوجاوا تلك الحفنة من المثقفين الذين كانوا يجتمعون فى ظلمة الليل ليطالعوا الكتيبات الهولندية عن العلم الغربى معرضين حياتهم للخطر - كانوا يتحدثون الحظر الذى فرضه النظام على الفكر الخطر ، ولعبوا دورهم المتواضع فى تمهيد الطريق إلى الثورة التى قلبت الحكم فى نهاية الأمر . ولكن الدور الأكبر فى مقدمة ثورة الميجى لم يلعبه المثقفون تحدياً للقانون وإنما لعبه رجال الأعمال فى وضع النهار وبوقاحة . إن الشوجونات لم يخطر ببالهم أن يحرموا على طبقة الرجال الجدد الجديدة بالمدن تمويل إسراف السادة الإقطاعيين وبذلك تجعلهم مدينين لها وتجعل ممتلكاتهم فى جيوبها . وبينما ظن الشوجونات أنهم يجمدون حياة الشعب اليابانى كانت ثورة اقتصادية كبرى تجرى رغم أنوفهم ، وهى ثورة لم تلائم سياستهم . كان طبقة الشوجونات اليابانيين ، شأنها شأن الحكومة الإمبراطورية الرومانية ، تشعر بالغيرة من كل من يحتمل أن ينافسها . إن نيتها فى تكوين ثروات رجال الأعمال لم تكن لتزيد على نيتها فى جعل الإقطاعيين يحتفظون بثروتهم . ولم تكن ترى أنها بجهودها من أجل هدم منافسيها القدامى كانت تخلق فرصة لكى ينهض منافسون جدد .

إن التجربة المشتركة التى مرت بها الدول العالمية الفعلية فى الماضى تلقى ضوءاً على الاحتمالات الداخلية المستقلة فى دولة عالمية بالمعنى الحرفى لو أننا نجحنا فى إقامتها . خلاصة التجربة المشتركة أن من المستحيل على حكومة أن تجمد الحياة البشرية مهما جهدت ومهما بدت الظروف مواتية . فما كان فى

إمكان حكومة أن تحاول أكثر مما حاولته حكومة التوكوجاوا في اليابان خلال الفترة التي عملت فيها على عزل اليابان عن بقية العالم . إلا أن النتيجة كانت الهزيمة السكينة لسياسة شوجونات توكوجاوا . كان سيهزمهم التحول في ميزان القوة الداخلي حتى ولو لم يكن هناك عالم غربي ولو لم تكن هناك ثورة صناعية غربية تصنع أسلحة جديدة لتتقضى على اليابان من الخارج . ويبدو كأن تحولات مماثلة في ميزان القوة الداخلي تحدث الآن في الاتحاد السوفيتي في ظل الحكم الشيوعي الحالي بغض النظر عن الجهود التي تبذلها حكومة تبدو بالغة القوة في الظاهر لإبقاء البلاد سجيئة النظام الشيوعي .

فالدليل التاريخي يوحى بأن سياسة محاولة تجميد موقف داخلي سياسة محكوم عليها سلفاً بالإخفاق . ويحدث هذا حتى ولو لم يكن هناك تدخل من الخارج . إن شئون البشر لن تتجمد أبداً وستنضج دائماً ، ووضع الغطاء عليها نتيجة مؤكدة غليانها . إننا نفترض أن الحرب قضى عليها وأن الثورة بقوة السلاح استبعدت أيضاً . قد يكون ثمة خطر العنف أن تبطل خطى التغيير ولكن يبدو من أبعد الاحتمالات أن تسفر النتيجة عن وقف التغيير . سوف يواصل مجرى الحياة البشرية الحركة ولو بالسرعة التي يتحرك بها النهر الجليدي .

وسوف تواصل الثورة ومعها القوة الانتقال من طبقة إلى أخرى ، وسوف توضع الأيديولوجيات المستقرة رسمياً في التلاجة وفي صمت بينما يواصلون احترامها بالإسم . وسوف تنجح الدول المختلفة الأجناس الخاضعة في أن تؤكد بالتدريج حقوقها الإنسانية . وعندما يند استخدام القوة الروحية كأداة لتحقيق التغيير الاجتماعي فإن القوة الروحية التي أطلق سراحها المهاتما غاندي في الهند ، وكان لها مثل ذلك الأثر القوي ، سوف تواصل عملها في إحداث التغيير . ما كان في إمكان الأقلية الزنجية في الولايات المتحدة أن تؤكد حقوقها الإنسانية بقوة السلاح ، كما لم يحل المشكلة أيضاً الانتصار العسكري الذي أحرزه الشمال في الحرب الأهلية . وبقدر ما نُحل في عصرنا

فإن حلها يجرى بقوة الضمير . إن الطابور الخامس الذى يستنفذ معارضة البيض من أجل الجنوب لإقامة العدل الاجتماعى هو وعى فى قلوبهم بأن قضيتهم ليست فى نهاية الأمر قضية عادلة .

إن محاولات تجميد موقف قيمة أن تسفر عن الأثر المضاد لما هو مقصود . فهى إذ تكون بعيدة عن أن تكون مهدئة فإنها تفجيرية . إن المحاولة التى بذلت فى الولايات الغربية من الإمبراطورية الرومانية لإرهاق دافع الضرائب وربط ابن الصانع بحرفة أبيه لم تجعل الاقتصاد يسير فى طريقه وإنما عجلت بانهياره . هذه النقطة يوضحها التباين بين سقوط الإمبراطورية الرومانية فى الغرب وثورة الميجى فى اليابان . لقد حققت اليابان فى القرن التاسع عشر عملاً رائعاً بصورة غير عادية ، فبدون التعرض للنكبات تحولت من دولة عالمية معزولة ومآلها أن تتجمد ، إلى إحدى الدول المحلية الكثيرة بالعالم الحديث الذى يتحرك بسرعة وهو العالم الذى ظلت اليابان تعمل على إبعاده عنها خلال القرنين السابقين على الثورة . كيف تمت هذه المعجزة اليابانية ؟ كان هناك بعض الغلاة اليابانيين ممن بذلوا أسوأ الجهود ، التى قدروا عليها خلال تلك الأزمة فى تاريخ اليابان ، لأن يدفعوا باليابان إلى الخراب بأن ينطحوا رؤوسهم فى الصخر ، ولكن لم يكن هذا برد الفعل من جانب معظم اليابانيين ممن كانوا فى ذلك الوقت يشغلون مراكز القوة والامتياز . لقد أوتيت الأغلبية الحكمة التى جعلتها تقرأ علامات العصر . وكانت لديها أيضاً الروح العامة بحيث تتقبل التغيرات الضرورية مادام هناك الوقت الذى يسمح بإجرائها فى سلام وإن كانت هذه التغيرات الثورية ، بعد قرنين من التجميد ، ثورية وتطلبت التضحية بالمصالح الشخصية والمصالح الطبقية . أدرك بيت توكوجاوا أن مهمته استنفدت ، ونقل إلى البيت الإمبراطورى وبدون نضال السلطة المختصة التى سبق اكتسابها بالدم والحديد قبل ذلك بقرنين ونصف قرن ، وتنازل السادة الإقطاعيون وأتباعهم طواعية عن امتيازاتهم الاجتماعية ، وكانت

هذه الامتيازات قد ثبت أنها صورية ، ولكن إدراك الأمر كان يتطلب فراهة ويتطلب روحاً عامة تعمل على ضوء تلك الفراهة .

هنا بالتأكيد درس لعالم يخلو من الحرب في المستقبل . هذا الدرس هو أنه إذا تحققت الوحدة والسلام ، فسوف يكون السبيل الوحيد للإبقاء على هذه الإنجازات الثمينة هو إدراك الحقيقة والتصرف وفقاً لها ، هذه الحقيقة هي أن التغيير المستمر جوهر الحياة البشرية . إن محاولة وقف التغيير معناها الدعوة إلى الانفجار . والسبيل البناء لمعالجة حتمية التغيير هو إجراء التغييرات طواعية قبل أن تفرض نفسها . وكلما بكرنا بالعمل اتسع أمامنا مجال الاختيار . فإذا تنبأنا بتغيير ضروري بالسرعة الكافية ، أتاحت لنا فرصة السيطرة عليه وتوجيهه إلى المسالك التي تكون فيها آثاره بناءة وليست مدمرة .

هذا درس لمجتمع مستقبل أقام عالماً لا حرب فيه ، لأنه درس لجميع البشر في جميع الأزمنة وفي جميع الظروف ، ففي هذا العصر الجديد من الأسلحة الذرية أصبح العالم الذي لا حرب فيه ضرورة للحياة البشرية وشرطاً لازماً لبقاء الجنس البشري . وسياسة تقبل وتنمية التغيير السلمي شرط لازم للإبقاء على عالم تنتفي منه الحروب .

(٤)

موضوع التغيير الرافض

والتر ميليس ،
مدير العاملين في مركز دراسة
النظم الديمقراطية.

مشكلة التغيير ومشكلة النظام هما جانباً الورطة التي ارتطم بها الفكر السياسي طيلة الألفين الماضيين أو الثلاثة آلاف من السنين - ولسنا نوحى أن هذا الموجز يمكن أن يفضها - إلا أنها ورطة يجب أن يواجهها أولئك الذين يفكرون في قيام عالم ليست فيه حرب منظمة . واضح كما يقول توينبي أن من المستحيل على أية حكومة أن تجمد الحياة البشرية ، فالتغيير كما من في جميع الأنظمة السياسية والاجتماعية ، ولكن من الواضح بالمثل أن أية صورة من الحكم مستحيلة إذا سمحت للحياة البشرية بأن تحرق نفسها في فوضى يسودها الاضطراب تماماً . فالذين يحاولون أن يتصوروا عالماً خلا من الحروب ، يحاولون أن يتصوروا أشكالاً خاصة من النظام العالمي أو الحكم يجب برغم هذا أن يفسح المجال أمام الاضطراب والصراع والتغيير الجوهري لبقاء وتطور الأنظمة الاجتماعية والسياسية والبشرية . يجب أن يكونوا فكرة ما عن الطريقة التي يواصل بها التغيير الحدوث في نطاق النظام الحالي من الحروب الذي يحاولون تصوره ، ذلك التغيير الذي غالباً ما كان وثيق الارتباط بالحرب المنظمة ، أما أنه سوف يواصل الحدوث فأمر يكاد لا يحتمل الجدل بشأنه .

ويبدو من الواضح أن الجواب يجب أن يدور حول طبيعة وبنیان

النظام العالمى الذى تتفق منه الحرب . قد تختلف الأفكار بشأن هذا الأمر اختلافاً واسعاً جداً . إن الموقف الذى طلب إلى كل من المؤلفين فى هذا الكتاب أن يتخذ منه نقطة البدء - وهو موقف يتضمن النزاع العام للسلاح إلى مستوى القوة البوليسية ، وقوة بوليس تخضع للرقابة الدولية ومتناسبة مع مسؤولياتها ، ونظماً للحفاظ على السلام وتسوية المنازعات فيه على أقل قدر من « القانون » ، يكفى لتجنب الحرب المنظمة بين الدول - هذا الموقف ذو طابع مخصوص بدرجة غير كافية بحيث لا يسمح بالكثير من التوجيه . إن الشروط « ومن عمد بلا شك » هى من العمومية بحيث تعرف أى شكل تقريباً من النظام العالمى يتراوح بين نظام كلى من الحكومة العالمية إلى موقف لا يختلف جداً عن ذلك الذى يبدو نتيجة للورطة النووية . إننا بصدد الوصول إليه الآن كنتيجة مترتبة على الورطة النووية . ويبدو من الضرورى أن نلقى المزيد من الضوء الكاشف على ماهية النظام المفترض الذى يخلو من الحرب ، ولذلك قد يساعدنا فى هذا أن ننظر بمزيد من الإمعان إلى المشكلة العامة التى يمثلها القانون والنظام والعنف والحرب .

إن النضال المعقد بين الأفراد - الجماعات والطبقات والمجتمعات أو الشعوب من أجل الثروة والمركز والقوة - كامن فى الطبيعة البشرية ، وما من نمط من القانون والنظام يستطيع إزالة هذه الصراعات على القوة . ويمكن النظر إلى أى نمط من هذا القبيل على أنه أصلاً وسيلة لتنظيمها أو تركيبها بين الذين يخضعون له وعلى نحو يسمح بفضها بأقل قدر من العنف المادى . إن العدل النسبى الذى يقسم به التنظيم هو تدعيم للنظام على درجة عالية من الأهمية . ولكنه يبدو ثانوياً فى جوهره - أى منتجاً ثانوياً كما لو كان بالنسبة إلى « النظام » الذى يفرضه التنظيم . كانت هناك بالطبع نظم على درجة عالية من الظلم عاشت فترات طويلة ونظم عادلة بالمقارنة تعرضت للانحيار المبكر . إن جوهر أى نظام من القانون والنظام ، عادلاً

أكان أم ظالماً ، يجبر النضالات التنافسية بين أعضائه على أن تنساب في غير المسالك الفتاكة أو العنيفة .

في أى نمط من القانون والنظام يلقى المرء عناصر ثلاثة هي الأجهزة التى عن طريقها يحقق هذه النتيجة : احتسار سام للقوة القانونية لتحريم الالتجاء إلى العنف ، ونظام من القواعد العامة (القانون) يعرف بمصطلحات ذات طابع عام الحقوق والواجبات وبالتالي مراكز القوة لجميع من يشملهم الأمر ، ونظام قضائى لتطبيق القواعد العامة على صراعات معينة وينص فى قراراته على بديل يلقى القبول العام عن طريق المحاكمة بطريق المبالزة أو العنف . ما من نظام من هذا النوع كان بالطبع ناجحاً تماماً ، ففى ظل أعظم أنماط القانون والنظام نمواً نلقى حداً أدنى من الجريمة العنيفة لا يمكن النزول عنه ، ونلقى فى العادة قدراً معيناً من الشغب والعنف الجماعى . ومثل هذا النمط لم يحل تماماً أبداً دون حدوث التغيير . صحيح أن نمطاً متطوراً من القانون والنظام أسفر فى أى وقت معلوم عن تعريف وبلورة علاقات القوة بين الأفراد والجماعات والطبقات الخاضعة له ، وأن صرح القوة القانونى المتبلور هذا قد يعيش بعد أن تتغير علاقات القوة الفعلية فى المجتمع ، ولكن حين يميل ببيان القوة الفعلى إلى أن يخرج على التعريف القانونى فإن التعريف القانونى ، عاجلاً أو آجلاً ، هو الذى يتغير وليس ببيان القوة الذى أخذ حديثاً فى الظهور .

وعندما يعظم التباين بين الحقيقة والصورة فقد تكون أمثال هذه التغييرات عنيفة كما تعكسها الحروب العظمى على المسرح الدولى أو الثورات الدموية فى الداخل . ولكن الحروب والثورات العنيفة ليست بالتأكيد الوسيلة الوحيدة أو الضرورية التى تجعل نمط القانون والنظام متمشياً مع التغييرات فيما يكمن تحته من ببيان القوة . لقد سجل العالم الحديث تعديلات ضخمة من هذا النوع تحققت إلى حد كبير ، إن لم تكن تماماً ، بوسائل غير عنيفة . كذلك ليس من الصحيح أن هذه لا يمكن أن تحدث إلا فى تلك النظم التى

تتضمن كما في الديمقراطيات الغربية النص الرسمي على المشاركة الشعبية في التغيير الذي يتتاب الأنظمة . ففي الفصل السابق يذكر لنا توينبي تنازل شوجونات التوكوجاوا في اليابان التي كانت في ذلك الوقت أي شيء إلا كونها مجتمعاً ديمقراطياً ، وذكر ما صاحب ذلك من ثورة سياسية واجتماعية . وكل هذا تم بقدر يسير جداً من العنف . ومنذ وفاة ستالين ، إن لم يكن قبلها ، حدثت بشكل واضح تحولات بالغة الشأن في بنيان القوة في الاتحاد السوفيتي نفسه وبين الدول التي تتكون منها الإمبراطورية السوفيتية . ولكن النمط الشيوعي من القانون والنظام (وهو ليس أقل من نظام للقانون والنظام لأنه يبدو في نظرنا نظاماً غير عادل) قد كيف نفسه مع هذه التغييرات بوجه عام بدون حرب أو ثورة . والثورة العنيفة الوحيدة ذات الأهمية ، أي الثورة في المجر ، أخذتها القوة البوليسية السوفيتية ، وبذلك تركت القانون والنظام الشيوعيين سليمين في الظاهر . ولكن حتى القوة التي أعيد بها فرض « النظام » لا تعني أنه غير قابل للتغيير إلى الأبد . ستظل الثورة المجرية تقدم مساهمتها نحو تلك التغييرات ، والمأمول ألا تكون عنيفة وإن كانت تغييرات على أي حال ، وهي تحولات من المؤكد أنها سوف تحدثها ، فهي بنيان القوة السوفيتي السكامن تحتها .

وحتى النظام الدولي العام ، « والذي يتسم بالفوضى » كما يفترض فيه في العادة ، كيف نفسه منذ عام ١٩٤٥ مع تغييرات كبيرة جداً في علاقات القوة الأساسية للشعوب والدول والطبقات والجماعات ، وبوجه عام مع أقل قدر يدعو إلى الدهشة من الحرب أو غيرها من أساليب العنف . إن المناقشات التي تدور حول نظام عالمي جديد تغفل عادة أننا نملك الآن نمطاً للقانون والنظام الدولي أكثر تطوراً مما كان عليه الحال من قبل في التاريخ . إنه نمط لم يصنع بعد على هيئة قانون أو متجسد تماماً في التزامات تتضمنها معاهدة ينما لا تزال بدائية تماماً التعبيرات التنظيمية عنه كالأمم المتحدة .

وبرغم هذا فهو نمط قادر بالتأكيد على « تجميد » أنظمة البشر السياسية والاجتماعية في أى قالب دائم ، إلا أنه لم يثبت في الوقت نفسه أنه كافى يضمن ذلك بالنسبة إلى معظم الشعوب ولمعظم الوقت ، فإن الصراع على القوة والمعقد بصورة لامتناهية يجرى بوسائل غير عنيفة في جوهرها .

ربما يعيش ثلثا سكان الأرض اليوم في ظل ما لا يزيد على أربعة أو خمسة مراكز للقوة والقانون والنظام ، مستقرة ، وكل منها منيع بدرجة متفاوتة إزاء غيره ، وهى الولايات المتحدة ، والديمقراطيات الأوربية الغربية ، والاتحاد السوفيتى ، والصين ، وربما الهند . وهى مراكز يظهر أنها استبعدت بشكل فعال نوعاً العنف وإراقة الدماء من شئونها الداخلية كأدوات للسياسة العملية . لقد ابتدع كل منها بصورة فعالة أصول حكم القانون وهى بوليس قادر تماماً على منع أى شىء يزيد على مجرد الالتجاء العرضى إلى العنف . نظام من القواعد العامة تحكم النضال الداخلى بشأن القوة ، وعلى الأقل نوع من النظام القضائى أو التنظيمى لتطبيق القواعد ، وإتاحة بديل عن المحاكمة بطريق العنف وهو بديل مفضل بوجه عام وإن كان ناقصاً أو ظالماً . هذه الصروح الكبرى من القانون والنظام تختلف اختلافاً واسعاً من ناحية كفاءتها وبراعتها وحذلقتهما باعتبارها منظمات اجتماعية . فمن العسير مثلاً أن نلقى الكثير من التشابه بين مداولات المحكمة العليا بالولايات المتحدة والدسائس فى صفوف الصفوة الحاكمة السوفيتية فى الكرملين ، إلا فى كون كل منهما يخدم نفس الغرض العريض . كل منهما يهىء بديلاً مرضياً «أو موضع القبول على أى حال» عن العنف المسلح والثورة فى تسوية المشكلات الأساسية المتعلقة بالقوة . وبرغم ما بين هذه النظم الكبرى من اختلافات فيظهر أن كلاً منها أكد قدرته على حفظ النظام إلى جانب قدر كاف من المرونة يسمح بحدوث التغير بدون الحالات المتطرفة من العنف .

على أى حال يظهر أن هذا هو الرأى المشترك . فإما من أحد مثلاً يمكن أن يظن بصفة جادة أن الولايات المتحدة ستظل مصبوبة إلى الأبد فى ذلك القالب المعين من العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الذى بلغته فى منتصف عام ١٩٦٣ . فنحن جميعاً نتطلع إلى تغييرات كبرى من نوع أو آخر فى بنية القوة الأمريكى ، ولكن التصور بأن الثورة العنيفة سوف تصاحبها أو يمكن أن تصاحبها ، يتطلب عقلية من طراز عقلية جون برشويد . ويصدق الشئ نفسه كثيراً على الديمقراطيات فى غرب أوروبا . ولكن إذا قبل المرء الرأى الذى يذهب إليه معظم المراقبين ، فإن الأمر يصدق أيضاً على الدول الشيوعية الكبرى . إن علاقات القوة المتقلبة وغير المؤكدة بين موسكو وبكين موضع الإعلان الكثير عنها فى الصحافة الغربية ، ولكن ما من دارس جاد كان من التهور بحيث يتنبأ بأنها سوف تنتهى بحرب صينية سوفيتية . ليس احتمال الثورة المسلحة فى الصين أو الاتحاد السوفيتى هو الذى يسترعى أعظم الاهتمام ولكنه استحالتها الظاهرية فى المستقبل الذى يمكن التنبؤ به . إن ثلثى سكان الكرة الأرضية يعيشون الآن فى ظل أنماط من القانون والنظام مستقرة بدرجة معقولة ، وهى من الاستقرار بحيث لا يتنبأ أحد بالثورة العنيفة أو الانهيار لكل منها (إلا كنتيجة حرب عالمية أخرى) ، إلا أنها ليست جامدة بحيث تعجز عن تحقيق التغيير والتطور الضرورىين .

وأياً كانت مسالك الدم والشقاء التى وصل بها العالم إلى هذه النتيجة ، فإنه قد وصل إليها ، ويجب الاعتراف بجذبتها لأنها ظاهرة يكاد ألا يكون لها مثيل فى التاريخ شأنها شأن الترسانات النووية نفسها - كما يجب الاعتراف أيضاً بأهميتها الواضحة بالنسبة إلى المشكلة العامة المتصلة بالقانون والنظام العالميين ولسوء الحظ فالكثير من الثلث الباقى من سكان الأرض أقل من ناحية التنظيم الجيد . فجنوب آسيا ، وأفريقيا ، والكثير من أنحاء أمريكا اللاتينية

تجتاحها « ثورة التوقعات » ، وهي ثورة تعقدها بصورة متطرفة القومية والصراع العنصرى والطبقى والاختلافات بين جماعات الصفوة المتعلبة الصغيرة بأتباعها من أهل المدن وبين جماهير الفلاحين ، فضلاً عن ميل مراكز القوة الكبيرة المستقرة إلى استغلال هذه الصعاب لتنمية قوتها ومؤثراتها . وإذ نتحدث حديثاً عاماً جداً نقول إن الصروح الأساسية للقوة (من داخلية ودولية) فى جزء كبير من هذه المنطقة هى فى حالة سيولة .

فشكلة القيادات الجديدة ليست فى الاستيلاء على السلطة بقدر ما هى اكتشاف الأسس الجديدة التى يمكن أن يقام عليها ببناء للقوة قابل للحياة . فآية قواعد (قوانين) متوافرة سواء كانت مستمدة من قرارات الأمم المتحدة أو من ترتيبات دستورية ونظامية داخلية ، واضح أنها لا تتماشى مع علاقات القوة الفعلية التى بلغت مبلغاً عالياً من التعقيد ، فلا بد أن هناك فى الكثير من هذه المنطقة قاعدة عامة عن « القانون والنظام » بل وحتى قاعدة قامعة كالتى فرضها الاتحاد السوفيتى بنجاح على شعوبه المختلفة الكثيرة والصراعات المختلفة بين المصالح . وقد يظهر أن قدراً كبيراً من العنف هو أمر محتوم سواء اتخذ الصورة الوحشية التى حدثت فى الكونغو أو فى الجزائر أو مجرد الانقلاب العسكرى الذى عطل بالقليل نسبياً من إراقة الدماء عمليات « الديمقراطية » فى أجزاء كثيرة من العالم . ومامن طراز من القانون والنظام يمكنه أن يأمل فى تجنب كل عنف أو فى أن يقيم « العدل » بميزان المساواة بحيث لا يسعى الناس والجماعات والمجتمعات أيضاً إلى أن يتولوا بأنفسهم تطبيق القانون . ولكن الذى لا يزال يبعث على الدهشة أن القليل وليس الكثير من العنف وإراقة الدماء صحب التحولات الهائلة فى علاقات القوة بين الجماعات والطبقات والشعوب التى حدثت منذ عام ١٩٤٥ .

هذا هو الموقف الذى نجد فيه أنفسنا اليوم . لقد ابتدعنا نمطاً من القانون والنظام العالمين لم يسبق لهما مثيل فى التجربة الإنسانية ، ولا يتضمن

أى احتكار عالمى للقوة القانونية ، وكافياً لتحريم الحلول العنيفة على الشعوب والطبقات والمجتمعات والجماعات وإن كانت نظم الأسلحة الفنية تبدو مؤقتاً بديلاً فعالاً . إن التغيير يسير فى طريقه بالتأكيد بالسرعة التى يمكن أن يرغب فيها معظم الناس ، ولكن فى داخل نظام يكفى لأن يسمح للأغلبية الساحقة من شعوب العالم بأن تعيش حالياً فى سلام ، وأن يجعل ما لا يزال موجوداً من العنف محصوراً داخل حدود يمكن احتمالها . بل وأكثر من هذا فهو نظام يسمح بنمو نسيج العلاقات بين الشعوب - ذلك النسيج الذى دعاه « روبرت سى . أنجل » فى جلد « النسيج النظامى » للتنظيم العالمى . ماذا يكون التأثير الواقع على هذا الموقف العام والمرتب على اجتثاث أسلوب الحرب المنظمة منه ؟ .

هذه حقاً المسألة الجوهرية . إن كل ما طلب إلينا أن نفترضه فى هذه الفصول . هو إلغاء مبدئى للحرب المنظمة مع إدخال أية تنظيمات نظامية (لا تحدد إلا بصورة غامضة) قد تكون ضرورية للحفاظ على الإلغاء . وبقدر ما يتعلق الأمر بالتغيير الاجتماعى السياسى اللازم ، كيف يكون النظام الناتج والحالى من الحروب مختلفاً عن النظام القائم ؟ الجواب السهل أن نقول إنه سيكون مختلفاً اختلافاً يسيراً جداً ، ولكن هناك عقبة فى طريق الجواب السهل تكمن فى العلاقة التى وجدت خلال معظم تاريخنا بين العنف والثورة الداخلية والعنف والحرب الدوليتين وهى العلاقة التى لا تزال غامضة وإن كانت وثيقة بشكل واضح . لقد كان الإثنان مترجيين فى معظم التغييرات الكبرى فى الأنماط البشرية من القانون والنظام وتنظيم القوة . فالحروب الكبرى أدت إلى الثورات الكبرى . ربما لم تكن العلاقة العارضة بسيطة فى الواقع على ما يوحى به هذا الأمر ، ولكن المشاهدة توحى على الأقل بالبحث فيما إذا كان فى الإمكان أن تحدث ثورات عظمى إذا لم تعد هناك حروب عظمى . أو بالعكس هل لن تبعث حتماً الحروب الكبرى إلى الحياة إذا لم تحدث تطورات كبرى جديدة ؟ .

إن نظامنا العالمى القائم فى الوقت الحاضر يبدو مرناً بالدرجة الكافية بحيث يواجه ضرورات التغيير دون مظاهر العنف المصاحبة له والتي لا يمكن احتماؤها . ولكن هكذا ظهر عالم الأطلنطى فى نظر أهله فى عشية الثورة الفرنسية ، مثلما ظهر العالم الإمبراطورى الغربى والرومى فى عشية الحرب العالمية الأولى . إن الاتحاد السوفيتى والصين يظهران اليوم أنهما يمثلان أنماطاً مستقرة من القانون والنظام ، ولكن قد ثبت أن المظهر وهمى ، فعلاقات القوة إذ تواصل التقلب فى داخل الإطارات الجامعة لهذه المجتمعات الكبرى ، فقد لا يكفى ما يقل عن الثورة الدموية والعنف لتحطيم صروح القوة القديمة وإقامة صروح جديدة مكانها .

إن العنف الثورى فى فرنسا بعد عام ١٧٨٩ لم يعد تنظيم صروح القوة الداخلية فحسب ، ولكنه كسر أيضاً صرح القوة الدولية وأدى إلى نشوب أول حروب كلية فى التاريخ الحديث . فإذا افترضنا عالماً يخلو من الحروب فى البداية فقد يسفر عن نتائج مماثلة كانهيار عتيف لصروح القوة الروسية أو الصينية . ما من نظام لنزع سلاح تحت رقابة بوليس دولى يمكن تصوره فى الوقت الحالى يستطيع أن يعالج بصفة نهائية أو كاملة مثل هذا الموقف . فمن الصعب أن تصور قوة بوليس دولية مزودة إما بالقوة المادية أو - وهو الأهم - بسلطة التدخل فى دولة روسية تسودها الفوضى ، بقصد « إعادة النظام » . من السهل أن نتصور الضغوط الواقعة على قوات البوليس الدولية المجاورة كي تتدخل بطريقة أو أخرى حتى تحافظ على مصالحها القومية ولترى أن الضغوط يمكن أن تودى إلى « التدرج » وإعادة التسليح والحرب عن طريق عمليات يجد البوليس الدولى من الصعب السيطرة عليها . كل ما يمكن قوله فى هذا الصدد أن الكمال لا يمكن بلوغه فى هذا العالم . فما من نظام من السياسة سوف يواجه ، بشكل معصوم عن الخطأ ، جميع المشكلات التى يمكن أن تنشأ أمامه . ولكن السياسة التى تبدأ من نزع السلاح شامل وتحرسه قوة بوليس

لديه فرصة لمواجهة هذا النوع من الموقف أفضل من الفرصة المتاحة لسياسة تبدأ بنظام من الحرب المنظمة .

وهناك الحالة المضادة التي غالباً ما أوضحها الثورة الروسية عام ١٩١٧ والتي ساد الاعتقاد فيها بأن الحروب الدولية الكبرى لازمة لتحطيم صروح القوة المتحجرة والبالية التي تحول دون التطور البشرى . أما أن الحروب كان لها هذا الأثر فأمريكاد ألا يكون موضع شك ، ولكن الذى يدعو إلى شك أعظم 'بكثير فهو أن الحرب الكبرى عنصر ضرورى في التقدم السياسى والاجتماعى . حسب النظرة العادية بدأت الثورة الروسية فعلاً بتحرير الإسكندر الثانى للأقتان فى عام ١٨٦١ وهو اعتراف اختياري من جانب الأوتو قراطية (لا يختلف عن 'تنازل شوجونات توكوجاوا) أن الأزمنة تتغير وأنه لهذا يتعين إدخال التعديل على صرح القوة المستقرة قانوناً فى روسيا . واستمرت العملية بعد ذلك فى تعثر ، وبدون أن تخلو من قدر طيب من الضغط من جانب الحكومة والثوار على حد سواء ، ولكنها استمرت باطراد نوعاً . وحتى روسيا الإمبراطورية كانت تشتمل على احتمالات التغيير الضرورى ، ويعتقد الكثيرون أنه لولا الحرب العالمية الأولى لتعرضت الأوتو قراطية لعملية سلمية من إضفاء الطابع الدستورى على علاقات القوة الجديدة على غرار ما حدث فى بريطانيا وما كان حادثاً فى ألمانيا . فالحرب الروسية - اليابانية دفعت بالأوتو قراطية إلى المسالك المؤدية إلى التجديد . ولكن الحرب العالمية الأولى شلتها فقط وحطمتها فى النهاية ، تاركة إياها عاجزة عن تشجيع التغيير بمثل عجزها عن مقاومة هذا التغيير الذى حل أوائه . وبسبب هذا القصور انتقلت القوة إلى أيد أخرى أشد قسوة ، بنت وفرضت صرحاً جديداً للقوة ، على الأقل أكثر استجابة نوعاً من النظام القيصرى للحقائق وإن كان يصعب اعتباره حالة مثالية للتطور السياسى والاجتماعى . طبقاً لهذا رأى لم تكن الحرب العالمية الأولى لازمة للتغيير

السياسي والاجتماعي في روسيا . فكل ما فعلته أنها شوهت هذا التغيير بحيث اتخذ أشكالاً متطرفة وصوراً سلبية من الكفاءة بوجه عام .

هكذا من الناحية التاريخية كانت الحرب المنظمة والثورة الداخلية العنيفة ذاتي ارتباط وثيق في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي . ولكن طبيعة الارتباط الدقيقة ليست واضحة كما ينبغي ، وليس من السهل أن نكون على يقين من الأثر الذي كان يحتمل أن يترتب على استبعاد حرب منظمة واحدة من النظام العالمي . قد يخاطر المرء ببعض التكهّنات . ففي غياب الحرب الدولية لم يكن في الإمكان استمرار عمليات معينة من التغيير الداخلي العنيف على النحو الذي حدث به ، وكانت الفرصة متاحة أمام الثوار مثلاً كي يحصلوا على الأسلحة الصغيرة والتأييد المالي الدعائي من الدول الخارجية المنافسة أقل منها اليوم . وفي الوقت نفسه كانت تقل خشيتهم من التدخل الخارجي . وإذا نعود إلى الأمثلة التي يقدمها القرن الثامن عشر فإن الثورة الأمريكية الأخرى لم يكن في إمكانها الاعتماد على المساعدة من فرنسا كحركة استيراتيجية في حربها مع بريطانيا ، كما لن تضطر ثورة فرنسية أخرى إلى أن تواجه ائتلافاً من دول سعت في سبيل الدفاع عن العهد القديم إلى سحق الأصل . من السهل أن نقيم توازناً مقبولاً في الظاهرين أمثال هذه الإمكانيات . ولكن بقدر ما يتعلق الأمر بالمراكز المنظمة الكبرى للقوة في الوقت الحاضر فيبدو من المعقول أن تنبأ بأن إلغاء الحرب المنظمة بينها لن يؤثر بشكل خطير في مشكلة التغيير الضروري .

ومهما يكن من أمر ففي ختام الحرب العالمية الأولى حاول الحلفاء الغربيون التدخل بالقوة المسلحة في الموقف الثوري الروسي بطريقة ما كان في إمكانهم أن يستخدموها في عالم مزروع سلاحه فرضاً . إن عدم نجاحهم يوحى على الأقل بأن وجود الأسلحة القومية أو عدم وجودها لم يؤثر إلى حد كبير (• - عالم بدون حرب)

في أمثال هذه العمليات الأساسية من إعادة تنظيم صرح القوة والتي كانت تحدث في ذلك الحين .

لعل المشكلة الحقيقية لا تكمن في مجموعة الدول الكبرى والمستقرة نسبياً بل في المناطق الأقل تنظيماً . إلى أي حد سيحاول عالم خلا من الحروب أن يقيد ما يجب أن يتوقعه المرء هنا من اضطراب وعنف من وقت لآخر ؟ في عالم منزوع السلاح بوجه عام قد يتوقع المرء من الانتفاء البسيط لنظم الأسلحة المتضخمة أن يهيء مقابلاً وافياً عن احتكار عالمي للقوة القانونية . فعدم وجود نظم الأسلحة الضرورية سوف يحول بوجه عام دون الالتجاء إلى العنف من جانب أي من المراكز الكبرى للقوة (يجب أن نتذكر أن هذه الحجة مبنية على افتراض موقف ألقيت فيه جانباً وحطمت عن طواعيه نظم الأسلحة هذه) ، ولكن مع بقاء قوات البوليس القومي في كل مكان فلن يكون هناك افتقار على الأقل إلى الأسلحة الخفيفة في متناول رجال جسورين أو يائسين وأتباعهم . سوف يظل في الإمكان وقوع الشغب والعنف من جانب الدهماء ، والاستخدام الأكثر تنظيماً لأسلحة من قبيل القنابل البلاستيك ، بل وللأشكال المنظمة إلى درجة عالية من حرب العصابات . سوف يظل في الإمكان وقوع الانقلاب العسكري عن طريق استخدام البوليس القومي . والواقع أن معظم القوات العسكرية ، التي اشتركت في أمثال هذه المسائل لم تزد عن القوة التي قد يتوقعها المرء من قوة بوليس وطني في عالم مجرد من السلاح .

إلى أي حد سيحاول نظام خال من الحرب ، وعن طريق قوة بوليس دولية ، أن يتحكم في جميع هذه الأشكال من مخلفات العنف ؟

يبدو من غير المرجح أن تسير المحاولة بعيداً جداً . فالقضاء المفترض على الحرب المنظمة الكبرى يجب في النهاية أن يزيل الخطر الكبير الوحيد في حرب صغيرة وعنيفة في الوقت الراهن . ذلك هو خطر التدرج إلى حرب

بين الدول العظمى . ويبدو من الواضح أن النظام الحالي من الحرب لا يجب أن تكون لديه قوة بوليس دولية فحسب بل وأن يملك أيضاً قوة بوليس فوق سلطان الدول (أى لا تتعرض للفيتو) للرقابة على نزع السلاح ولضمان عدم التسلح من جديد . ولكن بوليساً يعلو فوق سلطان الدول ولا يخضع للفيتو لا يمكن أن يصبح حقيقة إلا إذا كانت سلطته فضلاً عن قوته المادية مقصورتين بشدة على ما تتطلبه وظائفه البوليسية .

من الصعب أن نتصور قوة بوليس دولية تعلو سلطان الدول وتكون على هيئة جيش كبير قادرة على كبح الدول التي يجب أن تؤيدها وتبعث الرعب في قلوب ما تحتفظ به الأخيرة من قوات بوليسية قومية . إن المرء ليرى هذه القوة شبيهة بمكتب التحقيقات اتفيدرال الأمريكى FBI الذى يمارس سلطة كبرى فى داخل النظام الأمريكى ولكنه يمارسها لأن أسلحته ذات أهمية تافهة وسلطته مقيدة تقييداً شديداً . فلا يستطيع المكتب أن يشن معركة مسلحة ناجحة ضد قوة البوليس تابعة لولاية أو مدينة . ويبدو واضحاً أن ما لقوة البوليس التى تعلو فوق الدول من سلطة إزاء القوات البوليسية القومية المتبقية ، والتي يجب أن تعمل بالتعاون معها ، سوف يرتكز إلى أسس مماثلة .

لفكرة قوة البوليس الدولية تاريخ طويل وغير موفق بوجه عام . ويبدو أن التجربة تبين أنه بينما سلطة من هذا النوع هى لازمة لتجنب الحالات المتطرفة من الوحشية والعنف وانعدام المسؤولية فهى لن تنجح كثيراً فى هذا إلا إذا امتنعت عن محاولة فض أو تقرير المنازعات بشأن السلطة والتي ينشأ عنها العنف . وتجاوز مقارنة العمل البوليسى الذى قامت به الأمم المتحدة فى كوريا بالعمل الذى دفعتها الظروف إلى القيام به فى فلسطين والكنغو . كانت المحاولة فى الحالة الأولى هى التدخل فى نزاع كبير على القوة وانتهى كما يرجح إلى ما كان ينتهى إليه بحرب دولية كبرى نوعاً . وفى فلسطين والكنغو كانت المحاولة حصر الوحشية بقدر الإمكان دون ما سلطة للفصل

فى الصراعات على القوة التى انطوى عليها الصراع . وىبدو من المرجح أن الأنماط ، التى قد ىميل إلى التطور وفقاً لها البوليس الذى ىعلو فوق سلطان الدول فى عالم لا حروب فىه ، نلقاها فى الكنفو ولىست فى كورىا حىث ستكون مشكلاته بالمعنى الحقيقى بولىسية ولىست عسكرىة .

لعل ما قدمناه فى أول الأمر على أنه الجواب السهل هو الجواب الصحىح أىضاً . فإذ نفترض تجرىد نظام الحرب المنظمة فإن الأنظمة السىاسىة والاجتماعىة التى تعكس ما ىمكن تحتها من تنظيم للقوة بالعالم - شعوبه ودوله وطبقاته ومجتمعاته وجماعاته - سوف تواصل النمو والتغىىر بنفس الطرىقة التى تتبعها الآن ولكن بدون ذلك الخوف - المهلك والساحق - من الكارثة والذى ىعقد الیوم وىشوه كل مشكلة حقیقىة من مشكلات السىاسة الدولىة .

التغيير الدورى السياسى

آرثر لارسون،
مدير المركز العالمى للقانون بجامعة
ديوك، والمدير السابق لوكالة استعلامات
الولايات المتحدة الأمريكية .

عندما يقال إن حل مشكلة التغيير السلمى شرط مطلق يسبق إقامة عالم بلا حرب فأى نوع من التغيير يراد؟ وتصبح المهمة أشد وضوحاً إذا تعرفنا على أنواع رئيسية ثلاثة من التغيير وهى : التغيير السياسى الداخلى والثورة ، والتغيير فى العلاقات السياسية الدولية ، والتغيير فى مستويات الشعوب الفقيرة فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والفنية والمعيشية بالنسبة إلى الشعوب التى تزيد عنها ثراء .

كان التغيير الداخلى والثورة موضع الاهتمام الرئيسى فى الفصل السابق . والنتيجة التى استخلصها المؤلف هى أن أى تنظيم دولى وأية قوة مسلحة لا يمكن ولا ينبغى أن يسيرا بعيداً فى محاولة السيطرة على العنف المتخلف الذى سيجعل يلعب دوراً فى إعادة تكييف الحقوق الإنسانية فى داخل البلاد وخاصة فى المناطق الأقل تنظيماً . والواقع أنه ليس فى الإمكان استخلاص نتيجة أخرى إذا شئنا أن نبقى على المبدأ الأصل الذى تقوم عليه العلاقات الدولية وهو عدم التدخل فى الشؤون الداخلية البحتة للبلاد الأخرى . سوف يكون الدور السلمى للجتمع الدولى فى عالم مجرد من السلاح وينحضع للقانون هو: أن يراعى أولاً عدم قيام الغرباء بإثارة أو مساعدة الثورة الداخلية ، وأن يتدخل ثانياً عن طريق العمل البوليسى أو أى عمل ضرورى

آخر عندما يتعرض السلم الدولي للتهديد بفعل نزاع داخلي في ظاهره . وثمة سابقة وافرة الآن عن هذا المبدأ إذ أن هاتين الوظيفتين بالضبط هما اللتان اضطلعت بهما الأمم المتحدة في الكونغرس .

وعندما تتحول إلى التغير الدولي - تميزاً له عن الداخلي - فإن المسألة المتعلقة بما إذا كان في الإمكان التوفيق بين التغير وحالة انتفاء الحروب تبدو لنا في أعنف صورها . وإذا يواجه المرء هذه المهمة تمر به لحظات يبدو فيها أنه حتى القيام بالمحاولة ينم عن عجرفة تقرب من الأمور الخارجة عن نطاق الطبيعة . إتنا نضع حقيقتين جنباً إلى جنب ، أولاهما أن العالم يمر بعصر من الجيشان والثورة والثوران البركاني ليس له مثيل في التاريخ . فئات الملايين من الناس ، ممن ظلت مجتمعاتهم قروناً في حالة سكون ، تترنخ في سيرها نحو القرن العشرين ، وتجرى في جميع أنحاء الكرة الأرضية عمليات شاملة من إعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية ، وتثور حولنا بكل قوتها القومية النضالية ، والشيعوية العدوانية ، والإقليمية المتعصبة والعنصرية المتفجرة ، والنزعة العاطفية المعادية للاستعمار ، مطالبة بالتغير السريع الحاسم . وعلى سطح هذا الموقف الذي يغلي تفرض الحقيقة الثانية وهي أنه خلال التاريخ البشري كانت الحرب دائماً الحكم النهائي وأدوات التغير . فكيف يستطيع أحد في هذا الوقت بالذات أن يتحدث حديثاً جاداً عن إزالة الحرب تماماً من المشهد البشري ؟ إذ بقدر ما يتصل الأمر بالمنازعات الدولية فيجب إزالتها تماماً . ليس أمامنا هنا ، كما في حالة الصراع الداخلي ، الخيار في السماح بوجود قدر معتدل من الحرب . وحتى الحرب الدولية الصغيرة في ظل ظروف نزع السلاح أمر لا يمكن السماح به بسبب ميل الحروب الصغيرة المشهور إلى أن تتطور إلى حروب كبيرة .

السبب الذي من أجله يجب أن نقوم بالمحاولة واضح ، ولا يمكن الجواب عليه ذلك أنه ليس أمامنا سبيل للاختيار ، فاستقطاب الاتجاهات

الحالية التي تسير فيها الدول الكبرى (ومرة أخرى نسترشد بالتاريخ) يؤدي إلى نكبة ذات أبعاد غير معقولة .

وقبل أن نستشعر اليأس بسرعة ، إزاء هذه المشكلة المتعلقة بإجراء التغيير بغير حرب ، دعونا ننظر إلى تغيير من حجم مماثل نوعاً تحقق فعلاً بدون البديل عنه أى بدون الحرب . وهذا هو التغيير الذي حققته جماهير العمال المهضومة الحقوق - من الناحيتين السياسية والاقتصادية - خلال القرن الماضي أو نحو ذلك في إنجلترا والولايات المتحدة والكثير من دول أوروبا الغربية . كان كارل ماركس وغيره كثيرون ينظرون حولهم إلى المصنع التعس ، وعمال المناجم - وبعضهم لا يكاد يرى ضوء النهار إذ كانوا يدخلون المنجم قبل الفجر ويخرجون منه بعد حلول الظلام - واستخلصوا من هذا أنه لا أقل من الثورة الدموية يكفي لتحقيق التغيير الهائل الذي يعطى لهؤلاء العمال حقوقهم الكاملة بوصفهم من البشر . ولكن العمال في البلاد لم يعملوا في السنوات المائة التالية إلى العنف الثوري الواسع النطاق وحققوا في الحقيقة تغييراً ثورياً في مركزهم الاقتصادي والسياسي .

وإذ ندرك دائماً حدود أى تشبيه « داخلي - دولي » من هذا القبيل فلا يزال في الإمكان ، وعلى نحو مجد ، أن نبدأ بتوجيه السؤال : كيف تحقق هذا التغيير الثوري بدون حرب طبقية ؟

ليس من جواب واحد على السؤال ، فقد كانت قوى عدة تلعب دورها في نفس الوقت الواحد ، والحقيقة المهمة بالنسبة إلى أغراضنا الحالية هي أن لهذه القوى مقابلات مثيرة للنظر في المشهد الدولي الحاضر .

أول ما يلاحظ أنه بينما حدث هذا التغيير بدون عنف منظم واسع النطاق ، فهو لم يحدث بدون ضغط . يمكن أن نواجه حقيقة واحدة في البداية : أننا لا نحاول التخلص من النضال في العلاقات البشرية أو الدولية ، فالمشكلة هي منع النضال المحتوم من أن يتخذ صورة الحرب المنظمة . ومن حلول

مشكلتنا هذا السؤال : هل هناك صورة متاحة من الضغط لتحقيق التغيير هي في الوقت ذاته غير عنيفة ولكنها فعالة بالدرجة الكافية بحيث تجعل الالتجاء النهائي إلى العنف المنظم غير ضروري ؟

بالطبع كان في قصة العمل بعض العنف . كانت هناك حالات من إطلاق النار والقتل والضرب في بعض الإضرابات الأشد مرارة . ولكن يجب حسب أي اختيار منصف أن تعتبر هذه حالات هامشية فقط بالنسبة إلى الضغوط الرئيسية التي ولدت التغيير . وكان تنظيم النقابات القومية جوهرياً بالنسبة إلى هذا الضغط غير المشوب بالعنف . ففي أيديها أصبح حق الإضراب ، والمقاطعة ، ومراقبة تنفيذ الإضراب ، والمساومة الجماعية سلاحاً اقتصادياً جباراً .

وثمة مقابل تقريبي لهذه الضغوط التي يمارسها العمال ، هو القوة التي تملكها البلاد الجديدة والفقيرة بسبب تنافس الدول العظمى على نيل تأييدها و صداقتها . هناك أسباب كثيرة وراء هذه المنافسة - وهي أسباب اقتصادية واستراتيجية وسياسية . وأياً كان مصدر هذه القدرة من جانب البلاد الصغيرة على منح عطفها أو حبسه ، فهي قوة تعمل على إجراء التغييرات السلبية ، شأنها شأن الإضراب والمقاطعة . والواقع أنه إذ تواصل البلاد الجديدة تعلم استخدام هذه القوة بصورة جماعية ، مثلما فعل العمال ، فسوف يزداد تأثير هذه القوة بشكل ظاهر .

والضغط غير العنيف الرئيسي الآخر هو ضغط القوة السياسية في صورة يمكن التعبير عنها بشكل ملموس . وقد اتخذ هذا في قصة تحسين حقوق العمال صورة الحصول على حقوق تصويت كاملة بدون القيود المبنية على أساس اقتناء الملكية .

ويقابل النوع من الضغط غير العنيف على النطاق الدولي مبدأ الصوت الواحد للشعب الواحد في الجمعية العامة للأمم المتحدة . غالباً ما كان هذا

المبدأ موضع النقد لما ينطوى عليه منح شعب جديد صغير في افريقية نفس قوة التصويت الممنوحة للولايات المتحدة أو فرنسا ، من مجافاة ظاهرة للمنطق . وكان هناك وقت سمعت فيه حجج مماثلة حول عدم منطقية إعطاء العامل السليب من الملكية نفس الصوت الذى يعطى لرجل أعمال على درجة عالية من التعليم . وعلى أى حال فبدأ شعب واحد ، صوت واحدة ، قد رسخت دعائمه في الجمعية العامة ، وهذه الأخيرة تتخذ بصورة متزايدة أعمالاً ذات أهمية كبرى مثل الترخيص بوضع قوة تابعة للأمم المتحدة في الشرق الأوسط ، ومثل القرار الذى ترتب عليه أن أوقف غزو السويس . إن قوة التصويت هذه في حد ذاتها مصدر جوهرى للضغط تجده الشعوب الصغيرة والفقيرة فعالاً تماماً في تحقيق التغيير بدون عنف مادي .

هذه القوى المتزايدة للعمال - وللشعوب الجديدة الصغيرة - قد لا تكون بديلاً وافياً عن القوة إذا واجهت من الجانب الآخر عداً لا يلين للتغيير . وهو جانب كان بدوره على استعداد لاستخدام القوة ، ولكن سار بموازاة هذه الزيادة في القوة تغيير في اتجاهات أصحاب الأعمال وسياساتهم ، وهو عامل أسقط من الحساب كلية في تقديرات ماركس . إن العبارة التي يغلب استخدامها لوصف هذا الاتجاه الجديد هي ، المصلحة الذاتية المستتيرة ، فقد اكتشف رب العمل بالتدريج أنه يزداد ثراء في ظل اقتصاد يقوم على الأجور العالية ، والقوة الشرائية العالية ، والتعليم العام ، وتوفير الأمن للعامل . ربما ظن الرأسمالى الكلاسيكى ، شأنه شأن المستعمر الكلاسيكى ، أن أعظم الرخاء يكمن في أن ينتزع من العامل أو المستعمرة أكبر كسب ذاتى ممكن وإن جاز أن كانت هذه النماذج الكلاسيكية أقل شيوعاً مما جرى تصويرها به . إن البلد الصناعى المستتير يبدأ الآن في أن يدرك أن شعباً صغيراً ، مستقلاً وفي رخاء ويصبح عميلاً طيباً ، هو مصدر للرخاء أعظم من نفس المنطقة على صورة مستعمرة .

كان أهم تغيير في الفكر الاقتصادى أسهم في إمكانية التغيير السلمى هذه ،

الاكتشاف بأن السبيل إلى رفع مستوى معيشة كل فرد هو تحقيق مزيد من الإنتاج يتقاسمه الجميع . كان ماركس على غرار معظم الاقتصاديين ، قبل جون ستيوارت مل ، يسيطر عليه موضوع التوزيع . فبدأت المشكلة الاقتصادية في نظره مشكلة التصرف في مورد ثابت من الثروة يجب أن يؤخذ من طبقة ويعطى إلى أخرى . وحوالي الوقت نفسه رمز أبراهام لنكولن إلى النظرية الحديثة عندما قال « ليس لمن لايت له أن يهدم بيت شخص آخر ، ولكن له أن يعمل بجهد ويبني بيتاً لنفسه .. » .

هذه الفكرة البسيطة - وهي أن كل فرد يرتفع مستوى معيشته عندما يوجد بيتان حيث لم يكن هناك من قبل سوى بيت واحد - تلقفها بحماس الآن الاتحاد السوفيتي الذي يركز طاقاته متجاهلاً الاقتصاد الماركسي على انصراف يكاد أن يكون مجنوناً إلى الزيادة في الإنتاج ، مصحوباً بالتحديات لبقية العالم كي يشترك في سباقات الإنتاج .

والامر الذي يصاحب حتماً التشديد على الإنتاجية ، على الجبهة الدولية فضلاً عن الجبهة الاقتصادية الداخلية ، هو أنه بدافع الصالح الذاتي للبلاد الأكثر تصنيعاً يجب إنشاء الأسواق عن طريق تنمية رخاء البلاد الفقيرة الآن وقوتها الشرائية .

وبالإضافة إلى هذا ، وكما ترجم أصحاب الأعمال المستثمرون وترجمت المجتمعات المستثمرة مفهومهم الجديد عن المصلحة الذاتية إلى برامج محسوسة من قبيل التأمين الاجتماعي والتعليم العام المجاني وتشريع الأجور وساعات العمل ، تستطيع البلاد الأوفر ثراء أيضاً أن تسبق الآن الإغراء الذي يدفع إلى استخدام العنف ، وذلك بأن تبادر وتساعد بشكل نشيط على إشباع الحاجات الملحة للبلاد الفقيرة عن طريق تثبيت أثمان السلع والأسواق وتقديم المعونة الاقتصادية والتعليمية والفنية .

وفضلاً عن هذا ، وبغض النظر تماماً عن المصلحة الذاتية ، يمكن القول بدون عاطفية وبدقة تامة إنه كان هناك الكثير من الأفراد والبلاد دفعتهم إلى الإسهام في تحسين حظ من هم أقل توفيقاً اعتبارات أخلاقية وإنسانية ودينية نادراً ما تحدثوا عنها خشية سخرية المستخفين . هذا العنصر لا يمكن قياسه في السلوك الدولي بأكثر مما يستطيع المرء قياس الإسهام النسبي من جانب الضمير في السياسات المتغيرة لأرباب الأعمال خلال القرن الماضي . إلا أنه بغير شك عامل حقيقي في ميدان وسائل التغير الحاسمة من قبيل التصفية الاختيارية للإمبراطورية البريطانية والبرنامج الأمريكي للمعونة الاقتصادية والفنية .

إذن يجوز الإيحاء بأنه حين أصبحت الضغوط غير العنيفة المتزايدة من أجل التغير متاحة بصورة متزايدة لمن هم أشد الناس حماساً في سعيهم إلى التغير ، وعندما يصبح أولئك الذين هم في مركز يسمح بتسهيل التغير متشبعين بصورة متزايدة وبالإحساس الطيب والإرادة الطيبة مما يحتاج إليه لدفعهم إلى مساعدة التغير من أجل الصالح المتبادل بدلاً من مقاومته — نقول إنه في هذه الحالة يستطيع الأمل في تحقيق التغير الدولي في عالم خلا من الحروب أن يبدأ في أن يدخل في حدود الواقع .

ومن الأمور الأساسية بالنسبة إلى فكرة التغير السلمي بحملتها ، المبدأ الذي يذهب إلى أن التغير الحقيقي يمكن أن يحدث بأكثر قدر من الفعالية ، داخل إطار من القانون .

قد يبدو لأول وهلة أن في هذا القول تناقضاً . من المؤكد أننا غالباً ما سمعنا ممثلي البلاد الجديدة يشرحون برودهم إزاء حكم القانون في الشؤون الدولية بقولهم « القانون يبقى على الحالة الراهنة ونحن نريد التغير » . المغالطة المؤسفة في هذا الموقف إزاء القانون هي الظن بأن التغييرات الحقيقية تتم بتغير القانون إذ الحقيقة التاريخية هي أن أهم التغير تحقق عند وجود بيئة

للقانون يطمئن إليها . وعلى خلاف هذا فعند غياب مثل هذه البيئة يحل الركود دائماً تقريباً وتكون النتيجة الانتكاس الفعلي وليس التغيير . قارن مثلاً التغييرات السريعة في عصر القانون التجارى الرومانى وفترة سياسة التجاريين ، أو الفترة الحديثة بأوروبا الغربية وأمريكا ، بالشلل الاقتصادى المميت الذى ميز الكثير من العصور الوسطى .

فإذا تمكن تاجر من توقيع عقد فى برجن بالنرويج عالماً أنه سيحترم فى جنوا لنشأ نوع من العالم مختلف تماماً عن العالم الذى لم يكن فى الوسع إجراء عقد ملزم فيه حتى مع الشخص الذى يعيش فى الإقطاعية المجاورة . ولهذا فقبل أن يقول أحد القانونيين على الحالة الراهنة وأنا أريد التغيير ، عليه أن يتذكر أن إحدى قواعد القانون وهى القاعدة التى تقضى بوجوب المحافظة على الاتفاقات سببت من التغيير فى العالم أكثر ما أحدثته جميع عمليات التمويل الحكومية وجميع عمليات نزع الملكية فى التاريخ .

إن تعجل البلاد الجديدة تحقيق التغيير بخطى قوية أمر مفهوم ، ويجب أن يعمل حسابه ، ولكن لحسن الحظ يتعلم معظمها هذا الدرس بالتدريج . فإذا أصر بلد جديد على تفضيل السياسة القصيرة الأجل القائمة على تجاهل الحقوق القانونية لى ينفسح أمامه المجال لنزع ملكية الاستثمارات والصناعات الأجنبية فقد يظن فى أول الأمر أنه بذلك يشجع على التغيير بأكثر السبل فعالية . غير أن قيمة الصناعة التى تنزع ملكيتها تافهة فى معظم الحالات إذا قورنت بقيمة الاستثمار الذى يصب فى ذلك البلد خلال فترة طويلة من السنوات إذا وفر له إطار قانونى ثابت ضماناً معقولاً بالأمان . إننا نشهد الآن فى بلد بعد آخر « ما سيحدث صباح الغد » حيث تنظر البلاد الجديدة إلى ما نزع ملكيته من مزارع ومعامل تكرير ومصانع ، وهو يتدهور وينهار بسبب الافتقار إلى المهارات ورأس المال والأسواق والخبرة ، ويحل اليأس محل الآمال العالية بشأن قيام اقتصاد يتغير بسرعة . هذا الموقف

لخصته صورة كاريكاتورية في مجلة «نيويورك» تبين شخصية ملتحية تقول
لأخرى في عبوس وهما جالسان في مكتب بقصر بعد تحويله «هل تذكر
الأيام القديمة الطيبة حينما كان لا يزال هناك شيء تنزع ملكيته» ؟ . في
الإمكان نزع ملكية مصنع ولكن التنمية الاقتصادية لا يمكن نزع
ملكيتها . إن الاحتفاظ بالحق في إحداث الثغرات في القانون ، حسبما يشاء
المرء ، يأتي بتغير حقيقي يقل عما يحدث عندما تلعب الدوافع الجبارة المنبعثة
من المصلحة الاقتصادية بكامل قوتها بسبب وجود هيئة قانونية منظمة .

من المؤكد أن تغيير القانون يمكن أن يلعب دوراً في التحقيق الشامل
للتغيير في العالم ، ولكنه دور صغير . غالباً ما يقال لنا إن العيب المميت في
تنظيمنا العالمي الحالي أنه لا يملك سلطة إصدار التشريع الملزم وبالتالي سلطة
تغيير القانون القائم عندما يصبح الأخير عقبة في طريق التقدم أو مصدراً
للظلم . ومع هذا أنظر ما حدث حتى في غياب هذه السلطة التشريعية . فخلال
حياة الأمم المتحدة حدثت أسرع وأكبر سلسلة من التغييرات في العلاقات
السياسية بالقياس إلى أية فترة مائة في التاريخ ، فتقوض النظام الاستعماري
بصورة تكاد أن تكون كاملة ، وبرز إلى الوجود نحو خمسين بلداً جديداً .
حقيقة كان هناك قدر من إراقة الدم في بعض الحالات غير أن الأغلب
وبخاصة في الفترة الأقرب عهداً أن التغيير تم بعنف مادي قليل على نحو
يبعث على الدهشة . وكما كتب جون جنتر في مجلة «ثينك» (Think) في يناير
سنة ١٩٦٢ : « بأقل قدر من العنف حصل تسعة وعشرون بلداً (بأفريقية) ،
معظمها بدائي إلى أقصى حد ، على الحرية القومية ... وفي أغليتها كان
الاضطراب الناتج أقل مما يحدث في شيكاغو في ليلة سبت صاخبة » .

ولو نظرنا مرة أخرى إلى تقسيمنا المبدئي للتغير الدولي إلى تغيير سياسي
من جهة ، وتغيير اقتصادي واجتماعي وما يتصل به من جهة أخرى ، وجب
أن نسلم بأن الشطر الأكبر من عملية تغيير العلاقات السياسية الدولية
الأساسية وضع الآن وراءنا .

بقيت بعض مشكلات استعمارية صعبة ، وسوف يتعين بغير شك إيجاد علاقات سياسية جديدة في صورة اتحادات أو تجمعات أخرى حيث البلاد الجديدة . الصغيرة وحدات لا تقدر على البقاء . يجب أن يتعلق الجزء الأكبر من مهمة التغيير الباقية بمستويات المعيشة ، والسكان ، والتعليم ، والصحة ، وجميع العوامل الأخرى التي تفصل مناطق العالم التي يخيم عليها الفقر عن الأهداف التي وضعتها نصب أعينها . وبالنسبة إلى هذا الضرب من التغيير فإن درس التاريخ بليغ ومؤكد . ليس في الإمكان تحقيقه بالاضطراب والخروج على القانون ، وإنما في الإمكان تحقيقه ، وسوف يتحقق على أفضل وجه في عالم يسمح فيه بأتم التعبير عن نفسها للحوافز الإنسانية القادرة على الإنجاز والابتكار والكشف والإنشاء ، بسبب الضمانات التي يتضمنها حكم القانون ، والذي فيه تسير الضغوط من أجل تغيير الحقوق القانونية والعلاقات بما هو ضروري في مسالك نظامية عن طريق تنظيم دولي يعبر عن ضمير المجتمع العالمي وشعوره الطيب .

(٦)

المعاني الاقتصادية التي تتضمنها حالة انتفاء الحرب

كينيث ا . بولدينج
أستاذ الاقتصاد ومدير مركز أبحاث
فنز الصراع بجامعة منتجان .

الدعوى الأساسية التي يقوم عليها هذا المجلد هي أن في الإمكان بناء نماذج لنظام اجتماعي عالمي خاصيتها خلوها من الحروب . وإذا قد يكون هناك عدد من أمثال هذه النظم فمن المهم أن نجد آياً من البدائل هو « أرخصها » بمعنى أنه أيسرها تحقيقاً ويتضمن أقل التضحية بالقيم الموجودة . إن المكاسب الناجمة من انتفاء الحروب في هذه الأيام هي من الضخامة بحيث أنه حتى لو كانت التكاليف مرتفعة إلى حد ما فإنها لا تزال تستأهل أن تتحملها . ومع هذا فالخوف من تكاليف زوال الحرب هو الذي يحد أساساً من تحرك الإنسان نحو نظام من هذا النوع . فإذا أمكن أن نبين أن التكاليف أقل بدون تحفظ من المكاسب ، لتحطم الخوف الذي يعوق حركة البشر صوب السلام والذي هو الخوف من « السلام بأي ثمن » ، ولن يكون هذا موضع القبول إلا إذا اعتبرنا تكاليف الحرب لانهاية . إن عدداً قليلاً فقط من الناس نظر إلى الحرب في هذا الضوء . وحتى الآن لم يعتبر الجنس البشري حالة انتفاء الحرب مساوية لتكاليفها . لكن إذ تنتشر صورة التكاليف المتصاعدة للحرب والتكاليف المتناقصة للسلم ، فسوف تحل بالتأكيد نقطة عندها لا يعود البحث عن نظام اجتماعي عالمي خالٍ

من الحرب يبدو يوتوياً وسوف يصبح سعيًا متزنًا وراء السلام بأقل تكلفة .

وإذ نحاول إنشاء نماذج لنظام اجتماعي يخلو من الحروب يفرض القطاع الاقتصادي من النظام الاجتماعي تأثيره في نقطتين . فلدينا قبل كل شيء مشكلة الصعاب التي قد يخلقها انتهاء الحروب للنظام الاقتصادي نفسه ، وهذه هي مجموعة المشكلات التي ترتبط في العادة باصطلاح « اقتصاديات نزع السلاح » وترتبط الطائفة الثانية من المشكلات بالضغوط التي يضعها القطاع الاقتصادي من النظام الاجتماعي على الأنظمة التي تقوم في ظل حالة انعدام الحروب ، وهذه طائفة من مشكلات غالباً ما يشار إليها على أنها الأسباب الاقتصادية للحرب . فإذا كانت هناك قوى ناشئة عن النظام الاقتصادي ، تعمل على نشوب الحرب ، فالواضح أن على الأنظمة التي تقام عند انعدام الحروب أن تعالجها .

ولعل الأيسر علاجاً الطائفة الأولى من المشكلات والمتصلة بتأثير انعدام الحروب على الاقتصاد العالمي . لقد قدر اقتصاد الحرب العالمية بمبلغ يتراوح بين ١١٠ و ١٢٠ من بلايين الدولارات في السنة يصيب الولايات المتحدة ما يزيد قليلاً عن ثلث هذا المبلغ ، وينقص نصيب الاتحاد السوفيتي عن الثلث بقليل ، أما الباقي فأنفقته جميع البلاد مجتمعة . هذا بالطبع قطاع كبير من الاقتصاد العالمي ، ومشكلة تحويله إلى الاستعمالات السلبية مشكلة هائلة وإن لم تكن بالتأكيد مما لا يمكن التغلب عليه . إن حجم اقتصاد الحرب العالمية يساوي تقريباً مجموع دخل النصف الفقير من سكان العالم . لكن حتى بهذا الحجم فاقصاد الحرب لا يمثل اليوم سوى ١٠ في المائة من المنتج القومي الإجمالي الأمريكي ، وربما حوالي ١٥ في المائة من منتج الاتحاد السوفيتي ، وحوالي ٥ في المائة من منتج معظم البلاد الأخرى . وربما نستطيع أن نتصور المغزى الحقيقي الذي تم عنه هذه الأحجام إذا فكرنا أن اقتصاد الحرب الكلية في الولايات المتحدة وربما

في الاتحاد السوفيتي أيضاً ، يعادل تقريباً ثلاث أو أربع سنوات من نمو الاقتصاد الكلي . بمعنى أنه لو فرضنا أننا استطعنا عن طريق التلويح بعصا سحرية أن نحول صناعة الحرب كلها إلى الاستخدامات المدنية بين يوم وليلة فإن الاقتصاد المدني سوف يكون فجأة حيث ينتظر أن يكون عليه في عام ١٩٦٦ أو عام ١٩٦٧^(١) . ومعنى هذا بالنسبة إلى الولايات المتحدة زيادة يسيرة في الترف للجماهير ، ومنفذ صغير في تطهير جيوب الفقر الحالية ، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية وما إلى ذلك . وسوف يعنى هذا بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتي تقدماً حقيقياً جداً نحو الدعة ، إذ يعنى سلعاً استهلاكية وأدوات منزلية وإسكاناً أفضل ورفع عبء الإرهاق الذي ينتشر فوق المجتمع السوفيتي . لكن بالنسبة إلى البلاد الفقيرة في ذلك الحزام العريض من البؤس البشري والذي يلف الأرض حول خط استوائها ، فتحويل صناعة الحرب العالمية إلى الاستعمالات المدنية قد يشكل الفرق بين الحياة والموت ، وبين التقدم إلى العالم الجديد عالم العلم والتكنولوجيا والرخاء من إجهة والعودة إلى الشقاء والموت جوعاً والفوضى من جهة أخرى . وحتى إذا لم تكن هناك ضرورة تحمل البلاد الغنية على تحويل صناعة الحرب لمساندة البلاد الفقيرة ، فعنا أن الموارد التي تتاح لمساعدتها في انتقالها العظيم إلى العصر الحديث سوف تزيد بما يعادل حجمها الحالي تقريباً ، وسوف يكون مما يبعث على الدهشة أن لا يكون في الإمكان تنظيم هذه الإمكانيات المتاحة وجعلها أمراً واقعاً .

يمكن تقسيم المشكلات التي يتضمنها اقتصاد حالة انعدام الحروب إلى مشكلات تشمل عملية الانتقال ، وأخرى تتضمن تشغيل الاقتصاد في المرحلة النهائية . وأوضح مشكلات الانتقال هي مشكلة التحويل — أي المشكلة التقليدية المتعلقة بصهر السيوف لصنع أسلحة المحارث ،

(١) يلاحظ أن الكتاب صدر في عام ١٩٦٣ (المترجم) .

وتحويل مصانع الصواريخ إلى ارتياد الفضاء ، والقواد إلى مديري الشركات . هذه المشكلة غالباً ما تظهر واضحة في الخيال الشعبي لأنها في جوهرها مشكلة عاجلة وقصيرة الأجل ، غير أنه إذا كانت الظروف الأخرى صحيحة فمن المرجح أن تكون هذه أقل المشكلات صعوبة . فمن الغريب أننا في الولايات المتحدة نتذكر أن هتلر أخرجنا من الكساد الكبير وأن بطالة الثلاثينات لم تختف إلا بعد أن بدأت العودة إلى التسليح . لكن يبدو لبعض أسباب أننا نسيت نزع السلاح الكبير في ١٩٤٥ - ١٩٤٦ حين حولنا إلى الاستعمالات المدنية في عام واحد صناعة حرب كلية تعادل ٢٥ مرة ما لدينا منها في الوقت الحاضر . وفضلاً عن ذلك فلما هذا دون أن تزيد البطالة في أي وقت عن ٢ في المائة . يجب بالطبع أن نبين أن الظروف في الاقتصاد كانت مواتية إلى درجة عالية ، فكان المال السائل متوافراً بصورة غير عادية لدى المستهلكين نتيجة أساليب تمويل الحرب ، وكان هناك نقص متجمع في السلع الاستهلاكية ، ومن هنا لم تكن ثمة مشكلة طلب كلي وهو طلب كان شديداً للغاية سبب لنا التضخم .

لكن الشيء الذي يتعين أن نتذكره هو أنه بفرض وجود هذه الظروف فإن مشكلة التحويل الفعلية كانت تشكل صعباً قليلاً بدرجة تدعو إلى الدهشة ، ومن هذه الناحية فالإقتصاد الأمريكي مرّن بصورة تبعث على العجب ، وبالمثل يملك الإقتصاد الروسي جميع الوسائل لتحقيق تحويل من هذا النوع . إنها لمسألة دقيقة يسرني أن أتركها للمتخصصين في الشؤون السوفيتية ، وهي ما إذا كانت المشكلة أشد أو أقل صعوبة في الاتحاد السوفيتي منها في الولايات المتحدة . أما أن مشكلة التحويل قد تكون أصعب في الاتحاد السوفيتي فمسألة تختمل الجدل بالتأكيد ، إذ لم تكن للإقتصاد السوفيتي تجربة من هذا القبيل ، ولأنه بسبب خضوعه للتوجيه لم يضطر أبداً إلى مواجهة مشكلة التكيف على النحو الذي يواجهه إقتصاد السوق . غير أن هذه نقطة غير ذات أهمية كبيرة إذ ليس من سبب يدعو إلى الظن بأن الإقتصاد السوفيتي عاجز عن تحقيق تحويل أساسي .

ومشكلة تشغيل اقتصاد عالمي في ظل حالة تنقني فيها الحروب أكثر صعوبة كما أنها أشد غموضاً من مشكلة التحويل . فثمة شك يسير مثلاً في أن حجم اقتصاد الحرب في الولايات المتحدة ساعد في تثبيت الاقتصاد برمته في السنوات الخمس عشرة الأخيرة حتى ولو كانت التقلبات نفسها في اقتصاد الحرب عاملاً على عدم التثبيت . والسبب في هذا ذو علاقة يسيرة بكونه اقتصاد حرب . السبب ببساطة هو أنه اقتصاد حكومي . فالقطاع الحكومي من اقتصاد الولايات المتحدة يشكل مثلاً حوالى ٢٠ في المائة من المنتج القومي الإجمالي موزعة بالتساوى بين المدني والعسكري . والاثـر الذى يعمل على تثبيت الاقتصاد ناشئ بصفة رئيسية من حجم النظام الضريبي اللازم لتمويل الإنفاق الحربى . فرضية الدخل التى تخصم عند المنبع عامل له قيمته بوجه خاص من حيث أنه يـؤدى إلى التثبيت بطريقة آلية . فإذا بدأ التضخم وبدأت الدخول النقدية فى الارتفاع ، بدأت أعداد أكبر من الناس تنتقل إلى صفوف ذوى الدخول العليا ، وتزيد حصيلة ضريبة الدخل بأكثر مما تزيد به الدخول ، وهذا يؤدى إلى فائض فى الميزانية ينقل النقود من القطاع الخاص من الاقتصاد وبذلك يوقف التضخم . وإذا حدث انكماش بحيث تهبط الدخول النقدية خرج الناس من فئات ذوى الدخول العليا ومن صفوف الخاضعين للضرائب كلية ، وهبطت بشدة المتحصلات من ضريبة الدخل ، وأظهرت الميزانية الاتحادية عجزاً يزيد عما فى أيدي الناس من النقود ، ومن هنا يوقف التضخم . وفى حالة غياب الإنفاق العسكرى فإن القطاع الاتحادى من الاقتصاد الأمريكى صغير بصورة تبعث على الدهشة ، فبغض النظر عن مدفوعات التحويلات فإنه لا يمتص سوى نسبة تتراوح بين ١ ، ٢ فى المائة من المنتج القومي الإجمالى . ومن أجل الاحتفاظ بخواص النظام الضريبي القائم والتى تعمل على التثبيت فيكاد يكون من المؤكد أن يتعين اتخاذ موقف أكثر استنارة فى كلا مستوى الولايات ومستوى الحكومة الاتحادية إزاء طبيعة

ووظائف النظام الضريبي . ولسوء الحظ فمستوى التربة الاقتصادية في الولايات المتحدة من الانخفاض بحيث أنه من المشكوك فيه إلى حد ما إذا كان في الإمكان الوصول إلى هذه الدرجة من الاستنارة على الأقل في المستقبل القريب . المشكلة هنا تربوية سيكولوجية أكثر منها اقتصادية ولكنها لا تزال مشكلة قاسية . غير أن هذه مشكلة ليست مقصورة على اقتصاديات نزع السلاح ، وكما سبق أن لاحظنا فالمشكلة التي يواجهها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة نموها الاقتصادي تكاد أن تكون في ضخامتها مثل المشكلات التي يعرضها نزع السلاح . إن مشكلة المحافظة على العمالة الكاملة مشكلة يجب أن نحلها بأية طريقة ، قد يجعل نزع السلاح الحل أشد صعوبة بدرجة يسيرة ولكن إذا تمكنا من حلها بدون نزع السلاح فالواضح أننا نستطيع حلها مع وجود نزع السلاح .

ومشكلة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي أو العمالة الكاملة قد تنكبا أيضاً بطبيعة الحال خلال فترة الانتقال ، وإذا لم نحفظ بالعمالة الكاملة في عملية الانتقال تصبح مشكلة التحويل ذاتها أصعب بكثير ، إذ كلما عظم حجم العمالة العام زاد ميل الاقتصاد إلى أن يتجمد في جميع النقط وأصبحت كافة عمليات الضبط والتكيف أشد صعوبة . ولذلك قد يتعين علينا أن نواجه الحقيقة وهي أننا قد نحتاج خلال الانتقال إلى الإبقاء على درجة معينة من الضغط التضخمي على الجانب النقدي ، إلى جانب شكل من أشكال الرقابة على الائتمان والأجور . وهذا أمر لا يمكن قبله إلا باعتباره إجراء انتقالياً . ذلك أننا حتى الآن لم نبتدع وسائل التحكم في مستوى الائتمان والأجور العامة ، وهي الوسائل التي لا تزج بنا في صعاب طويلة الأمد لا يمكن التغلب عليها على الجانب الإداري . لكن في الإمكان ، كتدبير مؤقت وكأسهل وصفة لتحقيق انتقال سهل من اقتصاد حرب إلى اقتصاد سلم ، أن نربط عجزاً له وزنه في الميزانية برقابة مؤقتة على الائتمان والأجور . ولسوء الحظ فالإمكانية السياسية لتقبل هذه الوصفة إمكانية غير كبيرة . فمن العسير جداً أن نقنع

النار مثلاً بأن انخفاضاً في الإلتحاق الحكومي ينبغي أن يكون مصحوباً حتى بانخفاض أعظم منه في المتحصلات الحكومية بحيث تعاني عجزاً بالفعل في وقت ينخفض فيه الإنتاج تخفيضاً شديداً . ولكن إذا عرض الانتقال كأنه أزمة يراد التغلب عليها ، وإذا كانت القيادة السياسية حكيمة وصریحة وقادرة على تثقيف الشعب الأمريكي ، وجب ألا تكون الصعاب السياسية والسيكولوجية مما لا يمكن التغلب عليها .

والمشكلة الأخيرة في اقتصاد خال من الحرب هي ما إذا كان في إمكان مثل هذا الاقتصاد أن يحافظ على معدل النمو الاقتصادي الذي خلقه اقتصاد الحرب . من وجهة نظر الرفاهية البشرية لم يكن اقتصاد الحرب موضع التبدید كلية لأنه يكاد أن يكون الجزء الوحيد من النظام الاقتصادي الذي يمكن السماح فيه بالإسراف في الأبحاث والتنمية . فقد خصصت نسبة كبيرة بشكل غير عادي للبحث والتنمية في هذا المجال . وحتى إذا كان هذا قد نتج عنه بالفعل القضاء على استقرار النظام العسكري ، فإن النتائج انتقلت إلى الاقتصاد المدني بعواقب ملفتة للنظر في بعض الميادين . وبذا يمكن القول بأنه ما كان في وسعنا امتلاك طائرته نقائه في هذا الوقت لولا البحث والتطوير في القطاع العسكري . وفي الإمكان التأكيد بصورة مقنعة بأن التأكيد العسكري الأولي في البحث والتنمية شوه في الحقيقة المعرفة بالتكنولوجيا وحركتها ، ويكاد يصعب أن ننكر أننا كنا نصبح أفضل حالاً بكثير اليوم بوصفنا مجتمعاً عالمياً لو كرستنا لأسباب الحياة والسعادة الموارد الفكرية التي خصصناها لوسائل الموت والدمار .

ومرة أخرى فالمشكلة هنا سيكولوجية وسياسية أكثر منها اقتصادية . ليست هناك أسباب اقتصادية لا ينبغي من أجلها للكونغرس في الولايات المتحدة أن يخصص للمجهود العقلي من أجل النمو الاقتصادي نفس النوع من الموارد الذي يخصصه الآن للبحث والتنمية في القطاع العسكري . فلو كان الأمر كذلك لوجب ألا تساورنا الهواجس بشأن ما إذا كان نزع السلاح

سوف يعمل على خفض معدل النمو الاقتصادى . ومع هذا يجب ذكر هذه النقطة لأن الظروف السيكولوجية والسياسية من العوامل الكبرى التى تحدد نتائج التغييرات فى النظام الاقتصادى . ويبدو أن النتائج العامة هى أنه فى العالم الرأسمالى سوف تكون المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالتكيف مع حالة انعدام الحرب حقيقة ولكن ليست مما لا يمكن التغلب عليها . قد يتطلب حلها بعض التعديلات فى الاتجاهات السيكولوجية والسياسية بل وربما بعض تغييرات صغرى فى الأنظمة السياسية والاقتصادية ولكن لن يتطلب الأمر تغييرات كبرى حقاً فى طبيعة النظام .

إنى اتحدث ومعرفى بالاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى أقل . فى الإمكان أن تكون المشكلات القصيرة الأجل أسهل هنا والمشكلات الطويلة الأجل أصعب من وجهة نظرهما التى تشدد كما هو مفروض على الإبقاء على نوع المجتمع القائم فيهما الآن . وربما تكون مشكلة الاستقرار الشامل للاقتصاد أسهل فى بلد اشتراكى منها فى بلد رأسمالى ، وإن وجب أن نكون على حذر من التوهم ، بأنه بمجرد وجود خطة فيجب تنفيذها . فالأخطاء ، والنكبات وما يترتب عليها من تقلبات اقتصادية فى الاقتصاديات الاشتراكية كانت على الأقل فى مثل ضخامة التقلبات الخاصة بالاقتصاديات والرأسمالية . وبرغم هذا ، وبسبب الرقابة التى يفرضها المجتمع الاشتراكى على نظامه النقدى أيضاً ، فإن مشكلة ربط الحرية الفردية بالرقابة الاجتماعية ، وهى مشكلة غالباً ما نكون شديدة فى المجتمع الذى يقوم اقتصاده على أساس السوق ، يمكن حلها بإجراء بسيط هو القضاء على بعض الحرية . غير أن المرء ليعجب من النتائج الطويلة الأمد المترتبة على نزاع السلاح والتنمية فى البلاد الاشتراكية من وجهة نظر تأثير زيادة الرفاهية على الرغبة فى الحرية . فنزع السلاح سوف يجعل فى إمكان المجتمعات الاشتراكية الارتفاع إلى مستوى الرفاهية بقدر أكبر من السرعة إذا كانت مترفع إليه على الإطلاق ، ويصدق هذا بوجه خاص على الاتحاد السوفيتى وربما على بلاد أوروبا الشرقية . وحتى إذا كانت نواحي

النقص المشهورة التي تعاني منها الزراعة الاشتراكية تفرض حداً أعلى معيناً لا يتجاوزه تطور هذه البلاد إلى أن يحدث بعض تغيير في الأيديولوجية ، فلا يبدو ثمة سبب يحول دون تقدمها في الصناعة وخاصة مع تقدم النألية الذاتية ، الأوتومية ، إلى النقطة التي عندها ينتشر على نطاق واسع نوعاً في المجتمع شئ . شبيه بمستوى الطبقة الوسطى من ناحية السلع الاستهلاكية . فالاستخدام العام للسيارة مثلاً سوف يكون له تأثير عميق لا على عادات الناس الاجتماعية فحسب بل وحتى على طرائقهم في التفكير أيضاً . وإن المرء ليتساءل في عجب إلى أي حد تستطيع أيديولوجية بيوريتانية وجماعية أن تحول دون انتشار السيارة على نطاق واسع نظراً لما تولده من أسلوب حياة يكاد حتماً أن يكون ذا نزعة فردية . ومع ذلك فهذه تكهنات ينبغي ألا تؤخذ مأخذ الجد . من المؤكد في الأجل القصير أن مشكلة كيفية المجتمع الاشتراكي ليتلائم مع حالة انتفاء الحروب ليست أصعب منها بالنسبة إلى مجتمع السوق ، بل وقد لا تكون أسهل المشكلات في كلتا الحالتين حقيقة ولكن في الإمكان حلها .

وتأثير نزع السلاح على البلاد الفقيرة ، سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية يصعب ، كما سبق أن لاحظنا ، أن يكون في صالحها . فالمنشآت العسكرية بهذه البلاد تحول الموارد من الاستثمار الذي تشتد إليه الحاجة في الطرق والمدارس إلخ ، وما من شك في أن نزع السلاح سوف يزيد من الاحتمال بأن يتمكن البلد الفقير من تحقيق الانتقال إلى النمو التصاعدي المنتظم في الثراء . ومع هذا يجب أن نبين أنه حتى ولو زاد احتمال النجاح في التنمية ، فإنها بالتالي لا تزيد بالضرورة إلى ما لا نهاية ، ذلك أن مشكلات الانتقال وخاصة بالنسبة إلى البلاد الشديدة الازدحام بالسكان كإهند والصين هي من الكبر بحيث أنه حتى مع الموارد التي يحررها نزع السلاح فتحة إمكانية حقيقية بأنها قد لا تتمكن من إجراء الانتقال بسبب عجزها عن كبح الزيادة في سكانها . وحالة الصين تدعو إلى الشك بنوع خاص نظراً لما سبق أن لاحظناه عن إخفاق الزراعة

الجماعية . من السهل أن تتصور موقفاً في الصين حتى مع نزع السلاح تماماً ،
فوق فيه النمو السريع للسكان قدرة الزراعة الجماعية على زيادة مورد الغذاء ،
ولكن مستوى تنظيم المجتمع فيها هو من الارتفاع بحيث يوزع الموارد الضئيلة
بصورة متساوية تقريباً وبذا يحول دون وقوع مجاعات فعلية . في ظل هذه
الظروف قد يزداد المجتمع جوعاً إلى أن تتوقف التنمية لمجرد انعدام الطاقة
البشرية والوحدات الحرارية . هذه المشكلة لا يهيء لها نزع السلاح سوى
حل يسير أو لا يحلها . ولا يقتصر السبب في هذا على أن الموارد التي يحررها
نزع السلاح تميل إلى أن تكون في الصناعة أكثر منها في الزراعة وإنما السبب
أيضاً هو أن نزع السلاح في حد ذاته لا يحل مشكلة نمو السكان الطليق من
القيود . وبالتالي فالأمر لاهم في عالم يخلو من الحروب هو إيجاد حل لمشكلة
التحكم في زيادة السكان .

وهذا يقودنا إلى المسألة غير المألوفة في الوقت الحاضر ، وهي الأسباب
الاقتصادية للحرب .

في النموذج الذي نرسمه للعالم الخالي من الحروب ، ينقلب هذا إلى سؤال
عما إذا كانت المشاق الناشئة من النظام الاقتصادي بالعالم يحتمل أن تعرض
للخطر الأنظمة والمؤسسات التي تنبثق عن حالة زوال الحروب . وليس هذا
بالطبع شديداً تماماً بالسؤال عما إذا كانت أسباب الحروب في الماضي اقتصادية
ولكن من الواضح أن بين السؤالين ارتباطاً .

لا ريب أنه كانت في الماضي حروب وثيقة الارتباط بالأحوال الاقتصادية .
قد تفكر في الحرب على أنها موقف ينشأ حينما يقوم نظام من التهديد المنظم
بواجهه نظام آخر مثله . الواضح أن لنظام تهديد منظم - ملك وجيشه
مثلاً - نواحي اقتصادية هامة . وفي الإمكان حقاً أن ننظر إلى الحضارة
القديمة وخاصة إذا كانت قائمة على أساس الرق ، على أنها أصلاً ينظمها نظام من
التهديد سرعان ما تصبح الحرب جزءاً حقيقياً منه لأن التهديدات لن تكون

موضع التصديق إلا إذا تفذت من وقت لآخر . ولكن بنشوء التبادل والمجتمعات المبنية عليه يصبح نظام التهديد أقل أهمية باطراد من الناحية الاقتصادية لأن التبادل عامل منظم أقوى بكثير من التهديدات . ففي الأجل الطويل مثلاً لا يبدو عمل العبيد قادراً على منافسة العمل الحر برغم أن الأخير كان يتناول في العادة أجراً يزيد عما يلزم للإبقاء عليه . ويبدو أن الأمر كان كذلك بسبب الجوانب « السلبية » من نظام التهديد الذي لو نفذ لجعل كل فرد أسوأ حالاً ، بالقياس إلى الجوانب « الإيجابية » من التبادل الذي إذا طبق جعل كل فرد أحسن حالاً .

ولذلك قد اعتبرت الأسباب الاقتصادية للحرب غير ذات أهمية أساسية إلا في الاقتصاديات البدائية المبنية على نظم التهديد . فالحرب في الاقتصاديات النامية ، وكما أبان نورمان إنجل منذ خمسين عاماً خلت تقريباً ، استثمار ضعيف ، وكلما أصبح الاقتصاد أكثر تقدماً أصبحت الحرب أضال شأنًا بالقياس إلى الصور الأخرى من الاستثمار . ويمكن أن نلاحظ هذا بنظرة عارضة نلقها على أوروبا حيث البلاد التي التزمت حدودها وعينت بشئونها الخاصة بها ، كالبلاد الاسكندنافية ، تقدمت من الناحية الاقتصادية على نحو أفضل بكثير من التقدم الذي أحرزته البلاد التي احتفظت بإمبراطوريات كبيرة مثل البرتغال ، ومن قبلها أسبانيا . فإذا استثمرت الموارد بحكمة فيكاد يصح القول بأننا نحصل من الطبيعة على ١٠٠ دولار مقابل كل دولار نعتصره من الإنسان ، وعائد من التنمية الداخلية أعظم بكثير من المكاسب الناتجة من الإمبريالية والمغامرة العسكرية . والدفاع الآخر الوحيد عن الإمبريالية وعلى أسس اقتصادية هو الدفاع الذي قدمه « ج . أ . هويسون » و « لينين » وهو أن الاستثمار الأجنبي ضروري للبلد الرأسمالي النامي حتى يحافظ على العمالة الكاملة في داخله . ولقد قوضت تنمية مهارات التثبيات الاقتصادية أية صحة سبق أن انطوت عليها هذه الحجة . ولم تكن الحجة حتى في ذروة انتشارها حجة طيبة جداً حتى ولو كان السبب في هذا أن أغلب المستثمرين الأجانب كانوا يميلون

إلى أن يحققوا نفس النجاح أو أكثر منه في البلاد التي لم يسيطر عليها بلدهم سياسياً . وهكذا نجح المستثمرون البريطانيون في الأرجنتين بمثل نجاحهم في الهند إن لم يكن بصورة أفضل . هذه المشكلات معقدة وتحتاج إلى قدر أكبر بكثير من الدراسة ، ولكن الميل المرء بوجه عام إلى جانب الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين كانوا يعتقدون في الواقع أن التجارة بديل عن الحرب وساورهم الأمل المشوب بالتفاؤل في أنه مع انتشار حرية التجارة تختفي إلى حد كبير أسباب الحرب .

وحتى إذا أمكن إظهار أن الحرب غير مجزية كاستثمار ، فلا يزال هذا لا يجيب على السؤال المتعلق بما إذا كانت المشاق الناشئة عن اقتصاد الحرب لن تهدد الانظمة التي تقام في حالة غياب الحروب . ليست الحرب دائماً أو حتى في العادة ظاهرة عاقلة . فنحن لانشن الحرب بالطريقة ذاتها التي تقدم بها على الاستثمار . إننا ندخل الحرب لأننا نشعر بالغضب والإحباط أو التهديد ، أو لأن نظام التهديد بوجه عام قد أفلت زمامه . لاشك أنه ستنشأ في عالم يخلو من الحروب شذائد مصدرها النظام الاقتصادي سوف يتعين أن تعالجها الانظمة والمؤسسات التي تقام في تلك الحالة ، ويرجع هذا ببساطة إلى أن هذه الشذائد تنطوي على إغراء بالعنف وتنظيم العنف . فعندما تلمح مجموعة من الناس تهديداً فإنها تشعر بإغراء قوى على تنظيم تهديد مضاد ، وهذا هو نوع النظام الذي غالباً ما ينتهي بالحرب ، ولذلك يجب أن نسأل عن تلك العناصر في النظام الاقتصادي العالمي التي تحمل مجموعات من الناس على أن تحس بالتهديدات الموجهة إليها . بالطبع قد تكون هذه المدركات أوهاماً ، وقد لا يكون ثمة تهديد حقيقي ، ولكن هذا أمر لا يهم . فطالما يترك التهديد فمن المحتمل أن يفرض أعباء ثقلاً على حالة انتفاء الحرب .

ليس في الإمكان في مقال قصير معالجة جميع المواقف الاقتصادية التي يحتمل أن ينظر إليها باعتبارها تهديداً ، وكل ما يمكن أن نأمله هو أن نصنف بعضها - فأولاً اختلاف معدلات التوسع سواء في السكان أو في الاقتصاد

ككل يمكن أن ينظر إليه ، من جانب مَنْ معدل توسعهم أصغر ، على أنه تهديد: وإنا لنرى هذا حادثاً مثلاً في الصدمات العنصرية في غينيا البريطانية، وفي الصعاب المحتملة في ترينداد نتيجة اختلاف الخصوبة بين الجماعات الهندية الشرقية والجماعات الزنجية . ونرى حالات ينظر فيها إلى وجود أقلية أو وجود نوع من التنافر في البنيان الطبقي على أنه تهديد للتجانس المرغوب . وأشد الأمثلة تطرفاً على هذا كان معاملة هتلر لليهود في ألمانيا ، ولكننا نرى شيئاً كهذا يحدث على نطاق أصغر في معاملة التاهيل في سيلان وكبارملاك الأراضي في الصين والكولاك في الاتحاد السوفيتي والشيوعيين في الولايات المتحدة . ربما يكون إدراك التهديد الذي ينطوي عليه التنافر ظاهرة سيكولوجية أكثر منها اقتصادية، وبرغم هذا قد يكون ذا جذور اقتصادية. فالنسبة التي سببها هتلر مثلاً ربما كان يقل احتمال وقوعها لولم ينظر الكثيرون من الألمان إلى أن اليهود يزدادون عنهم ثراء ، سواء كان هذا الإدراك مبنياً على أساس أم لا . ولذلك فإننا نقع على مبدأ عام وهو أن اختلاف النمو يولد التوتر . غير أن مدى التوتر ليس متناسباً بالضرورة مع مبلغ النمو المتفاوت ، فلدينا أمثلة كثيرة في التاريخ يمكن فيها للجمتمع ان يمتص بسهولة نسبة النمو المتفاوت . ومع هذا كلما قلت مرونة التنقل بين الجماعات ، وكلما زاد إدراك الجماعات بأنها مختلفة أساسياً وغير ذات ارتباط بغيرها ، عظم الاحتمال بأن قباين النمو يولد التوتر . هذه المشكلة يتعين على الأنظمة التي، تقام عندما تزول الحروب ، أن تعالجها على نحو ما . أما كيف يحدث هذا فأمر لا نعرفه . هنا مجال للبحث على أكبر قدر من الأهمية ، وهو مجال كان موضع الإهمال بشكل مريع .

وثمة سؤال يتصل بما سلف ذكره وهو ما إذا كانت حرية الهجرة وحرية التجارة من شروط حالة انتفاء الحرب في العالم ككل . إن تجربة الولايات المتحدة ، وتجربة البلاد الأخرى في الواقع بالحرب الأهلية ، دلالة على أن انتفاء الحواجز في طريق الهجرة والتجارة هو في ذاته شرط كاف لعدم

نشوب الحروب . بل إن وجود قدر معين من القيود على الهجرة والتجارة قد يساعد في الإبقاء على سلام مستقر . فالعلاقة بين كندا والولايات المتحدة مثلاً طيلة مائة وخمسين عاماً تقريباً تبين أن انتهاء الحرب بالمعنى الحقيقي يمكن أن يوجد بين دولتين حتى ولو كانت هناك حواجز جوهرية في وجه كل من التجارة والهجرة بشرط انتهاء الشعور بأن هذه الحواجز تشكل تهديداً هو من العظم بحيث يؤدي إلى اتخاذ تدابير عسكرية مضادة . إن المشكلة تنطوي على صعوبة كبيرة ، فالهجرة الحرة مثلاً قد تؤدي بجزء من العالم إلى أن يصدر الفقر باستمرار بالإضافة إلى تصدير السكان إلى بقية العالم . وبهذا إذا أُنِي بلد تقييد نمو السكان فيه بينما يحقق بقية العالم هذا التقييد ، لما كان له حق في الإصرار على حرية الهجرة حتى ولو اعتبر أي وقف مفاجئ للهجرة تهديداً بالتأكيد يخلق التوترات . والاحتعال بأن التغيرات في القيود المفروضة على الهجرة والتجارة تخلق التوتر هو أكبر بكثير منه في حالة مجرد وجود هذه القيود ، وقد يتعين على المؤسسات والأنظمة في حالة عدم وجود الحروب أن تتضمن نظاماً للتخفيف من السرعة التي يسير فيها تغير القيود ، وقد يكون هذا أكثر أهمية من التخلص من القيود كلية .

إن الفقرة السالفة الذكر تعني ضمناً بالطبع أن عالماً في سلام مستقر يجب أن يعالج في النهاية مشكلة التوسع السكاني ككل . يجب في النهاية أن يكون عدد سكان العالم ثابتاً بدرجة معقولة وإلا تحطم أي نظام . ولذلك يجب أن تتضمن الأنظمة الطويلة الأجل التي تقام في حالة غياب الحروب نظاماً لضبط نمو سكان العالم أياً كانت هذه الأنظمة . ولحسن الحظ أمامنا عقود قلائل تخلق فيها هذه الأنظمة إذ أننا لانعرف بالتأكيد في الوقت الحاضر الشكل الذي ستخذه .

والضغوط لا يفرضها على السلم إدراك الاختلافات المتزايدة بين الجماعات وإنما يفرضها أيضاً الإدراك بحدوث تدهور مطلق في حالة جماعة واحدة

أى إذا أدركت جماعة على وعى ذاتى بنفسها أن مركزها اليوم أسوأ مما كان عليه من وقت مضى . وإذا خشيت نتيجة لهذا أن سوء حالتها قد يستمر فسوف ترى فى هذا الموقف تهديداً ذاتياً عام لرفاهيتها المستمرة ووجودها . غير أن بالتهديد ذى الطابع العام ميلاً إلى أن يتحول بحيث يعتبر تهديداً معيناً من جماعة أخرى سواء كانت فى داخل المجموعة التى تشعر بأنها موضع التهديد أو خارجها ، وهذه هى ظاهرة كبش الفداء المألوفة . وبهذا يبدو أنه ليس من شك كثير فى أن الكساد الكبير فى الثلاثينات كانت له علاقة كبيرة بقيام الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا .

وقد يكون السبب مثلاً الذى من أجله تسوء الأحوال الاقتصادية ، وقوع تغيرات مناخية أو فيزيقية تبدو خارج سيطرة الإنسان المادية ، وذلك من قبيل الجفاف والوباء وعجز المحاصيل وغير ذلك ، وقد يرجع فى المجتمعات الرأسمالية إلى الإنكماش النقدى كما حدث فى الثلاثينات من القرن الحالى وهو الإنكماش الذى بدا فى الوقت نفسه كأنه يكاد أن يكون قوة طبيعية غير واعية لاسطغان للإنسان عليها ، ويمكن أن يعزى فى المجتمعات الاشتراكية إلى أخطاء فى التخطيط كما كان الحال فى النكبة الكبرى التى ترتبت على إنشاء المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفيتى فى الثلاثينات . وقد يعزى سوء الأحوال أيضاً إلى الحرب نفسها مما يمكن أن تشهد به حالات لا تعد ولا تحصى فى تاريخ الإنسان . غير أن الذى له أهمية من وجهة نظر العشاق التى يفرضها هذا الشيء على السلم ليس هو السبب الفعلى فيه ولكنه إدراك هذه الأسباب . فرد الفعل من جانب الناس والجماعات إزاء تجربة رأوها ، يتوقف على صورة العالم ، أى يتوقف على صورة النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى يعيشون فيه . فإذا سرى الاعتقاد بأن الكوارث يسببها غضب الآلهة فسوف يمارس المجتمع طقوساً دينية كالتضحيات حتى يبعد هذا الغضب أو يخفض منها ، وإذا اعتقد مجتمع أن النكبة راجعة إلى خطايه هو بذلت الجهود من أجل الندم والاستغفار .

لكن لسوء الحظ أن من الخطوط الأقل قدرة على المقاومة في ظل هذه الظروف الاعتقاد بأن النسبة يسببها في العادة سوء النية من جانب جماعات أخرى إما في داخل المجتمع كالمساحرات أو اليهود أو الشيوعيين أو في خارجه على صورة شعوب أخرى . في ظل هذه الظروف فإن أي تدهور يصيب الأحوال أياً كان السبب فيه يحتمل أن يولد زيادة في التوتر وازدياد الاحتمال بنشوب الحرب . ولذلك فمن المرجح أن تتطلب المحافظة على سلم ثابت أن تكون لدى جميع المجتمعات والجماعات الفرعية في داخل المجتمع العالمي صورة واقعية بالدرجة الكافية عن النظام الاجتماعي التي توضع فيه بحيث يمكن التعرف على الأسباب الحقيقية التي من أجلها تسوء الأحوال ويمكن اتخاذ الخطوات الداخلية لعلاج الموقف . وبهذا كلما عظم نجاح المجتمعات في حل مشكلاتها الداخلية قلت الشدائد التي توضع على نسج السلام العالمي . فإذا استطاعت المجتمعات الرأسمالية أن تمنع حالات الكساد ، وإذا استطاعت المجتمعات الاشتراكية أن تمنع الأخطاء الكبرى في التخطيط ، كانت مشكلة المحافظة على سلام مستقر أيسر .

في الفقرة السابقة فرض ضمني قد يبعث الشك في نفوس بعض القراء - ذلك الفرض هو أن في الإمكان تصور قيام السلام في عالم منقسم إلى مجتمعات رأسمالية واشتراكية . في الميثولوجيا القومية بالولايات المتحدة شعور عميق بأن الشعب لا يمكن أن يظل على قيد البقاء ونصفه من العبيد ونصفه الآخر من الأحرار ، أو بتعبير أعم أنه لا يمكن أن يتعايش نظامان اجتماعيان متباينان في داخل نفس الإطار السياسي . من هذه الحجة ليس أمامنا سوى خطوة نخطوها حتى نصل إلى الحجة التي ترى أن العالم لا يمكنه البقاء في حالة سلام مستقر إذا كان نصفه اشتراكياً ونصفه الآخر رأسمالياً ، وأن هذين النظامين الاجتماعيين هما من التعارض بحيث إما أن يقضى أحدهما على الآخر وإما أنه يجب إيجاد تأليف جديد يشتمل على كلا النظامين . لو صرح هذا المكان مستقبل الجنس البشري مظلماً حقاً إذ لا يبدو أن ثمة طريق يستطيع به نظام أن

يقضى على الآخر إلا بحرب نووية مدمرة . كما أن أى تأليف يبدو في اللحظة الراهنة شيئاً بعيداً وإن كان ثمة أمل في أن كلاً من النظامين يسير في الاتجاه الذى سوف يودى إلى أن يقترب كل منهما من الآخر . لو كان الحل الوحيد لمشكلة السلام الثابت يتمثل في حكومة فيدرالية عالمية على نسق الحكومة الاتحادية في الولايات المتحدة ، لكان الرأى السالف الذكر عقبة ممتدة إذ من العسير حقاً أن تصور حكومة فيدرالية حقه تضم بين جنباتها نظاماً يمثل التباين الذى نلقاه في العالم الآن . ومع هذا إذا تمكنا من ابتداع نموذج للسلام الثابت يقصر إلى حد ما عن الحكومة الاتحادية ويتضمن أنظمة سياسية عالمية لها وظائف معينة ولكن دون أن تكون هذه الحكومة ذات سيادة عالمية بأى معنى صحيح ، نقول في هذه الحالة تبدو المشكلة أكثر قابلية للحل .

يبدو من المؤكد أنه ليس من سبب اقتصادى يحول دون تعايش النظم المتباينة بشرط أن يكون كل منها عملياً وناجحاً . ويبدو من المعتقد أن التراض على ضوء تاريخ السنوات الأربعين الأخيرة أن كلاً من النظامين الاقتصاديين ، الاشتراكي والرأسمالي ، عملي وناجح ، بمعنى أن كلاً منهما يستطيع أن يدخل على نفسه القدر الكافى من التعديل الداخلى للتغلب على الصعاب الكبرى التى تواجهه . غير أنه ليس ثمة ضرورة بأن أياً من هذين النظامين عملي وناجح . فلدينا في الواقع أمثلة عن تطور رأسمالي غير ناجح ، وسوف أدهش كثيراً جداً إذا لم نجد في الخمسين سنة القادمة أمثلة بارزة بالمثل عن تطور اشتراكي غير ناجح . في الإمكان أن يحقق أى مجتمع في حل مشكلاته الداخلية مهما كان دستوره ونظامه الاقتصادى ، ولكفى أظن أن القدرة على حل المشكلات الداخلية ليست وثيقة الارتباط بالانقسام إلى مجتمعات اشتراكية ورأسمالية . ليست الاشتراكية أو الرأسمالية في ذاتهما حلاً للمشكلة الاقتصادية . إنهما لا يمثلان إلا طوائف مختلفة من ظروف يجب فيها حل المشكلة . إننى أفضل بطبيعة الحال المجتمع الرأسمالي - أى اقتصاد السوق الحرة القادرة على حل

مشكلاته . ومع هذا قد أفضل مجتمعاً اشتراكياً يستطيع حل مشكلاته على مجتمع رأسمالى لا يستطيع أن يحل مشكلاته ، وبهذا فإن الحجة كلها بين الاشتراكية والرأسمالية تبدو فى نظرى ذات مذاق معين ينتمى إلى القرن التاسع عشر ليست له أهمية بالضرورة بالنسبة إلى مشكلة القرن العشرين الحقيقية .

وعلى هذا فشكلات تعايش الرأسمالية والاشتراكية لا تبدو فى نظرى أصعب فى جوهرها من مشكلة التعايش بين البروتستانتية والكاثوليكية مثلاً . لقد تحقق حل مشكلة تنظيم الدين فى المجتمع ، لا بقهر إحدى صورة الحياة والتنظيم الدينيين على يد صورة أخرى ، وإنما تم هذا بخلق وسط اجتماعى زال منه تهديد كل منهما للأخرى ، أو على الأقل تناقص إلى الحد الذى لم يعد عنده يسبب العنف .

وعندئذ نجد أن مشكلة تأثير الاقتصاد على الأنظمة التى تقام فى حالة زوال الحروب ، تتحول إلى عدد من المشكلات الفرعية ، أولها بالطبع كيفية التقليل أمن الشدائد الفعلية التى سوف يخلقها مثلاً فى الاقتصاد العالمى تفاوت النمو والإخفاق الداخلى . والمشكلة الثانية هى كيفية التقليل من إدراك وقع هذه الشدائد على الأنظمة التى تقام فى حالة زوال الحروب . أما المشكلة الثالثة فهى مشكلة قوة هذه الأنظمة أى قدرتها على مقاومة الشدائد التى تقع عليها . إن الناس يتوجهون إلى الحرب لأنهم - بالمعنى الحرفى - لا يجدون بديلاً عنها . ومن ثم فإن تطور أنظمة حالة زوال الحروب ، يجب أن يسير فى اتجاهين ، أولهما أن يجعل البديل الممثل فى الحرب أقل صلاحية ، وأن يجعل البدائل الأخرى مواتية بدرجة أكبر . وفى الطائفة الأولى ندرج أشياء من قبيل القانون العالمى والحكومة العالمية والمحاكم العالمية ، ويجب أن ندرج فى الطائفة الثانية أشياء من قبيل نشر المعرفة والبديلات الأخرى ، خلاف الحرب ، عن المواقف التى تنطوي على

تهديد . وهذا شيء غالباً ما يغفل أمره وخاصة من جانب أولئك الذين يتركز انتباههم . ويجوز أن نضيف ، وبطريقة مشروعة تماماً ، على أنظمة القانون . لكن كلما كانت هذه البدائل أفضل ، وكلما كان إدراكها أوضح ، تضاءلت المشكلة التي يتعين على القانون أن يحلها . واضح أن هناك مستوى من العجز عن حل المشكلات الاقتصادية التي يصبح فيها العنف يكاد أن يكون حتمياً . والواضح بالتأكيد أن العالم في الوقت الحاضر لم يصل إلى هذا الحد ، ومن ثم فمن الأهمية القصوى أن نرفع مستوى المعرفة الاقتصادية إلى النقطة التي يرى عندها بوضوح أن الحلول العنيفة للمشكلات الاقتصادية أفضل من محاولات الحلول العنيفة .

(٧)

الفرص الاقتصادية التي تثار نزع السلاح

هيوبرت هـ . همفري

نائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة .

ما هي الفرص الاقتصادية التي ستواجه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والبلاد الأخرى بمجرد أن تحقق عالماً لا يعود يجري فيه إنتاج الأسلحة والاحتفاظ بها؟ إن المشكلات الاقتصادية التي ينطوي عليها هذا السؤال ترتبط بالانتقال إلى اقتصاد وقت السلم كما ترتبط بالإبقاء على اقتصاد إنتاجي وعلى مستوى عال من النمو الاقتصادي والعمالة بمجرد تحقيق نزع السلاح. وتفضل معظم مشروعات الأعمال، التي تبحث موضوع التحول من أعمال الدفاع إلى الاعتماد على الدخل من غير أعمال الدفاع، أن يتم التحويل بخطى بطيئة أو معتدلة، فمثل هذه الخطوة يترتب عليها في نظرهم أقل قدر من الاضطراب في النشاط الاقتصادي. إلا أن هذا يؤدي إلى المشكلة الأولى. إذ بمجرد أن يبدأ نزع السلاح فإنه يحتاج إلى أن يتحرك بخطى سريعة نسبياً. ليس من الضروري أن تكون الخطوة بالسرعة التي سارت بها عملية التسريح في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لكن ينبغي على الأقل جداً أن يسير نزع السلاح بكل السرعة المتعمدة.

ويقترح الاتحاد السوفيتي نزاعاً عاماً وكاملاً للسلاح في خمس سنوات، بينما طبقاً للمشروع الأمريكي بنزع ٦٥ في المائة من قوة الشعب العسكرية في ست سنوات على أن ينخفض الباقي على فترة يتفق عليها. سوف يتوقف إنتاج الأسلحة بأسرع من ذلك، وتطلع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى وقف

كامل تقريباً في إنتاج الأسلحة الكبرى خلال حوالى السنة الأولى من برنامج نزع السلاح .

وهذا يعنى أنه يجب أن يوضع التأكيد الأكبر على التخطيط بحيث لا تنكش العمالة والقدرة الإنتاجية فجأة بما يؤدي إلى دمار شامل يصيب الاقتصاد . فكلما عظم التخطيط الذى يمكن أن تقوم به الصناعة والعمل

والحكومة والمجتمعات المحلية كان التحويل أيسر . إن كلا من هذه المجموعات

الأربع التى تشتغل فى عمل تمهيدى مركز وجدى تستطيع أن تحقق الكثير .

إن الصناعة — وأقصد بها بوجه خاص كبار مقاولى الدفاع — بحاجة إلى أن تبدأ التفكير الآن فى التحول من شكل من النشاط الإنتاجى أو الدفاعى إلى نشاطات أخرى مجزية بالمثل . مثل هذا التحول بالنسبة إلى الكثير من الشركات سوف يرهق القائمين بالتخطيط والمستشارين المالىين فيها وتحليل السوق الذى تتولاه . ولما كانت شركات قلائل فقط هى التى تتلقى الشطر الأكبر من أموال الدفاع (حوالى ٢٤ شركة تمثل ٧٠ فى المائة من المجموع الكلى) فإن هذه الشركات تقع عليها مسئولية خاصة هى إعداد الخطة لتحويل مصانعها كي تواجه الطلب فى وقت السلم .

وقد يعهد العديد من هذه الشركات إلى ذوى المواهب فى أقسام التسويق والتخطيط الاقتصادى فيها لإعداد تقارير عن فرص البيع التى سوف تفتح أبوابها فى الداخل والخارج . لن يكون نزع السلاح عاملاً يؤدي إلى الكساد الاقتصادى . فالأحرى أنه ينبغى أن نشجع الطلب العالمى على السلع والخدمات . فإذا فرضنا هذه الآمال فى اتساع نطاق التجارة ، فى الداخل والخارج على حد سواء ، فإن مواهب التخطيط الكلى والتسويق بالأجزاء الرئيسية من صناعة الدفاع الأمريكية فضلاً عن الصناعة التى لا تتصل بغراض الدفاع ، هذه المواهب ينبغى أن تقنع رجال الأعمال الأمريكيين فضلاً عن مشروعات الأعمال الأمريكية بصفقتها هذه أن فى الإمكان اجتناء أعظم الفائدة من عالم مجرد من السلاح .

ليست الشركات الرئيسية مسئولة أمام العاملين فيها وحملتها أسهمها فحسب ولكنها مسئولة أيضاً أمام المجتمعات التي تزاوّل فيها نشاطها . والطريقة التي تسير بها سوف تؤثر في الموردين لها — أي الشركات الكثيرة التي تباع لها الخامات والأجزاء — والمقاولين الفرعيين العديدين وهؤلاء جميعاً قد يرتبط مستقبلهم ارتباطاً وثيقاً برفاهية الشركات الكبرى .

وبعض الشركات الكبيرة جداً التي تشتغل بالأعمال المتصلة بشئون الدفاع ليست لها قاعدة تجارية أياً كانت ، إذ خلقت نتيجة الطلب من جانب الدفاع ، ولم تحاول أبداً أو نادراً ما حاولت أن تربط ضروب نشاط مبيعاتها بعملاء غير عسكريين . كذلك فالكثير من الشركات الصغيرة وبخاصة ما يعمل منها في ميادين الإلكترونيات والبحوث والتنمية ، غير ذات خبرة سابقة في السوق التجارية . مثل هذه الشركات ، وبخاصة الكبيرة منها ، قد تلاقى صعوبة في التكيف مع ظروف وقت السلم أكبر مما يلقاه مقاولو الدفاع الذين لهم اتجاه تجاري أصلاً وحتى وإن كانوا يحصلون على جزء كبير من دخلهم من الطلبات التي يتقدم بها البنتاجون .

ينبغي ألا تتوقع من المقاولين الذين يمارسون النمط الدفاعي «الخالص» ، فضلاً عن سواهم من المشتغلين بأعمال الدفاع ، ألا يجروا التعديلات اللازمة بدون المعونة من الحكومة الاتحادية .

إن المال الذي تكسبه المشروعات الخاصة لتوفير وسائل الدفاع والأبحاث والتنمية يتجاوز ٢٥ بليوناً من الدولارات سنوياً ، ويتراوح عدد العمال في مثل هذا العمل بين مليون ونصف ومليونى عامل . هذه الأرقام لا تتضمن الكثيرين ممن هم أيضاً من العمال في نشاطات الدفاع ، بمعنى أنهم ينتجون المؤن والمواد والأجزاء للمقاولين الأصليين أو للفريق الأول من مقاولي الدفاع الفرعيين . كذلك لا تشمل الذين يعملون في مجتمعات تقدم الخدمات للعاملين في شئون الدفاع . وثمة مجموعة أخرى من العاملين تضم الذين

يشتغلون في الإنشاء العسكرى ، وأولئك الذين هم فعلاً من أفراد القوات المسلحة ومن يعاد لهم من المدنيين .

علينا ألا ننسى أنه لو نفذت الآن المشروعات المقدمة من الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية لنزع السلاح فلن يوقف الإنفاق الذى يبلغ ٢٥ بليون دولار فى الوقت الحاضر على التطوير والتنمية . مثال ذلك أن المبلغ المخصص سنوياً لمسائل من قبيل تحسين المواصلات سوف يزيد . فى عام ١٩٦٢ كان ٢٦ فى المائة من البرامج الكبرى للدفاع والأسلحة لاعلاقة لها بالأسلحة بصفقتها هذه ، ولكنها كانت معنية بدلاً من هذا بتحسين المواصلات والاستكشاف والنقل إلى حد ما . فضلاً عن هذا لن تحرم الاتفاقية قدراً كبيراً من البحث والتنمية . غير أنه من الناحية العملية يكاد من المؤكد أن يتضاءل مثل هذا النشاط إن لم يزل كلية نتيجة لنزع السلاح فى العالم .

ويزداد الاعتراف بأن تحويل أموال البحث والتنمية من الدفاع إلى مشروعات وقت السلم هو مفتاح تحسين معدل النمو الاقتصادى . إن أكثر من ٥٠ فى المائة من جميع مشروعات البحث والتنمية فى الولايات المتحدة مخصص اليوم للأغراض العسكرية ، وهذا حال دون النمو الاقتصادى ، لأننا لانستغل بالدرجة الكافية للغايات الإنتاجية قدرتنا العظيمة على الاختراع والابتكار . إن الاقتصاد الذى لا يسير قدماً فى ميادين البحث والتنمية اقتصاد راكد فى أفضل الحالات . وبهذا ينبغى تحويله من الطريق غير العسكرى بمجرد أن تسمح بهذا اعتبارات الأمن القومى .

وقبل مواصلة النقاش يتعين مواجهة وإخضاع بيع التدخل الاتحادى فى نظام المشروع الحر الأمريكى . ليس ثمة خلاف بالتأكيد حول حقيقة كون صناعة الدفاع بصفقتها هذه تعتمد فى وجودها نفسه على السيل المتصل من العقود الحكومية . فكل عقد تقريباً تصحبه درجة من التدخل الحكومى ، مثلاً على صورة تنظيمات الأمن ومواصفات النوع واستعراضات

الأداء وما إلى ذلك . وبنفس الرمز فللحكومة الاتحادية دور هام تلعبه في تحويل الصناعة الفعال إلى مستوى منخفض من النشاط الدفاعي .

فأولاً تستطيع الحكومة أن تزود الصناعة بالمعلومات العاجلة والكاملة عن تقديم نزع السلاح . لنفرض مثلاً أن اتفاقاً كبيراً بشأن نزع السلاح سوف يبدأ تنفيذه في أول يولية ١٩٦٤ وأن جميع إنتاج الأسلحة سيوقف في موعد لا يتجاوز ٣٠ يونية من عام ١٩٦٥ - أو بعبارة أخرى في غضون سنة . ولتنفيذ مثل هذا العمل بأقل قدر من خطر وقوع اضطراب اقتصادي خطير ، سوف يتعين إعداد برنامج زمني مع كل شركة وكل مصنع ، بحيث يتحكم في وقف عناصر معينة من إنتاج الدفاع وإعداد النشاط الإضافي الذي يضطلع به المصنع كي يستغل المستخدمين فيه وموارده الأخرى . وإذا أريد إغلاق مصنع معين فالواضح أنه سيتعين توفير فرص عمل بديل - إما مع المصنع الأصلي أو في مكان آخر ، إذ لا يمكن إلقاء قوة عاملة مدربة في عرض الطريق ، ولا يمكن أن تتصور أن الحكومة الاتحادية التي وضعت العمل المتعلق بالدفاع في أيدي مصنع معلوم أو شركة معلومة في أول الأمر تغسل يديها من العواقب المترتبة على سحب ذلك العمل .

إن الحكومة الاتحادية لا يجب عليها أن تعمل بالتعاون مع الشركة والمصنع المعين فحسب ، وإنما يجب أن تعمل أيضاً بالتعاون مع ممثلي النقابة التي يمسها الموضوع ، ومع المستخدمين في تلك الشركة والموظفين المحليين والمنظمات المحلية ، وكذلك مع موظفي الولايات إلى حد ما . كل هذا النشاط سوف يكون له هدف رئيسي هو الإبقاء على الإنتاج والعمالة في مستوى يطابق حداً أدنى من الاضطراب الاقتصادي الذي يتعرض له المجتمع فضلاً عن المصنع المعين .

ولتحقيق الغايات التي سلف وصفها يجب أن يكون في داخل الحكومة الاتحادية جهاز يعالج الحالات الفردية أو يضع الخطط بشأنها . مثل هذا

الجهاز لا وجود له الآن ولهذا السبب فإن عدداً قليلاً في الصناعة رأى الوقت مناسباً للبدء في وضع البرامج والخطط المتعلقة بالتحويل . ففي داخل الحكومة الاتحادية تقع المسئولية بصفة رئيسية على عاتق أربع وكالات اتحادية وهي وزارات الدفاع والعمل والتجارة ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح . هذه الوكالات الأربع جميعاً تملك المعلومات والخبرة التي تسمح لها بالتخطيط مقدماً لنزع السلاح . أما أنها لم تفعل هذا بعد فدلالة على أن الآمال قائمة الآن بالنسبة إلى عقد معاهدة لنزع السلاح العام والسكامل . إلا أنه في هذا المجال ، كما هو الشأن في مجالات أخرى كثيرة ، يمكن أن يؤدي شيء واحد إلى آخر . فكما أن الدراسة والأبحاث العميقة في أي موضوع قد تفتح الباب أمام إمكانيات جديدة للنجاح ، كذلك التركيز على مشكلات التحويل من النشاط الدفاعي إلى غير الدفاعي قد يفتح مسالك جديدة لإحراز التقدم في مفاوضات نزع السلاح ذاتها . فإذا كان « المعلوم » وهو سباق التسليح يحل محله « المجهول » أي عالم بغير سلاح ، ففي هذه الحالة يكون تحديد متطلبات تحويل مصانع فردية عنصراً جوهرياً في تقليل الخوف من المجهول .

ولكن الأمراض التي تعانيها مصانع الدفاع لا يمكن علاجها في الفراغ ، فالنواحي المتباينة بأي نظام يجب تعديلها بحيث تتلاءم مع بعضها البعض مع جميع الأجزاء الأخرى المنقولة والثابتة ، وهذا يشير بالطبع إلى مجال آخر يجب على الحكومة الاتحادية أن « تتدخل » فيه إذا كان هذا هو اللفظ الصحيح لضمان الحد الأقصى من الصحة الاقتصادية خلال فترة التحويل . على الوكالات الاتحادية المختصة أن تستكشف مجموع حاجات اقتصاد الولايات المتحدة حتى تتمكن الشركات الفردية في مجموعة معينة من أن تستغل على أفضل وجه أمثال هذه المعلومات في سبيل إعداد الخطط لتحويلها وتوسيعها في داخل القطاع المدني .

أذكر أنه في عام ١٩٥٣ حين بدت تسوية النزاع الكورى وشبكة نشرت وزارة التجارة دراسة مفيدة عرفت باسم «الأسواق بعد توسع الدفاع»، استعرضت حاجات كل من قطاعات الاقتصاد الكبرى : الإسكان المدارس ، الطرق الرئيسية ، الكيماويات ، والطائرات ، وما إلى ذلك . إن التنبؤ صعب بطبيعة الحال وينطوى على المخاطرة ، ولكن الدراسة التي قامت بها وزارة التجارة أعطت مديري المشروعات التنفيذيين فكرة أفضل عما ينتظر الصناعة الأمريكية ، ولعل بماله أهمية بالمثل أن الدراسة دلت على أن هناك مجالاً فسيحاً لتوسع الإنتاج المدنى ، وبهذا كان لها تأثير سيكولوجى يتسامى فوق الرسالة الجافة التي تحملها البيانات الإحصائية . وكما نعلم فالقرارات التي يتخذها رئيس اللجنة لا يمكن أبداً أن تتخذها الآلات الحاسبة بمفردها ، فالاتجاهات السيكلوجية يمكن أن تكون ، وهى كذلك فى العادة عوامل تحدد نجاح أية مغامرة فى ميدان الأعمال أو إخفاقها . ولهذا السبب ، إن لم يكن لسبب آخر ، يجب ألا نقلل من قيمة الجوانب السيكلوجية من التحويل إلى السلم .

ما من سبب يدعو إلى قصر أية دراسات عن الحاجات المستقبلية على الولايات المتحدة . فليس بلدنا بالوحيد الذى يستهلك فيه الإنفاق على الدفاع والعمل المتصل بالدفاع نسبة هائلة من الطاقة الإنتاجية والدخل القومى . ولذلك ففى بحث تحويل الموارد الاقتصادية ينبغى بالتأكيد عدم إغفال الأولويات والموارد الاقتصادية بالبلاد الأخرى . هناك بغير شك سوق محتملة ، بل وهناك حاجة صارخة حقاً للتوسع الصناعى ، فى كل ركن من أركان المعمورة . وأراه أن هناك دراسات كافية وخاصة عن الحاجات الاقتصادية لآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقية وكلها أقاليم فى المراحل الأولى من التنمية الصناعية والزراعية ، وهى دراسات يمكن أن توزع مجاناً على كل رجل وامرأة وطفل على ظهر الأرض . إن ما نحتاج إليه الآن هو فحص الطرق التي يمكن بها أن تستغل بسرعة الموارد التي

تحرر، نتيجة خفض في الإنفاق على الدفاع، استغلالاً يساعد على مواجهة المتطلبات الاقتصادية في الداخل والخارج على حد سواء .

دعوني أوضح هذا بذكر مشروع كبير جداً كان يمكن أن يكون له تأثير هائل على النمو الاقتصادي والرفاهية بالعالم . لكن الشرط الذي لاغنى عنه لنجاح مثل هذا المشروع هو المشاركة الفعالة من جانب حكومة الولايات المتحدة ووكالات دولية معينة وحكومات الشعوب الأخرى وصناعاتها . إنني أتحدث - ودعونيؤكد أن هذا ليس سوى مثل من أمثلة كثيرة - عن الحاجة إلى السيطرة لمنفعة البشر على الموارد البشرية التي أنعمت بها الطبيعة على الكوكب الذي نعيش فوقه ، وهي موارد غير مستغلة أو تستغل استغلالاً خاطئاً .

ففي الولايات المتحدة وحدها لانجد ولاية واحدة ليست لديها مشكلة مائية . إن المشكلات تتفاوت ولكن يمكن جمعها تحت هذه العناوين : التقليل من التلوث ، القدرة على تخزين المياه ، الملاحة ، التحكم في الفيضانات ، برامج تحسين مفارق المياه ، حاجات الري ، المحافظة على الأسماك والحيوان البري ، التنزه والرياضة ، موارد المياه بالمدينة ، موارد المياه للأغراض الصناعية ، والقوة الكهربائية الهيدروليكية . ولقد قدرت مصلحة الخدمات الاقتصادية والدفاع بوزارة التجارة حديثاً أنه يتعين استثمار ٢٢٨ بليون دولار بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٨٠ حتى يتسنى حل أو تحسين مشكلات الشعب المتعلقة بالموارد المائية .

ما علاقة المشكلات المائية في الولايات المتحدة بالتأثير الاقتصادي المترتب على اتفاقيات نزع السلاح أو الرقابة على الأسلحة ؟ الصلة الرئيسية كما أراها هي أولاً أن كلتا المشكلتين تؤثر في طبقة عريضة من شعبنا ، وثانياً أن حل واحدة من أخطر الصعاب التي تواجهنا بصدد الموارد الطبيعية قد يتأتى من وقف سباق التسلح .

هل هذا مجرد مشروع خيالي آخر يتوقف تحقيقه على المحبة الأخوية؟ كلا ، إذا تعاونت عناصر جوهرية معينة على تشخيص الحالات الفردية وحلها - وهي في هذا المثال كل مشكلة مائية فردية . هذه العناصر تتكون أولاً من المجموعات الصناعية التي تشغل مركزاً بمعالجة المشكلة عن طريق امتنعة الرسم والبولدوزر ، وثانياً من الموارد التنظيمية والمالية للحكومة والمجتمع وهي الموارد اللازمة لإتمام المشروع . مثال ذلك أن وزارة الداخلية وسلاح المهندسين في الجيش يستطيعان أن يجدا حاجتهما من الماء ، فتعرف وزارة الدفاع ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح أن اتفاقاً لنزع السلاح سوف يحرر «س» من بلايين الدولارات ، وتعرف الصناعة الأمريكية أن عدداً معيناً من المصانع في جهة معلومة سوف يكون به عدد معين من العاملين مع توزيع معين للمهارات التي يجعلها اتفاق نزع السلاح متاحة لمباشرة نشاط بديل . إن المزج بين هذه المجموعات الثلاث - الحكومة والصناعة والمجتمع - ينبغي أن يؤدي إلى وضع برنامج ناجح وبناء للتحويل . يظهر أن المشكلة الرئيسية مشكلة تنظيم وتخطيط .

إن الصحافة مليئة بالمنازعات الفعلية أو التي يمكن أن تنشأ والتي تثيرها المشكلات الضخمة الخاصة بالماء على نطاق عالمي . هذه لا تعيق التنمية الاقتصادية للشعوب فحسب ، ولكنها تسبب أيضاً منازعات سياسية خطيرة تؤدي في بعض الحالات إلى التهديد بالحرب . فكروا في عدد قليل من النظم النهرية الكبرى في العالم والتي تجري في أكثر من بلد أو تشكل حداً يفصل بين الشعوب : نهر السند وتأثيره على العلاقات بين الهند وباكستان ، نهر الأردن الذي ينساب في إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ، نهر الأمازون بأهميته الخاصة بالنسبة إلى البرازيل وكولومبيا وبيرو ، نهر الدنوب الذي أثر على التاريخ على تطور بلاد أوروبا الوسطى والشرقية وما بينها من علاقات متبادلة ، نهر النيل الذي هو مصدر الحياة لا للجمهورية العربية المتحدة

فحسب بل والسودان أيضاً - هذه هي بعض أنهار العالم الكبرى التي إذا تحكنا فيها ونظمتها على النحو السليم تستطيع أن تزيد الرفاهية الاقتصادية للبلايين من الناس . وفضلاً عن هذا فالتسوية الودية للنزاعات الناشئة عن هذه النظم النهرية الكبرى يمكن أن تشجع على قيام علاقات سياسية أفضل بين البلاد التي يعينها الأمر مباشرة .

في غياب أي مجهود منسق لحل المشكلات المائية الإقليمية يحاول كل بلد أن يضع الحل الخاص به مستخدماً موارده المالية المحدودة ومواهبه . وفي بعض الحالات لا يمكن تصور حدوث تقدم بدون أن تحل مقدماً الصعاب السياسية ذات الصلة بجغرافية المنطقة . وفي عدد قليل فقط من الحالات تقدم الولايات المتحدة وبرامج التنمية الدولية المساعدة . ألا يساعد على إشاعة السلام في عالم مجرد من السلاح أن تحول الموارد الاقتصادية التي تتحرر على الأقل ، نتيجة خفض الأسلحة ، لإنشاء هيئة دولية لتنمية المياه؟ مثل هذه المؤسسة الدولية إذ تستخدم ما كان يكرس من قبل لإنتاج الأسلحة وصناعة الدفاع من مصانع وعاملين وأموال وعبقريّة ، يمكن أن تساعد على أن تخطو خطوة جبارة في اتجاه التنمية الاقتصادية الدولية والاستقرار السياسي الدولي .

ومن أجل هذا الغرض لن يكون من الضروري إنشاء مجرد هيئة دولية مركزية للتنمية المائية . سوف يكون خلق هيئات إقليمية هو أكفأ تنظيم بوضع ، غير أن هذا يتضمن أولاً تجميع الخبرة والمهارات لاستخدامها في المشروعات المختلفة في جميع أرجاء العالم . أي تطور وفق هذه الخطوط يمكن أن يعجل بالتقدم ويحسن الكفاءة .

لنذكر أنه في قصة واجنر ، الخاتم ، يعود ذهب نيلونجن في النهاية إلى قاع الراين بعد أن جلب شقاء لا يوصف لجميع من تنافسوا على امتلاكه . ومهمتنا اليوم هي أن نتجنب المآسي المماثلة ونحن نعالج ثرواتنا المائية ، وفي

استطاعتنا أن نتجز هذه المهمة أو على الأقل نقطع شوطاً بعيداً نحو إنجازها - إذا ما عملنا على استغلال هذه الثروة لخير أكبر عدد من الناس. ومن أقرب الوسائل إلى أيدينا ذلك المركب الاجتماعى الصناعى الضخم الذى لا يزال حتى الآن مخصصاً لإنتاج منشآت الدفاع فى جميع أرجاء العالم والمحافظة عليها .

ليس حل المشكلات المائية المحلية والقومية والإقليمية والدولية إلا منتفعاً واحداً من عديد من المتفعين من اتفاق كبير بشأن نزع السلاح. هناك الكثير من المشروعات المحلية والدولية التى تستطيع استيعاب الطاقة الإنتاجية الزائدة والتى تقصد بها البشر فضلاً عن المصانع ورأس المال . فلدينا فى الداخل مشكلات خيالية تتعلق بالنقل الجماعى وإزالة الأحياء الفقيرة القذرة. وبالطبع هناك دائماً ارتياد الفضاء الخارجى والذى تبدو مطالبه من المال والموهبة والموارد مما لا يمكن إشباعه . لكن من الخطأ الجسيم أن ننظر إلى استكشاف الفضاء على أنه بديل بصورة آلية عن مصروفاتنا الحالية على الدفاع . الفضاء مهم ولكن حاجتنا على ظهر هذا الكوكب تدعو بصوت عمال إلى الاهتمام بها حيث أن البلد الذى يجعل لسباق الفضاء أولوية فائقة بلد جامد الشعور حقاً .

إنها لكثيرة جداً المجالات التى يمكن أن تكون للتخفيضات فى المصروفات العسكرية فيها تأثير حاسم على الاقتصاد المحلى فضلاً عن الأحوال الاقتصادية بالخارج . بالطبع، وكما أشار الرئيس كيندى فى استجابته للنداءات التى تناشد بإجراء تخفيضات حاسمة فى برنامج البلاد لشئون الفضاء ، ليس ثمة ضمان بأن المال الذى يوفره الخفض سوف يعاد استثماره بطريقة آلية فى النشاط الإنتاجى أو الاجتماعى . ولكن حسب تجربتى هناك قدر كاف من المصلحة الذاتية المستنيرة من جانب قادتنا السياسيين يبرر الدعوى بأن جهداً يتصف بالعزم والتصميم سوف يبذل فى ظل ظروف نزع السلاح لامتناس تلك

النسبة من منتجنا القومي الإجمالي وقدرها ١٠ في المائة والتي تنفق في الوقت الحاضر على الحاجات العسكرية . وعلى رأس المجالات التي يمكن فيها إيفاء هذه الأموال على النحو الذي يحقق أعظم الفائدة ، نذكر التعليم ، وتجديد المدن ، والنقل في المدن ، والصحة العامة ، وتحسين حالة المناطق المتخلفة من الناحية الاقتصادية ، والمحافظة على الموارد الطبيعية والتحسين الشامل لحياتنا البشرية عن طريق مختلف مشروعات البحث والتنمية .

ويقدر أحد من قاموا بدراسة مشكلاتنا الداخلية أنه علاوة على ما تنفق في السنة الحالية يستطيع الشعب أن ينفق نحو ٥٥ - ٩٠ بلايين الدولارات على التعليم ، و ١٠ - ١٥ بليون دولار على تجديد المدن ، و ١٠ بلايين دولار في المحافظة على التربة وتجديدها ، و ٥٠ بليون دولار على النقل بالمدن ، و ١٠ بليون دولار على الصحة العامة (١) . ويقدم المصدر نفسه تقديراً محافظاً هو أن ٣٨ مليون أمريكي تقريباً (أكثر من واحد في كل خمسة) يعيشون في فقر . وطبقاً لتحليله لهذا الرقم المبني على إحصائيات عام ١٩٦٠ :

كان أكثر من الربع بكثير في الوحدات الاستهلاكية (الأسر والأفراد) التي لا يشتغل رئيسها . وكان أكثر من النصف بكثير في الوحدات التي قضى رئيس الوحدة منها ثمانى سنوات في التعليم . وكان الثلث تقريباً في وحدات رئيسها أنثى . وكان رؤساء الوحدات الاستهلاكية التي تمثل حوالى ربع مجموع الناس الذين يعيشون في الفقر ، في سن ٦٥ فأكثر . وكانت أكثر من الجنس من غير البيض ، وأكثر من السدس من سكان المزارع ، وكان أكثر من الخمسين يعيشون في الجنوب (٢) .

ويستنتج الأستاذ أولمان ، ولست أرى سبباً يدعوني إلى الاعتراض .

(١) John. E. Ullman, "Civilian Markets for U.S. Military Industry," A Strategy for American Security : An Alternative to the 1964 Military Budget, ed. Professor Seymour, Melman, Columbia University (New York : April 30, 1963) pp. 16-18.

(٢) "A Neglected Home Market-38 Million Americans in Poverty," ibid. p. 18.

على منطقة ، أن «حوالي ٢٠ في المائة من السوق الداخلية الأمريكية لا يزال ينتظر تنميته عن طريق تحسين إنتاجية ٢٨ مليوناً من الأمريكيين ، وبذلك ترتفع قدرتهم الشرائية» .

هذه الأرقام وحدها ينبغي أن تهيب . حافظاً على أن تقوم الحكومة في الوقت المناسب ، وبالتشاور مع إدارات المشروعات الخاصة ، بتخطيط التحويل . لكن بالإضافة إلى هذه الصورة هناك بعض اتجاهات مقلقة جداً في اقتصادنا الصناعي نفسه .

هناك أولاً الدليل على أن التأكيد الحالي الذي نضعه على الإنتاج الحربي يميل بالفعل إلى أن يجعل الصناعة الأمريكية «غير تنافسية في السوق العالمية فحسب بل وحتى في داخل الولايات المتحدة» (٣) . فنحن مثلاً نفقد باطراد مركزنا باعتبارنا أحد المنتجين الرئيسيين لعدد الآلات بالعالم ومن أعظمهم كفاءة وقدرة على الابتكار ، فأربعون في المائة من الآلات الكاتبة التي تباع في الولايات المتحدة مصنوعة في الخارج . وبدلاً من السير بالآوتومية إلى الحد الذي تستأمله ، فالإدارة الأمريكية بطيئة جداً بالفعل في استثمار الأموال في البحث والمعدات الجديدة بما يرفع إنتاجية العمل ويوفر في النهاية عملاً للبلانيين . ولقد جاء في مسح أجرته «شركة ماك جرو هل للكتاب» في عام ١٩٦٢ أن ٦٠ في المائة من التسهيلات الإنتاجية بالولايات المتحدة اشتريت قبل عام ١٩٦٠ . بل وبما له مغزى أكبر أن نسبة كبيرة من المعدات الحديثة التصميم ، التي تستخدم الآن أو يجري صنعها ، معدة للاستهلاك العسكري وبذا فقادت الإنتاجية يسيرة أو معدومة .

في أغسطس الماضي وخلال الجلسات التي عقدتها اللجنة الفرعية برئاسة والمنبثقة عن «اللجنة المختارة لبحث مشروعات العمل الصغير» لاحظت أن

Seymour Melman, " Military Emphasis Blamed for (3)
State of Economy, " ibid., p. 5.

الحكومة الاتحادية هي التي تتولى الإتفاق على ٦٥٪ من البحث والتنمية بالولايات المتحدة. وفي ألمانيا واليابان، وهما بلدان تنمو اقتصادياتهما بسرعة كبيرة وينتجان البعض من أحدث وأكفا السلع المدنية، يذهب ٨٥ سنناً من كل دولار ينفق على البحث إلى السوق الاستهلاكية. إلتى لم أسمع بعد إجابة مرضية على السؤال المرتجل الذى وجهته فى الصيف الماضى أثناء الجلسات سألقة الذكر عن تأثير نفقات الدفاع فى مناطق العمل الفائض.

ما الذى يحدث لاقتصادنا المدنى إذ نوجه المزيد من ملائنا وأدمقتنا إلى الناحية العسكرية والقضاء وإلى الطاقة الذرية للأغراض العسكرية ؟ وأين سننتهى فى هذه المنافسة التجارية مع هؤلاء البلجيكيين والهولنديين المهرة .. والذين ينفقون مالا أكثر على التواحي المدنية وسوف يخرجون منتجات أرخص وأفضل وأكثر وفاء بالقرض ؟ ..

إن الموقف الدولى يرغمنا على الإبقاء على مستوانا الحالى فى الإتفاق على الدفاع . لكن ما ينبغى لأحد أن ينظر برباطة جأش إلى التأثير القاتم المترتب على سباق التسلح الذى يضطرنا إلى أن نتج بمقادير هائلة لغابات غير إنتاجية . ولانستطيع أن ننعم بالرفاهية من كون مواهب مايزيد على نصف علمائنا ومهندسينا تستغل لأغراض عسكرية بدلا من أغراض مدنية خالصة . هذا الاختلال الاقتصادى الخطير يمكن ويجب تصحيحه فى عالم مجرد من السلاح، وتستطيع الولايات المتحدة ويجب عليها أن تستعيد مكانها كنموذج للجمع الصناعى الذى يملك القدرة الذاتية على البقاء .

قد يعترض البعض قائلا إن هذا الفصل قد شدد حتى الآن على البرامج التى تتطلب أن تبناها الحكومة الاتحادية أو المؤسسات الدولية . وهذا صحيح وعلينا أن نواجه الحقيقة وهى أنه لا حل الحاجات الكبرى ولا تحويل برامج يتكلف ٥٠ بليوناً من الدولارات (برنامج دفاعى) إلى برامج غير دفاعية ، يمكن تحقيقه بغير التدخل المبدئى من جانب الحكومة المركزية والمؤسسات الدولية . إن أعظم نشاط اقتصادى مفرد فى البلد اليوم هو برنامج الدفاع الذى تضعه وتنفذه حكومة الولايات المتحدة . وما من شخص

مستول يدعو إلى أخذ هذا المبلغ الضخم وتركه تحت رحمة التقلبات في سوق متنافرة وسريعة التغير ، فهذا معناه بالتأكيد أن المشاركة الواسعة النطاق والمستمرة من جانب الحكومة في الاقتصاد تنفي الحاجة إلى المشاركة الخاصة التدريجية وحتى المتزايدة في رسم برامج التحويل الاقتصادي . إن اقتصادنا هو في النهاية اقتصاد قائم على المشروع الحر ، وما من موظف مستول يخلو من وازع الضمير بحيث يستخدم تحويل صناعة الدفاع كخطوة في الطريق إلى تملك الدولة المباشرة لوسائل الإنتاج .

لا يمكن عرض المشكلة على 'هذا النحو' ، والسبيل الواقعي الوحيد هو أن ندرك كما أدركت الآن قطاعات كبيرة من الصناعة الخاصة أن البرامج الحكومية والدولية ذات الضخامة البالغة هي وحدها التي تستطيع أن تستوعب معظم المبالغ التي تنفق في الوقت الحاضر على الدفاع .

وكما سبق القول فالكثير من الشركات الرئيسية، التي تتلق الشطر الأكبر من الطلبات المتصلة بالدفاع ، خبرتها بالسوق التجارية قليلة أو منعدمة . ففي عام ١٩٥٩ (وهو آخر عام تتوافر عنه الأرقام) حصلت خمس عشرة شركة على ١٠ بلايين دولار من عقود الدفاع ، واتجاه هذه الشركات الخمس عشرة هو نحو الدفاع تماماً . وينبغي لها الآن أن تعمل مع الحكومة على تحديد كيفية استغلال مهارات مستخدميها ومعدات مصانعها لزيادة الرخاء الاقتصادي المستقبل .! الواضح أنها لا يمكن أن تحصل على احتكار بالنسبة إلى أي مشروع، ولكن بفرض مسئولية الحكومة على الإبقاء على العمالة الكاملة ، وبفرض وجود عبء البطالة الذي يثقل الآن على عاتق اقتصاد الولايات المتحدة ، فهذه الشركات التي ينتج نشاطها نحو الدفاع يجب أن تتحول لا في اتجاه السوق فحسب ، ولكن بدلاً من هذا يجب عليها أن تحاول أولاً أن تتعاون وتنسق نشاطاتها في التكيف مع الحكومة . وهذا هو السبيل الظاهر الوحيد لحل تلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القومية والدولية التي سوف تساعد في إبقاء عالم مجرد من السلاح وفي حالة سلام .

(٨)

نزع السلاح ومشكلة السكان

ج. ر. ثيلر

المحامي . ومؤلف « السلام العالمي » عن
طريق القانون العالمي « بالاشتراك
مع لويس ب . دون .

سوف أبين أنه بينما يحتمل أن يكون من المستحيل منع النمو غير الواجب
في السكان قبل تحقيق نزع السلاح فإن تحرير موارد هائلة عن طريق النزع
الكامل للسلاح لرفع مستويات المعيشة في المناطق المحرومة ، بالعالم يمكن
أن يحقق رقابة فعالة على نمو السكان وذلك في غضون عقود قليلة .
وتحقيقاً للأغراض المتوخاة في هذا الفصل أطلب إلى القارئ أن يتقبل
فروضاً عدة :

- ١ - إن النزع القومي الكلي للسلاح وإنشاء الانظمة العالمية اللازمة
لذلك سوف يتحققان بنهاية عام ١٩٨٢ .
- ٢ - وأنه خلال السنوات العشرين ١٩٦٣ - ٨٢ سوف يزيد عدد
سكان العالم والبالغ حوالى ٣ر١ بلايين نسمة إلى ٤ر٤ بلايين .
- ٣ - وأن ما يقرب من العدد المقدّر لعام ١٩٨٢ أى حوالى ٢ر٠٦ بليون
شخص سيكونون في فقر مدقع .
- ٤ - وأنه بحلول عام ١٩٨٢ يكون قد تم إنشاء هيئة عالمية للتنمية
ونظام عالمي للإيرادات يمكن الاعتماد عليه وبمقتضاه سوف يتوافر نحو ٦٠
بليون دولار سنوياً للتخفيف من الحالة الاقتصادية في أشد مناطق العالم
فقراً . وأعتقد أن هذه الفروض مبنية على تقييم دقيق للتطورات المحتملة
في السنوات العشرين التالية .

بالنسبة إلى مثل هذا التقييم ينبغي أولاً إمعان النظر في فترة السنوات السبع عشرة ١٩٤٦ - ١٩٦٢ التالية للحرب العالمية الثانية ، وهي فترة غالباً ما اعتبرت فترة فشل كلي وإحباط بسبب الكثير من الجهود التي استطلت أمدتها والعقيدة والتي بذلت من أجل تحقيق نزع السلاح . ولكن بينما لا يمكن إنكار ضروب القتل والحياة ، ينبغي أيضاً النظر إلى هذه السنوات باعتبارها فترة تكيف وتسير بدأ أهل العالم خلالها يفهمون أن النظام العالمي لا يتطلب نزع السلاح فحسب ، وإنما يتطلب أيضاً نفس النوع من النظام التشريعي والتنفيذي والقضائي على نطاق عالمي ، ذلك النظام الذي أظهرت التجربة أنه ضروري للحفاظ على النظام الداخلي في المجتمعات المحلية وفي داخل الشعوب .

وإذا تأمل هذه الاستنارة التدريجية ، فقد تضمن عام ١٩٦١ البيان الذي أصدره جميع رؤساء الوزارات في الكومنولث البريطاني في ١٧ مارس داعياً إلى «النزع الكلي للسلاح على نطاق عالمي ، ومطالباً بإنشاء قوة بوليس عالمية كبيرة ومسلحة تسليحاً كافياً . كما تضمن العام نفسه اتفاق ماكلوي - زورين في ٢٠ سبتمبر وبمقتضاه قبلت الدولتان القويتان بلا لبس أو غموض الهدف الممثل في نزع «عام وكامل» للسلاح . وخطاب الرئيس كيندي أمام الأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر ، والذي دعا فيه العالم إلى «سباق سلام» ، مبنى على نزع الشعوب سلاحها نزاعاً كلياً .

وبرغم هذا التقدم وانعقاد مؤتمر الشعوب السبعة عشر لنزع السلاح في مارس ١٩٦٢ أستطيع أن أرى أن عقد أي اتفاق شامل لنزع السلاح في المستقبل القريب هو احتمال يسير ، إذ يبدو واضحاً أن الشكوك المتبادلة التي تساور الشرق والغرب سوف تظل عميقة ، وسوف يظل مركزاهما متباعدين عما لا يبرر الأمل في أن الدول الرئيسية سوف تصل بالفعل إلى اتفاق حول نزع السلاح ، في الفترة التي تنتهي في عام ١٩٦٥ .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالفرص أمام عقد مثل هذا الاتفاق

والتصديق عليه حوالى نهاية فترة السنوات السبع التالية ١٩٦٦ - ٧٢ ، فرص تبدو أكثر من أن تكون متساوية . ويرجع هذا إلى أن مؤثرات هامة عدة من أجل السلام الحقيقى يحتمل أن تتجمع نحو نقطة واحدة فى ذلك الوقت وتشكل فى مجموعها قوة تكفى لأن تزعج جانباً العقبات الجبارة التى سدت الطريق حتى الآن .

وفى رأى أن فى مقدمة هذه المؤثرات قلقاً يزايد باطراد بالنسبة إلى العواقب التى تترتب على نشوب حرب نووية . يجب أن نتذكر أنه إلى أن يدخل اتفاق بشأن نزع السلاح فى دور التنفيذ الفعلى ، فإن كل من المخاطر التى ينطوى عليها سباق التسلح والمطالب الفادحة التى يفرضها سوف تستمر بل وربما تزداد ، كما تنبأ وزير الخارجية رأسك فى مارس ١٩٦٢ ، فمن المرجح أن تتضاعف بنهاية عام ١٩٦٥ القوة النووية الضخمة الحالية التى يمتلكها الجانبان . وفى حالة عدم وجود اتفاق لنزع السلاح فالمفروض أن تتضاعف من جديد هذه القوة المدمرة خلال سنوات قلائل بعد ذلك بينما يحتمل فى الوقت نفسه أن تطرد الزيادة فى تكاليف التسلح . أليس من المعقول فى ظل الظروف أن الضغط الواقع على جميع الحكومات ، لى توقف سباق التسلح ، سوف يزداد حدة بالتأكد تقريباً من سنة إلى أخرى ؟ وفى الوقت نفسه وعن طريق توثيق نطاق التعليم والمناقشة سوف يتكون رأى عام أوفر علماً بكثير فى شعوب كثيرة ، وذلك من ناحية نوع التنظيم العالمى الذى يتطلبه تحقيق نزع السلاح والمحافظة عليه . وسوف ينشأ بعد ذلك فهم أوسع للحقيقة التى ترى أن القضاء على الأسلحة القومية أمر لاغنى عنه للوصول إلى حل للمشكلة السكانية . فعن طريق ازدياد القلق مصحوباً بفهم أفضل للعلاج يمكن أن نتوقع على نحو معقول الوصول إلى الاتفاق الذى سعيئاً وراءه طويلاً لنزع السلاح لا فى أجل غير مسمى ولكن بانهاء عام ١٩٧٢ .

وبمجرد الوصول إلى مثل هذا الاتفاق والتصديق عليه فإن عملية نزع

السلاح فعلا ينبغي ألا تتطلب أكثر من عشر سنوات، وفي هذه الحالة وبانتهاء عام ١٩٨٢ يتحقق الهدف الممثل في قيام عالم مجرد من السلاح وينحصر لقانون عالمي يمكن تنفيذه في ذلك الميدان المحدود أي منع الحرب .

وخلال فترة السنوات العشرين هذه الممتدة حتى سنة ١٩٨٢ نكون في مأمن إذ تنبأ أن المشكلة السكانية سوف يطرز تفاقمها وهو ما يبدو محتوماً عند ما نأخذ في الاعتبار عاملين محدودين :

- ١ - إن معدل نمو السكان في أقاليم العالم التي تعاني الفقر قد تجاوز ٢ في المائة سنوياً عما كان عليه الحال في عام ١٩٦٢ .
- ٢ - وإنه طالما تستمر الإنفقات الكبيرة على الأسلحة فلن يكون في الإمكان عملياً تقديم المعونة إلى هذه المناطق المحرومة ، بالقدر الذي يكفي لتحقيق أي تحسين هام في مستويات معيشتها، وبذا يهيء البيئة والدافع على أي خفض جوهري في نمو السكان .

ينبغي أن نتذكر دائماً أن المشكلة السكانية تكاد أن تتركز تماماً في أفقر مناطق العالم . تستطيع بلاد كبيرة شتى (بما فيها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا) بغیر شك أن تكفل مستوى طيباً من العيش لسكان يزيد عددهم أربع مرات عنه في عام ١٩٦٢ ، بينما حتى مضاعفة عدد سكان الهند إلى ٩٠٠ مليون نسمة أو سكان الصين إلى ١٣٠٠ مليون نسمة قد تلغى المنافع الناجمة من المعونة الخارجية ولو كانت على نطاق ضخم . وتبعاً لهذا فالمشكلة الحقيقية ليست في الحيلولة حتى دون حدوث زيادة بالغة القدر في سكان العالم ككل ، ولكنها تتمثل بدلاً من هذا في إبقاء أية زيادات بالمناطق الفقيرة الآن ، في حدها الأدنى .

قد يوحى بأن ابتداع جوب رخيصة لمنع الحمل أو ابتداع وسائل بسيطة أخرى لتقييد حجم الأسرة سوف يكون وحده كافياً لحل هذه المشكلة . لكن لسوء الحظ فإن أي أمل من هذا القبيل يسقط من الحساب العامل البالغ الأهمية أي الدافع على استخدام أمثال هذه العلاجات .

فالسكان الفقراء والاميون إلى حد كبير والمقدر عددهم بنحو ٢٦ بليون، والذين يحتمل أن يظل متوسط دخل الفرد في السنة في صفوفهم في عام ١٩٨٢ أقل من ١٠٠ دولار، سوف يكون لديهم حافز يسير على استخدام حتى أبسط تكتيكات منع الحمل وأرخصها، إذ تبين التجربة أنه حتى تنجح في يسر وسائل تحديد حجم الأسرة، فلن يأخذ بها تماماً أولئك الذين يعيشون في الفقر المدقع الذين لا يمكنهم أن يروا أملاً في حدوث أي تحسين حقيقي في حظهم وحظ سلالته. ولذلك يبدو من الواضح أنه إلى جانب التكتيكات الجديدة والرخيصة لمنع الحمل، فمن الضروري إجراء تحسين حاسم في مستويات معيشة المناطق المصابة بالفقر... فكلما الأمرين لا غنى عنه لأي خفض جوهري في نمو السكان.

وعلى ذلك إذ نفترض أن تحسيناً كبيراً في مستويات معيشة الشعوب الأشد فقراً هو أمر جوهري للتحكم في نمو السكان، فإن الشيء الآخر الذي يتعين إدراكه هو أن تدفق المعونة من البلاد التي أخذت بأسباب التصنيع هو الآن على نطاق لا يتناسب كاية مع الغاية التي نجعلها نصب أعيننا.

إن التقدير السامح لمجموع المعونة الاقتصادية في عام ١٩٦٢ لجميع مناطق العام التي ينخفض فيها الدخل هو ١٠ بلايين دولار من جميع المصادر — الحكومية والأمم المتحدة، والخاصة — أو حوالي ٩ بلايين دولار إذا رأينا استبعاد المعونة التي قدمتها الكتلة السوفيتية إلى الصين وقدرها مثلاً بليون دولار. وإذا فرضنا أن عدد سكان جميع المناطق ذات الدخل المنخفض كان حوالي ١.٨ بليون شخص في عام ١٩٦٢ كان المجموع المقدر للمعونة والبالغ ١٠ بلايين دولار معناه أقل من ٦ دولارات للفرد، بينما إذا استبعدت الصين، فسكانها الذين يبلغون ٧٠٠ مليون تقريباً لكان معنى مجموع المعونة البالغ ٩ بلايين دولار حوالي ١٣ بليون دولار أن يصيب الفرد الواحد منها حوالي ٨ دولارات.

ولو اتخذنا من الهند مثلاً محسباً وجدنا أن مجموع المعونة الخارجية في

عام ١٩٦٢ قد يقدر بمبلغ ٢.٢ بليون دولار ، وعلى أساس عدد سكان الهند والبالغ ٤٥٠ مليوناً لكان هذا المبلغ مساوياً لحوالى ٥ دولارات للفرد الواحد أو ٢٥ دولاراً في السنة للأسرة المكونة من خمسة أفراد .

فهل في استطاع أى شخص أن يظن بشكل معقول أن معونة على هذا النطاق المحدود — سواء كانت ٥ أو ٦ أو ٨ دولارات للفرد الواحد في السنة — يمكن أن يكون لها أثر فعال في إحداث التحسين الحاسم في مستويات المعيشة وهو التحسين اللازم للتخفيف من الفوارق الهائلة بين شعوب العالم والمالكين والمحرومة، ولتهيئة دافع كاف على ضبط نمو السكان بصورة مناسبة ؟

وتبعاً لهذا يبدو ظاهراً أنه مهما كانت قيمة الجهود الحالية باعتبارها مظهراً نيم عن حسن النية ووسيلة لاكتساب الخبرة ، فيجب أن يوسع من نطاقها بصورة جذرية حتى يتحقق فقط ما يكاد أن يكون لازماً لإحداث أى تأثير حقيقى في مستويات معيشة معظم البلاد التى تشملها هذه الجهود .

وعلى خلاف مجموع المعونة المقدر بما لا يتجاوز ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٦٢ ، فالبرنامج المقدر له ٦٠ بليوناً من الدولارات في السنة — والذي يفترض توافره خلال الفترة التالية لنزع السلاح كاملاً — قديدو كبيراً جداً ، ولكن أعتقد أن نظرة موجزة تبين أن هذا المبلغ لن يكون كافياً لسد الحاجة .

علينا أن نذكر أن هذه المهمة تستدعى تحسناً جذرياً وسريعاً بدرجة معقولة في مستويات معيشة ما لا يقل عن ٢.٦ بليون شخص يفترض أنهم سيعيشون في عام ١٩٨٢ في حالة فقر مدقع . وبهذا فإن مبلغ المعونة السنوية المقترض وقدره ٦٠ بليون دولار لن يتجاوز ٢٣ دولاراً للفرد لى يغطي البرامج الضخمة في التعليم والنقل والتصنيع والزراعة والإسكان والصحة ، وما إلى ذلك ، وهى البرامج التى يمكن أن تكون وحدها كافية لى تحدث أى أثر حقيقى في مستويات المعيشة في زمن معقول .

وأخيراً يتعين التأكيد بأن هذا البرنامج لن يدخل في دور التنفيذ إلا بعد

أن يكون عبء الأسلحة القومية قد أزيح تماماً وهو العبء الذى يبلغ ١٢٠ بليون دولار فى عام ١٩٦٢ ويحتمل أن يزيد إلى ١٤٠ بليون دولار فى السنة عندما يحين الوقت الذى يدخل فيه اتفاق لنزع السلاح فى مرحلة التنفيذ بالفعل . وبهذا فلن يتضمن البرنامج الجديد أى عبء ضريبى إضافى .

وعلى العكس من هذا وحتى إذا فرضنا أن ما يبلغ ١٥ بليون دولار سنوياً سوف يحتاج إليها لقوة البوليس العالمية ومختلف وظائف التنظيم العالمى ، خلاف المعونة للناطق ذات الدخل المنخفضة وقدرها ٦٠ بليوناً من الدولارات، فلن يتجاوز مجموع الإنفاق السنوى ٧٥ بليون دولار فى السنة أو ما يقل ٤٥ - ٦٥ بليون دولار عن تكاليف الأسلحة التى تكون الشعوب قد استراحت من عبئها .

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة ربما يبلغ الوفرة ٣٠ بليون دولار فى السنة نتيجة زوال إنفاق سنوى على الأسلحة ينتظر أن يصل إلى ٦٠ بليون دولار تقابله ثلاث ٣ بلايين دولار لقوات البوليس الداخلية، و٢٧ بليون دولار تمثل نصيبنا فى ميزانية التنظيم العالمى والتى يفترض أنها ستصل إلى ٧٥ بليون دولار فى السنة . قد ينعكس أو لا ينعكس هذا الوفرة البالغ ٣٠ بليون دولار فى السنة على صورة خفض فى الضرائب ولكنه سيمثل على أى حال وفراً حقيقياً بمعنى أن هذا المبلغ سيتحرر إما لخفض الضرائب أو لاستثمارات تشد إليها حاجة فى الداخل .

وبذلك يمكن أن تستخلص النتائج التالية من العرض السابق . وهى أولاً أن مبلغ المعونة للناطق الفقيرة بالعالم وقدره ٦٠ بليون دولار فى السنة لن يزيد على الحد الأدنى الذى يحتاج إليه لتحقيق الارتفاع فى مستويات المعيشة وهو الارتفاع الذى لا غنى عنه لحدوث أية تخفيضات مهمة فى نمو السكان .

وثانياً فنحن إذ نذكر الوفورات الضخمة التى تنجم من نزع السلاح القومى الكلى فإن فى إمكان البلاد الصناعية تحمل هذه التكلفة بدون صعوبة .

أنتقل الآن إلى المشكلة المتعلقة بما يمكن أن يتحقق بعد أن يدخل في حيز التنفيذ أي اتفاق لنزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً ، وذلك بأن أوجه هذا السؤال : إذا فرضنا أن اتفاقاً لنزع السلاح بصورة عامة وكاملة تحقق بنهاية عام ١٩٧٣ ، وأن عملية نزع السلاح اكتملت بنهاية ١٩٧٣ ، وأنه قد وضع برنامج كبير ومتصل لتقديم المعونة الاقتصادية إلى أفقر شعوب العالم ، فما الذي يمكن أن نتوقعه بشكل معقول خلال السنوات الستين التي تلي ذلك من ناحية التحكم في نمو السكان ؟

ينبغي التأكيد بأن السنوات العشر الأولى التي تلي تنفيذ اتفاق نزع السلاح سوف تكون بالضرورة فترة تخطيط وإعداد أساساً . وخلال هذه السنوات العشر ١٩٧٣ - ١٩٨٢ تقام المؤسسات الجديدة التي تتطلبها التنظيم العالمي . وبعد العام أو العامين اللذين لهذا الغرض تأتي العملية المتفق عليها بشأن نزع السلاح نزاعاً كلياً من جانب كل شعب مما ينتج عنها في نهاية ١٩٨٢ قيام عالم خال من السلاح فيما عدا قوة بوليس عالمية قوية وقوات بوليس داخلية معينة عددها محدود تحديداً شديداً ومسلحة بالأسلحة الخفيفة .

وبموازاة هذه العملية تكون قد بدأت في الاضطلاع بوظائفها الوكالات التشريعية والتنفيذية والقضائية وشبه القضائية الجديدة بما فيها الهيئة العالمية للتسمية والنظام العالمي للإيرادات . وأخيراً يجري العمل على تحسين الحالة الاقتصادية بالأقاليم الفقيرة عن طريق الأجهزة والموارد التي تناسب المهمة بدرجات طيبة .

ولا شك أن هذا العقد الأول سوف يكرس أيضاً لتزويد الموظفين الوطنيين بالتدريب المهني والفني على نطاق كبير ، وسوف يكون مثل هذا البرنامج التدريبي ضرورة واضحة كي يعد ٣ ملايين على الأقل من الشباب ، ذكوراً وإناثاً ، (حوالي واحد فقط لكل ٨٦٦ من الناس الذين هم في حاجة) ليصبحوا معلمين وأطباء ومهندسين معماريين وبنائين ومحامين وقضاة ورجال إدارة في البلاد ذات الدخل المنخفضة التي تضم العدد المفترض من السكان

وهو ٢٠٦ بليون والذين يمكن الآن أن يبدأ تدفق المعونة عليهم على نطاق لم يكن في حيز الإمكان من قبل . وسوف ينفذ مثل هذا التدريب بأن يرسل خلال السنوات العشر التخضيرية المقترضة ٥٠٠ مليون من الشباب ، الذين يجرى اختيارهم بعناية ، إلى المؤسسات التعليمية الغربية من جهة ، وبتوسيع أو إنشاء الكثير من المدارس المهنية المتخصصة والفنية والكليات الجديدة في شتى البلاد المتخلفة من جهة أخرى . وبهذه الطريقة يكون الموظفون المدربون الوطنيون على استعداد لإدارة الأموال الآخذة في النمو تدريجياً والتي سوف تتوافر جنباً إلى جنب مع الخفض السنوي في الأسلحة القومية .

وبموازاة النزع الفعلي للسلاح وبرنامج التدريب هذا ، سوف يسير التخطيط الشامل لبيان وسائل واساليب استخدام الموارد والمهارات الجديدة، حتى إذا ما اكتملت عملية نزع السلاح وتوافر المبلغ المقترض وقدره ٦٠ بليون دولار في السنة تكون قد أرسيت الدعائم التي تقوم عليها برامج أعدت إعداداً طيباً وزودت بالعدد المناسب من الموظفين .

خلال الفترة التمهيدية التي سلف ذكرها سيكون التقدم الفعلي في تحسين مستويات المعيشة طفيفاً نوعاً بالضرورة ، ذلك أنه برغم تناقص تكاليف التسليح سنة بعد أخرى فسوف يظل هناك عبء بالغ القدر منها . مثال ذلك أنه لو فرضنا أن عملية نزع السلاح فعلاً بدأت في عام ١٩٧٣ على أساس خفض سنوي قدره ١٠ في المائة خلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٨٢ فسوف تتناقص باطراد نفقات التسليح التي يفترض أنها ستصل إلى ١٤٠ بليون دولار في السنة، وبذلك نجعل في الإمكان عملياً تخصيص المبالغ التي يجرى توفيرها لكي يستخدمها التنظيم العالمي . قد لا يوضع كل هذا الوفرة تحت تصرف التنظيم العالمي ، ولكن من المعقول أن نفترض أن ١٠ بلايين دولار مثلاً سوف تتاح للهيئة العالمية للتنمية خلال كل سنة من السنوات الأولى من عملية نزع السلاح ، وأنه لو استمرت العملية زادت هذه المبالغ إلى ١٥ أو ٢٠ أو ٥٠

بليوناً من الدولارات في السنة كلها دنت عملية نزع السلاح من نهايتها . وهكذا بينما قد يكون الأثر العملي ، بالنسبة إلى مستويات المعيشة وبالتالي بالنسبة إلى نمو السكان ، صغيراً خلال هذا العقد الأول ، يكون قد تم إرساء الأساس لتحقيق إنجاز هائل في الفترة التالية لنزع السلاح نزاعاً كلياً .

في هذه الفترة التالية ، وقد تم العمل التمهيدى ، وبتقديم المعونة البالغ قدرها ٦٠ بليون دولار في السنة إلى البلاد ذات الدخول المنخفضة يمكن أن نتوقع في ثقة حدوث تقدم قاطع وسريع بدرجة معقولة ، ذلك أنه برغم أن المبلغ المقترض وهو ٦٠ بليون دولار في السنة يهيء معونة خارجية لا تعدو ٢٣ دولاراً للفرد في السنة ، فهذا المبلغ سوف يكمله رأس المال حسب القدرات المتفاوتة لمختلف الشعوب . في بعض الحالات تكون هذه المساهمة صغيرة بالضرورة ولكنها ستكون في جميع الحالات عاملاً له بعض الأثر ، كما قد تعادل في حالات معينة المعونة التي تقدم عن طريق الهيئة العالمية للتنمية .

فإذا فرضنا مثلاً أن متوسط المساهمات المحلية والقومية وصلت إلى ١٢ دولاراً في السنة بالنسبة إلى كل فرد من السكان البالغ عددهم ٢٠٦ بليون فإن مجموع الإنفاق السنوى على الحملة الكبيرة من أجل التحسين الاقتصادى والاجتماعى سوف يجرى تمويلها باتفاق سنوى قدره ٣٥ دولاراً للفرد أو ٩١ بليوناً في السنة . في ظل هذه الظروف من ذا الذى يمكن أن يساوره شك في أنه حتى في السنوات العشرين الأولى التالية لإتمام عملية نزع السلاح لن يكون هناك تحسين كبير في مستوى معيشة الشعوب الفقيرة بحيث يحدث تغييراً هاماً في نظرتها إلى الحياة وبالتالي في الدافع لديها على تحديد حجم الأسرة ؟

وثمة نتائج أفضل من ناحية ضبط نمو السكان ينبغي أن تتحقق في فترة العقود الأربعة ٢٠٠٣ — ٢٠٤٢ مثلاً نتيجة اتحاد مستويات المعيشة المتحسنة

ياطراد ونواحي التقدم المحتمل في أساليب تحديد النسل التي ينبغي أن تكون عند حلول ذلك الوقت في متناول حتى أفقر الناس .

وعلى سبيل التشخيص المعقول أقترح أنه يمكن في فترة السنوات الأربعين هذه خفض نمو السكان في المناطق ذات الدخول المنخفضة بحيث لا يزيد على ١.٥ في المائة سنوياً وخفض نمو سكان العالم إلى أقل من ١ في المائة سنوياً . فإذا حدث هذا فقد لا يتجاوز مجموع سكان العالم في عام ٢٠٤٣ حوالي ٨.٥ بلايين نسمة بدلاً من ١١.٧ بليوناً وهو الرقم الذي يصلون إليه إذا استمر النمو خلال السنوات الثمانين ١٩٦٣ - ٢٠٤٢ بمعدل ١.٧ في المائة وهو المعدل الذي كان عليه في الفترة ١٩٤٦ - ٦٢ .

هذا الفرض، هو أن يترتب على النزع العام والكامل للسلاح وعلى المعونة الاقتصادية الضخمة لأشد المناطق حاجة إليها أن يكون في الإمكان الحد من نمو سكان العالم بحيث يقل عددهم عن ٩ بلايين في عام ٢٠٤٣ ، هذا الفرض قد يراه بعض الديموغرافيين بغير شك مسرفاً في التفاؤل. ومن بين الاعتراضات الأخرى يجوز أن تذكر أن التصنيع وارتفاع مستويات المعيشة لا يترتب عليهما دائماً على الأقل في الأجل القصير انخفاض في نمو السكان ، ويمكن أن نشير بهذا الصدد إلى الزيادات السريعة في السكان في بريطانيا واليابان خلال ثورتيهما الصناعيتين. غير أنني أرى أن الظروف في أشد أقاليم العالم فقراً مختلفة جداً الآن من ناحية أنه لم تكن باليابان وبريطانيا في القرن التاسع عشر رغبة شديدة في تحديد عدد سكانهما بل ورجبتنا بازدياد عددهم . فإن بلاداً مثل الصين والهند وباكستان ومصر سوف تكون معنية بصورة تكاد تبعث على اليأس ، وفي عام ١٩٧٣ بمنع أية زيادات جديدة في السكان سوف تتعاون راضية من أجل إدراك تلك الغاية . فإذا كان الأمر كذلك فإنه يبدو من المرجح أن النتائج المتنبأ بها سوف تأتي على الفور في أعقاب تدفق المعونة الكبير المفترض الذي يصبح ممكناً في عالم مجرد من السلاح .

بالنسبة إلى أولئك الذين تعودوا على عدد السكان البالغ ٣١ بلايين نسمة في عام ١٩٦٢ ، ولا أتحدث عن أولئك الذين يتذكرون عام ١٩٢٠ بسكانه البالغين حوالي بليونين نسمة فقط ، قد يبدو عالم يضم ٨ بلايين نسمة كوكباً شديداً الازدحام حقاً . إلا أنه بمساعدة العلم الحديث فليس من الضروري أن يكون مزدحماً بصورة لا تحتمل ، وينبغي في الحقيقة أن يكون عالماً أفضل من ناحية أنه قضى على أسوأ مظاهر الفقر والمشقة التي شوهت حضارتنا التي كنا نباهي بها عام ١٩٦٢ .

وعلى أية حال فالاحتمال كله هو أن حضر نمو السكان في داخل هذه الحدود هو خير ما يمكن عمله (بدون المساعدة غير المرغوب فيها من جانب الحرب النووية أو المجاعة والمرض الواسع الانتشار) . والنقطة البالغة الأهمية التي يتعين إدراكها هي أنه حتى هذه الدرجة من السيطرة على النمو السكاني سوف تتوقف على تحقيق نزع السلاح بصورة كلية في موعد لا يتجاوز عام ١٩٨٢ .

وهناك اتفاق عام على أن المشكلتين الرئيسيتين في عصرنا اللتين تؤثران على نحو ما في جميع سكان العالم هما مشكلة منع الحرب النووية ومشكلة التحكم في زيادة السكان . ومن العبث أن نحاج في أي من المشكلتين هي الأكثر أهمية نظراً لأن حلها جوهري لتحقيق مستقبل يدعو إلى رضا للجنس البشري .

إن ما سعيت إلى توضيحه هو أن كلا من المشكلتين ترتبط بالأخرى ارتباطاً وثيقاً ، وخاصة من ناحية أن التحكم في نمو السكان يتوقف على نزع السلاح بحيث يجعل في الإمكان العمل تقديم المعونة الكافية من جانب الدول الصناعية لإحداث تحسين في مستويات معيشة المناطق الفقيرة هو من الكبر بحيث يخلق بين أهلها الدافع الضروري على تحديد حجم الأسرة .

وبعبارة أخرى فالنتيجة التي استخلصها هي أنه بدون نزع السلاح بصورة

كلية فلن يكون في الأماكن عملياً الحد من نمو السكان ، وسوف يتعين على العالم أن يستكين لجميع الشرور التي سوف تنجم بالتأكيد من وجود شعوب كثيرة العدد وجائعة في أجزاء كبيرة من الكرة الأرضية ، بينما من جهة أخرى يفتح تحقيق نزع السلاح نزاعاً كلياً الطريق أمام تحسين ضخمة في مستويات المعيشة وما يترتب على ذلك من تثبيت عدد السكان في غضون سنوات قلائل نسبياً .

وهذا يستتبع أن الذين يناضلون من أجل السلام ، والذين يناضلون من أجل التحكم في نمو السكان ، ينبغي لهم أن يوحدوا جهودهم من أجل المحافظة على الجنس البشري ومن أجل رفاهيته .

(٩)

صرع الألف

آرثر لارسون

قد يكون من العقبات الكبرى في طريق نزع السلاح الخوف من أن ثقافة المرء قد لا تسود بل ولا تظل على قيد البقاء إلا إذا ساندتها الأسلحة في نهاية الأمر . ومن الصعب الحكم على مدى انتشار هذا الإحساس إذ أنه ليس ذلك النوع من العاطفة الذي يميل الناس إلى التعبير عنه بشكل سافر . وبرغم هذا فكل من تناول هذه المشكلة خلال فترة من السنين ، بصفة رسمية ، وغير رسمية ، وكانت له خبرة بالمؤتمرات ، وقررات الأسئلة ، والمجادلات بشأن الموضوع ، يدرك أن هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها .

ويظهر أن هذا الخوف نتيجة فكرتين خاطئتين ، إحداهما المغالاة في تقرير ما للشيوعية من مجرد قوة أيديولوجية ، والأخرى التقليل من قيمة قوة الأفكار المتعلقة بمجتمع الشعوب الغربية ومن قدرة هذه الشعوب على تحقيق الالتقاء مع الشعوب الآخذة حديثاً في النمو ، على قوة هذه الأفكار .

إن الفكرة التي تذهب إلى أن في الشيوعية نوعاً من حيوية أصيلة وجاذبية تؤدي حتماً إلى قبولها على أساس قدرة القوة الأيديولوجية وحدها ، هذه الفكرة أسطورة ، ولا سند لها من التاريخ أو الأحداث الجارية . وخير دليل على هذا أنه بغض النظر عن استثناء صغير أو اثنين فما من نظام شيوعي كان أبداً وليد انتخابات ديموقراطية حرة .

وعلى العكس من هذا فحيث أقيمت النظم الشيوعية فقد كان ذلك دائماً

نتيجة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والمثال النموذجي لهذا هو النمط الذي اتبع في أوروبا الشرقية ، فقد كانت القوة الساحقة للاتحاد السوفيتي والواقعة على مسافة قريبة هي مكن التهديد الذي تمكنت في ظله أقليات من الاستيلاء على السلطة في بلد إثر آخر . وما على من يساوره الشك في هذا إلا أن يرجع إلى الثورة المجرية التي أظهرت كيف أن احتمال القوة المسلحة السوفيتية يمكن أن يصبح حقيقة واقعة .

وبينما تختلف التفسيرات حول دوافع الاتحاد السوفيتي في محاولة بناء قاعدة قوية للصواريخ في كوبا ، أود أن اقترح تفسيراً يرتبط بالنمط الأوروبي الشرقي الذي وصفته الآن . في هذا النمط تقوم القوة العسكرية الخارجية القريبة منه والقوية إلى درجة هائلة بدور حجر الرمح الأعلى إن صح القول ، أما الحجر الأسفل فيتمثل في مجموعة من المؤيدين الشيوعيين (أو الموالين لكاسترو) وأفراد حرب العصابات ، في داخل البلد المقصود . إن أيأ من هذين لا يستطيع في العادة أن يفرض وحده نظام حكم شيوعياً على ما رأينا من التاريخ ، ذلك أن فرض مثل هذا الحكم من الخارج فيه خرق صارخ للمستويات الدولية لا يمكن التجاوز عنه ، وينطوي على مخاطر كثيرة إذ يجلب الهزيمة والعار إلى الاتحاد السوفيتي مباشرة . فضلاً عن هذا فالمجموعة الداخلية التي تعمل بمفردها هي عادة من الصغر بحيث لا تحدث التغيير خاصة وأنه لما كان معظم الناس في بلد عادي ، ومهما كانوا مستائين من حظهم ، فإنهم لا يميلون إلى الاشتراك في أشد نوع من الثورة تعصباً ودموية . ولكن لنفرض الآن أن الاتحاد السوفيتي استطاع أن يضع عدداً كافياً من الصواريخ بحيث يجعل قزويلا ومختلف البلاد الأخرى في أمريكا اللاتينية تحت رحمة مدافعه ، هذا الحجر الأعلى من الرمح ، إذ يعمل بالتعاون مع القوى المحلية الموالية للشيوعيين أو كاسترو ، قد يكون كافياً لسحق البلد حتى يرضخ . وإذا استثنينا استخدام الصواريخ بدلاً من الأسلحة الأقسم طرازاً فإن هذا يكاد أن يكون نسخة كاملة من الصيغة المعروفة في أوروبا الشرقية .

في ذلك النوع الذي تتخيله هنا من العالم المجرد من السلاح والحالي من الحروب ، يزول هذا الحجر الأعلى . ومن المرجح ، على ما أوضح والتر ميليس في الفصل الذي كتبه ، أن يكون التطلع إلى الاستبعاد التام لاستخدام القوة في تحقيق التغيير الداخلي ، شيئاً غير واقعي . وبهذا إذا كانت القوى المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية هنا تدفع الناس إلى تحقيق التغيير الثوري فسوف يكون من المستحيل وربما من غير المرغوب فيه أن نحاول استبعاد كل التجاء إلى القوة - شريطة دائماً ألا يعمل الاضطراب الداخلي على تهديد السلم الدولي عن طريق إقحام الدول الخارجية . فإذا استطاعت حركة داخلية أن تحصل على تأييد داخلي قوي ، دون الاعتماد على مساعدة خارجية ، لإحداث تغيير معين فسوف يكون تدخل البلاد الأخرى متعمداً وغير قانوني . أجل إن نوع التغيير الذي يتم بهذه الطريقة ينبغي فرضاً ألا يسبب أي انزعاج معين ، إذ بسبب كونه داخلياً ولا يعتمد على قوة شيوعية خارجية كبرى فهو يفتقر إلى العنصر الجوهري الذي يجعل مثل هذا التغيير خطراً ، أي المربوط بالبلد الأصغر إلى مرتبة البلد التابع .

وثمة شبه هنا له أهميته بالعلاقة بين القوة والأفكار الثورية المتعصبة في فترات أخرى ، أشهرها فترة الثورة الفرنسية . فقد كان في داخل الثورة الفرنسية ، كما في داخل الثورة الشيوعية ، مثقفون كانوا من الاقتناع بماتنطوى عليه مذاهبهم الثورية من حيوية كامنة إلى الحد الذي جعلهم يستشعرون الرضاء بأن يدعوا هذه المذاهب تنتشر بفعل النشاط الأيديولوجي وحده . ومع هذا ففي الثورة الفرنسية ، كما في الثورة الشيوعية ، خسرت هذه الجماعة المعركة وكسبها أولئك الثوريون الذين آثروا أن يساعدوا القوة الأيديولوجية بقدر وافر من القوة المسلحة . وحيث استخدمت القوة المسلحة على هذا النحو ترجمت أفكار الثورة الفرنسية إلى فعل . وحيث لم تستخدم مثل هذه القوة لم تتحقق مثل هذه النتيجة المباشرة - برغم أن هذه الأفكار بالطبع تكونت بالتدريج في القرون التي تخللتها .

ووراء الأسطورة عما في الأيديولوجية الشيوعية بمفردها من قوة كامنة لا تقهر ، تكمن أسطورة أخرى هي الفكرة التي ترى أن هناك أيديولوجية شيوعية في الحقيقة . فإذا وجب أن تكون الأيديولوجية عبارة عن طائفة من أفكار لها صلة معقولة بما يجري في الواقع العملي ، فلا بد أن يكون واضحاً الآن بالتأكيد أنه لا وجود لمجموعة مشرقة موحدة ومتصلة من أفكار يمكن أن يقال لها الأيديولوجية الشيوعية . من المؤكد أنها ليست بالماركسية . فلقد تبين بصورة متكررة أن قدراً كبيراً مما يجري في داخل الاتحاد السوفيتي هو عكس الماركسية تماماً ، وليست بنا حاجة إلى أن نكرر هنا هذا الذي تبين بهذا الصدد ، إذ الحقيقة معروفة جيداً في جميع أنحاء العالم إلا في أماكن نائية جداً وقليلة حيث تستوى الدعوات الماركسية بصورة مؤقتة أفراداً جادين من حين لآخر ، ولكنهم يفتقرون إلى الثقافة والعلم . يعلم الأيدولوجيون السوفيت أنفسهم هذا مثلاً يعرفه أي شخص آخر . ولكن جوابهم الاسامي هو أن أساليبهم الحالية غير الماركسية ليست سوى مرحلة ضرورية في الطريق إلى الشيوعية الماركسية . ومشكلة هذا التفسير هي أنه مع كل سنة تمر تزداد حقائق الحياة السوفيتية ابتعاداً عن الماركسية بدلاً من أن تزداد اقتراباً منها . فبدلاً من الاقتراب من المثل الأعلى الذي تعبر عنه عبارة « من كل حسب قدرته إلى كل حسب حاجته » يزداد كل سنة استخدام مبدأ الحوافز وهو مبدأ مستعار مباشرة بالطبع من المشروع الخاص . وفي كل سنة يزداد الاعتماد على الأرباح وليس على القوانين . وفي كل سنة تزداد اللامركزية بدلاً من أن تتضاءل . وفي كل سنة يزداد التشديد على الإنتاجية وإن كانت الإنتاجية الفائقة التي تميزت بها الرأسمالية هي التي تنبأ ماركس بأنها سوف تسبب سقوطها . ويبدو أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعاً كل عام . فسكرتير لجنة الحرير الصناعي يتناول أجراً يزيد خمساً وعشرين مرة على أجر العامل المتوسط (بخلاف الولايات المتحدة حيث أجر وزير الخارجية يزيد ست مرات فقط على أجر العامل الصناعي

الأمريكي المتوسط) . وقد يحصل أعضاء مجلس السوفييت الأعلى على ٤٠٠٠ روبل في السنة ، بينما لا يزال دخل أعداد كبيرة من الفلاحين الروس في حدود ٤٠٠ روبل في السنة . وفي المزارع الجماعية والمصانع بالاتحاد السوفيتي تستخدم بحماس أكثر الحوافز التي يتضمنها جهاز العمل بالقطعة بدائية ، وهي الحوافز التي نلقاها في أسوأ المظالم الرأسمالية في زمن ماركس . مثال ذلك أن وحدة الأجر في مزرعة جماعية هي ما يقال له عمل اليوم ، ويستطيع الرجل أن يجمع من وحدات « يوم العمل » أكبر عدد يستطيع أن ينتزعه من جهوده وجهود أسرته . فإذا أراد أن يشتغل النهار كله والليل كله وأن يرغم أطفاله وجدته المسنة على أن يحذوا حذوه ، فقد يحصل على مزيد من الوحدات ، وفي النهاية قد يجد اسمه مكتوباً في اللوحة التي تعلق عليها نشرة المزرعة الجماعية بوصفه عاملاً يستحق تقديراً خاصاً .

ولنا لنرى بصورة متزايدة الاعتماد على نظام الثمن للرقابة على التوزيع ، وعلى نظام الربح لبيان الاتجاه الذي يتعين أن يسير فيه الاقتصاد . مثال ذلك أن وكالة أسوشيتد برس ذكرت في ٢٦ فبراير ١٩٥٨ أن شخصاً يقال له المستر « بافلوف » كان يلقي صعوبة في إنتاج آلات تقشير البطاطس فاقترح هذا الحل : -

إن في الإمكان تنشيط الإنتاج من طريق زيادة سعر الجملة بنسبة ٣٠ في المائة ومكافأة موظفي وعمال المصانع الذين ينتجون آلات التقشير .

وفي نفس الوقت تقريباً ذكرت وكالة رويتر قراراً نشر في الصحيفة أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في ٢٥ فبراير ١٩٥٨ :

قال القرار : « إن النظام الحالي المتبع في تنظيم وتوجيه الاقتصاد لم يجد يتمشى مع حاجات اقتصاد يسير في طريق التوسع السريع

« سوف يسمح للمصانع بالمشاركة في الربح الناتج مما تنتجه حتى يتوافر لها أساس مالي تبنى عليه القرارات التي تتخذها بنفسها بشأن الاستثمارات والتعليقات العامة وغير ذلك من المشروعات . »

وهكذا إذ يسرع التصنيع الخطى في هذه البلاد ، وإذ تبدأ في استخدام لغة « اقتصاد يسير في طريق التوسع السريع » ، تبدأ على نحو طبيعي تماماً في استخدام كلمات من قبيل « الربح » ، وفي الحديث عن الاستثمار المستقل .

وبعبارة موجزة نقول إنه إذا سار اتجاه الأحداث الحالية في البلاد الشيوعية الأكثر تصنيعاً حتى نهايته ، فسوف نصل إلى شيء هو اقتصاد يمثل المشروع الخاص أقرب منه إلى اللجنة التي تخلو من الطبقات والربح والملكية ، ويرتبط فيها التوزيع بالحاجة فقط وليس بالقدرة وحدها . وما من أيديولوجي شيوعي فسر بعد كيف يمكن لسلسلة من أحداث كل منها أكثر بعداً عن الماركسية من الحادث الذي قبله أن تكون انتقالاً إلى نهاية ماركسية .

إن معظم القادة المسئولين في جميع أنحاء العالم على بينة تماماً من هذه الفجوة التي تفصل بين النظرية الماركسية والتطبيق السوفييتي . وبالإضافة إلى هذا لا يسعهم إلا أن يزدادوا إدراكاً للخلاف العنيف في داخل الصفوف الشيوعية حول الإنجيل الشيوعي الصحيح . فالخلاف بين السعي وراء اقتصاد الشيوعية عن طريق التعايش السلمي وبين تحقيقه عن طريق الحرب العنيفة الدموية ، ليس مجرد أمر يتعلق بالتفاصيل . وكذلك الشأن بالنسبة إلى الموضوع الخاص بما إذا كان هناك طريق واحد أو عدة طرق إلى الاشتراكية ، أو ما إذا كان ينبغي للشيوعيين أن يسمحوا لجميع الأزمات بالازدهار ، أم يسمحوا الزهرة واحدة فقط أن تزدهر . فالاتحاد السوفييتي يسخر من الصينيين بسبب حشدهم الناس في « الكوميونات » كأنهم قطع من الغنم ، كما يصف الصينيون الروس بسبب عمامهم عن أن يروا أن هذا هو بالضبط ما يتدور حوله الشيوعية كلها . ويتبع اليوغوسلاف ، بدرجة أكثر أو أقل ، الزراعة ذات الصبغة الفردية بينما تصر الشيوعية الأخرى على إنشاء المزارع الجماعية . والاتحاد السوفييتي نفسه يتأرجح بين تشجيع الإنتاج الخاص وعن طريق المزارع الشخصية

الصغيرة وبين انتزاع هذه القطع الخاصة والمباشية باسم الأيديولوجية والكفاية المفترضة .

إذن لو تصورنا أن الشيوعية تقول لبقية العالم « افعلوا مثلاً نفعل » ،
لكان هذا مما يبعث على القدر الكافي من الاضطراب ، ولكن إذا أضفت
« وافعلوا مثلاً نقول » لأصبح الاضطراب تاماً .

ماذا لدى الشيوعيين يعرضونه في « صراع الأفكار » ؟ الواقع أنه
ليس الماركسية، مع التعديلات اللينينية التي أدخلت عليها ، باعتبارها مجموعة
براجماتية من الخبرات في الإسراع بالتنمية الصناعية عن طريق رأسمالية
الدولة وازدياد تورط الحكومة في الاقتصاد . إن ما يهتم به قادة البلاد
الحديثة، باعتبارهم براجمانيين أنفسهم ، ليس الصياغة الفكرية بقدر ما يهتمهم
النموذج العملي الذي أثبت صلاحيته في التطبيق . فإذا كان بلد معين أخذ
حديثاً بأسباب التنمية معنياً بوجه خاص بزيادة الإنتاج الزراعي ، وإذا
رأى أن كلاً من الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتي لم يتقنا الزراعة حتى
الآن ، فمن المرجح أن يخلق هذا انطباعاً أعظم من الانطباع المتولد من
محتويات « رأس المال » و « البيان الشيوعي » .

وإذن ففي عالم مجرد من السلاح وخال من الحروب لا ينبغي أن نستشعر
الخوف من أن الشعوب غير الملتزمة في العالم سوف يسحرها ويخدرها
بطريقة خفية سحر الأيديولوجية الشيوعية الفكرية الذي لا يمكن مقاومته .
وإذا ابتدعت التجربة الشيوعية في نقاط معينة أساليب تجدها هذه البلاد
أصلح وأنسب لمواجهة مشكلات ذات طابع معين فلا ينبغي أن يكون ثمة
سبب يدعو إلى الانزعاج أو الدهشة حين يجرى التفوق على أمثال بعض
هذه الأساليب في الواقع . غير أن هذا يؤدي بنا إلى السؤال التالي عما إذا لم
نكن نقتل من قيمة ما للأفكار والتجربة الغريبة من قيمة حقيقية ومن
قدرة على أن تلائم البلاد الجديدة .

إن « صراع الأفكار » ، سواء جرى في ظل الظروف الحالية أو في ظل

الظروف الافتراضية في عالم يخلو من الحروب ، ليس صراعاً بين الثورة والحالة الراهنة ، ولكنه بدلاً من هذا صراع بين نوعين من الثورة .

من المساوىء الأيديولوجية الكبيرة التي يعاني منها المجتمع الغربي الآن أنه تعرض لمناورات أوقعته في مركز يبدو فيه بمظهر المعادى للتغيير ، وهو موقف لو صح لكان باعثاً على اليأس ، فمعظم الناس في العالم يريدون التغيير ولا يمكن أن نلومهم على هذا .

وإذن إذا أراد أهل العالم الغربي أن يواجهوا برباطة جأش صراع الأفكار في عالم خال من الحروب لوجب أن يذكروا أنفسهم بأنهم ثوريون وأبناء ثوريين ، وأنهم جزء من تجربة هي من أشد التجارب السياسية والاقتصادية راديكالية في التاريخ البشرى — ولم تصل إلا إلى نقطة وسط غير ثابتة .

في كتاب « الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة » تذكر المؤلفة بربارا وارد ثورات أربعاً أحدثتها شعوب مجتمع الأطلنطي وهي : —

- (١) ثورة المساواة بين الناس والشعوب على حد سواء .
- (٢) ثورة توقع التغيير المادى المؤدى إلى عالم أفضل هنا والآن .
- (٣) الثورة البيولوجية الممثلة في سكان يزداد عددهم بسرعة .
- (٤) الثورة العلية عن طريق تطبيق العلم على جميع الشؤون الإنسانية بما فيها الاقتصادية .

وتبين الكاتبة أن بلاد شمال الأطلنطي فقدت الاتصال ببلاد آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية لأن الأخيرة لم تشارك في هذه الثورات . وبعبارة أخرى لنا الحق في أن نستخلص من تحليل الأنسة « وارد » نتيجة تناقض تماماً النتيجة العادية ، وهي أنه إذا لم يكن هناك تفاهم بين مجتمع الأطلنطي والبلاد النامية حديثاً فالسبب في هذا أن مجتمع الأطلنطي كان ثورياً على خلاف معظم بقية العالم ، وليس العكس .

وبقدر ما يتعلق الأمر بمكان الثورة الشيوعية في هذا كله فإنها في مظهرها الحالي تبدو في الغالب كأنها محاولة للسير قدماً على أساس هذه الثورات المستمرة والإسراع بها بخطى طابعها القسر . في الإمكان على الأقل الدفاع عن هذه الفكرة من الناحية النظرية ، وإن اختلفت القصة نوعاً في الواقع العملي على ما ينما من قبل .

لذلك يتعين على الشعوب الغربية ، في عالم فيه حروب أو هو خال منها ، أن تدرك أن الثورة الحقيقية في العالم هي ثورتهم هم ، وأن عليهم أن يسيروا بهذه الثورة قدماً ، وأن يتحملوا النتائج المترتبة عليها في جميع أنحاء العالم .

الأمر الذي له الأهمية هو قوة هذه الأفكار الثورية وصلاحيتها ، وهذا هو الذي سيحكم مجرى صراع الأفكار ، فإذا أرادت الشيوعية أن تزعم أنها أفكارها فهذا في حد ذاته لن يجعل الأفكار أفضل أو أسوأ مما هي عليه في حقيقتها وجوهرها .

لنلق نظرة موجزة على ثورات عصرنا الأربع ونرى كيف يجرى صراع الأفكار بالنسبة إليها .

أول هذه الثورات ثورة المساواة بين الناس وبين الشعوب . أما من حيث المساواة بين الأفراد فإنها تتخذ صوراً كثيرة وفي معظمها لا تزال الشعوب الغربية ترسم الخطى . وبالنسبة إلى المساواة السياسية فإن النظم الديمقراطية التمثيلية عند هذه الشعوب بما تتضمنه من سلطة التصويت الحقيقية التي يملكها الأفراد هي بالتأكيد تعبير عن المساواة أرقى مما تعبر عنه سيطرة حزب شيوعي يمثل الأقلية على بلد كبير وليس فيه تصويت فردى فعال وحقيقي . ومن ناحية المساواة القانونية فهذه أيضاً تبلغ أعلى ذروة لها في النظم الغربية حيث المساواة أمام القانون حقيقة فضلاً عن مبدأ ، وحيث يستطيع الفرد أن يحاسب الدولة وموظفيها على قدم المساواة.

في أية محكمة بطريقة لا يمكن تصورها في البلاد الشيوعية . أما عن المساواة الاقتصادية فالمقارنة بين مستويات العيش الفعلية ، سواء كانت مطلقة أو نسبية بين سكان نفس البلد الواحد ، تبين أن أسلوب الثورة الغربي أكثر الأساليب نجاحاً حتى الآن . وفيما يتعلق بالاقتصاد العنصري هناك مجال فسيح للتحسين في جميع أجزاء العالم . وبينما يكون هذا هو الميدان الوحيد الذي ربما تكون فيه الشعوب الغربية أكثر تعرضاً للهجوم ، فإن الأحداث العنصرية القبيحة التي وقعت حديثاً في بلغاريا قد تصلح للتذكير بأن العنصرية مشكلة عالمية ، وأن مايقابلها على هيئة التوتر الديني والاجتماعي والقبلي موجود بشكل ما في كل مكان تقريباً .

وعندها نأتى إلى تطبيق مبدأ المساواة على الشعوب . فإذا كانت شعوب الغرب تؤمن حقاً بما تقوله عن مبادئها ، وخاصة إذا اعتقدت حقاً فيما تقوله عن الاتحاد السوفيتي ، فإن المنطق يفرض عليها أن تستنتج أن لها هنا في أي صراع بين الأفكار ميزة هائلة وربما حاسمة . فالشعوب الغربية تؤمن إيماناً قوياً بأنها تؤيد مبدأ تقرير المصير وحق كل شعب في أن يحكم نفسه بدون تدخل خارجي . وهي ترى أيضاً أن الهدف الفعلي والنهائي للاتحاد السوفيتي هو أن يهبط أكبر عدد ممكن من شعوب العالم إلى مرتبة التبعية له على غرار ما فعل بشعوب أوروبا الشرقية .

إذا كانت تعتقد حقيقة أن هذا يصف بدقة موقف الغرب والشيوعية فكيف يمكنها أن تستنتج سوى أن البلاد الحديثة العهد بالاستقلال يجب حتماً أن تتفق مع الغرب على هذه النقطة وأن تتخذ موقف المعارضة التي لاتلن للموقف الشيوعي ؟ إتنا نعالج هنا أمر شعوب قضت سنوات كثيرة من النضال الأليم والنضال الدامي أحياناً من أجل تحقيق استقلالها الوطني . فهل يتوقع من شعب كهذا ، وعن علم بمحض اختياره ، أن يلقي جانباً بهذا الاستقلال الذي ظفر به بصعوبة ويستبدل صورة من الحكم الاستعماري بصورة أخرى ؟ لكي نصل إلى مثل هذه النتيجة ينبغي أن

نصف هذه الشعوب بسذاجة وعجز عن رعاية مصالحها القومية يفوقان التصور . حقيقة مرت أوقات بدا فيها بعض القادة الوطنيين أقل تنبهاً تامةً لهذا الخطر ، وقد نشهد استثناء من القاعدة في حالة واحدة على الأقل هي حالة كاسترو ، وعلى العموم فقد كانت البلاد الحديثة العهد بالاستقلال على درجة عالية من الحساسية من ناحية إمكانية العدوان على سلامتها القومية من جانب الشيوعية أو أى شيء آخر . فقد رأينا مراراً بلاداً مثل مصر والعراق وبعض البلاد الأفريقية تتخذ تدابير قمع شديدة ضد الشيوعيين عندما ظهر أنهم يتجاوزون حدودهم في التدخل في الشؤون الداخلية .

وبعبارة موجزة نقول إن الشيوعيين السوفيت إما أنهم يريدون أن يجعلوا من جميع البلاد الجديدة أقماراً تدور في فلكهم أو لا يريدون ، فإذا كانوا يريدون هذا فمن المحقق أنهم الحاسرون في صراع الأفكار ، أما إذا لم يريدوه فالتخاطر في النضال ليست خطيرة بالصورة التي كان يراها الغرب .

وعلى أى حال ينبغي للديموقراطيات الغربية من جانبها أن تفعل كل ما في وسعها لتبين أن مبدأ مساواة وسلامة الدول القومية هو موضع الاحترام من الناحيتين التطبيقية والعملية . وهناك طرق كثيرة يمكن أن يتم بها هذا وقد نشير إلى مثال واحد أو مثالين عنها . إن التطبيق المباشر للمبدأ هو قاعدة "شعب واحد ، صوت واحد" في الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة . ومهما كانت الهجمات التي تشن على هذا المبدأ من وجهة نظر المنطق المجرد إلا أنه ينبغي الدفاع عنه بقوة لا باعتباره أوضح رمز فحسب لمبدأ المساواة بين الشعوب ، بل ولأنه أيضاً من أكثر تطبيقات المبدأ طابعاً عملياً . وبالمثل ففي المعاملات اليومية مع البلاد الصغيرة والجديدة يجرى اتخاذ كل احتياطات لتجنب حالات السيطرة التي لا مبرر لها أو النزعة الأبوية المعيبة . مثال ذلك أنه عندما أصبحت تونس بلداً مستقلاً حاولت فرنسا لفترة من الزمن أن تصر على أن تدبر البلاد الأخرى علاقاتها

الخارجية مع تونس عن طريق فرنسا . أما عن الولايات المتحدة فقد مرت أوقات بدا فيها أنها تخطط الحدود السليمة في محاولتها علناً التأثير في الشئون الداخلية لأمثال هذه البلاد ، وذلك برغم اهتمامها العميق المسلم به يبلاد استراتيجية معينة بالعالم .

وإذن فبالنسبة إلى « ثورة المساواة » ، سواء بين الأفراد أو بين الشعوب ، فإن الميزة في صراع الأفكار - في عالم خال من الحروب - يمكن أن تكون في جانب أصحاب الثورة الأصليين في مجتمع الأطلنطي .

وثمة ثورة حديثة ثانية هي التي ولدها الاعتقاد بأن الإنسان يستطيع تحسين نصيبه من الناحية المادية وخلق عالم أفضل بفضل جهوده هو ، وهذا يتعارض مع شتى الفلسفات التي تشدد على ضروب الجزاء في حياة قادمة أو على قيم إنكار الذات أو على دورة للحياة محلة ولا نهاية لها ، بدون تقدم أو حركة إلى أعلى .

وفي ترجمة هذه الفكرة إلى طبيبات مادية كانت الكلمة الرئيسية هي « الإنتاجية » . ولا يسع المرء هنا الامتناع عن أن يبين أن فكرة الإنتاجية باعتبارها مفتاح المشكلة الاقتصادية ، وهي الفكرة التي تقبلناها في سهولة كأنها قضية مسلمة والتي تبناها الرئيس خرشوف بمثل هذا التأكيد ، هي في أساسها فكرة غريبة اقتبسها الشيوعية في وقت متأخر نوعاً . إن الرئيس خرشوف يتحدى الآن^(١) الشعوب الأخرى كي تدخل في سباق الإنتاجية، ولكن لو كان ماركس حياً اليوم لكان من المرجح أن يراهن على الرأسمالية في أى سباق للإنتاجية ، ففي الصفحات الافتتاحية من « البيان الشيوعي » نجد مثل هذه الفقرة : —

لقد خلقت البورجوازية ، خلال حكمها الذي لا يكاد يتجاوز ١٠٠ سنة ، قوى إنتاجية أعظم وأضخم مما خلقت جميع الأجيال المتقدمة سوياً .
أجل ، لقد نسي الشيوعيون وغير الشيوعيون بسهولة اليوم أن نظرية

(١) يلاحظ أن هذه الدراسات أجريت عندما كان خرشوف رئيساً للوزراء في الاتحاد السوفيتي (المترجم) .

ماركس بأسرها عن سقوط الرأسمالية كانت مبنية على فكرة الزيادة الفائقة
في الإنتاجية . وهكذا ورد في البيان نفسه :

المجتمع البورجوازي الحديث، بما يشتمل عليه من علاقات إنتاج وتبادل
وملكية، مجتمع خلق أمثال وسائل الإنتاج والتبادل الهائلة هذه، مجتمع
أشبه بالساحر الذي لم يعد قادراً على السيطرة على قوى العالم السفلي التي
دعاها بسحره... ولماذا؟ لأن هناك الكثير جداً من المدنية ووسائل
العيش والصناعة والتجارة.

غالباً ما يعجب المرء للطريقة التي يفسر بها الشيوعيون هذا النص لأهل
البلاد التي أخذت حديثاً بأسباب التنمية والتي يسرها بغير شك أن تجرب
حظوظها مع «الكثير جداً من وسائل العيش والصناعة والتجارة».

وبالإضافة إلى الإنتاجية فالمبدأ الأكثر أهمية، بالنسبة إلى ثورة التغيير
المادى المؤدية إلى عالم أفضل، هو مبدأ العلاقة السليمة بين الحكم والاقتصاد
والناس. وعند هذه النقطة يعتبر التباين بين ديمقراطيات المشروع الخاص
من جهة والبلاد الشيوعية من جهة أخرى، وهو الأشد ظهوراً. من الناحية
السطحية قد يبدو النموذج شديداً بهذا، فالديموقراطيات القائمة على المشروع
الخاص تدعى أنها تؤمن بالحد الأدنى من تدخل الحكومة في الاقتصاد،
وتجد البلاد النامية جداً وبصورة لا تكاد تتغير أن التورط الحكومي الشديد
في الاقتصاد ضروري، وبذلك - وهو ما يفترض أن الاستنتاج يؤدي
إليه - ينبغي أن تجد الاقتصاديات الآخذة في النمو حديثاً أن الشيوعية
أكثر ملائمة لحاجاتها من المشروع الخاص.

في هذه الصياغة ثغرتان رئيسيتان : -

الثغرة الأولى أن المبدأ الرئيسي عن علاقة الحكم بالنشاط الاقتصادي
والناس في البلاد الغربية ليس هذا النوع من الاقتصاد الحر *faire-Laisse*
الكلاسيكي، وبدلاً من هذا تعبر عنه بإيجاز فقرة وردت على لسان أبراهام
لينكولن أصبحت الآن من أشهر أقواله : « ليس الدور الصحيح للحكم هو
أن يعمل للناس ما يجب عمله ولكن أن يعمل مالا يمكنهم هم أنفسهم أن

يعملوه على الإطلاق أو يعملوه بمثل هذه الدرجة من الجودة.. وإذا نطبق هذا المبدأ على البلاد الآخذة حديثاً بأسباب التنمية ، نجد أولاً أن هناك ما يزيد على ما يجب عمله للناس ، وثانياً أن على الحكومة أن تضطلع بنسبة كبيرة منه . ولكن المبدأ نفسه سليم وإن اختلفت الحقائق .

فإذا كان هناك سوء فهم من جانب البلاد الجديدة بشأن أيديولوجية البلاد الغربية فهذا إلى حد كبير خطأ البلاد الغربية نفسها . إذ كثيراً جداً ما صورت نفسها بلاداً يسودها المشروع الخاص الحرب بصورة مطلقة والحكومة فيها تكف أيديها عن التدخل إلا في ظروف غير عادية بدرجة عالية . كان هذا صحيحاً بوجه خاص بالنسبة إلى بعض الناس في الولايات المتحدة ، ونتيجة لهذا رأينا الأمريكيين (الذين يمثل القطاع العام ٢٠ في المائة من اقتصادهم) يعترضون على تقديم المعونة الاقتصادية إلى أولئك الاشتراكيين في الهند (الذين يمثل القطاع العام عندهم ٥٠ في المائة) . وبرغم أن الهنود يحبون أن يدعوا أنفسهم اشتراكيين وأن الأمريكيين يحبون تسمية أنفسهم أصحاب المشروع الخاص ، فالواقع أن الاقتصاد الأمريكي يضم من حيث الكم أربعة أمثال ما نلقاه في الهند من القطاع الخاضع للملكية الاجتماعية .

وحتى في داخل الاقتصاد الأمريكي يثار الأمريكيون على التعلق بأهداف أساطير عفا عليها الزمن عن الاستقلال النسبي الذي تنعم به أجزاء من الاقتصاد . إهم لا يزالون يحبون أن يعتبروا الفلاح الأمريكي شخصاً فردي الزراعة وبدائياً لا يعتمد على شخص آخر ، بل وأقل من هذا اعتياده على الحكومة ، بينما الواقع أن الحكومة شديدة التدخل في أثمانه ، ومساحات أرضه التي يزرعها ، واختياره المحاصيل والبذور التي ينتقها ، والمبيدات الحشرية والأسمدة التي يستخدمها ، والأبحاث المتعلقة بمنتجاته ، وكل تفاصيل العملية التي يزاولها تقريباً . فهل هذه هي الصورة التي يرسمها الفلاح في الهند « الاشتراكية » ، عن الفلاح الرأسمالي في أمريكا ؟ لعل الجواب بالنفي . ولماذا

ينبغي أن تكون الصورة كذلك ؟ بل إنها ليست الصورة التي نلقاها عند الأمريكيين وإن كانت الحقائق أمامهم مباشرة .

لقد أثبتت طريقة لنكولن في التطبيق أنها عملية وناجحة بدرجة تبعث على الدهشة . الواضح بالطبع أنها باعتبارها مبدأ يختبر على أساس عالمي تفسح مجالاً واسعاً للحكم حين تستطيع الحكومة أن تفعل شيئاً أفضل مما يستطيع الناس أن يعلنون بصفاتهم الخاصة . ولكن لها، بصفتها مبدأ ناجحاً عملياً ، ميزة واضحة على الاشتراكية الكلاسيكية التي تطالب بوضع أدوات الإنتاج في أيدي الحكومة سواء استطاعت الأخيرة أن تقوم بالمهمة على نحو أفضل أم لا . إن الاشتراكية تتطلب تقبل الفرض الذي لم يثبت تماماً والذي يجب تقبله كعقيدة مذهبية وهو أن الحكومة بوصفها منتجاً وموزعاً للسلع هي بالضرورة أعظم كفاءة وأوفر عدالة من المشروع الخاص في جميع الحالات .

لقد درج الظن ، وخاصة خلال وقت الكساد الكبير ولبعض الوقت من بعده ، بأن السير نحو الاشتراكية كان يتقدم بصورة لا حياء عنها بحيث يحمل جميع الشعوب الصناعية بالعالم إلى إجراء التأميم بصورة متزايدة إلى أن تظهر الاشتراكية الكاملة في نهاية العملية . هذه الفكرة كانت تلقى بعض التأييد من الحقائق المشاهدة في ذلك الحين وإن أخفق البعض في أن يدركوا أن ظروف الكساد الخاصة والتي أعقبتها فترة من الحرب الكلية أدت إلى قدر مفتعل من التورط الحكومي في النشاط الاقتصادي . وفضلاً عن هذا وبخاصة في الولايات المتحدة فقد أسفر استمرار الأفكار المتعلقة بسياسة الحرية الاقتصادية ، عن درجة عالية بصورة غير عادية من الاتصال الحكومي بالنشاط الاقتصادي قبل ذلك الوقت . ولهذا كان ثمة أرض تمهّد قبل إقامة حتى علاقة متوازنة بين النشاطين الحكومي والخاص . ومع هذا فالذين اعتقدوا أن هذا الخط المتصاعد من المركزية والتأميم يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية في المستقبل تعرضوا لأن يصابوا الآن بالدهشة بعد الحرب العالمية الثانية .

في ذلك الوقت بدأ البريطانيون ينتهجون سياسة تأميم بعض الصناعات الكبرى ولكن ظلت المشكلات الاقتصادية قائمة . وفي الوقت ذاته نجد أن بلاداً كالألمانيا الغربية واليابان ، تستخدم أساليب المشروع الخاص بصفة أساسية ، حققت معدلاً للنمو أسرع بكثير . وسواء بسبب هذه الملاحظة أو لأسباب سياسية أو اقتصادية أخرى لم توقف بريطانيا الاتجاه نحو التأميم فحسب بل وحاولت أن تعكسه .

ولعل أبلغ دليل على تغير الاتجاه هو الاستفتاء الذي أجراه المرس . ويلسون ، ونشره في نشرته الصادرة في فبراير ١٩٥٨ . فمن العاملين في ثمانية عشر بلداً من البلاد المصنعة في العالم الحر لم يقل سوى حوالي ٨ في المائة أنهم يحبذون قيام الحكومة بامتلاك الصناعات الكبيرة وإدارتها ، وقال الباقون إنه ينبغي للحكومة أن تدع الصناعات وشأنها أو على أكثر تقدير تقوم بتنظيمها ولكن دون أن تحاول إدارتها . وكان من بين هذه البلاد عدد يشار إليه أحياناً وبدون تدقيق في استخدام المصطلح بأنه بلاد « اشتراكية » ، مثل البلاد الاسكندنافية وأستراليا . الواقع كانت النسب المتوية في هذه البلاد أقلها جميعاً . وفضلاً عن هذا فحتى الأحزاب الاشتراكية في بلاد صناعية مثل ألمانيا وبريطانيا نبذت رسمياً سياسة ملكية الدولة للصناعة .

يمكن الآن أن نضع حقيقتين مشاهدين جنباً إلى جنب ، أولاهما أن البلاد الآخذة حديثاً بأسباب التنمية تجد أن درجة عالية من المشاركة الحكومية في التنمية الصناعية هي شيء ضروري . والحقيقة الأخرى أنه في البلاد التي بلغت مرحلة متقدمة من التصنيع أوقف بل وانعكس الاتجاه نحو التأميم والسيطرة الحكومية . ومن هذا يحق لنا أن نستخلص نتيجة جديدة مختلفة نوعاً عن صورة الاشتراكية باعتبارها موجهة المستقبل وهي الصورة التي كانت موضع القبول بسهولة خلال الكساد الكبير والتي لا تزال تسرى

في أجزاء كثيرة من العالم . إن الصورة الصحيحة تبدو هكذا . في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية تكون اليد الاقتصادية القوية ليست مستحبة فحسب ولكنها حتمية . ومع هذا فالاقتصاديات الجديدة تخطئ . إذ تستنتج من هذا أن الاشتراكية تنطوي على نوع من الصحة الشاملة والأبدية بمجرد أنه يتصادف أنها تلائم تلك المرحلة الخاصة من التنمية والتي تمر بها هذه الاقتصاديات . كذلك ينبغي لها أن تكون على استعداد لمواجهة النصف الثاني من الفرض وهو أنه إذا أرادت أن تحقق أعلى درجة من الكفاية في المراحل المتأخرة من تنميتها فلا ينبغي أن تعتبر نفسها ملتزمة بأفكار اشتراكية مذهبية ربما نجحت في المراحل المبكرة .

إن ازدياد استخدام الحوافز ومبادئ الإنتاجية والأساليب الإدارية وأجهزة الثمن والربح ، وغير ذلك من التكتيكات المستعارة من المشروع الخاص وحتى في الاتحاد السوفيتي ، تدعم الاستنتاج بأن الاقتصاد الصناعي المعقد لا يمكن أن يدار بطريق القوانين . وإذ يزداد الاقتصاد السوفيتي اتجاهاً نحو إنتاج السلع الاستهلاكية بل والسلع الكمالية ، وصعوبة الرقابة على التوزيع والإنتاج فضلاً عن استخدام القوة البشرية والمواد ورأس المال عن طريق إصدار القرارات بدلاً من مفعول السوق ، نقول إن هذا الاقتصاد سوف يزداد تعقيداً . ولذلك تحمل الأسباب جميعاً على توقع سير الاقتصاد السوفيتي بصورة دائمة في اتجاه الاقتصاديات الغربية كلما اقترب من دوافعها المنبعثة من مطالب المستهلكين .

إن علاقة هاتين النقطتين المباشرة بموضوع صراع الأفكار في عالم خلا من الحروب ، هي على النحو الآتي : لقد حان الوقت كي يتخلص معظم الناس في العالم الغربي دفعة واحدة من الفكرة التي تذهب إلى أن هناك قدراً يسيراً من الصدق في مباحاة الشيوعيين بأن الشيوعية هي موجة المستقبل بالضرورة ، فإذا استطاعت أن تتأكد من الحقيقة الصحيحة وهي أن طبيعة

الاقتصاد الصناعية الكامنة وضروراته ترغم بصورة لاتلين مثل هذا الاقتصاد على الابتعاد عن الشيوعية المذهبية وأن الضرورة المؤقتة التي تقضى بوجود قدر كبير من التدخل الحكومى فى الاقتصاديات النامية حديثاً ليست متعارضة مع هذا المبدأ ، تقول إنه فى هذه الحالة تستطيع أن تواجه فى ثقة هادئة المنافسة الاقتصادية والسياسية والايدولوجية غير العنيفة فى عالم يخلو من الحرب .

والثورة الثالثة التي تولدت فى مجتمع الأطلنطى طراز مختلف نوعاً ، وهى الثورة البيولوجية المؤدية إلى الزيادة السريعة فى السكان فى جميع أنحاء العالم . والسبب فى نسبة هذه الثورة إلى مجتمع الأطلنطى يتمثل ببساطة فى نواحي التقدم فى الطب والتغذية والتي انتشرت إلى الأجزاء الأخرى من العالم وحالت دون مفعول العوامل القديمة التي كانت تنظم نمو السكان وهى المجاعة والوباء . لمجتمع الأطلنطى والاتحاد السوفيتى أفكار مختلفة نوعاً عما يعمل به بشأن المشكلة السكانية، فيؤكد الأول وجود تدابير واسعة النطاق تعمل على تصحيح الاختلال ، وخاصة فى الأجزاء الفقيرة من العالم ، بينما ينحى الأخير المشكلة جانباً قائلاً إن فى إمكاننا تغذية جميع الناس الذين يمكن أن ينتجهم العالم لو نزعنا السلاح بصورة عامة وكاملة واستخدمنا جميع الموارد التي تتحرر على هذا النحو ، فى استغلال موارد جديدة للغذاء عن طريق العلم . ولما كانت مشكلة السكان تعالج فى موضع آخر من هذا الكتاب لهذا لسنا بحاجة إلى غير تعقيب موجز عليها هنا .

فيذنا تجتذب الفكرة السوفيتية القارىء وتثير اهتمامه إلا أنها تبدو بعيدة قليلاً عن حقائق الجوع والبؤس اليومية الصارخة . إننا إذ نحدث البلاد التي تعاني من نقص التغذية عن عصر ألفى سعيد يتوافر فيه لكل فرد ما يأكله بسبب استخراج الغذاء من البحر ، ورى الصحارى بماء البحر بعد إزالة ملوحته وما إلى ذلك ، فهذا يذكرنا إلى حد ما بإرجاء توقعات

المستهلكين في البلاد الشيوعية يندل الوعود عن اليوتوبيا التي سوف تحل عندما تتحقق الخطة الشيوعية تماماً . ولم تعد معظم البلاد لتقبل هذا الأمر أو ذاك ولهذا السبب فإن أفكار البلاد الآخذة حديثاً بأسباب التوتميل إلى أن تكون أوثق تماثلاً مع أفكار البلاد الغربية عن هذه النقطة منها مع أفكار الشيوعيين .

والثورة الرابعة هي تطبيق العلم على الشؤون الإنسانية . هنالك القليل الذي يتطلب قوله بصدد هذه النقطة، إذ الواضح أن الاتحاد السوفيتي انضم إلى هذه الثورة بأعظم قدر من الحماس ، والنتيجة الكلية بالنسبة إلى العالم أجمع والمترتبة على تقدم العلم من كافة نواحيه على أيدي البلاد الشيوعية وغير الشيوعية، على السواء ، لا يمكن إلا أن تعود بالنفع بمجرد أن تستبعد استخدام العلم لأغراض تدمير البشر .

رأينا حتى الآن أن الثورات الأربع الكبرى التي تجري في العالم والتي نشأت في مجتمع الأطلنطي سوف تجدد في الغالب الشعوب الغربية والبلاد النامية حديثاً في صف واحد وثيق الارتباط في عالم خال من الحرب والسلاح .

لقد لوحظ في فصول عدة من هذا الكتاب أن انتهاء الحرب لن يكون معناه نهاية المنافسة والصراع بين البشر ، فالواقع أنه قد تعظم حدة أشكال أخرى من الصراع بالفعل . ولذلك يصبح من المهم أن نسأل عن تتوافر له الميزة في ظل القواعد الجديدة للعبة . وبعبارة أخرى من ذا الذي هو أوفر مهارة وخبرة في أنواع المنافسة التي سنظل باقية ؟

وفي الإجابة على هذا السؤال يجب أن نذكر أن خلق ذلك النوع من العالم والذي نفترضه هنا يحمل معه نتائج أكثر من مجرد انتفاء العنف . مثال ذلك أنه نظراً لأنه مامن شعب واحد سوف يملك القوة العسكرية التي يتحدى بها مجتمع الشعوب ، فهذا يستتبع أنه يمكن أن تتوقع تنفيذ قواعد القانون الدولي ومبادئه بشكل مباشر ومستمر أكثر مما كان عليه الحال من قبل .

وتأثير هذا على الصراع الدعائي العالمى مهم بوجه خاص . ولقد وضح فى كتاب حديث^(١) أن أخطر أشكال الدعاية الدولية التى تقوم بهادولة بما فيها الدعاية التى تدعو إلى الحرب والدعاية التى تهدف إلى التخريب والدعاية القائمة على السب والمهاترة أمر واضح وهو أنه غير مشروع فى ظل القانون الدولى وإن تختلف ضروب العلاج هذه فى متناول المجتمع العالمى إذا رغب فى استخدامها .

فى ذلك النوع من العالم الخالى من الحروب، كما نفترضه هنا، سوف يكون من الأمور العادية أن تطاع وتنفذ أمثال هذه القواعد التى يتضمنها القانون الدولى مما يترتب عليه أن الأكاذيب والتشويهات وأنصاف الحقائق التى تهم الآخرين بقولها عنا، سوف يكون فى الإمكان معالجتها على نحو أكثر فعالية مما عليه الحال الآن . إن السياسة المعلنة لوكالة الاستعلامات الأمريكية وهىئة الإذاعة البريطانية تقوم على التزام الصدق ، ولذلك إذا أمكن فى عالم يخلو من الحروب حمل كل شعب على أن يزداد التزاماً بالصدق فمن البديهي أن يمثل هذا كسباً كبيراً لقضية الصدق .

وفضلاً عن هذا، لما كانت فكرة العالم الذى يسوده القانون والذى تفرض فيه المنازعات، على أساس الحق بدلاً من القوة ، فكرة تلتزم بها البلاد الغربية التزاماً بعيد الغور فسوف يكون كسباً عظيماً بوجه عام لو سويت المنازعات التى تدخل فى نطاق اختصاص القضاء عن طريق القضاء والتحكيم على نحو ما يتصوره ميثاق الأمم المتحدة بدلاً من تسويتها عن طريق سياسة القوة وهو ما يحدث فى الغالب الآن .

ومرة أخرى نقول إنه لما كان أى شعب فى عالم خال من الحروب سوف يتعين عليه أن يزداد اعتماداً على نوع الإجراءات البرلمانية المألوفة فى البلاد

الديمقراطية فقد يبدو أن هذا يستتبع أن الشعوب ذات المهارات في استخدام هذه الإجراءات سوف تنعم بميزة ضخمة على الشعوب التي اعتادت الوصول إلى النتائج بطرق أخرى .

ومن أسباب الخاط بشأن احتمالات صراع الفكر، أن الشعوب الغربية لم يستقر رأيها تماماً أبداً حول ما تسعى إليه في هذا الصراع .

ينبغي أن نمهد الأرض باستبعاد اثنتين أو ثلاث من القيم التي يزداد اعتزازنا بها بوصفها مستويات مطلقة تطبق على بلاد أخرى مهما بدا هذا مؤلماً .

من هذه القيم فكرة الديمقراطية . إننا نؤيد الديمقراطية بطبيعة الحال ونريد أن يتمتع جميع الناس بما تتضمنه من الامتيازات . ولكن هذه مسألة مختلفة تماماً عن القول بأن أى بلد ليس به شكل ديموقراطى تمثيلى من الحكم هو خارج الحظيرة بقدر ما يتعلق الأمر بنا . إن جذور هذه الفكرة تمتد إلى الوراء سنوات كثيرة ، ولا تزال الفكرة تحظى ببعض الانتشار . مثال هذا أن وودرو ويلسون كان يعتقد أنه ينبغي أن يخول للديموقراطيات فقط الحق فى أن تكون أعضاء فى عصبة الأمم . ومع هذا فقد أوضحت تجربة السنوات السبع عشرة الماضية أن البلاد الحديثة العهد بالاستقلال لا يمكن أن يتوقع منها السير فى طريق الديمقراطية البرلمانية أو القائمة على آراء جيفرسون تكملها جمعيات تمثيلية على درجة كاملة من النمو ونظم سياسية تقوم على أساس وجود حزين وما إلى ذلك . أما كيف نفترض تحقيق هذا فى بلد مثل الكونغو مثلاً كان يضم يوم إعلان استقلاله سبع عشرة هيئة انتخابية وعشرين شعبة سياسية يمكن التعرف عليها ، نقول إن هذا الأمر لم يفسر أبداً . لقد رأينا ديموقراطيات نظرية حديثة العهد ، تخلى مكانها الواحدة بعد الأخرى لأنواع من نظام الرجل القوى . وثمة بلاد كثيرة تفتقر إلى الحكم الديموقراطى نعتبرها مسئولة وصديقة . ولذلك فينما ينبغي بالطبع أن نواصل العمل فى سبيل الديمقراطية حيث يكون هذا فى الإمكان فإن وجودها أو غيابها ليس الجوهر فى صراع الفكر .

وحتى مفهوم ثمين من قبيل (الحرية) يجب ألا يستخدم هنا من غير التزام الحذر . فإذا كنا نغنى بمفهوم « الحرية » إصراراً على حقوق إنسانية ومدنية نامية تماماً في كل بلد جديد كثرتم لموافقتنا ، فإننا نحكم على أنفسنا مرة أخرى بضروب كثيرة من الخيبة والإحباط .

ما الجوهر إذن ؟ يكمن مفتاح الجواب في أننا نغنى هنا بالسلوك الدولي وليس الداخل وبقدر ما يتعلق الأمر بالشئون الداخلية باعتبارها مسألة تدخل في نطاق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعرف القديم . فما من شعب له الحق في التدخل في الشئون الداخلية لشعب آخر . ولذلك عندما نعالج مسائل من قبيل الديمقراطية السياسية الداخلية ، وحقوق الأفراد المدنية والانسانية ، والترتيبات الاقتصادية ، وبينما لنا الحق في استخدام جميع أساليب الإغراء والمثال والتربية والمعونة الاقتصادية والضغط السياسي وهي الأساليب التي تقصر عن التدخل غير المشروع ، فليس لنا الحق في أن نسير أبعد من هذا ونحاول المطالبة بمستويات داخلية أو فرضها . وبقدر ما يتعلق الأمر بالمسائل الداخلية لا يسعنا السير إلا على أساس أن الإيمان تعاونه أمثال هذه التدابير المشروعة وهي في معظم الحالات بمصالحنا المشتركة بل ومؤشر أيديولوجي مشترك مثل الصيغة التي طلع بها لنكولن ، نقول إن هذا الإيمان سوف يجعلنا بالنسبة إلى معظم المسائل نقف في جانب معظم شعوب العالم .

ولكن بقدر ما يتعلق الأمر بالسلوك الدولي ، وعند ما نستبعد القوة والأسلحة كالحكم في السلوك الدولي ، فلن يكون من حقنا فحسب بل ومن واجبنا أيضاً أن نصر على مراعاة مستويات معينة . وعندئذ يمكن أن نختم الحديث بالإيجاء بأن ليس هناك في نهاية الأمر سوى مستويين يجب أن يختبر بهما حق أى شعب في أن يكون عضواً في مجتمع الشعوب المتمدنين .

هاتان القاعدتان هما احترام التزماتك الدولية ، وعدم إزعاج جيرانك .
فإذا أمكنك تحقيق تقبل ' هذين المبدئين في عالم تزول منه الحروب فئمة
فرصة طيبة في أن ينجح هذا العالم ، وأنه في الصراع الذي لا ينتهى والذي
يجرى داخل هذا الإطار يمكن أن تعيش وتزدهر الأفكار العظمى التى
بنت الحضارة الحديثة .

المسكلات البيولوجية لحالة انعدام الحرب

جود مارمور الأستاذ الإكلينيكي
لمادة الطب النفسي بجامعة
كاليفورنيا في لوس أنجلوس .

وراء جميع القضايا التي يتضمنها هذا الكتاب يكمن سؤال خطير :
هل شخصية الإنسان قادرة على النهوض بوظيفتها بغير طريق الحرب ؟
وهل الحرب جزء من طبيعة الإنسان الأساسية ، متأصل فيها ولا يفصل
عنها ، بحيث يجب أن نلقى على غير رضا منا ولكن بطريقة قاسية بكل
حديث عن عالم بدون حرب في سلة مهملات التفكير الخيالي المبني
على الأمان ؟

هذا هو السؤال الذي أود أن أجيب عليه أولاً :

إن الدعوى القائلة بأن الحرب مظهر أساسي من مظاهر الطبيعة البشرية
ناشئة عن النظرية التي تراها تعبيراً اجتماعياً مخنوماً عن غريزة أساسية في
الإنسان تميل إلى العدوان المدمر . لن أحاول هنا أن استعرض الحجج التي
تؤيد هذه الحجة أو تنقضها ، سوى أن أبين أن صحتها كانت موضع الشك
الجدى من جانب العديد من رجال علمي الاجتماع والأحياء . وكما أوضح
فيرفيلد أوزبورن ، ليس للحرب كما يمارسها الإنسان ما يوازئها في الطبيعة ..
ففي داخل المجموعات الحيوانية الأكثر تطوراً والتي تعيش على ظهر

الأرض لا وجود الآن لتدمير مماثل في داخل جنس نفسه ولم يكن لهذا وجود أبداً . والواقع أن علينا أن نرجع إلى أحط صور الحيوان من قبيل أنواع معينة من الحشرات لكي نجد شيئاً يمكن أن يقارن بالحرب التي يشنها البشر .

ويعتقد معظم علماء السلوك المحدثون أن العنف البشرى ليس غريزياً بصورة تلقائية ولكنه بدلاً من هذا رد فعل ناشئ إما عن إحساس بالإحباط أو عن تهديدات يدركها وينطوى على ناحية ما من نواحي الأمن السيكولوجى أو الجثمانى للإنسان . هذه الفكرة الأخيرة لا تنكر أن القدرة على ارتكاب العنف كامنة فى الإنسان ، ولكنها تؤكد أنه سواء جرى التعبير عن هذه القدرة أم لا فامر يتوقف بوجه عام على عوامل خارجية .

غير أن النقطة الجوهرية بالنسبة إلى بحثنا هي أنه حتى لو سلمنا جدلاً بأن العدوان غريزة بشرية كامنة ، فإن هذا لا يستتبع منطقياً حتمية الحروب . إن الحديث عن الحرب الحديثة ، كما لو كانت مجرد مجموع أفعال عدوان فردية لا حصر لها ، حديث غير ذى معنى . فالحرب الحديثة نظام اجتماعى معقد - متولد عن تشابك عوامل دقيقة كثيرة اجتماعية واقتصادية وسياسية وسيكولوجية . إنها تتضمن تنظيمات اجتماعية كبيرة ومعقدة تدعوها الشعوب ، وتتطلب جيوشاً وأسلحة ومؤناً وبحناً علمياً وتكنولوجيا متقدمة وتجنيداً ودعاية . وهى قادرة على التطور والتغير شأنها شأن أى نظام اجتماعى آخر . وتطورها من التكنيكات البدائية القائمة على الاشتباك بالأيدي إلى تكنيكات الدمار النووى الحديث هو بالضبط ما يواجهه العالم بخطرها الرهيب الحالى .

لكن الحرب ، بوصفها نظاماً اجتماعياً ، تكمن فيها أيضاً إمكانية استبعادها . فخلال التاريخ قضى تماماً تقريباً على أنظمة اجتماعية أخرى واسعة الانتشار عرفها ماضى الإنسان ، مثل الرق ، والمبارزة ، وتقديم الضحايا

البشرية حسب الطقوس الدينية ، و أكل لحوم البشر ، وكانت تبدو في أزمانها وفي البيئات التي وجدت فيها متصلة الجذور بالمثل في طبيعة الإنسان ومصيره . وإنها حقيقة أيضاً أن مجتمعات شتى وجدت دون أن تلجأ إلى الحرب أجيالاً كثيرة .

ولكن حتى لو بدا أن مما لا يقبل الجدل أن الحرب ليست تعبيراً حتمياً عن الطبيعة البشرية فهناك نواحي معينة من السيكولوجية البشرية تدفع الإنسان بقوة إلى ارتكاب العنف ، وهي نواحي تتطلب البحث إذ سيكون لها مفعولها حتى في عالم يخلو من الحرب .

ولعل الخوف أكثرها أساسية وإن لم يكن بالضرورة أكثرها أهمية . فقد أظهرت التجربة الإكلينيكية الوفيرة أن الذعر عامل قوى إلى درجة عالية في إثارة السلوك العدائي ، كما يحتمل بالمثل أن يثير الخوف الشديد من خصم ، شأنه شأن كراهية هذا الخصم ، عملاً عنيفاً . إلا أن الخوف هو رد فعل بيولوجي أساسي قد يخفق الفرد بدونه في اتخاذ التصرفات السليمة اللازمة لحمايته وبقائه في وجه الخطر . ولكن لسوء الحظ ليس سوى خط رفيع يفصل بين مبلغ الخوف اللازم لإثارة السلوك الذي يعمل على التصحيح وبين مبلغ الخوف الذي يؤدي إلى استجابات في غير موضعها . ولقد ظل علماء النفس وقتاً طويلاً على بينة مما أطلق عليه عبارة الأثر الناجم من الخوف والذي يهبط بالإنسان إلى مرتبة البدائية .

إن ردود الفعل من جانب البشر ، والتي لا تقل عنها في حالة الحيوانات ، تميل إلى أن تصبح أكثر بدائية وأقل اتفاقاً مع العقل في ظروف الخوف الشديد أو الذعر ، فتضيع القدرة على التمييز وفقاً للظروف وتعود إلى الظهور الاستجابات المعتادة التي لم تعد مناسبة . حين يشب حريق في مسرح مثلاً يتدفع معظم الناس نحو أبواب الخروج الرئيسية حتى وإن كانت مختنقة بالناس ويتجاهلون الأبواب الأقل ازدحاماً ولكن استخدام الناس لها

أقل في العادة من الأبواب الرئيسية . وبالطريقة ذاتها حين تشتد إثارة المخاوف من خصم بفعل وسائل الإعلام يتولد في معظم الناس توتر لا يمكن احتماله ، وهو توتر يسعى إلى البحث عن مخرج له أياً كانت التكلفة تقريباً . في مثل هذه الضائقة يكاد أى سبيل أن يبدو خيراً من لا شئ . على الإطلاق . ومن هنا الصيحة التي غالباً ما نسمع داعية إلى « العمل » و « الانتهاء منه » حتى وإن كان مثل هذا العمل يهزم أو يحطم نفسه بنفسه . وفي مثل هذه الأوقات قد تبدو حقائق الحرب المؤكدة أكثر احتمالاً من نواحي الغموض التي ينطوى عليها السلام . ويعمل الخوف أيضاً على تقصير الزمن كما نتصوره إذ يصبح الشخص الخائف منصرفاً إلى إبعاد الخطر الذي يوشك أن يحل به وغالباً ما يؤدي به هذا إلى إغفال النتائج النهائية التي تترتب على مسلكه . وبالمثل قد تواجه الشعوب ما تدرك أنه تهديد عاجل لها من جانب الخصم بأن تقدم على عمل تترتب عليه عواقب في الأجل الطويل قد تكون أخطر بكثير من الخطر المبدئي .

وهذا يستتبع إذن أنه حتى في عالم يخلو من الحروب فإن أى شئ . يشير الخوف الشديد أو الذي يستمر وقتاً طويلاً في الناس ، يشجع على اندلاع العنف الجماعي . بطبيعة الحال سوف يعمل القضاء على أسلحة الدمار الجماعي على إزالة أحد المصادر التي يحتمل أن تولد مثل هذا الذعر ، غير أن عوامل أخرى تظل قائمة .

وقد يكون أخطر هذه العوامل التشويشات المتبادلة للإدراك والفهم والتي تميل إلى أن تقع بين أهل الشعوب المشتبكة في نزاع . هذه التشويشات يمكن إدراجها تحت المفهوم العام عن الإدراك المتمركز على الجنس ، وهذا يشير إلى ميل أعضاء الجماعة إلى رؤية وتقييم الأحداث من وجهة نظر مصلحة الجماعة التي ينتمون إليها واتجاهها المتميز . فيجرى تضخيم فضائل الجانب الذي ينتمى إليه المرء ولا ترى أخطاؤه ، بينما تجري المبالغة في

شُرور الخصم ويجرى تجاهل فضائله . وبهذا فالسلوك المماثل الذى يرى كأنه « حازم » حين يديه عضو من الجماعة التى ينتمى إليها الفرد يفسر على أنه « أحق وعنيد » حين يديه عضو من أفراد الجماعة التى تقف منها موقف المعارضة .

وهذا يؤدى فى الغالب إلى تصورات بالية متحجرة عن المرء وخصمه وتنشأ معها فكرة عادلة عن الجماعة وفكرة تمثل الخصم على أنه ببع مخيف . فالدوافع التى تحرك الجماعة التى ينتمى إليها المرء يفترض فيها دائماً أنها دوافع شريفة وعادلة ومهذبة من الناحية الأخلاقية ، بينما دوافع الجماعة المعادية هى دائماً موضع الريبة .

والرؤية المركزة على الجنس تشجع أيضاً على نشوء الاتجاهات التى تمثل ناحيتين متقابلتين يعتبر فيها كل شيء أبيض أو أسود ، ولا يعتبر أبداً ذالون يتوسطهما . ينظر إلى كل الحقيقة والأخلاق على أنها فى جانب ، بينما يمثل الجانب الآخر كل الخداع والشر . وكل من لا ينتمون إلى جماعة الفرد مائة فى المائة يعتبرون من أنصار الخصم ، وينظر إلى الحياد بعين الشك والعداء . وهناك الميل إلى المبالغة فى الاختلافات مع الخصم وإلى التقليل من شأن نواحي الشبه .

ينبغى ألا نفترض أن النظرة المركزة على الجنس هى بالضرورة مسألة تتعلق بالوصول الخاطيء إلى المعلومات أو بالنكاه المعيب . فبينما مظاهرها المتطرفة أقرب إلى أن تلاحظ فى صفوف من هم أقل الناس تعليماً ، إلا أنها تحدث بدرجة أكبر أو أقل فى صفوف جميع الناس تقريباً من ذوى المراكز العليا والمراكز الدنيا على حد سواء ، وحتى فى صفوف من يستطيعون الوصول إلى أوسع مصادر المعلومات . والسبب فى هذا متأصل فى حاجة جميع البشر إلى تنظيم مدركاتهم بحيث تتفق مع ماهو موجود من قبل من توقعات وحاجات ورغبات واعية وغير واعية ، وترفض الأشياء التى تقلب

أفكارهم الأساسية عن طبيعة الواقع أو تقلل منها أو « تعجز عن رؤيتها ». وهذه محاولة يراد بها إبقاء البيئة تابعة وذات معنى بقدر الإمكان ، وتجنب ما قد يجعلها تبدو باعثة على القلق أو غير واضحة . إن « عدم احتمال الغموض » هذا أو « الحاجة إلى التأكيد » يزداد حينما يشعر الأفراد بأنهم موضع التهديد ويميل إلى أن يقل مع توافر الإحساسات بالأمن العاطفي .

وثمة ناحية أخرى من سيكولوجية البشر تنطوي عليها التشويهاات الناتجة عن التركيز على الجنس ، تلك هي الميل إلى تعديل مدركات المرء وردود الأفعال من جانبه استجابة للضغوط التي تفرضها الجماعة .

إن ما ينجم عن الهيستيريا التي تتملك الدهماء من تأثير على السلوك الفردي ظاهرة مشهورة ، ولكن الطرق التي تؤثر بها الضغوط الأكثر دقة من الجماعة في الناس غالباً ما لا تكون موضع الإدراك بنفس الدرجة . هذه الظاهرة أوضحها بصورة تلفت النظر تجربة سيكولوجية بارعة حيث بوضع شخص وسط مجموعة من ستة أو ثمانية أشخاص آخرين طلب إليهم جميعاً أن يصدروا أحكاماً تصورية أو تقديرية معينة . إن ما لا يعرفه هذا الشخص هو أن التجربة معدة وأن الآخرين جميعاً قد تلقوا التعليمات بإعطاء استجابات باطلة على جدول زمني حدد من قبل . في أول الأمر يجد هذا الشخص نفسه على اتفاق مع الآخرين ولكنه يجد بعد ذلك أن استجاباته تزداد اختلافاً عن جميع الاستجابات الأخرى . فيشعر بالحيرة في مبدأ الأمر ، ثم يزداد اضطراباً ويبدأ يشك في الحكم الذي يصدره ، وأخيراً في حوالى تلك الحالات يبدأ بالفعل في « النظر إلى الأشياء على النحو المفروض أن الآخرين ينظرون به إليها » . ليس من شك كثير في أن هذا الإدراك المتأثر عن غير وعي يحدث على نطاق واسع جداً في جميع البلاد خاصة عندما يعمل نزاع مع مجموعة خارجية على زيادة الضغوط القومية التي تطالب باتفاق الآراء .

كل هذه التشويهاات تؤدي حتماً إلى نظرة متحيزة إلى كل ما هو عادل ومعقول ، وبهذا لا تجعل المفاوضات المجدية بين الخصوم صعبة وأحياناً مستحيلة فحسب ، ولكنها تثير أيضاً رياح الخوف والكراهية في نفوس شعوبهما . فالتشكك المتبادل الذي ينشأ حتماً في ظل أمثال هذه الظروف يصبح هو نفسه عقبة من أخطر العقبات في طريق فض النزاع بين الشعوب بغير طريق العنف . إن توقع عدم إمكانية الوصول إلى اتفاق لأن الجانب الآخر لا يريد حقاً السلام ، ولا يمكن الوثوق به ، يؤدي حتماً إلى الفشل المرتقب مقدماً وبهذا يصبح نبوءة تتحقق بذاتها .

وأخيراً ما من بحث للعقبات السيكولوجية في وجه عدم العنف في الصراع الدولي يمكن أن يتجاهل ردود الفعل المتداخلة الهامة الموجودة بين رؤساء الحكومات وشعوبهم . فالكثير من التشويهاات التصورية لأفعال الخصم وأغراضه غالباً ما يعمل الزعماء السياسيون على خلقها واستغلالها عن عمد عن طريق حبس المعلومات المهمة أو بث المعلومات الباطلة بقصد تحقيق أهداف استراتيجية معينة في صراع القوة مع الخصم . وقد يقال لهم أيضاً أشياء لا يقصد بها سوى الاستهلاك المحلي وسياسة القوة في الداخل ، ولكنها تتعرض لأن يسيء الخصم تفسيرها ، ولكن بمجرد أن يحدث هذا فإن التوترات والخاوف والعداوات التي يخلقونها في أذهان شعوبهم تصبح قوى قوية في حد ذاتها تحد من حرية الزعماء في العمل بعد ذلك . وهكذا يوجد تفاعل دياكتي بين الزعماء القوميين وشعوبهم غالباً ما يجعل كلا الطرفين أسرى دائرة خبيثة من التوترات الآخذة في الازدياد ، ويصدق هذا بوجه خاص في المجتمعات المفتوحة من قبيل مجتمعتنا ، ولكن ينبغي عدم التقليل من أهمية ردود الأفعال المتداخلة هذه حتى في المجتمعات الشيوعية . ويترتب على هذا أنه حتى عند ما يرغب الزعماء في الوصول إلى حلول وسط واقعية مع الخصم ، فقد يعجزون عن هذا بسبب الضغوط القوية والاعتبارات التي تملأها الضرورة

السياسية ، وتأثير الكتل المتصارعة على السلطة في داخل بلدهم والمخاوف والشكوك التي تمت أثارها في نفوس شعوبهم .

ومن ثم نرى أن العقبات السيكولوجية أمام إزالة العنف المنظم ضخمة في الواقع . فهل في الإمكان تعديل هذه الحواجز أو بدلاً من هذا إيجاد منافذ أخرى لها في عالم بغير حرب ؟ وما أنواع التغيرات التي تلزم للإنسان كي يعيش في مثل هذا العالم دون أن يندفع مرة أخرى في اتجاه الصراع الداخلي مع أخيه الإنسان ؟

أول كلمة تحذير يجب قولها منذ البداية ، هي التذكير بأن عالماً يخلو من الحرب لا يعني عالماً يخلو من النزاع ، فسوف يظل النزاع بين الأفراد والمجموعات والشعوب دائماً جزءاً من المشهد الإنساني طالما تتباين المصالح والقيم البشرية . ليس السلام بنقطة نهاية ثابتة لا تتحرك ولكنه عملية دينامية مطردة من الفض المستمر للنزاع . وفضلاً عن ذلك فالنزاع بصفته هذه ليس شراً بالضرورة ، فقد تكون وغالباً ما كانت له قيمة بناءة . إن تعبئة الطاقات من أجل فض المنازعات يمكن أن تكون لها قيمة من ناحية تحقيق التكامل والخلق بالنسبة إلى الشعب فضلاً عن الفرد . ومن التحديات في عالم بلا حرب تمكين الناس والشعوب من أن تتعلم الاشتباك في نزاع بغير عنف — أي أن تجد على حد عبارة ولیم جیمس البارعة « المقابلات المعنوية للحرب » .

أما أن هذا في مستطاع الإنسان من الوجهة السيكولوجية ، فأمر لا يحتمل الكثير من الشك ، حيث أظهر الإنسان أنه قادر على إيجاد المنفذ المناسب لما يعمل في نفسه من دوافع عدوانية وتنافسية في جميع أنواع النشاطات في زمن السلم والتي لا تصل إلى حد العنف . ومع هذا فقد يتعين تغيير الكثير من العادات الاجتماعية الحالية غير السليمة إذا أريد تعديل ميل الإنسان الحالي إلى استخدام العنف تعديلاً له مغزاه .

لقد كتب الكثير مثلاً في السنوات الحديثة العهد عمال الزبادات في السكان

والصنيع، والتخصص، وبناء المدن، والأتومية من آثار اجتماعية وسيكولوجية على الناس . والتأثير الذي أعنى به بوجه خاص هنا هو فقدان الإنسان لفرديته واغترابه عن المجتمع — وهو اغتراب يأتي معه إحساس من عدم التدخل فيما يتعرض له البشر الآخرون من ضائقة فعلية أو محتملة وعدم الاكتراف بها ، وبهذا تكون له علاقة بقدرة الناس على أن يحتملوا من الناحية السيكولوجية النتائج المترتبة على الدمار الجماعي والعنف الجماعي ، ونتيجة لهذه العملية تصبح النظرة إلى الإنسان على أنه أحد عوامل التكلفة أى مجرد بند فيها أو أداة تخدم التنظيم أو الآلة الجماعية - يصبح وسيلة لغاية بدلاً من أن تكون غاية في حد ذاتها . وفي لغة الاستراتيجية العسكرية الحديثة غالباً ما تشاهد أنماط من التفكير تعكس تجرد الإنسان هذا في إنسانيته . فالأفكار من قبيل « الضربة الأولى » ، « الإسراف في القتل » ، « الردع لمواجهة القوة » ، وما إليها تمثل طرازاً من التفكير يقوم على الحركة والحركة المضادة ونظرية اللعبة . وهو طراز يعامل الملايين ممن يحتمل أن يصبحوا ضحايا بشرية على أنهم مجرد إحصائيات أو يبادق في لعبة شطرنج عالمية ، وتحجب من الناحية السيكولوجية العواقب المخيفة التي تصيب الشعب بصفته الفردية من جراء أفعال يجرى التفكير في القيام بها ، وهي عواقب تجعل التقدير الكامل لها من أمثال هذه الأفعال شيئاً لا يمكن احتمالها من الناحية العاطفية .

غير أنه ينبغي أن ندرك أن نتائج التكنولوجيا الحديثة والأتومية وحتى البيروقراطية لم تكن بالتأكيد سلبية فحسب ، إذ كانت لها أيضاً آثار بناء بصورة هائلة من حيث تنمية الكفاية ، والتخفيف مما يعانيه البشر من الكدح والعناء ، وجعل الحياة الأوفر ثراءً والمزيد من الوقت الفراغ أمراً في حين الإمكان بالنسبة إلى المزيد من الناس . فضلاً عن هذا في جانب الاتجاهات نحو تماثل الفكر والغفلية في المجتمع الحديث هناك أيضاً حوافز مستمرة تعمل على تنمية النزعة الفردية — في الفن والأدب وفي الجهود المفيدة التي يبذلها الناس في كل مكان من أجل تحقيق أهدافهم في الحرية والسلام والكرامة والإنسانية .

ومع هذا يحتمل أن تعمل الضغوط من جانب التكنولوجيا الحديثة على استمرار الاتجاه نحو تجرد الإنسان من الصبغة الفردية ، وسوف تنشأ حاجة ملحة في عالم بلا حرب إلى ابتداع ضروب من الترياق النفسى كى يستعيد الإنسان إنسانيته لمواجهة ازدياد القساوة وانخفاض الإحساس بالمسئولية الشخصية إزاء حاجات البشر الآخرين وآلامهم التى تصحب مثل هذا الاتجاه .

سوف تظل هناك مشكلة أخرى يتعين على عالم بلا حرب أن يعالجها هى مشكلة القوالب الفكرية المتعلقة بالحرب والمتأصلة جذورها فى لغتنا وتقاليدنا والتى تولد الاتجاهات المؤدية إلى ارتكاب العنف الجماعى . إن كتب التاريخ عند كل شعب تبرر حروبه على أنها شجاعة عادلة وشريفة ، وهذا التجديد مشحون بأنغام عالية من الوطنية وحب البلد . فالفضائل من قبيل البطولة والشجاعة تعتبر دليلاً على الرجولة ويربطها العرف بشن الحرب . وعلى العكس من هذا ينظر بوجه عام إلى تجنب الحرب أو السعى وراء السلام على أنه « تخنث » وسلبية وجبن وضعف ، وأنه مشين أو هدام . وتحاط الحقائق الوحشية ، التى تشتمل عليها الحرب ، بهالة من الفتنة ويجرى طمسها فى قصص لا حصر لها عن البطولة والمجد ، بينما تحذيرات تصدر من حين لآخر من رجال مثل الجنرال شيرمان من أن « الحرب جحيم .. ومجدها هو كله نور القمر ، لا تذكر إلا قليلاً أو لا يجرى ذكرها .

ومن النقاط الأساسية التى قد يبدأ عندها مجتمع يخلو من الحرب ، فى معالجة هذه القوالب الفكرية هى أنواع المؤثرات التى يتعرض لها أطفالنا . غالباً ما نسمع القول مثلاً بأن ألعاب الحرب واللعب العسكرية مفيدة ومناسبة للأطفال — بمعنى أنها تعمل كنافذ تنسرب عن طريقها مشاعرهم العدوانية . قد يصح أنها تقوم بدور أمثال هذه المنافذ ، ولكنها تهدم التربة أيضاً للتقبل السيكولوجى للحرب والعنف . لسنا نستطيع تبريرها إلا إذا لم يتوافر لدينا نوع آخر من اللعبة للعب يصلح بالمثل منفذاً للدوافع العدوانية — وهو فرض

غير صحيح تماماً . وفي رأيي تصدق الحجة نفسها على مشاهد العنف في التلفزيون والأفلام السينمائية والرسوم الكاريكاتورية الهزلية . إن الدفاع الذي غالباً ما نسمعه وهو أن مثل هذا العنف مجرد مرآة تعكس على أي حال ما يجري في لا شعور الطفل ، وأن ، الأطفال الأصحاء والمتزنين ، لا تصيبهم الآثار الفلسفية المترتبة عليه ، هذا الدفاع يخفق في أن يعرض المشكلة في إطارها الصحيح . وحتى لو صح - وهو بالتأكيد ليس بالحقيقة التي قام البرهان عليها - أن الدوافع العدوانية كامنة في نفوس الأطفال الصغار وتلقائية ، فالأشكال التي تتخذها أمثال هذه الدوافع والمنافذ التي تتسرب عن طريقها يمكن تعديلها . ليس من شيء في اللا شعور الإنساني يزوده غريزياً بالمعرفة في تكتيكات التعذيب أو القتل ، المتعددة . إن تعليم الأطفال مثل هذه التكتيكات عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية لا يعمل على تلقينهم أساليب الوحشية فحسب وإنما يجعلهم يفقدون باطراد الحساسية من ناحية مشاهد الموت والعنف البشري . ويبدو لي أن هذه مشكلة أخطر بكثير من وجهة نظر المجتمع من المشكلة المتعلقة بما إذا كانت أمثال هذه الصور من ، الترفيه ، تسبب أو لا تسبب اضطرابات عاطفية في بعض الأطفال . فإذا أردنا أن نجعل من التمثل المنظم للناس شيئاً عتيقاً وبالياً فلا يكفي التشدد بأن تقاليدنا الدينية تعارض العنف بينما الكثير من نواحي نسيجنا الاجتماعي تغض الطرف عن مثل هذا القتل بل وتمجده . فلكي نكون منطقيين مع أنفسنا فإن كل عنصر من عناصر عملية غرس الثقافة وهي العملية التي تشكل مدركاتنا وأهدافنا ، ينبغي أن يدعم القيم المتعلقة بعدم استخدام العنف ، وأن يبدأ هذا في أوائل فترة الطفولة ويستمر طيلة حياة الفرد . ومن ثم يجب أن نوجه مالدينا من الكتب الدراسية وكتب التاريخ ودوائر المعارف ووسائل الاتصال الجماهير نحو تمجيد إنجازات الإنسان السلبية بدلاً من إظهار الممارك التي اشتبك فيها في مظهر رائع ، ولا يجب أن يقتصر هذا على ممارسه الأطفال من الألعاب

وما يلهون به من اللعب والدمى . يجب أن يكون علماءنا والمربون من رجالنا وفنانونا الخلاقون ، وليس قوادنا هم أبطال التاريخ .

قد تساق الحجة على أن ما أدعو إليه هو نوع من التوعية الضخمة للناس ، لا تتفق مع المثل التي يعتنقها مجتمع حر . مثل هذه الحجة تعجز عن أن تأخذ في الحسبان أنه ما من مجتمع يخلو من مجموعة من تقاليد وعادات يفرضها على أعضائه بطريقة ضمنية أو سافرة — فلقد كان تمجيد العمل العسكري جزءاً من هذا المذهب للقيم تماماً ، إذ نشأ عن الضرورات التاريخية التي فرضتها العلاقات الدولية في وقت بدا فيه أن أداة القوة المسلحة هي الطريق الوحيد لتحقيق أهداف قومية عاجلة . الحقيقة أننا دخلنا في عصر لم يعد فيه الالتجاء إلى الحرب بالذي يخدم هذا الغرض ، وأمام هذا التطور يصبح من الحتمي على الإنسان إذا أراد أن يظل على قيد البقاء ، أن يغير عن معنى القيم البالية التي تعمل على جعل الحرب مستساغة من الناحية السيكولوجية وأن يستبدلها بأخرى نفعها أكبر من حيث اتفاقها مع العصر . إن محاولة تخطيط نظم التعليم وتربية الأطفال والاتصال بال جماهير وفق مبادئ تدعم كرامة الحياة البشرية وقيمتها ليست مجرد ضرورة اجتماعية في عصرنا النووي ولكنها تنعش أيضاً مع أعظم ما يعتز به مجتمع حر من القيم .

وقد يجد عالم يخلو من الحروب أن من الضروري أن يعيد النظر في مجموعات أخرى من القيم على ضوء هذه المعايير . فيمكن أن تتوقع مثلاً أن الاتجاهات التقليدية بالنسبة إلى العقاب والانتقام من المنحرفين الأحداث والمدمنين على تعاطي المخدرات والمجرمين تخلق مكانها بصورة متزايدة لأنماط تضع التأكيد على معالجتهم وإصلاح شأنهم ، وأن يصبح التعبير النهائي عن عنف المجتمع إزاء الفرد — عقوبه الإعدام — نادراً أكثر فأكثر .

ومع هذا فحتى لو أمكن التقليل من الميل إلى ارتكاب أعمال العنف الفردي ، وهو ما اعتقده عن طريق إدخال أمثال هذه التعديلات في عملياتنا لنشر الثقافة ، فما الذي يمكن عمله للقضاء على ضروب التحيز للعنصر التي

تميل إلى تنمية الاتجاهات الجماعية من العنف والكراهية بين الشعوب
المشتبكة في نزاعات فيما بينها؟ هنا علينا أن نعالج طائفة مهمة أخرى من
الافكار القديمة التي تتطلب التغيير - وهي الافكار المرتبطة بالقومية ،
وفي هذا يذكرنا ستاجنر بقوله « منذ ثلاثمائة سنة خلت كانت الإيماءات
بشأن التسامح الديني موضع الاستنكار باعتبارها أدلة على الضعف
الأخلاقي - واليوم نعتبر التعصب الديني علامة على الانحلال الأخلاقي ،
وقد نصل إلى نقطة عندها ينظر إلى أوهام الكبرياء القومي والاضطهاد
القومي بنفس النظرة . »

واستبعاد أنماط التحيز الوطني لا يعنى القضاء على حب الوطن ، فالمرء
لا يقل حبه للأسرة لأنه يكن حباً عميقاً لبلده ، كما لا يقل حبه لبلده لأنه
يحب إحساساً عميقاً إزاء الإنسانية ككل . ولكن كما أن حب المرء لأسرته
يتسامى عليه ولاؤه لوطنه إذا تعرض وجود الأخير للتهديد ، كذلك من
الممكن والحتمى أن يسمو ولاء المرء للجنس البشرى ككل على حبه لبلده
إذا تعرض وجود هذا الجنس للتهديد سواء على صورة كارثة طبيعية أو
مرض وبائى أو حرب كلية .

أجل ، إن من الطرق السيكولوجية التي تستخدم لتقييم نضوج الإنسان
العاطفى قدرته على الارتفاع فوق مستوى ولاءاته المحلية . فعندما نكون
صغاراً جداً نحب والدينا وأسرتنا المباشرة فقط . وإذا تقدم فى السن يجب
أن نصبح قادرين على الخروج من هذه الدائرة الصغيرة المحيطة من الولاءات
العائلية ونحب من هم خارج هذه الدائرة . إن الأشخاص الذين يفتقرون
إلى النضج العاطفى لا يستطيعون هذا ولا يمكن أن يمنحوا حبهم إلا إلى من
يشبهونهم كثيراً جداً أو يشبهون أهم أفراد أسرته . ونقول إن أمثال
هؤلاء الأفراد أخفقوا فى حل عقدة أوديب ، أو أنهم لا يقدرّون إلا
على نوع من الحب الذاتى . وفى الإمكان أن نرى الانعكاسات غير المباشرة

لانعدام النضج هذا في أولئك الأفراد البالغين الذين يظنون متعلقين إلى حد الإصراف بالرموز الدالة على المجموعة التي ينتسبون إليها ، وذلك من قبيل جماعات الإخوان أو جماعات الأخوات أو فرق كرة القدم في الكليات التي يدرسون فيها ، أو ولاية تكساس ، ولا يستطيعون أن يقيموا علاقات حب وثيقة مع من هم خارج هذه المجموعات العائلية المتوسعة المعنية . فكلما أصبح الفرد ناضجاً من الناحية العاطفية صار أقدر على أن يحب الغير على أساس مزاياهم وفضائلهم الفعلية بوصفهم بشراً وليس لمجرد كونهم من أبناء بلده أو ينتمون إلى نفس المحفل الذي هو عضو فيه أو نفس الكنيسة أو يشبهونه من ناحية لون جلده . وعلى ضوء هذا المعنى فإن القدرة على الإرتفاع فوق المشاعر الوطنية ، عندما يتعلق الأمر برقاهية البشرية ، تمثل مستوى رفيعاً من النمو العاطفي ، وهذا النظام من القيم يحظى باعتراف ضمني عندما نطلق على كبار الإنسانيين من أمثال ألبرت شفايتزر وإليانور روزفلت عبارة « مواطنون عالميون » .

فإذا أريد للإنسان أن يظل على قيد البقاء ، لا يكون في الإمكان من الناحية السيكلوجية فحسب بل يكون من الجوهرى أن يظهر أهل الشعوب جميعاً في النهاية تمسكاً بقانون دولي يسمو على قوانينهم القومية عندما يتعلق الأمر برقاهية العالم ، بمثل ما يقبل الناس في الخمسين ولاية التي يتكون منها اتحادنا ، بوجه عام ، الحقيقة التي ترى أن القانون الاتحادي يشجب قانونهم عندما يتصل الأمر بالرقاهية القومية . والعلاقات الدالة على مثل هذا الاتجاه واضحة الآن في اتجاه الكثير من الدول ذات السيادة وهو اتجاه يزداد يبطء إلى أن يعهد بسلطات معينة إلى الأمم المتحدة أو لاية تنظيمات دولية أخرى تجارية أو نقدية .

ولكن إذا استمر النزاع بين الشعوب ، وهو ما يحتمل أن يحدث بالنسبة إلى مشكلة أو أخرى ، فهل من الممكن عملياً من الناحية السيكلوجية

مواصلة النزاع بدون استخدام العنف ؟ هناك أدلة متراكمة تبين أن مواصلة النزاع بين الجماعات وبطريقة تخلو من العنف ، ليس ممكناً من الناحية العملية فحسب ، بل ويمكن أن يكون فعالاً جداً . فحيث تحقق الأساليب التقليدية في الدبلوماسية أو المفاوضة أو الوساطة ، فلا تزال لدينا أساليب أخرى لاتصل إلى مرتبة الحرب ، ومن قبيل ذلك العقوبات أو عمليات المقاطعة . إن الأساليب الفعالة ولكنها خالية من العنف والتي استخدمها في مواصلة النزاع رجال من أمثال غاندى ومارتن لوتركنج مثال يوضح القوة الأدبية الهائلة التي تكمن في أمثال هذه الطرق التي تستخدم في معالجة أمر خصم . وبرغم أنه لا يمكن تطبيقها بصورة مباشرة على النزاع الراهن بين الشرق والغرب فقد تصبح أكثر أهمية في عالم يحرم فيه استخدام أسلحة الهلاك الجماعى . مثل أساليب الصراع هذه لاتميل فقط إلى الإسهام في إعادة القيم الإنسانية النزعة التي تفخر بها الحضارة الغربية ، وإنما تفيد أيضاً في تصحيح القوالب السكولوجية المتحجرة والمشوهة بشأن العنف . بالنسبة إلى المقاتل غير العنيف ، يكون الالتجاء إلى العنف علامة ضعف ، بينما التزام عدم العنف مظهر يدل على القوة والشجاعة الباطنية . وهذا صحيح إلى درجة كبيرة من الناحية السيكولوجية . لقد عرف علماء الطب النفساني منذ أمد طويل أن الالتجاء إلى العنف ينبثق من مشاعر الخوف والضعف الباطنى أكثر مما ينبعث من القوة ، وأن التسوية العادية «العاقلة» بين القوة وعدم العنف من جهة والضعف من جهة أخرى غالباً ماتكون تسوية باطلة إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر الدينامية النفسية اللاشعورية .

وتعلم علماء الطب النفساني أيضاً أن الجهود التي تبذل للسيطرة على مريض يمتلكه الغضب عن طريق القوة تكاد دائماً أن تجعله عنيفاً بدوره ، بينما يميل تجنب العنف إلى كبح أمثال ردود الفعل هذه فيه . ولقد اتضح بصورة متكررة أن في الإمكان وضع مستويات جماعية في غير بمستشفى

تعمل ، حتى في ظل الإثارة الشديدة على استبعاد العنف من جانب كل من المريض وهيئة المستشفى .

وفي مستوى الصراع الدولي هناك أساليب مختلفة اختلافاً أساسياً جديدة أيضاً أن تكون موضع النظر . إن الورطة الكبرى التي يواجهها عصرنا هي أنه يبدو أننا أمام صراع لا يمكن فضه بين نظامين أيديولوجيين وسياسيين واقتصاديين قويين . إلا إن أية محاولة من أجل التماس حل عسكري لا يمكن أن تؤدي إلا إلى إفناء الإثنين . لقد علمنا التاريخ أن المخرج الوحيد من ورطة من هذا النوع غالباً ما يمكن في أن يعاد الفحص . الناقد لأساليب الفكر العادية التي نشأت عنها الورطة . مثال ذلك أن بعض المتناقضات الأساسية في ميدان العلوم الطبيعية لم تفض إلا عندما طبقت أساليب الفكر الحديثة في نظرية أينشتاين عن النسبية بدلاً من أساليب التفكير العادية بصدد الزمان والمكان . وبالمثل ظلت « متناقضات » كثيرة ينطوي عليها السلوك البشري غامضة إلى أن تمكنت فكرة فرويد عن وجود عمليات لاشعورية من توضيح ما عجزت عنه الأساليب العادية . إن الأسلوب التقليدي للتفكير بصدد المنازعات الدولية هو اعتبارها صراعاً من أجل القوة تبيته النهائية الممكنة والوحيدة هي انتصار أحد الجانبين على الآخر وتعتبر عنه الصيغة المشهورة « أحر أو ميت » . والقفزة في تفكيرنا واللازمة لفض هذه الورطة هي الإدراك بأن في إمكان الخصمين أن ينافس كل منهما الآخر دون أن يشمل هذا بالضرورة القضاء على أي منهما .. بل الواقع أنه في عملية المنافسة يمكن أن يزداد كلا الجانبين قوة ..

وهذا يتضمن قبول التعايش الذي يلقاه الكثير من الناس على جانبي الصراع غير مستساغ للغاية ، إلا أن الحقيقة الصلبة هي أنه ليس أمامنا من بديل في عصرنا النووي إلا أن نواجه هذا ونقبله . والواقع أن مثل هذا التعايش بين الخصمين الأيديولوجيين الكبارين ليس غريباً على التجربة الإنسانية .

فبعد قرون من العنف العقيم والدموى استقرت المسيحية والإسلام على العيش جنباً إلى جنب ، وحتى في داخل المسيحية نفسها يؤخذ التعايش التنافسي بين البروتستانتية والكاثوليكية على أنه قضية مسلمة . والمجلس المسكوني فيه إيضاح يثير الاهتمام ، على أنه إذا أتبع الوقت الكافي وانقضى العنف فغالباً ماتت حركة القوى الديالكتية التي تميل في النهاية إلى التقريب بين الخصوم . وحتى في الصراع الأيديولوجي الراهن تقدم السنوات القريبة العهد الدليل على اتجاه نحو إرساء الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي وهو اتجاه يبدو أنه يزداد كلما زاد إحساسه بالامن ولكنه يتضاءل كلما أحس أنه موضع التهديد .

والتعاون بين الخصوم يمثل أسلوباً آخر غير تقليدي في فض المنازعات يميل إلى أن يرفضه الكثيرون من الناس من الناحية العاطفية . فالفكرة التي تذهب إلى أن في الإمكان التعاون مع خصم وبخاصة الذي تتعارض أيديولوجيته الأساسية مع أيديولوجيتنا ، فكرة تبدو لأول وهلة ساذجة تماماً . إلا أنه كما أوضح توماس شيلنج الأستاذ بجامعة هارفارد في كتابه « استراتيجية الصراع » ، حدث نوع من التعاون بين الجانبين المتعارضين حتى في الحربين العالميتين الأولى والثانية عندما تعلق الأمر بمصالحهما المتبادلة . وتغل النشاطات التعاونية ضرورياً من الجراء تدعم الاتجاهات الإيجابية بين الخصوم وتكبح الاتجاهات المتعارضة . وبما له فعالية بنوع خاص الجهود التعاونية من أجل أهداف مرغوب فيها أو مطلوبة من أجل التنسيق والتي لا يستطيع أى من الجانبين أن يحققها بمفرده ، ومن ذلك القبيل الأبحاث خلال السنة الجيوفيزيائية . ومثل هذه النشاطات تشتمل أيضاً على عنصر تنافسي يصلح منفذاً سليماً للمنافسات القومية . ومن الأنواع الأخرى من المنافسة والتي يحتمل أن تكون ذات طابع بناء في عالم بلا حرب ، السباق في ارتياد الفضاء ، وفي الفنون والعلوم ، وفي تنافس الشعوب الكبيرة على مساعدة شعوب العالم المتخلفة .

أدرك أنى لم أحاول أن أدخل فى المستقبل الاحتمالات الخيالية التى تنتظر الآن من الناحية السيكلوجية فى عالم بغير حرب . وإذا كنت لم أفعل هذا فليس السبب فيه أنى لا أعتقد فى وجود أمثال هذه الإمكانيات ، ولكن لأنى أرى أنه من الضرورى أولاً أن نحاول فهم بعض المشكلات لسيكلوجية الأشد إلحاحاً التى قد تواجه الإنسان خلال الفترة الانتقالية فى محاولة المحافظة على السلم الثمين الذى يكون قد وصل إليه . وفى محاولة هذا لاتساورنى الأوهام بأنى تمكنت فى هذا العرض المحدود من أن أمس مايزيد على جزء صغير من هذه المشكلات . مامن شك أنها ستكون كثيرة ومعقدة . ومع هذا فإن المخ الرائع الذى يملكه الإنسان والذى أطلق سر الذرة من عقاله ، ويحاول أن يحل أسرار الفضاء الخفية ، قادر تماماً على مصارعة هذه المشكلات . إن معظم الناس فى الكوكب الذى نعيش فوقه يحنون عن وعى إلى عالم يسوده السلام ، ولكن لامعقولية الإنسان غير الواعية قد تقضى عليه برغم رغباته الواعية . من الأهداف الكبرى التى يتوخاها علم السلوك أن يزيد من فهم الإنسان لنفسه حتى يخضع اتجاهاته ودوافعه غير الواعية لسيطرته الواعية ، ومثل هذا الهدف لم يكن ضرورة ملحة أكثر منه فى عالم اليوم ، خشية أن نفس الآلات التى صنعها الإنسان ببراعته تصبح ، بسبب حماقته ، المردة التى تعمل على هلاكه .

(١١)

سيكولوجية إنسان في عالم ببؤنة حرب

مرجريت ميد
الايروبولوجية ، أمانة قسم
الايبتولوجيا بالمتحف الاثريكي
للتاريخ الطبيعي .

إن إقامة عالم يخلو من الحرب أمر يجب النظر إليه في ضوء معاصر تماماً . وكل ما يمكن قوله الآن بعد تطور الحرب النووية ، والبيولوجية والكيماوية القادرة على إحداث الدمار الكلى ، يختلف اختلافاً بعيد الغور عن أى شىء قبل أو كان يمكن أن يقال فى أية فترة سابقة من التاريخ ، سواء عن محاسن السلم أو عن أهوال الحرب ومنتجاتها الثانوية الإيجابية وهى الوطنية والشجاعة والإبداع الجنردى . يجب أن يدرك بوضوح كيف تغير الوضع الكلى عن ذلك الذى كان موضع التصور منذ عهد قريب كبداية الحرب العالمية الثانية مثلاً ، إذا كان علينا أن نقوم بعملية تقييم تام لموقفنا الحالى وللشارالتى يمكن أن نجنيها من إلغاء الحرب . لقد طال اشتياق الشعراء والأنبياء للسلام ، وتغنوا بتمجيده ، وتكونت جماعات دينية للعمل من أجله ، ولكن هذه المناشط الماضية هامشية فى جوهرها . وحتى الجماعات ذات النزعة الحربية اعترفت دائماً بأن الفترات التى تخلو من الحروب شىء مرغوب . وكانت الجماعات التى أنهكت قواها تسعى إلى الهدنة التى كان يرحب بها أيضاً من يؤثرون حياة هادئة وادعة . ولكن بمجرد أن اخترع الإنسان فكرة الحرب كان من المحقق أن تنشب حروب جديدة طالما استطاع بعض الناس لبعض

الوقت أن يستفيدوا منها . إن الحرب نظام ينحصر في شباكه غير الراغبين فيها وغير المستعدين لها ، شأنهم شأن الراغبين فيها والمستعدين لها .

أما الآن ، ولأول مرة في التاريخ البشرى ، فالحرب لا تعود بالنفع على أى إنسان ، إذ لا يمكن أن يكون هناك فائز أو مهزوم . والآن ولأول مرة ، تنهياً لنا فرصة حقيقة لأن نقيم على نطاق عالمي حكم القانون والنظام . عندما تحدث الناس في الماضي عن السلم ، كان ما يعنونه في الواقع هو هدنة . فلم يكن السلام الروماني والسلام البريطاني أكثر من حالة في داخل نظام واحد . وطالما لم يكن من صالح كل شيء أن يكون في داخل نظام واحد ، لم يكن في وسعنا أن نتصور على نحو فعال مثل هذا النظام ، ولم يكن في إمكاننا أن نتحدث حقيقة عن السلام . ولكن حتى الآن وحين يكون العالم الخالي من الحروب في متناول أيدينا — لأن البديل المحتمل هو الدمار الكامل — يظل السلام كلمة غامضة ومنطوية على نفسها إلى حد كبير .

سوف أتناول بالبحث أنواع التغيير المعنوي والسيكولوجي الذي يمكن أن نتوقعه على نحو معقول في الفترة التالية لهيروشيما ، كنتيجة مترتبة على الخطوات التي اتخذت لخلق عالم تنتق منه الحرب وأعني بهذا عالماً لا يعود فيه الالتجاء إلى القوة أسلوباً مقبولاً لفض الخلافات بين الجماعات المنظمة على صورة شعوب ، وحركات تحرير ، وحركات انفصالية ، وما إلى ذلك . مثل هذا التغيير لا يحمل معه بالضرورة أى نقص في الأشكال الأخرى من العنف . كذلك فإن وجود عالم بلا حرب بصفته هذه ، لا يحمي الناس والجنس البشرى من أخطار أخرى ، وخاصة من تطبيق العلم على بيئة الإنسان ، أو على العلاقات بين الإنسان والإنسان أو العلاقات بين جماعة بشرية وأخرى ، تطبيقاً لا يخضع للقيود ويتسم بانعدام المسؤولية .

وبفرض قيام عالم نزع منه السلاح بشكل فعال وفيه تنظيم سياسي فعال يجعل الالتجاء إلى الحرب مستحيلاً ، فكيف تكون النتائج المعنوية والسيكولوجية؟

سوف تكون النتيجة الكبرى الأولى استعادة الإيمان باستمرار الحياة البشرية بجميع أشكالها الغنية المتعددة ، والإيمان بالإنسان وحضاراته وقدرته على النمو والتغير . كان الإيمان بالاستمرار جوهرياً بالنسبة إلى وجود المجتمعات المعروفة كافة . فيجب أن يعتقد الناس أن الشمس سوف تشرق غداً ، وأن الصيف يعقب الشتاء ، وأن الثريا وغيرها من مجموعات النجوم تسير في مسالك ثابتة عبر السماء ، وأن القمر يكبر ويحق وتستجيب حركات المد والجزر ، وأنه حيث وجد حيوان الصيد أو زرعت الفاكهة فسوف يوجدان ان مرة أخرى ، وأن البذرة التي تغرس في الأرض سوف تنمو فتكون نباتاً يغل بدوره بذرة ، وأن المرأة الحامل سوف تضع طفلاً في الوقت المناسب ، وأن الطفل يكبر ويصير رجلاً ، وأن جميع الرجال والنساء يشيخون ويموتون .

وفي الأنواع الأخرى فإن السلوك اللازم للإبقاء على الحياة لإرشاد الجماعة إلى الغذاء ، ولتربية الصغار وحمايتهم — بجميع بين الغزيرة والتعلم . فكل دليل صغير ، وكل تغيير في درجة الحرارة أو الريح أو الضوء أو الشكل ، يولد السلوك التالي . إن الدب الذي ينام خلال فصل الشتاء لا يطلب منه أن يعتقد أنه « إذا حل الشتاء فلا يمكن أن يكون الربيع بعيداً جداً » ، ذلك أنه يعتمد بدلاً من هذا ، على الأدلة المستمدة من ضروب الانتظام في الطبيعة .

ولكن منذ وقت طويل مضى تحول الإنسان من اعتماد غريزي ، يوماً بعد يوم ، على الضوء ودرجة الحرارة والرطوبة إلى اعتماد على قدرته على أن يتخيل ويصف بالالفاظ أي شيء كان غير موجود — الرضيع الذي لم يولد بعد ، والنبات الآخذ في الازدهار ، والشتاء القادم . وبالنسبة إلى المخلوقات الأخرى فالاستمرار يهيئه الإطار البيئي المركب والذي يتحدد فيه ، يصيرها بفعل التوازن بين نوعها والأنواع الأخرى من جهة والنتائج الطويلة الأجل المترتبة على الدورة المناخية من جهة أخرى . ولكن

الإنسان صنع عالمه الخاص به . فتعلم وعلم أطفاله أنه يجب غرس البذرة ، ورعاية البستان ، وحصد المحصول ، وتعلم متى يظهر السمك ومتى تندفع قطعان الجاموس عبر السهول . ما من جزء مفرد من العدة المركبة التي يحتاج إليها مخلوق بشري لكي يعتقد في نموه هو ويستبقه ، ولكي يتعامل مع العالم ، سواء الطبيعي أو الذي هو من صنع الإنسان — نقول إن هذا الجزء لا يترك للطبيعة وحدها . أصبحت كل معرفة الإنسان الواقية ثقافية — يصنعها الإنسان ويعلمها للغير — وبالتالي فإنها هشة قابلة للكسر .

ولقد لاقى الناس دائماً صعوبة في الاطمئنان إلى المعتقدات في المستقبل والتي بنتها ثقافتهم ، أي صعوبة في الاطمئنان إلى ثقتهم في ضروب الانتظام بالعالم والتي يمكن الاعتماد عليها وكانوا يتعلمون ببطء فهمها . فمن الأم الشابة التي تمشي على أطراف أصابع قدميها للتأكد من أن رضيعها الحديث الولادة شيء حقيقي ، إلى الشعوب التي تدق الطبول وتقدم الضحايا خشية أن تختفي الشمس حين تظلم السماء عند حدوث كسوف ، كانت الناس تساورهم الشكوك المتكررة . ومرة بعد أخرى كانت شكوك الناس تغذيها الحوادث ، والجهل ، والفروض الباطلة بشأن تعاقب الأحداث .

ولكن ما إن حقق الناس السيطرة على الطبيعة عن طريق قدرتهم على حساب المسافات من حيث الزمان والمكان ، وفهم تعاقب الظواهر الطبيعية ، واختراع وسائل قهر المخاطر ، من الاضطرابات القديمة إلى نظمنا الحديثة للإنذار التي تحمي مئات الألوف من الأرواح في حالة عاصفه هوجاء ، زاد أيضاً إيمان الناس في انتظام العالم الطبيعي . وفي العالم الحديث ، وحيثما كان العلم جزءاً لا يتجزأ من التجربة ، حدثت زيادة هائلة في الإيمان بالمستقبل . أصبح في إمكان السفن أن تشق طريقها عبر البحار ، وأمكن استخدام الأدوات لتوجيه الطائرات إلى الأماكن التي تقصدها ، وإعداد الرسوم على الورق الأزرق للسدود الضخمة ، وطبع تقويم يبين شروق القمر ، وغروبه لقرون مقدماً ، وصار في إمكان العقاقير أن تمنح الأطفال الضعاف

البنية هبة الحياة . وارتفع إحساس الناس بالاستمرار إلى نقطة عالية ،
وتضاءلت بشدة الحاجة إلى تدخل السحر والدين في رتابة الحياة اليومية .
وظل الناس يصلون من أجل الرحمة . ولكن الصحراء أينعت كالوردة ،
وسرعان ما سيكون من غير الضروري الصلاة حتى يسقط المطر وإنما ستكون
ضرورية فقط من أجل فض المنازعات بين الفلاح الذي يريد أن ينهر المطر
وفريق اليسبول الذي لا يريد انهماره .

ثم جاءت القنبلة الذرية ، والقنبلة الهيدروجينية ، والصواريخ عابرة
القارات ، وسفن الفضاء الموجهة ، والنتائج المترتبة على سقوط الغبار الذي
بالنسبة إلى هذا الجيل وكل جيل في المستقبل ، وكان لهذا كله تأثير رهيب .
فمن نفس المصدر الذي استمد منه الإنسان إيمانه باستمرار الحياة البشرية ،
انتزع هذا الإيمان ، وخلال عشر سنوات طالب إلى البشر أن يتعلموا أن كل
الاطمئنان المبني على المعرفة العلمية حطامته نفس المعرفة التي وثقوا بها . كان
عليهم الآن أن يتعلموا أنه ليس ثمة تأكيد الاستمرار ، بل ولا الاستمرار
الحزيل الذي يصعب تصديقه وتهف به أسرة واحدة من الإسكيمو وهي
تتبع علامات الريح في الجليد .

هذه الأزمة الجديدة التي يواجهها الجنس البشري بصورة جماعية ، إذ
يعيش الناس الآن في عالم تتصل أجزاؤه بعضها ببعض ، لا يمكن مقارنتها
إلا بالأزمة التي كان على المجموعات الصغيرة من الناس أن تواجهها بصورة
متكررة كلما اقتربت كل مجموعة من أن تفهم أن الموت طبيعي - وأن الموت
الفردى ليس وليد الصدفة ولا هو بعقاب أو نتيجة عمل عدائي من جانب
مخلوق حي ، ولكنه حادث طبيعي . لقد جاهد الناس طيلة آلاف السنين
من أجل التمكن من هذه المعرفة ، وفي عهد قريب جداً وإذراحو يتحدثون
عن إمكانية شفاء جميع الأمراض ، تعين عليهم أن يعالجوا الأمل الضمني
والمنافى للعقل ، في أن في الإمكان قهر الموت نفسه .

وفي نفس اللحظة الزمنية التي تقبل فيها الإنسان تماماً حقيقة الموت

ونظر إلى المستقبل على ضوء اعتماد منظم على الموت ، مهما ساور الناس من
إيمان أو أمل في الخلود وفي حياة آخرة أو في عودة الروح إلى التجسد ، واجه
فجأة تهديداً هو أبعد على الرعب بكثير من الموت الفردى . منذ زمن طويل
مضى تعلم الناس أن يضعوا آمالهم في أطفال سلالتهن أو قبيلاتهم أو أمتهن ،
وفي ثمار الخيال الخلاق الدائمة — مبانيهم ، وقصائدهم ونقوشهم والمعتقدات
التي ابتدعوها — وفي أناشيد الغناء التي يطلقها الذين أصبحت حياتهم
ورفاهيتهم في حيز الإمكان بفضل أفعالهم .

ولكن الآن أصبح كل أمل ، ومعه كل يقين وتأكيد ، معرضاً للتهديد .
ليس التهديد هو ما يتمثل في الموت الفردى أو التضحية البطولية التي يقدمها
جيش بأكمله أو حتى تدمير جماعة من السكان المدنيين يصبرون في بطولة
والقنابل تتساقط فوقهم . وهو ليس بضياغ البلد أو دمار حضارة أو حتى
القضاء على كل ما صنع الإنسان من فن وجمال . إنه كل هذه الأشياء مجتمعة .
كان في الإمكان في الماضي احتمال انتهاء حياة فرد وذلك بفعل الإيمان بأن جزءاً
على الأقل مما يقدر الإنسان قيمته سوف يظل قائماً . ولكن هذا الإيمان
مهدد الآن بأن يتحطم . فبدون مستقبل لأي فرد ، وفي أي مكان ، تفقد الحياة
البشرية معناها . ليس من سبب يدعو إلى القيام بأبسط عمل ، وليس من
سبب يدعو إلى الادخار أو التخطيط أو البناء ، وليس من سبب يدعو إلى
التصويت أو الاشتراك في اللجان ، وليس من سبب يدعو إلى الغرس أو
الصلاة . وهذه الإمكانية الجديدة بوقوع الدمار الكلى لا يرها الناس عملاً
ينتقم به الرب من شعب معين لا يؤمن ، ولكنها عمل هو نتيجة أكمل تطور
حققه الإنسان بصفته هذه .

هذا الخوف ، في أحط صورة له ، سوف يقتله من قلوب الناس
وعقولهم عالم مجرد من السلاح ويسوده النظام . سوف يعيد هذا العالم إليهم
إنسانيتهم الكاملة بأن يعيد إليهم في صورة جديدة اعتقادهم وثقتهم في المستقبل

مفضلاً عن قدرتهم على استخدام خيالهم . في عالم لا حرب فيه سوف يتوافر للناس الوقت لمعالجة المسؤوليات الهائلة التي يفرضها وضعهم الجديد .

الشيء الوحيد الذي لا نستطيع أن نفعله هو استرجاع الماضي ، فالتغيير الذي تحدثه قدرتنا على تدمير أنفسنا تغيير دائم . فمراقبة الاختبارات وقياسها ، وتدمير القنابل الفعلية ، والتوقف عن صناعة المواد القابلة للانفجار لأغراض الحرب - هذه ليست سوى خطوات جوهرية تماماً لمنع الكارثة العاجلة . ولكن القنبلة بمعنى أنها تمثل ما اكتسبه الإنسان حديثاً من قدرات على إحداث الدمار ، هي هنالك تبقى . والحاجة إلى التيقظ إزاء استخدام هذه القدرة على التدمير - تدمير موارد الأرض من الغذاء ، وتلويث الجو ، وجعل الأرض غير قابلة للسكن ، وتشويه كل رضيع يولد ، وشل إرادات الإنسان - كل هذا لن يقل وجوده في عالم بلا حرب . ففي المستقبل الذي يمكن التنبؤ به سوف يجعل استغلال موارد الطاقة الفيزيائية ، التي لا تنفذ بالفعل ، من غير الضروري أن يكسب الناس عيشهم بعرق جبينهم . وهذا لن يغير في المستقبل ، الذي يمكن التنبؤ به ، الضرورة التي تقضي بوقاية جميع الأشياء الحية من قوى التدمير التي اكتسبها النوع البشري عن طريق العلم وعلى أساس العلم . ولكن في عالم يزول منه الخوف ، تتحرر عقول الناس لكي تواجه هذا المتطلب الجديد .

إن النتائج الضخمة المترتبة على إعادة الإيمان باستمرار الحياة إلى الجنس البشري ، تتضاءل بجانبها إلى حد بعيد أهمية النتائج الثانوية الأخرى الناشئة عن إلغاء الحرب .

إن إلغاء الحرب سوف يفضي النزاع الذي امتد عصوراً طويلاً ، بين العظائم التي تلقى قاتلة بأن من الخطأ قتل نفس بشرية أخرى وبين الاعتقاد بأن من الصواب قتل عدو . فطالما لم تزد الحرب إلا قليلاً عن كونها خصاماً جارياً بين جماعتين صغيرتين ، فإن تحقيق الرغبة في اكتساب المسكاة ،

ولإشباع الحافز على الانتقام عن طريق القتال والقتل ، يمكن أن يصبح
بالقدر الكافي من الأمان جزءاً من خلق رئيس الصيادين والمحارب والعضو
الذى يدين بالولاء لأسرة أو عصابة . ولكن إذا اتسع نطاق المدينة أصبحت
الحرب بالضرورة وبصورة متزايدة خالية من العنصر الشخصى . فالأفكار
المنتظمة المتولدة عن الخيال ربطت الناس بغيرهم من الرعايا أو المواطنين
الذين لم يلتقوا بهم أبداً .

والأفكار الرمزية الخالية من العنصر الشخصى لم تعين قط أولئك
الذين كانوا أعداء لهم ويمكن قتلهم بالسيف أو الرمح ، وبالنار اليونانية أو
المنجنيق ، وبالهجوم السريع أو الحصار البطيء الذى لا يلى . وفى عالم يجب
أن يعد رفاق الإنسان وأعداؤه بالملايين ، لا يمكن أن تكون هناك
علاقة حقيقية بين استجابة الإنسان العدوانية الفردية لموقف التهديد الذى
يشكله ذكر آخر (مهما جاز أن يحدث هذا مرة فى الماضى) وبين الحاجة
الداعية إلى قتل عدو لم يعرفه أو يراه شخصياً وربما يقيم فى مكان يبعد مائة
أو ألف ميل .

وبرغم هذا لا يزال الإنسان محتفظاً بقدرته على أن يترجم إلى رموز
تنطوى على معان عميقة ، حافزه البدائى على حماية نسائه وأطفاله ، وأن
يرمز إلى التهديد الذى يشكله رجال غير معروفين له كأشخاص ، بالنسبة
إلى نسائه وأطفاله ، وبيته ، وبلده ، ودينه ، وأسمى القيم التى يعتنقها .

قد يبدو أن العنصر الجموح فى الطبيعة البشرية، والذى تمثل عبر العصور
فى الحرب المنظمة ، هو مجرد هذه الرغبة العمياء والقربانية فى الدفاع عما
يعتز به المرء - أياً كان الثمن . إن الدول الحديثة والكبيرة قد نظمت على
نحو فعال ، بوجه عام ، الحافز البشرى على تسوية الخلافات والمنازعات
الفردية وتصحيح المظالم الفردية عن طريق القتال بالأيدي أو بالسكين
أو المبارزة أو إطلاق النار .

ولكن بدلاً من الحد من حافز الإنسان على القتال من أجل ما يعتز به سارت الدول الحديثة بعيداً من ناحية خلق مجموعات من رموز ذات أثر فعال يمكن الاعتماد عليه ، في إثارة الرغبة في الدفاع عن الدولة التي ينتمى إليها الفرد .

معنى هذا أن الحرب ، وخاصة تلك التي يشترك فيها مجموع السكان ، لا تقوم على أساس الحافز الذي يدفع بالإنسان إلى التدمير وإنما تقوم على رغبته في الوقاية ، وهذا يجعل مشكلة كيفية إيجاد بديلات سيكولوجية عن الحرب مشكلة أيسر بكثير ، ذلك أن كل مجتمع - ومجتمع على نطاق عالمي أكثر من سواه - يعتمد في استمرار وجوده على اليقظة النشيطة من جانب مواطنيه وعنايتهم التي تعز به .

والحقيقة أن القوى الجديدة التي وضعها العلم في أيدي الناس تتطلب أشكالاً جديدة من اليقظة وأشد صعوبة - أشكالاً أكثر تعقيداً ، وأوفر تنظيمًا ، وأثقل أعباء . إن الرجل من قبيلة المانتو الذي كان يريد أن يحمي زوجته الحامل من تناول طعام يطهى على نار تشعل بإحراق الخشب ، وهي نار كانت تعتبر بالنسبة إليها من المحرمات ، كانت مهمته سهلة بالقياس إلى مهمة الإنسان الحديث الذي يحاول حماية زوجته وطفله الذي ما يزال جنيناً ، من الأخطار المجهولة المترتبة على عقار جديد ولم يجرب إلا قليلاً بعد . لم يكن على الأول إلا أن يراقب ناره وغدو زوجته ورواحها . ولكن يجب على الإنسان الحديث ، كي يحمي زوجته وطفله ، أن يتورط في مناشط تتصل برقابة جميع النساء لافي بلده فحسب بل في العالم المتصلة أجزاؤه بعضها ببعض أيضاً .

وسوف يتطلب هذا حتى توسعاً في استخدام الرمزية . ولكن لما كنا أصبحنا قادرين على تعليم البشر كيف ينظرون إلى مئات الملايين من الأشخاص حتى عن لن يروا منهم أبداً إلا العدد القليل ، باعتبارهم من إخوانهم

المواطنين أو من الأعداء ، فسيكون لدينا سبب يدعونا إلى الاعتقاد بأن سيكون في الإمكان مد نطاق ولاءاتنا الرمزية بحيث تشمل الجنس البشرى كله . لقد أظهر البحث أن الأفراد يختلفون اختلافاً هائلاً من ناحية عدد الأشخاص الفعليين الذين يمكن الاتصال الوثيق بهم . غير أن هذا لا يعنى أن الترابط الرمزي - بين الأمريكيين وبين مواطني الاتحاد السوفيتي ، وبين جميع أعضاء الكومنولث البريطاني - لا يحدث ولا يمكن توسيع نطاقه إلى غير حد . ولكن هناك بطبيعة الحال الخطر من أن العداء الرمزي المبني على غير حقيقة مادية مستمدة من التجربة الشخصية ، يمكن بنفس السهولة أن يتسع بحيث يشمل قطاعات من البشر ، تزداد عدداً باطراد .

إن إزالة التهديد القائم باستمرار والممثل في الحرب ، قد يسفر عن نتيجة يمكن التنبؤ بها ، إذ قد تحدث زيادة في الأنواع الأخرى من العدوان المنظم . فالحرب لم تستخدم العنف باعتباره عقوبة فحسب ، ولكنها كانت أيضاً تقيد باعتبارها عقوبة ضد العنف . هذا الشبح الذي يمثل الهجوم الخارجى غالباً ما أقاد في كبح المنازعات الطائفية ، بمثل ما يخمد نزاع بين عضوين في جماعة أمام هجوم ماعلى الجماعة بصفتها الكلية . لا يزال من المستحيل تقدير مبلغ ما تؤدي إليه فكرة غضب مشترك يتقاسمه الناس ، من دعم تضامن الجماعة . إن تضامن الجماعة لا يتوقف توقفاً كلياً بالطبع على اعتقاد في كونه ذا أثر فعال من ناحية إبعاد التهديدات بالحرب ، ولكن التهديد بالحرب عنصر واحد في تفادى نشوب الصراع الداخلى . ولذلك من المهم أن ندرك أن خلق قوة بوليس دولية ، مهمتها منع نوع النزاع الذى كان يفضى بطريق الحرب ، قد يكون له تأثير ضئيل جداً في كبح تلك الأنواع من النزاع التى بدلاً من أن تؤدي إلى الحرب كأن يحول دونها فعلاً نشوب حرب أو خوف مستمر من الحرب . ففي داخل الدول القومية - وحتى في داخل أقاليم أكبر منها اليوم - نجد أن تصادم المصالح بين الإدارة والعمل أو الزراعة ، وبين النقابات المتنافسة أو المنظمات الإنتاجية المتنافسة ،

وبين أساطيل الصيد المتنافسة أو بين الخطوط الجوية المتنافسة ، يمكن أن يؤدي إلى منازعات حالت الحكومات دون وقوعها وبصورة فعالة تماماً في زمن الحرب وعلى نحو أقل فعالية في زمن السلم . وإذا لم تتخذ تدابير للسيطرة على أمثال هذه المنازعات فقد تزيد بدلاً من أن تهبط مع إلغاء الحرب بين الدول .

ليس السبب في هذا أن بالبشر قدراً معلوماً من العدوان والعداء يجب أن يجد له منفذاً في صورة ما . والآخرى أن السبب فيه أنه إذ تكونت الشعوب ، فإن المصلحة القومية معبراً عنها بالأخطار من الأعداء الخارجيين ، والتي يتعرض لها جميع أعضاء الأمة ، هذه المصلحة أدرجت باعتبارها عنصراً هاماً في الصروح المحلية التي تقام للمحافظة على السلام . وبوجه خاص فإن إلغاء الحرب سوف لا يوفر للناس حماية ضد المنظمات المنشقة مثل الجيش الجمهوري الأيرلندي أو منظمة الجيش السري ، كما أن يعمل على حماية مجموعات المدنيين من عنف أنواع معينة من التصرف الحكومي . إن نفس النجاح الذي تحققه الجهود المبذولة من أجل إيجاد عالم يخلو من الحروب سوف يتطلب مبتكرات في الصروح الداخلية والمحلية التي يراد بها المحافظة على السلام .

كذلك في الإمكان تماماً أن تحدث زيادة في أعمال العنف الفردية ، وهذا أمر محتمل بنوع خاص في الفترة التالية مباشرة لنزع السلاح حين يكون من الضروري معالجة أمور جيل تربى على أن يستجيب بتحيز متطرف وعداء سافر لرموز خاصة تمثل الصديق والعدو ، وتمثل قيمنا وقيمهم . لقد تميزت السنوات الممتدة منذ الحرب العالمية الثانية بزيادة شديدة في عدد الأعمال الصغيرة والخطرة الدالة على الفوضى — قيام الإرهابيين بإلقاء القنابل ، وإخفاء القنابل في الطائرات المدنية ، وتكوين المنظمات الهدامة السرية ، واتباع أسلوب القرصنة في الاستيلاء على السفن والطائرات ، والقيام بعمليات الغزو ، من جانب أساطيل تتكون من عشر زوارق

بخارية إلخ . كان من الصعب إلى حد ما فرض الرقابة على أمثال هذه المناشط إذ من المعتقد أنه في ظل تلك الحالة القلقة من الأسلحة النووية والتنافس بين كتل القوة ، قد يسبب التدخل الفعلي من جانب إحدى الدول العظمى نشوب حرب نووية . إن حالة التهديد النووي شجعت الفوضى ذات النطاق الصغير .

ومن المحتمل بالمثل أن الذين يتولون إدارة عالم خال من الحرب ، وبسبب انصرافهم إلى المشكلات المتصلة بتنفيذ القيود المراد بها المحافظة على السلام العالمى ، قد يكونون عاجزين نسبياً عن السيطرة على أعمال العنف الفردية أو التى تعتمد إليها الجماعات الصغيرة والموجهة إلى غايات سياسية وإجرامية صغرى . ولقد عمدت معظم البلاد إلى شكل أو آخر من العمل العسكرى الداخلى لردع أمثال هذه الأفعال . ولكن الرموز المنشقة فى القوات المسلحة لشعب ما أوجدت أو أبدت أحياناً أعمال الفوضى ، بينما كبح جمع غيرها بفعل روح التضامن الغالبة . وقد تعمل الاختلافات فى التجربة بين الدول الأعضاء على زيادة الأخطار الناجمة من العنف الفردى . ففى بعض منها سيكون أناس كثيرون لا يعرفون سوى حياة السلاح ، وبعضها لن يكون قد مضى جيل على خروجه من عصر الغارات القبلية أو شن الحروب على الحدود ، وسوف يشتمل بعض آخر على أقليات بدأت فى تأكيد حقوقها .

هذه الزيادة فى العنف والاضطراب على المستوى المحلى وبين الشعوب وبين الأقاليم ، سوف تشكل مخاطرة كبرى فى الالتزام بالقانون وهو الالتزام الذى سيكون لازماً للإبقاء على عالم بلا حرب . فكما تملك الغبطة الكثيرين من الناس لأن موسولبنى جعل القطارات تسير حسب المواعيد المحددة كذلك قد تتعارض المطالبة بالنظام المحلى مع المطالبة بنظام عالمى .

والغاء استخدام القوة المسلحة لن يودى بالتأكيد إلى إلغاء الأنواع الأخرى من المنافسة والنزاع أو محاولات فضها عن طريق استخدام مختلف

أنواع الضغط . هذا الأمل غالباً ما ينظر إليه على أنه مجرد عودة آدم القديم إلى الظهور — أى التعبير عن العداء والعدوان فى أشكال جديدة وبديلة . ومع ذلك فأمثال هذه المنازعات يحسن النظر إليها على أنها المظاهر الشكلية المصاحبة لآلية ترتيبات نظامية تنجح فى وضعها بالنسبة إلى التجارة، والهجرة والتعبئة وكسب الأنصار والمؤمنين ، واستخدام الموارد الطبيعية، والإدارة على نطاق عالمى للبيئة ذات الأهمية العالمية — الجو ، والفضاء الخارجى ، والبحار العميقة . وهنا نعود إلى القول بأن النزاع لا يمثل نشوباً جديداً للعداء فطرى كما من يجب أن يعبر عن نفسه ، وإنما يمثل بدلاً من هذا وجود أنظمة اجتماعية وأنواع شتى من المواقف الاجتماعية تولد بحكم أسلوبها وطرزها مقاومة وعدواناً ضد الخصوم بدلاً من أن تولد التعاون .

وفضلاً عن هذا إذا لم تتخذ احتياطات مستمرة فقد يسعى الناس فى جزء من العالم إلى تغيير البيئة المشتركة دون اعتبار لبقية أهل الكوكب . وغياب القوة العسكرية قد يغرى أيضاً ذوى الإقدام على شن حرب أشد دهاء وبراعة للسيطرة على عقول إخوانهم من البشر وأرواحهم . فالفرص الجديدة التى يهبها استخدام العلم — العقاقير الجديدة ، التليفزيون الذى يخاطب ما وراء الوجدان ، والكاميرا التى تخلف أثرها فى الذهن ، وكل الأشياء من هذا القبيل سوف تهيب مغريات جديدة على استغلال الغير فى داخل شعب واحد وبين الشعوب . إن كشوفاً جديدة معينة ، وخاصة الكشوف التى تجعل فى الإمكان الإبقاء على الحياة فى صور مشوهة أو مفسدة إلى حد بالغ ، تثير مشكلات أخلاقية لم يكن يلحها أبرع الذين أقاموا البيوتويات والبيوتويات المضادة .

فى عالم بلا حروب سوف تبرز فجأة وبشكل واضح مجموعة كبيرة من مشكلات لم تحل . هذه المشكلات من قديمة وجديدة تمثل تحدياً وضماناً بأن الناس لن يكونوا قادرين على أن يفرقوا فى لجة الإسراف فى الاستئناس والأمن البليد . وعلى العكس فإن التهديد بكارثة نووية ودمار نووى هو

الذى يولد اليوم النفور والانشجاب . فى زمن الحرب بتكاثر الناس دون أن يضاروا بشيء ، وفى ظل التهديد النووى يلجأون إلى المخاض الصغيرة بالضواحي لتقيهم من الرعب واليأس . ليس من شيء سوى استعادة الإيمان فى المستقبل ، وتجديد الإحساس بالاستمرار ، يمكن أن يمنح الناس القوة والإرادة على أن يلتزموا بالمهمة الشاقة وهى خلق مجتمع عالمى قابل للحياة .

إن قيام دول قومية تضم مجموعات ضخمة من السكان الذين يعيشون فى المدن ، ضمن تطور العلم ، إذ هى جعلت الحرب الحديثة ممكنة فإنها جعلتها فى النهاية شيئاً لا يقبل الاحتمال ، وفى الوقت نفسه زاد ابتعاد الناس أكثر فأكثر عن صفات القوة والمهارة والجلد التى أفادت طيلة الآلاف من السنين . وبرغم هذا ، ومهما كان الغلام الصغير يؤنب بسبب القتال والقسوة . ومهما جرى حثه على التعاون مع زملائه فى الدراسة وعلى قيادة سيارة بعناية وإبقاء قدميه جافين ، ومهما حوصر وأرغم على أن يجلس فى سكون ، فإن مجرد المعرفة بأنه قد يدعى يوماً لإنفاق قطرة من قوته ومهارته الجثمانيتين ، بل وللنضحية بحياته من أجل بلده ، كان فيه بعض الدعم الرمضى لرجولته . هذه الإمكانية كانت بالنسبة إلى الكثير من الناس ذات نفع إلى حد ما باعتبارها تمثل مشاق وأخطاراً لم يواجهوها أبداً ، أخطار الغابة والبحر وقمم الجبال حيث تشتد الرياح ، والوحوش البرية . والجوع والعطش ، وتحدى أقرانه ممن يقفون وجهاً لوجه دون أن تلين لهم قناة . وفمالية هذا الرمز الجزئية تشهد بها الشجاعة الخارقة للعادة التى تتصف بها جيوش المجندين التى تربت فى المدن ، وكان مرانها ضئيلاً وتفتقر إلى الخبرة .

سوف يزول هذا فى عالم تنفق منه الحرب . سوف يلزم فى هذه الحالة تلقين جميع الأولاد بمن هم أوفر صحة وأقوى جسماً من أى جيل سابق ، طرقات جديدة وتزويدهم بفرص أعظم بكثير لاختبار معدنهم وإلى أى حد يمكن أن يتوقعوا أن تحتمل أجسادهم اختبارات القوة والمهارة والوزن والخطر

الشخصى. سوف يكون من الضرورى فى الواقع بناء نوع مختلف من الحياة الجثمانية . وإذ نبعث شبح الحرب التى تحولت إلى دمار شامل لا يسع الناس إلا أن ينتظروه بروح سلبية ، فقد نهىء للناس ، بل ويجب حقاً أن نهىء لهم علاقة أوثق بكثير بأجسادهم .

طالما كانت حاجة الإنسان إلى الدخول فى نزاع مع إخوانه البشر واختبار قوته إزاءها ، يانحسها سلوكه فى الحرب ، فقد رأيناها فى الغالب مبنية على العداء . وإذ نبعث هذه الحاجة عن أن تستغل فى الحرب ، وإذ تفسح لها مجالاً أوفر ، فإن فى إمكاننا أن نرى هذا السلوك العدوانى على حقيقته ، وهو أنه مقياس ورمز لما يشعر به ذكر شاب من الفرحة وهو يكبر فى السن . إن ما تعظم حاجتنا إليه هو بديلات سياسية عن الوظائف التى اضطلعت بها الحرب فى تنمية مصالح المجموعات البشرية وفخر الإنسان بعلاقاتها بمجموعة من إخوانه البشر . وإذ نفترض هذه جميعاً فإن حاجة الإنسان السيكولوجية إلى إظهار المهارة والشجاعة ، وحماية كل ما يقدره ويحبه والقتال من أجله ، يمكن أن نجعلها تنساب فى اتجاهات جديدة . وإذ يتحرر من تهديد الحرب ، فإن ارتياد القضاء الخارجى وأعماق البحار ، ينتظر جهوده .

(١٢)

الحرب الروحية لحالاتنا

وليم إرنست هوكنج
فيلسوف ومرب، ومؤلف «الحضارة
العالمية القادمة» و «قوة الناس
والشعوب: رسالة إلى الولايات المتحدة
في مواجهة الاتحاد السوفيتي»

إن الظل الذي يلقيه مجرد إمكان نشوب حرب نووية على النفس
البشرية ليس النكبة التي لاحد لها . إنه كذلك . ولكنه أيضاً ظل يلقي على
احترام الإنسان لنفسه وعلى جميع مجال إيمان البشر .

أما عن احترام الإنسان لنفسه فإننا ونحن في ذروة الإنجازات الفنية
التي حققناها حضارتنا الفخورة نشعر أننا وصلنا إلى نقطة أدنى من إحدى
النواحي من بدايتها . وفي معالجة النزاعات الجندرية الناشئة عن المصالح
والأغراض والمعتقدات - وهي نزاعات لا يمكن فصلها عن أمانى البشر
وتجاربههم - تصورنا وتأهينا لاستخدام نوع من الحرب يطلق فوق المراكز
البشرية قوى لا تميز فيما تفعله - قوى هائلة ، نسبية من العقل والرحمة
ولا يمكن السيطرة عليها إذا أطلقت من عقالها - وعلى النقيض تماماً من
الاتجاه الذي سار فيه حتى الآن التقدم في فنون الحرب .

وفيما يتعلق بالإيمان البشرى في مجاله بأسره ، فإنى أتحدث عن الإيمان
كله بما فيه ذلك ، الإيمان الحيوانى ، الذى يكتب عنه سانتايانا ، والإيمان

غير المحدد في صيغة معلومة ويعيش الناس به ، أى ذلك الإيمان الغريزي الذى يعيش تلقائياً في المستقبل ويصاحب كل حافز طبيعي على العمل . والحرب النووية تواجه الإيمان في معناه العريض هذا بالزوال الكلى نظراً لأن المستقبل بأسره سوف يكون بالنسبة إلى الجماعات البشرية الممتدة، لحظة واحدة تمحى من الوجود . هذا الزوال يصدق سواء أكانت الجماعة التي ينطبق عليها هي جماعتنا أو لم تكن . إن فكرتنا عن المصير البشرى هي التي لها الأهمية والشأن . علينا أن نتمعن الآتي :

إن المخلوق الرضيع ، أياً كان النوع الذى ينتمى إليه ، يواجه عالماً مجهولاً بالمعنى الحرفي يتعين عليه فيه - وبدون أى ضمان مسبق بالنجاح - أن يعمل ، أى أن الالتزام بالعمل بمقتضى الوازع النفسى هو شرط لوجود حياة أياً كانت . إن الإحساس بالخطر مظهر من الوعي يأتى بعد ذلك . فما تفترضه الحياة المبدئية هو أن انطلاقها سوف يستجاب له : « لو طرت فساظل مخلقاً . هل العالم موجود لغرض خلاف هذا ؟ » . إن المخلوق الذى يسير في طريق النضج ، هو وحده الذى يتولى رسم خريطة مستقبله ويحسب حساب الأخطار . وحتى إذا كان الأمر كذلك فالإيمان بأن المستقبل يمكن تشكيله يظل لب الفعل وخاصة الفعل البشرى ، بمعنى أن الاحتياط للمستقبل يمكن حسابه ، يظل الأساس الذى يقوم عليه كل مجتمع يسوده النظام . ولكن ما الشأن إذا لم يكن هناك مستقبل ؟ .

الزمن في الواقع لا يمكن أن يقف، ولكن نواحي الاستمرار البشرية - أى المستقبل المحسوس - يمكن محوه . وإذا لم يكن هناك مستقبل محسوس، فإلى أى حد يمكن أن يكون للخطة الحالية من الحياة معناها ؟ .

وكما أننا في المكان نعيش في العادة في حجرة عالية بدون حد وتراجع فيها مجموعات النجوم إلى ما لا نهاية ، كذلك فإننا من ناحية الزمان نقيم في لحظة حالة هي « التقاء بين أبعدين » ، هي الماضي والمستقبل . ونحن

تقدر بطريقة تلقائية تماماً معنى المكان والزمان الحالين على أساس مايساورنا
أو ما تتخيله من إحساس وغاية وإنجاز بالنسبة إلى العملية العالمية كلها وهي
تسير صوب المستقبل . بطبيعة الحال إذا لم تكن لخطتنا الحالية قيمة ،
فعندئذ لا يمكن أن يكون لمجموع أمثال هذه اللحظات معنى ، ولكن نقول
أيضاً إنه إذا كان الكل خالياً من المعنى فإن العناصر الوقتية تفقد معناها .
أقول ، إن المعنى يسير من الكل إلى الجزء ، وإذا لم يكن هناك كل يمكن أن
يسهم فيه الجزء ، ينهار صرح المعنى . إن المسرات تبقى ، ولكن السعادة
بمعنى الصور الانتهائية والإحساس بأن المرء يعيش في بيته والمشاركة في
الكون - هذه السعادة لا تعود أمراً ممكناً . هذا الفقدان للأفق ، وللصير
والوظيفة الشخصيين مما يسهم في تحقيق إنجاز عالمي كلي ، هو الذي يظلم
العالم الذي يسمح فيه بالحرب النووية . كيف حدث هذا الظلم ؟

لم يحدث عن طريق الحجة ، وإنما حدث في صمت وعبر فترة طويلة جداً
من الزمن ، كأنه تعبير ضمنى هادئ عن مناشطنا المتركة : أولاً في تتبع
أسرار وتواريخ طاقات العالم الفيزيائية باعتبارها أعظم جزء من الواقع ،
استناداً إلى الأدلة ، يمكن أن نكتشفه . وثانياً في تطبيق هذه الكشف
على الورطة السياسية في عصرنا ، مما ترتب عليه اختراع نوع خاص من
الحرب ، لقد لاحظنا بالكساد أن نوع الحرب الذي نتج على هذا النحو ،
ليس حرباً قطعاً بأي معنى تقليدي ، كما لا يحتمل استخدامه - ونحن
الأمريكيين استخدمناه مرة - اعترافاً أبلغ من أن تعبر عنه الألفاظ ، بأننا لم
نعد نسهم في « حقائق » معينة « واضحة بذاتها » ولا نزال نتخيل أن يقام على
أساسها نوعنا الخاص من الديمقراطية ، أي بالمعنى الضمني البحت بأن
ما للمواطن العادي من « حق ثابت » في أن يعيش قد ألغى تماماً .

الحرب التقليدية نظام له تنظيمه الداخلي المحدود ، بمعنى أنها عملية
جماعية لغرض تنفيذ غرض قومي قد يفترض بشأنه أن المواطنين يشاركون
فيه ، وبذلك يمكن بحق دعوتهم إلى خدمة هذا الغرض . فالمجموعة التي تجمع

على هذا النحو يربط بين أفرادها إجماع على غرض يسمو على ما للفرد من غرض في الحياة ولكنه يشتمل عليه . فعندما يخاطر الجندي بحياته هو من أجل الغرض القوي يوقف مؤقتاً القانون الذي يحرم القتل ، ولكن قبل ذلك فإن الحرب ذاتها تتضمن من معنى وقف القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الحياة كلها والتي تعامل الأشخاص على أنهم أشخاص ولا تعاملهم أبداً على أنهم أشياء . الحرب تنحصر في معاملة العدو على أنه شيء ، أى كعقبة مادية ، ومن هذه الناحية فهو لا يناقش أو يجري معه حوار أو يناشد باعتباره كائناً قادراً على التفكير العاقل وإنما يجب إزاحته من الطريق . فحين تبدأ الحرب التقليدية يتوقف الحوار مع العدو ، ولكن يظل في الإمكان استئناف الحوار ، طالما يبقى على قيد الحياة قسم من العدو يمكن الحديث معه . ولكن نوع الحرب الذي وصلنا إليه الآن لا ينشأ بين مجموعتين من المحاربين تحركهم إرادة مشتركة على خدمة القضية أياً كان الثمن . إن أمر الباقين على الحياة لا يعنيه . لم يصبح الهدف عدواً مقصوراً مميّزاً ، ولكنه أصبح مجموعة من المجتمعات تزاوّل اهتماماتها اليومية لينقض عليها زئير عاجل يسحقها . لم يعد للأشخاص حساب ، فالرجال والنساء والأطفال بما يساورهم من اهتمامات ومشاعر حب وأطماع محلية بسيطة . . . يصبحون قطعاً لا أهمية لهم في سلة المهملات . حقيقة واحدة هي المهمة أى $e = mc^2$. فالإنسان الآن دحر في أن يتعامل مع العالم بكل موضوعيته الوحشية ، على حد تعبير وليم باريت .

مثل هذه « الحرب » على ما يقول « باريت » لم تعد حرباً ولكنها عملية هندسية لا نعرف الآن كيف نديرها . إنها تتطلب أدوات دقيقة ومعلومات ومهارة في التشغيل ، ولكنها خالية من التمجيد والأعلام والزحف والأغاني والطقوس وليست دائماً من أجل الشجاعة الشخصية التي يتصف بها القائم بالعملية . وغيبها الأسامي أن العملية يمكن أن تنقلب علينا ، وذلك أيضاً لن يكون حرباً لأن الحرب بمعناها التقليدي . . بكل معاملتها للأشخاص على أنهم أشياء . كان المراد بها أن تكون ضرباً من الحجة هدفها أن تنتهي

بحوار يستأنف يقال له « السلام » . فالحرب الجديدة لا يمكن أن تنتهي في ساحة مقابر على حد الصورة المريرة التي رسمها كانت عن « السلام الدائم » ، إذ لن تكون هناك قبور - وإذا استثنينا صدفة عارضة ، فلن تكون هناك أشلاء توضع في المقابر ، وتفقد الصور عن « بعث الجسد إلى الحياة » كل اتصال واقعي هام .

ونحن أهل الولايات المتحدة لم نحاول أبداً شن حرب على النمط النووي، وإن كنا بتكلفة هائلة نواصل إعداد أنفسنا للعمل الفوري . ولكننا استخدمنا التكتيك لإنهاء حرب تقليدية ، وإذا فعلنا هذا أنقذنا مليوناً من الأرواح كان يفترض ضياعها بأن محونا آلافاً قليلة فعلية من بينها أرواح أطفال كان شبح احتراقهم يطارد « الماجورايندري » في نومه . وبهذا زودنا العالم بعينة عن طبيعة الحرب النووية ، وزودنا أنفسنا بعينة من نتائجها - وكلاهما كاف بدرجة كبيرة .

وهكذا بالمساعدة من جانبنا أصبح الظل الملقى على الروح البشرية شيئاً مادياً ملموساً ، ونستطيع الآن أن تبين ماهيته .

عندما يكون في الإمكان القضاء على الحياة البشرية ومعناها على هذا النحو المفاجيء فلا بد أن يحدث شيء لتلك الصورة عن المستقبل التي تصاحب كل الفعل البشري باعتبارها ميداناً لمعناه المتحقق . هنا يدخل الشبح ليستنكر أي تنبؤ مشوب بالأمل عن مصير أفعالنا وهي تدخل في المعنى الكلي للعملية العالمية، وهذه الكلية بالضبط هي التي يجب استبعادها. وبينما الأديان العالمية تنجو من هذا التهديد بصفة جزئية إذ اهتمامها بممالك الرب على الأرض أقل من اهتمامها بالآمال في العالم الآخر ، فهذه الرؤى عن عالم آخر ليست في مناعة من أحكام الواقع التي تتضمنها الخرائط التي يرسمها العسكريون من الحقيقة الرئيسية عتدم في الطاقة المادية . ويصبح الدين بصفته هذه وقد بدا في هدوء غير ذي أهمية تماماً .

وهكذا تدفع العقول المرنة القابلة للتشكيل - وخاصة العقول الشابة -

إلى تقديرات عن القوى العالمية المسيطرة ، وهي وثيقة الشبه بتقديرات جيراننا فوق ظهر هذا الكوكب ممن يسمون في شيء يطلق عليه اصطلاح المادية الديالكنتية (وإن لم تكن سهلة الكسر كما تبدو) . ذلك أن معاهد الفلسفة في موسكو يدفعها الآن تقدم علم الطبيعة (الذي لا يعرف المحسوية السياسية) إلى تقبل ترجمة « المادية » إلى « الفاعلية » . وفضلاً عن هذا فلكي تدعم الفاعلية الأخلاقية المرغوبة في مجتمع اشتراكي ، تقول هذه المعاهد إن « المادة » يجب أن تعتبر ذات « دينامية ذاتية » . وبهذا أجرؤ على القول بوجود اختلاف عملي يسير بين الماديتين اللتين تعلنان أنهما عدوان لدودان ، كل منهما تضع ثقها في تفوق السلاح النووي أو القدرة على الاستجابة والرد .

في هذا الجو يسير شباب بلادنا الغربية نحو النضوج . فبالنسبة إليهم أصبح الإيمان في أي معنى كلي للعملية العالمية شيئاً هو موضع الشك . إذن ما الذي يجب أن يصير إليه إيمانهم في المفهوم الكلي لهم ، أو في أي نوع من الالتزام كامن في طبيعة الأشياء بما في ذلك تلك الالتزامات الحساسة من ناحية الحق والتي شيدت هذا العالم النبيل نفسه المكون من العلوم الطبيعية ؟ هذا القبول العام من جانب شعوب يفترض أنها في قمة تلك الإنجازات الأخلاقية التي تمثلها المراجعة المتحضرة للقانون وتمثلها الفنون والآداب فضلاً عن العلوم . أقول إن القبول العام لهذا النوع من الحرب بأن في الإمكان استخدامه في حالة الضرورة القصوى هو الذي يشكل بالنسبة إلى شبابنا الرفض الصامت الرئيسي لما يعتق من معتقدات بما فيها الاعتقاد بأن لهذا الكون ككل معنى .

وسوف يكون أعظم أثر على الروح البشرية يترتب على قيام عالم بخير حرب هو رفع هذا الظل وخاصة من نفوس الشباب ، وسيكون الأثر أشد وضوحاً إذا تحقق قيام هذا العالم عن طريق مقاييس العدل والاعتدال

الأخلاقى بدلاً من أن يكون نتيجة توقف فى ميدان البسالة العسكرية .
ولا تحول إذن إلى التساؤل الذى يشمل الإثبات : بأية مقاييس عقلية
وأخلاقية نستطيع أن نقيم نظاماً عالمياً يمكن أن يقع فيه التنافس - وهو
حياة كل تقدم هام - بدون حرب ؟ .

الأسس الأخلاقية التى يقوم عليها تنافس بدون حرب :

عندما حل بالفعل التهديد بالحرب النووية كان له مبرره الظاهر . إن
الحجة المستمرة فى صالحها هى قدرتها على الحسم السريع ، فإذا تعين أن
تكون هناك حرب على الإطلاق فما من قوة عاقلة تستطيع أن تهمل أعظم
أدوات الدفاع كفاءة . وطالما القوة العامة فوق كوكب محدود تتضمن ميلاً
كامناً إلى التوسع ، ربما تشجع عليه فكرة متسلطة عن رسالة عالمية وهى
فكرة لا يشارك فيها الآخرون جميعاً ، أقول إنه فى هذه الحالة تكاد الدول
المتنازعة ألا تختار ما يقل عن أقوى رادع .

وإذن ، لو كان المعتدى - الطموح أو المدفوع بنوع من الإلهام بصورة
غير معقولة - مزوداً بالمثل بالأسلحة النووية ، لكان المستقبل بالنسبة إلى
البشرية حالساً حقاً ، ذلك أن حرمان شعب من الحد الأقصى من القوة
الرادعة معناه الدعوة السافرة إلى أن تشبع الابتسامة فى وجه النمر ، بينما
الاحتفاظ بذلك الرادع معناه التعجيل بالكارثة النهائية . إن حادثة كوبا
كانت تمثل حالة عن هذه المواجهة العدائية بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين ،
وتفاوت التفسير للطريقة الموفقة التى انتهت بها . وفى رأى أنها توضح
أكثر عامل بعثاً على الأمل فى بنيان عالم بلا حرب ، ونقصد به الرادع
الباطنى للحرب ، والذى مر على نحو غريب دون أن يدركه أحد .
إذ لاحظوا :

كان قرار خرشوف بالانسحاب قراراً لم تفرضه عليه أصلاً قوة
الولايات المتحدة النووية ، وإنما فرضه رادع واضح فى ذهن الزعيم السوفيتى ،
(١٢ - عالم بدون حرب)

فلم يكن الجمهور الروسى فى قرارة نفسه تقوراً من الحرب فحسب ، بل إن أبسط قدر من حسن الإدراك البشرى كان يحرم وقوع المذبحة . أما أن هذا الرادع الباطنى كان متبادلاً فيدل عليه تبادل المذكرتين بين الزعيمين والى نلتقى فى كليهما عبارة « أنت وأنا » ، وهى عبارة غريبة بين عدوين رسميين .

هذا الرادع الباطنى يوضح المبدأ الرئيسى الذى يقوم عليه التعايش السلمى ، أى أنه يجب أن يكون هناك اتفاق أساسى وراء كل تنافس أساسى . إن مستقبل البشر يتوقف إلى حد كبير على الاعتراف العام بهذه النظرية البسيطة ، وهى أن لكل نزاع فروضه المسبقة التى يتفق بالضرورة الطرفان المتنازعان بشأنها ، ولو بالنسبة إلى قيمة الأهداف التى يدعيها كل منهما . فإذا تعين استبعاد الحرب من أى نوع - ونظراً لأن المنازعات بين الناس والشعوب هى نتيجة دائمة لسياسات خارجية حية - فعندئذ يصبح فن إيجاد الأرض المشتركة الضرورية أمراً جوهرياً رئيسياً بل ويصبح الأمر الجوهري الرئيسى .

وعن إحدى هذه المسائل فإن فى الإمكان حتى الآن أن نقيم أرضاً مشتركة راسخة ، ولعل هذه أشد بعثاً على التهديد فى الظاهر ، وهى أن الهدف الممثل فى « غزو العالم » هو الهدف المعلن والنهاية الضرورية لديالكتيك التاريخ فى التقليد الماركسى - اللينينى . إن نصراً ضرورياً متجسداً فى العملية التاريخية ، سواء شرحها ماركس أو هيجل ، هو المصير المقدر لكل مثل أعلى سليم طالما تجاهد البشرية من أجل ما ترى أنه « الصالح » . إتنا نحن الديموقراطيين نعتقد مع هيجل فى غزو الديموقراطية للعالم . إن كل عبء التاريخ فى نظر هيجل يكمن فى تسع كلمات : واحد حر ، البعض أحرار ، الكل أحرار . وهيجل وماركس على طرفى نقيض ، ولكن صراعهما يستلزم اتفاقاً أساسياً واحداً - « الحق جبار ويجب أن يسود » . فما من قوة فعلية يمكن أن تفكر جدياً فى غزو العالم بالقوة أو بالخدعة . والصراع الفعلى بين الأيديولوجيات ، إذ يتخذ صورة التنافس ، لا يعنى فقط اهتمام كل منافس باستمرار وجود الآخر (لأن انتصار أى على الآخر يقضى على المنافسة) ،

ولأنما يعنى أيضاً أن تتاح لكل منافس فرصة عادلة كي ينمى طرازه من البنیان الاجتماعى . وفى ظل أمثال هذه الظروف تصبح المنافسة جزءاً من تربية الجنس البشرى واللى يطالع دورها جميع من يعنهم الأمر فى الوقت الراهن . ولكن تطالعها رسمياً أية هيئة تمثل الأمم المتحدة . وبهذا تنحطم الدائرة الخيئة التى تدعم الحرب الباردة الفعلية : يجب على (أ) أن يحطم (ب) ، لأن (ب) ملتزم بتحطيم (أ) و (ب) ملتزم بالقضاء على (أ) لأن (أ) أقسم أن يقضى على (ب) . وعندما يظهر أن كل مقدمة باطلة تختفى الدائرة ويزول الشعور بالحرب الباردة .

فى هذا التساؤل يبرز اهتمام أخلاقى آخر يسهم فى تكوين روح العالم الخالى من الحروب ، ذلك هو الاهتمام بالتنوع . فتعاش الأيديولوجيات المتعارضة خلال فترة التجريب يرسم صورة لإنهاء المباراة ، كما هو الشأن بالنسبة إلى كل مباراة جيدة ، بانتصار فريق وهزيمة الآخر . ولكن الاختلاف ليس دائماً ولا بالضرورة تعارضاً بين الصواب والخطأ ، فقد يكون ناحية لها قيمتها من الإمكانيات الوفيرة التى تنطوى عليها الطبيعة البشرية .

صحيح أن عالماً بدون حرب ينطوى على معنى عالم متفق على مبادئ معينة للنظام العالمى ، أى المعالم الرئيسية لقانون دولى . ولكن ليس صحيحاً أن يترتب على هذا أن يكون البنیان القانونى لجميع الدول الحرة متماثلاً ، سواء فى نظم الأسرة أو الملكية أو التعاقد أو الجرائم . فى عام ١٩٣٠ نشر قانون مدنى جديد للصين الوطنية . وفى المقدمة التى كتبها المشرف على ترجمة النسخة الإنجليزية من المجلد الأول ، لاحظ أن هذا المؤلف يتبع فى مراكزه النظرية المبادئ التى يعمل العلم القانونى الحديث على نشرها باطراد فى جميع أنحاء العالم ، واللى تميل إلى أن تشكل نوعاً من قانون عام عالمى ، وإلى أن تزيل نواحي التباين التى ترجع إلى الاختلافات بين مختلف التشريعات القومية . . . ثم يبين أن الصين غير قادرة على اتباع هذا الاتجاه فى ميدانين .

مهمين ، وهما قانون العقار وقانون الأسرة ، إذ هنا يبرز التقليد والعرف المحلي إنجازاً تاريخياً فريداً أسهم به في وجود تقدير عالمي لمعنى القانون .

وهذا دليل على طابع من القانون يتطلب اعترافاً أعم على أساس أنثروبولوجي أكثر من الأساس الذي يراه سافيني ، ذلك أن القانون تمتد جذوره في العرف والتاريخ المحلي . وحتى أعظم مبادئ الحق أساسية، من قبيل بديهيات البيان في العبارة الموجزة « أن يعيش المرء بأمانة دون أن يضر أحداً وأن يسهم بما عنده » ، تتخذ أشكالاً شتى في النظم الاجتماعية المختلفة . فعندما كان وين باوند في محاضراته الجديدة يبحث عن « أساس يقوم على الفقه » وجد نفسه غير مستعد للالتزام بأية صيغة ثابتة. فالقانون العام بإنجلترا ومعظم الولايات المتحدة يمكن تعريف أغلبه على أنه تقنين للعرف ، أي تقاليد صنعتها التجربة في مجتمعات هي « مجتمعات من الذكري والأمل » على حد عبارة رويس . أجل يجب أن تكون هناك مبادئ عامة للسلوك البشري المذهب المشترك يستطيع بمقتضاه أن يتنقل المسافرون والتجار من دولة إلى أخرى وأن يجدوا ظروفاً معقولة للاتصال فيما بينهم . ومن هنا ما انصف به القانون البحري والتجاري المبكر من قدرة على الاستمرار ، ولكن تظل الصفة الفردية للشعب من المسائل الكبرى التي يهتم بها السفر فضلاً عن كونها من مزايا الجنس البشري الأخلاقية .

ولذلك يمكن أن نعتبر الشعب كأنه تجربة فردية في صنع القانون، بحيث أن الاختلافات بين القوانين - والتي تزيد كثيراً عن تلك التي يتحدث عنها كتاب مونتسكيو « روح القوانين » - تشكل أحد الكنوز التي يعزف العالم عزوفاً شديداً عن فقدانها من أجل تحقيق اتفاق آلي في الرأي والفكر. وبينما هذا التنوع الذي تتصف به النماذج القومية يشكل إحدى العقبات الرئيسية في طريق التقنين الناجح لقانون دولي ، فإن تقديرنا متطوراً للاختلاف يشير بأن يكون عوناً كبيراً على تحقيق عالم يخلو من الحروب .

في إمكاننا تحقيق الوحدة العالمية إذا أخذنا بالاقتراح الذي يرى أن ثمة حق مطلق تتفق بشأنه البشرية كلها ، بينما تتفق على أن صياغة ذلك المبدأ المطلق تخضع لاختلافات واسعة ومميزة في الرأي . لسنا ملتزمين بأى معنى بنسبية لا حدود لها ولا شكل .

قضية الحرب التقليدية :

لا يمكن أن نستبعد الحرب النووية . فالعالم الخالي من الحروب والذي لا تزال فيه فرص نشوب الصراع حول المسائل التي لم تحل والمتعلقة بالعدل والمصلحة القومية والحدود المرسومة بطريقة تحكيمية ، هذا العالم يجب أن يجد طريقه إلى حلول لا تنطوي على تعبئة الجيوش المتعارضة تنزلق أدواتها نحو النوع المؤدى إلى الدمار الجماعى الشامل .

وتظل المشكلة قائمة معنا لأنه إذا لم يكن في الإمكان إيجاد الحلول عن طريق العقل ، فيظهر أن البديل هو حل تحدده تلك القوة التي لا يمكن فصلها عن الحكومة البشرية والتي تعبر عن التصميم المتحد للشعب .

فالمصلحة القومية « كمصطلح يحتفظ به في معاهدات التحكيم العادية ، تمثل عامل إرادة ، هو تعسفى في العادة ، يضع فيه شعب « شرفه » كعلامة على تصميم — لا عقلى بمعنى أنه لا يمكن استخلاصه من مبادئه — هي موضع القبول العام . إن صدف التاريخ لا يمكن أن تستمد من مبادئ العدل : هل تستحق سويسرا أن يكون لها ساحل على البحر؟ هل للروسيا حق للوصول إلى البحر المتوسط ؟ هل من مصير الولايات المتحدة الظاهر أن تشمل على كاليفورنيا ؟ هل نيبال الرابضة فوق ذرى الهملايا وبدون عمر طبيعى يصلها بالمراكز الكبرى ، لها حق في أن تكون دولة ذات سيادة مع مطالبتها بأن يكف جيرانها الطبيعيون أيديهم عنها ؟

الفارق الجذرى بين القانون المحلى والقانون الدولى هو هذا : بالنسبة إلى القانون المحلى تكون الوحدات عبارة عن أفراد بشريين صنعهم الطبيعة

وفق نمط ذي تجانس طبيعي كامن فيه ، بينما الوحدات - الشعوب - بالنسبة إلى القانون العالمى ليست ذات نشأة طبيعية ، إذ لا أحد يعرف متى أو ما إذا كانت قد انتهت ، بل ولا يعرف متى تولد تماماً . كذلك ليس لها عمر طبيعى ، أو موت طبيعى ، أو أية دلالة من الطبيعة تبين متى تظهر وتنفصل وتنقسم وهو الشيء الذى غالباً ما وجدت الدول القومية أنه مرغوب فيه أو ضرورى ، بينما لا تقدر أن تفلعه الكائنات البشرية . قد يجد الاتحاد الفيدرالى شيئاً به فى بعض الشعوب المرجانية ، أو بعبارة أدق فى مارد مكون من خمسين تواماً ملتصقين بعضهم ببعض ، ولكن « حقوق » الوحدات لا يكاد يكون فى الإمكان استنتاجها من تشبيه وقياس . وعلى أى حال ، فتتبع الحجم والطاقة والإنتاجية الثقافية والسن والأمل بين الشعوب ، يجعل من الزيف أية محاولة تتخذ من المساواة مرشداً إلى العدل . هناك مزاولة نوعية بين الدول التى أظهرت قدرة على سن القوانين الذكى و « الحكم الصالح » ، ولكن المساواة باعتبارها مثلاً أعلى من حيث الحكم . وحتى بين الناس فى المجتمع ، غالباً جداً ما تبعث على الحسد ، ولا تتصل بحقوق الشعوب إلا بقدر ما تدل على تكلمة ما لكائن سياسى قادر على الحياة من وظائف فسيولوجية . وبغض النظر عن هذا ، إذا كان أملنا فى قيام عالم لا حرب فيه ، مبنياً على الإيمان بأن المشكلات بين الشعوب يمكن تحديدها عن طريق العدالة ، فعلى أن نسلم بأنه لم يتوافر لنا بعد مرشد رئيسى إلى ما هى العدالة بين الدول القومية . وأهم من ذلك أن تؤكد قيمة التنوع الذى تحدثنا عنه والوحدة القادمة لحضارة عالمية ، فيها أنحاء صغيرة من العالم مثل فلسطين أو أثينا أو نجد أو جايا البوذية ، قد تجعل الإسهامات الحاسمة خافية عن الجو الصاخب الذى تتصف به الشعوب الأكبر حجماً .

إن الحق فى الوجود كدولة قومية هو الحق الوحيد الذى يمكن أن تنبثق منه حقوق أخرى - حقوق فى الشروط اللازمة للوجود المثمر . ولكن الحق الأصيل فى الوجود يجب الاحتفاظ به كاحتياطي ، باعتباره لا يتوقف على أى بديهية سياسية : أنا أفكر فأنا إذن موجود ، :

ها أنذا هنا ، فاحترمنى وأعطني ضروريات الحياة ، وإنما يعتمد على اتفاق
الرأى بين الدول التى تمثل الحضارة العالمية القائمة ، كما تعتبر عنه أعمال
الاعتراف ، باعتبارها أعمالاً تتم عن الأمل ، لا يبررها سوى ما يعقب
ذلك من الخصومة أو من القدرة على الخلق إن جاز لى القول .

إذن ، إلى أى حد يستطيع هذا المجتمع العالمى أن يستغنى عن
الحرب التقليدية ؟ .

إن الدولة الفردية ، نظراً لكونها وليدة الثقة فيها من جانب الدول
التي تعترف بها ، عليها واجب يفرضه الشرف هو أن تبرر هذه الثقة .
ولكن لما كانت لكل حياة قومية ظروفها الفريدة الخاصة بها ، فيجب أن
تكون هى الحكم على ما هو لازم لإنتاجيتها الخلاقة . قد تتنازع الهند
والصين بدافع الشرف ، وبطريقة تعسفية ، حول قطعة صغيرة من الأرض
فى لاداخ ، وعندئذ يجد العالم الذى سوف يكون خالياً من الحروب نفسه
يطالب بالأسلحة والمعونة .

ليس لنا الحق فى أن تثبط هممتنا بفعل هذه الانتكاسات ، فهى لا تدل
إلا على أن وحدة البشر وهى الصوت المعبر الآن عن الأمل والتحذير ، لم
تصبح بعد صوت المحبة الأبوية والسلطان الأبوى ، والقادر على أن يعامل
الدعوى الفريدة على أنها فريدة وفردية من أجل الوحدة الروحية حقاً
لكل خلاق . إن كلمات كامى لا تزال صالحة : الفنان هو الذى يمسك بسر
سلام حيوى ، عندما تضع عواطف البشر الجماعية مصير العالم بأكمله فى
الميزان ، ذلك أن صوت الإيمان والإحساس ، وليس صوت القانون ، هو
الذى سوف تستمع إليه القوة المسلحة يوماً باعتبارها الصوت الذى يكمل
إرادتها الأبعد غوراً .

وإلى أن يوجد مثل هذا الصوت الذى تسمعه مجموعة الشعوب كلها
والتي لا توصف بأنها محبة للسلام فحسب (وأى شعب لن يؤكد نصيبه

في هذه العاطفة ؟) وإنما باعتبارها تقدر وتسهم في تقدم الحضارة العالمية ،
نقول إنه إلى أن يوجد مثل هذا الصوت فيجب أن تتغلغل في الأعماق
الأخلاقية لتلك الإرادة القادة على شن الحرب ، والتي تم من وقت لآخر
عن النفس البشرية .

وإذ نستبعد الحرب بهذه الصورة السريعة فإننا على بينة من أننا نخرج
على التاريخ . هناك سؤال مزعج نلتزم بأن نصغي إليه . هل إذا زالت
الحرب ، تفقد النفس البشرية تحدياً معيناً كان حتى الآن مقياساً لعظمتها ؟

حين يتحدث مؤرخ أفلاطون عن الفضيلة فإن أول ما يذكره هو الشجاعة
أو الملكة الجريئة . كان الملعب الإغريقي إعداداً لميدان القتال ، وكان
سقراط نفسه يتميز باعتباره جندياً . وخلال التاريخ الغربي كان تدريب
الشباب احتمالاً لوقوع صدام مسلح ، وجزءاً من التربية . وفي جميع رواياتنا
عن التاريخ ترن أصداء مجرّجال الحرب العظام : إن الخطأ الكبير الذي
يرتكبه المعتدى يقيس أحقية مقاومتنا له وهزيمته . فهل نفقد الآن
ذلك البعد ؟ .

لغراهاتنا السيكولوجية كلمة في الموضوع . إننا لم نولد مشاغبين ولكن
« المشاكسة » ميل كامن ولا شعوري ، له احتياطية من الطاقة التي تنتظر
حافزاً إيجابياً يواجه المقاومة . والاستجابة المبينة على التصميم والغرض
إزاء إساءة مهينة أو شريرة هي جزء من صلاحيتنا للبقاء حسب نظرية
داروين (ولقد عرفت أمهات كن ينتظرن في شغف ظهور علامات تدل
على أن في نفوس أبنائهن روح الغضب إزاء المضايقة من جانب الأبناء الرضع
الآخرين) ، ولكنها أيضاً وبنفس الدلالة جزء من كالتنا العقلي والأخلاقي
إن الاستجابة لآلم يوقع على المرء ينبغي أن تميز من الناحيتين العقلية
والأخلاقية بين العرض والمتعمد ! .

هذا الاستعداد العضوي للمقاومة يعني ضمناً أن النضال جزء من التجربة

يمكن أن تتوقعه . وكما هو الشأن بالنسبة إلى طبائنا ، كذلك في مجتمعاتنا يتخذ بعد النظر العادى احتياطياً عادياً إزاء الإمكانيات غير العادية . ورجولتنا الفنية تتكيف (وليس بدون احتكاك) لتتمشى مع المطالب التي تفرضها الحكمة السياسية ، أى تستعد للتدريب العسكرى . وهى إذ تعرف بعمق ما يجيش فى باطنها من سوء النية تقبل الضرورة الظاهرة بمزيج من عدم التصديق والاستنارة المقبولة . ويعرف الشاب الذكر فى أعماق نفسه أن هناك وقتاً لمواجهة «حقائق الحياة» ، وهذا تعبير مناسب تماماً لبدء حياة النزال كما هو مناسب لبدء حياة الجنس Sex .

ماذا سيحدث إذن فى أعماق طبيعتنا ، للحظات التي يرتفع فيها مدمنا فىنا من روح المشاكسة ، إذ ندرك أن من الحقائق الخفية للبيئة نوعاً من الإرادة يميل إلى أن يعامل الآخرين على أنهم وسيلة لتحقيق غاياته هو ، وليس قطعاً على أنهم غاية فى حد أنفسهم ؟ إن المسمى يرتكب بالطبع خطأ ميتافيزيقياً ، وقد تكفى أبسط علامة استياء لتذكيره « وأنا أيضاً شخص ، أو على حد عبارة كونفوشيوس «مقابلة الشر بالخير حتى يمكن خاق الخير» . نقول إن هذا قد لا يعمل على تصحيح سلوكه فحسب بل ويعمل على تغيير دوافعه . ولكن عندما تظهر المشكلة على المستوى الجماعى أو القومى فلا بد من أن يتحول رد الفعل الشخصى الفورى إلى استجابة من جانب الجماعة تجند فيها الاستجابات الشخصية . وتصحيح معتد جماعى أقل سهولة من إصلاح عدو شخصى . فهل سنجد طرقاً إلى السلام لا تستدعى تجنيد المشاعر فى المقاومة العامة ؟ هل نحن إذن على استعداد بما دعاه وليم جيمس « البديل المعنوى عن الحرب ، لكى نتحمل بقسوة مطردة تقبلنا للألم والخطر خشية أن نقع فى تلك الحالة التي عقب عليها بقوله « أف لمثل هذا الكوكب الشبيه بحظيرة الماشية ؟ » .

ما هذا العنصر الكامن بالكرامة الإنسانية فى الجندى والذى - إذا نجحنا فى أن نخلف الحرب وراءنا - قد يتطلب من أجله بدلاً أخلاقياً ؟ .

ليس من المناسب أن تفكر بصورة التعميم في هذه المسألة أو في أية مسألة تتصل بسيكولوجية أعماق البشر على نطاق تاريخي ، إن كلاً منا يميل إلى أن ينظر إليها على ضوء خلفية عائلية ، ربما على ضوء الحرب الأهلية إلا إذا كانت تجربته تتعلق بحرب أو أكثر من الحروب العالمية الحديثة . ولا تحدث بإيجاز عن مثل هذه التجربة الشخصية .

إن المعسكرات الحربية في كل مكان وزمان مجتمعات مصطنعة إلى حد بعيد . فهي في طبيعتها تجريد من الحياة الاجتماعية العادية . ورفيق المرء في الخيمة يصبح عاملاً ، هاماً ، في تفكير المرء ووجوده ، ولكن زميلي ، المؤقت في بلا تسبرج في عام ١٩١٦ كان هبة غير عادية من العناية الإلهية . كنا جميعاً متطوعين ، وأغلبنا مدنيون . كنا نرى أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تستعد للاشتراك في الحرب في أوروبا . ولكن جيمس نورمان هول ، لم يكن حديث العهد بالأمر ، فقد أقحم نفسه عن عمد منذ بدء الحرب ، أولاً في الإعداد النشط الذي انتهى في الدرشوت ، وبعد ذلك في غمرة القتال العنيف في الفلاندرز .

كان من أبناء ولاية أيووا ، وتخرج في كلية جرينيل Grinnell عام ١٩١٤ ، وكان شاعراً ريفياً ، بالسليقة . وكان يمضي الصيف في إنجلترا عندما نشبت الحرب . واستعدت إنجلترا لمساعدة فرنسا وبلجيكا ضد الهجوم الألماني . وباعتباره أمريكياً لم يكن مطالباً بالتجنيد . وأثارت مراكز التجنيد جميع الصعاب أمامه ، ولكن كان يحس أن خرق ألمانيا للسلام الذي دام زمناً طويلاً في أوروبا لم يكن أمراً ذا أهمية محلية ، وأن على النظام العالمي الغربي أن يرد عليه . وتدريب شهوراً عدة في المدفعية ، ثم التحق بإحدى سرايا المدافع الرشاشة في الفلاندرز . وعندما سرح حوالى نهاية عام ١٩١٥ وعاد إلى وطنه بسبب مرض والده ، كان الوحيد من أفراد السرية الذي ظل على قيد الحياة . ودخل معسكر التدريب المدني في بلا تسبرج ، لا ليتعلم فنون

الحرب وإنما ليستكشف ما كانت الولايات المتحدة تفعله كي تستعد لدورها في النزاع الآخذ في الازدياد. كان رجلاً مرموقاً بالطبع وعرضت عليه رتبة ماجور إذا بقي واشترك في أعمال أركان حرب المعسكر. ولكن كانت له مشروعات أخرى، إذ كان لا بد أن يعود إلى الجبهة: وفضلاً عن هذا فقد سبق أن أدرك أن هذه الحرب سوف تتضمن لأول مرة في التاريخ الاستكشاف بواسطة الطائرات، وكان يجري في فرنسا جمع وحدة طيران أمريكية هي السرب الطائر لافايت. وانضم هول إليه. وعندما توجه ثانية إلى الجبهة الفرنسية لم تقع عيني عليه لفترة من الوقت.

وفي ربيع عام ١٩١٧ حملت الأنباء أن «نورمان هول» أصيب فوق الخطوط الألمانية والمفروض أنه قتل. خلال ذلك الصيف كنت مكلفاً بمهمة في الجبهتين البريطانية والفرنسية أتاحت لي فرصة الوجود في باريس حيث تصادف أن رأيت في سجل أحد البنوك اسم «نورمان هول». كان هذا أهم من شيء آخر، ووجدته في فندق نورماندى وقضينا يوماً سوياً. الواقع أن طائرته كانت قد أسقطت. كان لدى فريق الاستطلاع برنامج يقضى بالطيران فوق الخطوط الألمانية على أن يعود أعضاؤه للاجتماع في مكان محدد تحديداً طيباً. وذات يوم وإذ لمع مجموعة من الطائرات ظنها تابعة لفريقه، اتجه نحوها واسكنها كانت ألمانية. وأطلقت عليه النار فأصيبت طائرته وأصيب هو في كتفه. «لقد أدركت بصورة غامضة أنه إذا لم أتمكن من ضم الرافعتين فسوف تكون هذه هي النهاية. وبذات الجهد. لست أعرف كيف هيبط إلى الأرض». ولكنه هيبط داخل الخطوط الفرنسية وقضى فترة طويلة في مستشفى فرنسي قبل نقله إلى مستشفى أمريكي في نوبلي.

كان لا يزال أبعد من أن يكون قد استرد عافيته . فعندما توجهنا إلى « السيتي » ذات يوم سيراً على الأقدام اضطر مرتين إلى الجلوس والراحة ، وكان عليه أن يتوجه في اليوم التالي إلى المعسكر ليتدرب من جديد أملاً في أن يكلف بالعمل في إقليم « فردون - علي - الميز » حيث كان يدور أعنف قتال في الحرب وأكثر معاركها ضحايا في الأرواح . (كان « جوفر » قد حل مكانه « بيتان » بعد تمرد غير متوقع من جانب وحدث غالباً ما دفعت إلى شن هجوم عقيم بناء على تكتيك خاطئ . قوامه الهجوم المتكرر في « حرب انتقام » . وإن كان تصميمه الرائع جعل « لاروس » يلاحظ أن التكتيك « أدهش العالم » . وهنا أنهى « هول » خدمته في الحرب وغاد إلى الوطن وأصبح كاتباً .

ولكن « هول » لم يكن محباً للحرب ولا ساعياً وراء المغامرة لذاتها . لقد ملأت الحياة في سرب لا فاييت نفسه بالكآبة ، وكانت تجاربه المبكرة في الطيران مليئة بالمأساة : « غالباً جداً ما كنا نضطر إلى التوجه وإنقاذ شخص كان زميلاً لنا » . ولكنه راح يحس أيضاً في مدن أوروبا وأمريكا بعد الحرب ، إخفاقاً في فهم أسباب الحرب وفي تجنب تكرارها : لقد عاد الناس « إلى الأطماع الجشعة والكراهيات » ، فإذا كانت هذه هي « المدنية » فإنها أقل من أن تستاهل الاسم . هذا الإحساس كان عاملاً في أنه اختار بعد ذلك « مع نوردهرف » تاهيتي وطناً له .

ما الدافع الرئيسي الذي حمله على الاشتراك في الحرب ؟ لقد كان محباً لوطنه ، ولكن الذي أوحى إليه بالقرارات العظمى التي اتخذها لم يكن الوطنية باعتبارها شغفاً بخدمة البلد الذي ينتمي إليه . كان عليه أن يستقصى انهيار السلم حتى يتسنى له الحكم على بنيان العيش العادي : كان يحاول عن طريق التجربة القاسية أن يرسم الصورة الفكرية لعالم أكثر صدقاً وأوفر إنسانية وأكثر شمولاً من ناحية العطف والفهم . وكشخص كان مقررأ له أن يصبح كاتباً ،

يجب عليه أن يعرف الحياة في أعماقها وذراها ، ولم يتوقف أبداً عن التفكير في أسباب مأساة الحرب وضروب علاجها . ولقد حدثني عن الفترة التي قضاها بالمستشفى فقال « كانت لها ميزة كبيرة واحدة هي أن أتاحت لي الوقت للتفكير وهذا ما نحتاج إليه » .

ولقد وصف « هول » مشاعره المبكرة حول اشتراكه في الحرب ، ثم آراءه فيما بعد عما أحس به من تبدد الوهم ، وذلك في كتابه « وطني الجزيرة ، فوصف روح إنجلترا في خريف عام ١٩١٤ بالكلمة التي لا تقبل التصديق وهي : « الفرحة » - « نوع من الفرحة العميقة ، المهيبة والمقدسة » كما عبر عنها روبرت في هذه الكلمات :

الآن شكر الله الذي جعلنا نباري الساعة التي اختارها

وأمسك بشبابنا وأيقظنا من النوم

بيد واثقة ، وعين راثقة ، وقوة زادت حدة

لنتحول ، كما يفعل النائمون الذين يقفزون إلى النظافة ،

وتترك القلوب المريضة التي لم يستطع أن يحركها الشرف .

بعد ذلك راح « هول » يبدى ملاحظاته عن التغيير الضخم في إحساس الناس من ناحية الحرب حتى قبل ختام الحرب العالمية الأولى - كان قد أصبح من غير المتصور أن يكون في إمكان شاعر أن يتحدث عن « الشبان » من أمامهم أفضل الحياة ، وكل منهم تواق إلى الاستفادة منها إلى أقصى حد « كالنائمين الذين يقفزون إلى النظافة » - إلى ما تحدثه الحرب من الرعب والغاز والانحطاط . أما عن نفسه « فقد شفيت من أية أوهام ربما ساورتني من ناحية الحرب بوصفها مغامرة نبيلة ، ولكن هذا لم يحدث إلا بعد وقت » .

وبرغم نظرتة المريرة بعد ذلك إلى الحرب بصفتها هذه ، فقد كان هناك على ما أعتقد ، عنصر من النبيل في التزامه بالمشاركة في أشد مظاهر التجربة

الإنسانية بحثاً على اليأس ، في رسالة فهم مصير الإنسان في عالم يضم المأساة - وهي رسالة إنسانية شاملة .

إنني أحاول أن أجد مصطلحاً واحداً لروح «هول» كجندى ، روح يتمنى المراء لها «بديلاً أخلاقياً» . إنها بعبارة واحدة بحث عن الحقيقة في التجربة ، وحاجة إلى تجربة أسوأ الأمور حتى يتسنى إدراك تكلفة خيرها . وكعضو مستول في النوع البشرى لم يكن في وسعه أن يقنع بحظ حسن توفرت له الوقاية بصفة عارضة .

واستخدم «روبي» عبارة اقتربت من الهدف فقد بدا «الخلاص لقضية» في نظره أسمى فضيلة عند الإنسان .

ولكن الأقرب إلى الهدف كلمة ألفرد دي فيني في La Canne de Jonc

(وقد مر دي فيني بعاصفة الثورة) . والكلمة عنده هي «الشرف» ويصف معناها في هذه الآيات :

إنه فضيلة بشرية تماماً . . .

وإحساس يولد معنا ، مستقلاً عن الأزمنة والأماكن .

وحتى عن الأديان .

إحساس فخور ، لا يلين ، وغريزة ذات جمال لا يقارن . .

إنه إيمان الشرف .

ومصطلح «الشرف» يحمل معه التزاماً محدداً بذاته ويفرض نفسه بنفسه ، التزام - شأنه شأن «دين الشرف» لا يمكن أن يفرضه قانون أو عرف ، وهو في ذروته التزام غير مكتوب بالعضوية في النوع البشرى ، أى هو الواجب الذى يفرض المعرفة بالقيمة التى ينطوى عليها أن يكون الكائن إنساناً ويدفع الثمن الكامل ، وهو واجب لم يقدم وصفة له .

بهذا الفهم نستطيع أن نرى أن إلغاء الحرب - إذا أمكن بغير هذا

تحقيق الأشياء التي تسعى إليها الحرب - لن يبلغ شيئاً من الشرف أو الولاة أو الشجاعة . لسنا بحاجة إلى أن نفتخر بالحرب حتى نفتخر بالعظمة التي غالباً ما ولدتها الحرب في الناس . إن البديل الأخلاقي عن الحرب يكمن في الجوهر الروحي لشرف الإنسان ، فيحملة على مواجهة أى خطر ومغامرة وتضحية وآلام بما قد ينطوى عليه أداء المهمة التي يرسمها مصيره .

ويظل صحيحاً أن المعسكر الحربي يشغل مكاناً في تربية الناس لم يتوافر بعد بديل مناسب عنه . هناك وقت لأداء خدمة معينة للمجتمع في نواحيها الجثمانية ، خدمة مجنونة واجبارية تحت إمرة ضباط تجب طاعتهم - ضباط يعرفون عملهم تماماً ويحافظون على النظام ويتقاسمون المشاق التي يتطلبونها لرجالهم ، وهناك وقت لمجتمع من الذكور ، لحياة رهينة هي موضع القبول والمراعاة في أمانة ، لرأى إنسان في إنسان لا يجرى تجنبه عن طريق الالتجاء السهل إلى القبول الآتوي - ذلك العيب الخطير الذي تقسم به حياة التعليم المشترك بين الجنسين في الكليات ، وهناك مهام عامة كثيرة يستطيع مثل هذا المعسكر أن يقوم بها على النحو الملائم ، كما في تطهير الطرق الجبلية ، وإصلاح الجسور النهرية المكسورة ، وبناء السدود . . . وهو العمل الذي يقوم مجتمع مجرد وعن عزم ، كرس نفسه للمشاق المشتركة عند الحد المتحرك من حياة الأمة ، وينعم بنوع من الزمالة ليس بالتجربة الإنسانية بديل عنها .

ويجد التاريخ البشري أظهر قطاعاته في نقاط سيطرة الإنسان المتزايدة على القوى الطبيعية ، واستئناس الحيوانات ، واستخدام الأدوات ، واختراع البارود ، والآلة ووسائل الاتصال أو الرؤية عن بعد ، وإطلاق سراح الطاقة النووية . وللحرب عصورها المبنية على هذه الفترات الفيزيائية . وفي كل من هذه الفترات استدعت ظاهرة القتل الجماعي المتزايدة ثورة متزايدة ضد الحرب ذاتها ، فمدى المأساة الآن يسلب الحرب مقام التضحية

التي يتقبلها الإنسان - فكلية « مأساة » ولها اعتبارها ، تصبح غير ذات موضوع . ولكن هذا في مظهره الأخير يخفف من عنصر التناقض الذي يلزم الحرب بصفتها هذه في أية فترة ، وينمى الراحة الروحية حين ترتكب الحرب الانتحار ، مثلما يحدث الآن .

وفي جميع المراحل ، وكما سبق لي أن أوضحت ، تعامل الحرب البشر على أنهم أشياء لا أشخاص . إلا أنها في تأثيرها تعتمد على شخصيتهم المستمرة ، فهي لا تقصد إفناءهم ، وإنما تقصد فرض التغيير على إرادتهم . فالشعب الذي يقف وراء خطوط القتال سيعيش وقد فرض عليه التغيير في ظروفه وأحكامه . هنا يبدأ التناقض في شن الحرب ، مع السخافة الواضحة التي تنطوي عليها الدعوى بأن تغييراً في الفكر والمعتقد والأيدولوجية يمكن فرضه بالقوة . إن الوهم المزمّن الذي يساور القوة السياسية هو أنها تستطيع فرض المعتقدات ، والرفض الصريح لهذا الخداع يشكل عصر تحرير لروح الإنسان .

هذا الصراع الباطني - السكامن في الحرب - يضفي على جميع معاملات الحرب مذاق الخروج على القانون ، فليس القتل وحده هو الذي يصبح النظام الذي تسير الأمور وفقاً له ، وإنما فكرة « كل شيء عادل » تتضمن الكذب والتجسس ، والروايات الكاذبة التي تقال للجمهور ، والمعلومات « المبوبة » إلى حد كبير ، بينما يظل « الصدق في الأنباء » الأسلوب المعلن ، والسبب الرسمي ، والترخيص في كل مكان باستخدام القسوة . وحتى في الحروب المقدسة التي يشنها الشعب المختار ، يشعر الإنسان بالفرع إزاء المعاملة التي جرى اقتراحها بالنسبة إلى الملكانيين أو البابليين والسبب جرمهم الذي ارتكبه في الأسر . « في ذلك اليوم سوف يؤخذ أطفالكم الرضع وتهشم رؤوسهم على الحجارة » . وهناك مقدمة مناسبة لتاريخنا الحديث تتمثل - إن جاز القول - فيما فعلناه بأهل الجنوب الغربي العظيم من بلادنا ،

باسم « القدر الواضح » . كان في جامعة طوكيو (وربما لا يزال بها) كرسى للقانون الدستوري الأمريكى . وحدثنى الأستاذ ياسكاتا كاجى الذى سبق له أن شغل ذلك المنصب ، أنه كان يشعر بالمشقة وهو ينقل هذه الأفكار عن القانون إلى الشباب اليابانى ، إلا عندما بدأ يتحدث عن الحرب المكسيكية . وأضاف أن الصعوبة التى كان يواجهها لم تقتصر على الأعذار التى من أجلها شنت تلك الحرب ، وإنما لأنه برغم عدم موافقته على الوسيلة كان يشعر أنه مضطر إلى الموافقة على النتيجة ، فهو يود الآن أن يرى كاليفورينا ولاية من المكسيك . لقد بدت الحرب أحياناً كوسيلة مشينة لغاية لها ما يبررها ، وسيلة تسمح إلى حد ما الإشباع فى النهاية وتزيد مما نستشعر من الراحة النفسية عند ما تنبذ الحرب .

وفى داخل نسيج الوحدة المقاتلة نفسها - ولن أذكر صراعات الحكم الأدبى التى تصاحب سلوك المجندين فى وقت الراحة إذ يضايقهم الروتين ، والرياء المصطنع فى العلاقات مع الزملاء فى المعسكر والموافقة الناقصة على التفسيرات الرسمية للغرض من الحد من حملة ما - أقول إنه غالباً ، أو بالأحرى بصفة مزمنة ، ما يتعين على الإحساس الشخصى للمجندين بالشرف أن يناغل ضد الواجبات التى تفرضها الطاعة العسكرية (كما فى مسرحية هنرى دنكر « السنارة ») . هناك على ما أعتقد أمريكىون ليسوا بالعدد القليل ممن بدت حادثة الطائرة يو - ٢ التى حطمت مؤتمراً باريس فى مايو ١٩٦٢ ، نكبة أخلاقية فى نظرهم بسبب احترامهم لما يتسم به التوجيه الرسمى العالى من نزاهة دقيقة .

فى عالم بلا حرب يجب أن يكون مبعث راحة كبيرة للنفس البشرية ، التخلص النهائى من الحيل المفزعة التى يعتمد عليها الرسمىون فى الإبقاء على الثقة مع الجمهور . ويلجأ إليها الجمهور فى الإبقاء على الإيمان بما تتسم به (١٤ - طلم بدون حرب)

« حرب عادلة » - وهو تعبير يجب أن نأمل إلغائه في النهاية - من عدالة كاملة ونظافة .

إن ما لعالم بغير حرب من تأثير على روح الإنسان لن يكون أصلاً
مشاعر الراحة السلبية - أى انقشاع سحابة الحرب النووية المخيمة على معنى
الحياة الكلى ، والخلاص من المتناقضات الباطنية التى ينطوى عليها كل شن
للحرب من جانب الإنسان ، والخلاص مما تشتمل عليه الحرب من دعار ورعب
وانحطاط ، . إنه سيكون الفرحة المتولدة من كشف جديد ، أى تجربة
جديدة للقوة .

ذلك أن الإنسان لا يكون حراً من الناحية الروحية إلا عندما يشارك
في القوة التى تحكم الكون ، ويشترك في عملية الخلق . وسوف يتطلب عالم
بلا حرب تحقيقاً معيناً للإجماع فى الإرادة التى تستهدف القضاء على لعنة
لا يمكن احتياها . وسوف يكون نفس تحقيق ذلك الإجماع عملاً - لا من
جانب القوة المادية بالتأكيد - ولكنه من جانب قدرة على تغيير الدوافع التى
تحرك الإنسان .

إن إرادة الإنسان هى فى جوهرها إرادة لتملك القوة بمعنى لم يتصوره
هوبز أو نيتشه . إنها رفض للعبث ، وافتراض للسيطرة على جزء من
أحداث المستقبل ، يعمل على أن يقع ما ينبغى أن يقع ، ويجعل ما يملك
الفنان من قدرة مكملًا للعمل التنظيمى الذى يقوم به المشرع ، ويحقق ذلك
الرادع الباطنى الذى وجدناه كإرادة على تحقيق السلام فى جوهر صانع
الحرب العنيد .

ومن أجل عمل تقوم به القوة الخلاقة - قوة ليست على الغير ولكنها
من أجل الغير ، وقوة على الأفكار أولاً قبل أن تكون قوة على الأفعال ،
نقول إنه من أجل هذا يمد الطريق بفضل الرفض العام الواضح الآن -
لا يزال ماوتسى تنج سرّاً غامضاً - للدمار الجماعى كوسيلة للبقاء ، وبذلك

يجعل من الأمور البالية ذلك الالتجاء إلى استشارة الساحرات التي يطلق عليها اسم علم السوبرناتورا الذي يعلمنا قيم البقاء المقارنة لمختلف الخضرات القائمة بعد خسائر قدرها (س) أو (ص) من مئات الملايين من أعضائها .

وبهذا الإحساس بالراحة ، لا تزال أمامنا تلك المشكلات التي لم تحمل والمتعلقة بالحق والعدل . والإغراء الذي يحمل خصماً قوياً على أن يتولى بنفسه اتخاذ القرارات - تجديد شن الحرب بعد أن يكون من غير المستطاع استبعاد رفض الحرب - ويعود إلى الظهور الميل إلى التكهن بمقدارة خصمنا لأن تقب له ، وهو تكهن مصحوب بمحاولات خفية لاستقصاء دوافعه . هذا الجبن وهذه السلبية المتبقيان تغفلان تماماً ما للنفس البشرية من قدرة معنوية فائقة ، هي القدرة على أن تخلق في الخصم المزاج الذي يمكن أن نطمئن إليه .

هذه القدرة هي التي تميز كل معنى عبارة « لا تقاوم الشر » باعتباره خطوة إلى الأمام بالنسبة إلى المعنى الذي تتضمنه عبارة « العين بالعين » . إن فكرة « التمشي معه » لا تعني الرضوخ في استسلام للإساءة ولكنها فكرة قوامها تغيير مزاج العدو . إن نية التأثير في قصة كامي الذي إذ يجد نفسه أمام مطلب غير عادل يرفض أن يطيع الأمر ولو على حساب حياته لا لأنه يعارض العمل ولكن لأن السيد الذي يحكم ضميره يعلم أن هذا العمل خاطيء . وإذ يتأكد التأثير من هذا يخطو الخطوة التي تخلق التضامن . هذه الفكرة العظيمة التي طلع بها كامي مهمة تماماً بالنسبة إلى المشكلة العالمية اليوم . إنها تنطوي على فعل صادر عن إيمان ، وليست الاستسلام السهل المنبعث عن التوادر البليد . إنها إيمان في مشروع للتعايش بعد التفكير العميق . وهي استعداد للمخاطرة بما يترتب عليه من مراحل نزع السلاح على أساس التأكيد المتحقق من الدوافع الأساسية التي تحرك الخصم وإرادة للمشاركة في إقامة نظام عالمي عملي .

سوف تدرك في برنامجها أن « العدو » هو أهم عنصر ينبغي إدراجه في نظام عالمي جديد قائم على ذلك الاتفاق الضروري المعترف به والذي وجدنا أنه شرط مسبق لجميع المباريات التي يمكن تعريفها ، وهي المباريات التي يتعرض لها مجتمع من شعوب تختلف فيما بينها اختلافاً واسعاً وله قيمته . قد لا تكون مشكلات مثل هذا المجتمع أقل ضخامة من مشكلات حرب باردة عفا عليها الزمن ، ولكنها مشكلات تواجه بفرحة جديدة - فرحة عميقة ومهيبة ومقدسة كالتى استشعرها روبرت بروك وهو يلبي نداء الحرب العالمية الأولى - فرحة المشاركة في عملية الخلق مع كل تلك السلسلة الهرمية من القوى الخلاقة التي يشتمل عليها ذلك الواقع الذي نعيش ونتحرك فيه .

(١٣)

مقترحات للدراستة والعمل

جيمس وادسورث

سفير الولايات المتحدة السابق لدى الأمم
المتحدة وأحد المفاوضين في شئون نزع السلاح .

رأينا في الفصول المتقدمة أن علماءنا وخبراءنا ، برغم تفاؤلهم ، يدركون الصعاب التي تكاد أن تكون خيالية وتقع بين توترات اليوم وقيام عالم يخلو من الحرب . وهم لا يودون أن يحملوا أحداً على الاعتقاد بأن تلويحاً بعضاً سحرية يمكن أن يحدث جميع التغييرات الأساسية التي يتطلبها عالم كهذا حتى قبل أن نبدأ السير في طريق التغييرات المجهولة التي تنشأ الحاجة إليها بمجرد أن نقيم مثل هذا العالم . والواقع أننا مقتنعون جميعاً بأن الإنسان العاقل والأنظمة التي أنشأها لا يزال أمامهم طريق طويل ومضني قبل أن يروا العصر الآلي الذهبي .

لذلك يزداد الانطباع بأن الفقهاء والأساتذة والوزراء والمؤرخين ومديرى الأبحاث وغيرهم كثير ، وإن كانوا أبعد من أن تفزعهم العقبات التي تعترض الطرق إلى السلام ، قادرون على الافتراض في هدوء بأن الطرق يمكن اختراقها وأن التخطيط والتفكير اللازمين هما في حيز الإمكان دون إساءة خطيرة إلى طريقة حياة أى شخص . ليس في هذا الكتاب تعصب ولا اتجاه مذهب إلى تجاهل أى شيء لا يمكن حله بسهولة . هنا العقل المستقصى الذي يبحث عن الاحتمالات ويستنتج أنها موجودة بالنسبة إلينا لو أننا فقط أبدينا القدر البكافي من الرغبة فيها .

وإذ يدرك المؤلفون الإمكانات فقد أدركوا أيضاً الصعاب وسبلوها

إلينا بقصد الدرس والتعرف عليها والمعالجة التكتيكية لها . تنقسم هذه الصعاب بوجه عام إلى ستة أجزاء : سياسية ، اقتصادية ، عسكرية ، تربوية وأعلامية ، وسوسيولوجية ، وقانونية . وبعد أن يدرس القارئ الفصول يصبح على اقتناع بأن التغيرات الناشئة عن تحقيق الفروض التي أحاطها إلينا مختلف المؤلفين ، تغييرات يمكن التحكم فيها ، أو في أغلبها على الأقل . ومن جهة أخرى أجد نفسى معنياً على نحو جاد بالاستعدادات التي يحتاج إليها قبل أن يكون في الإمكان إثبات صحة هذه الفروض . فلكي نضل إلى اليوم الذي يتم فيه نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً ، عندما يكون في الإمكان تطبيق جميع الأجهزة التي جرى وصفها والحجج التي جرى استخلاصها في الفصول المتقدمة ، نقول ما الذي يتعين عمله ؟

ليس ثمة قيمة كبيرة في تشرح كل من الفصول المتقدمة بدوره حتى يتسنى بيان الأسئلة الواضحة التي تثيرها ، فهذا أسلوب قد يبدو نقدياً ولا يمكن تبريره ، أو قد يبدو تعسفياً وينبغي تجنبه . ولذلك سأتناول الأقسام الستة الكبرى التي ذكرتها الآن وأناقشها على أساس أية مشكلات يجب حلها حتى نحقق الظروف التي افترضتها الفصول السابقة .

الإمكانات السياسية :

إننا أولاً وقبل كل شيء بحاجة إلى أن ندرك وجود التغير ومطالبه كما حسن وصفه في الفصول التي كتبها والتر ميليس وأرنولد توينبي وآرثر لارسون . يجب أن نتوقع التطورات السياسية التي ستجد ، ويجب أن نضع الخطة كي تناسب قوى التغير في المجارى التي تؤدي منطقياً إلى عالمنا الذي لا حرب فيه . وهذا يعني أنه يجب علينا أن نعمل عن طريق الدبلوماسية والتربية والإعلام العام على أن تتقبل الجهات الرسمية والرأى العام أهدافاً سياسية معينة . قد تفضل الشعوب أساليب شتى لبلوغ هذه الأهداف ، تتماشى مع تقاليدها وتجربتها وشكل الحكم الحالي فيها ومركزها

الراهن إزاء بقية العالم . والحقيقة أن اتباع أى شعبين طرقاً متباعدة هو أمر موضع الشك .

وبذلك سوف يكون من الضروري بدء الدراسات من جانب واحد ، عن أفضل الوسائل وأقلها إزعاجاً للوصول إلى موقف سياسى سوف يتطلب في معظم الحالات تعديلات عميقة وعريضة من أجل تحقيق الغرض . والموقف اللازم ليوم يتم فيه بنجاح نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً ، يتضمن سلسلة باكملها من أنواع الاستعداد ، قد لا يكون لها وجود في الشعوب اليوم - استعداد:

للنزول على أحكام طائفة دولية من القواعد تصدرها هيئة دولية وتنفذها قوة بوليس دولية .

لقبول ولاية محكمة عدل دولية وأن يصبح قضاؤها إلزامياً بدلاً من كونه استشارياً ، لتمويل تشغيل جهاز للحفظ على السلام وجميع ضروب النشاط الأخرى التي تعتبرها الأمم المتحدة وأجهزتها جوهرية .

لتحمل الأخطار السياسية الناجمة من الفشل وما يترتب على ذلك من خطر على السلم للاطمئنان إلى أن تنظيم الرقابة الدولية يمكن أن يوفر وسوف يوفر الحماية ضد عدوان يعد في السر .

واضح أن شعوباً كثيرة سوف تجد في أول الأمر أنه بما لا يمكن التفكير فيه أن تسير في مسالك سوف تؤدي إلى أمثال هذه التغيرات الثورية في تقاليدنا ، ومعتقداتنا ، وإحساساتنا بالسيادة . لكن كيف يمكن بغير هذا أن نصل إلى عالم يخلو من الحروب ؟ من المؤكد أن المرء لا يمكن أن يكون من السذاجة بحيث يقترح نظاماً يلقي كل شعب بمقتضاه سلاحه دون أى تأكيد بأن جميع الشعوب الأخرى تفعل الشيء نفسه تمشياً دقيقاً مع الاتفاق . فإذا كنا على ثقة من دوام أمن عالمنا الخالي من الحروب ، فعندئذ سوف

يتعين علينا أن ندفع ثمننا بأدنى تلك الثقة ، يتمثل في التقاليد والقومية والسيادة .

لكن بمجرد أن ندفع الثمن المبدئي فلن تشكل الخسارة عبئاً ثقيلاً على معظمنا نظراً لأن وجود القومية المبالغ فيها والسيادة المتطرفة في جبهات معنية كان من التهديدات الكبرى للسلام العالمى . وهكذا فعلى الجبهة السياسية يواجه العالم التحدى الكبير ألا وهو ما إذا كان راعياً في زوال الحرب بحيث يدفع الثمن . سوف تكون هناك حاجة إلى البحث في عمق في جميع أجزاء الأرض: يجب أن يقوم خبراء الأمم المتحدة بمقارنة وتلخيص الدراسات التي تجري من طرف واحد أو على نطاق إقليمي ، وذلك إلى أن تبرز خطة . مثل هذه الخطة لن تكون مفصلة وإنما ينبغي أن توضع بالدرجة التي تكفي لأن يرى كل عضو بالمجتمع العالمى ، لا ما يتوقع منا ومن أصدقائه فحسب بل وما يتوقع أن تفعله بقية المجتمع أيضاً . وسوف يساعد على هذا اعتراف متبادل بالصعاب وبالتضحيات الممكنة التي تواجه الأسرة بأكملها .

الإمكانات الاقتصادية :

من الحجج الكبرى التي لا تزال تثار حول عقد وتنفيذ اتفاق عالمى لنزع السلاح ، أن الاقتصاديات واقتصاديات الشعوب الغربية بوجه خاص سوف تعاني صعباً انتقالية كبيرة بل وستهوى إلى حالة كساد عنيف ، هذه الفكرة تتحداها بشكل فعال عدة تقارير حديثة العهد أشهرها ، الآثار الاقتصادية لنزع السلاح ، الذي أعده الأستاذ إميل بنوا من جامعة كولومبيا ، للوكالة الأمريكية للرقابة على الأسلحة ونزع السلاح ، و « النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح » ، وهو الوثيقة المسجلة تحت رقم E / 3593 / Rev.1 بالأمم المتحدة . ولكن بغض النظر عن المخاوف ، سواء كانت تستند إلى أساس أولي تستند ، فهناك اهتمام عاقل ، وسوف يكون هناك اهتمام بإجراء تخطيط سليم للانتقال إلى اقتصاد عالم خال من الحروب .

ما من أحد يفكر أن وقف اتفاق البلايين على الأسلحة سوف يؤثر في مختلف الاقتصاديات وخاصة اقتصاديات الشعوب التي سيكون عبء نزع السلاح ثقيلاً عليها. وبالمثل يجب التسليم بأنه حتى بين الشعوب التي يكون عبء نزع السلاح خفيفاً عليها نسبياً فإن ردود الفعل الدولية المتولدة عن انتقال الدول الكبرى سوف يجعل من الضروري إجراء الدراسة والتخطيط على نطاق عالمي. ولذلك وكما أوضح عدة من مؤلفينا ونخص بالذكر كينيث بولدنج وجر ثيل كلارك ، سوف يتعين أن نتعلم الكثير قبل أن يحل اليوم الذي يتحقق فيه نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً. وموضوع الاقتصاد ، شأنه شأن الكثير من الموضوعات ، يتضمن أسئلة مختلفة لمختلف الشعوب والمناطق وظروف التنمية . وبهذا وبالنسبة إلى كل شعب على ضوء موقفه الخاص سوف نود أن نعرف من بين أشياء أخرى :

كيف سيؤثر زوال الحروب على الاقتصاد الداخلي
نتيجة انتقاله ؟

كيف سيؤثر زوال الحروب على الاقتصاد الداخلي
نتيجة انتقال الاقتصاديات الأخرى ؟

وكيف يؤثر اقتصاده المتغير في اقتصاد البلاد الأخرى ؟
وأية خطط يمكن وينبغي وضعها الآن للتقليل من الآثار
الثلاثة جميعاً ؟

أي تحسين لآلام الانتقال يمكن أن نعزوه إلى المنظمات
الدولية مثل السوق الأوروبية المشتركة ؟ هل ينبغي نشر
هذه المنظمات ؟

وماذا ينبغي أن يكون عليه دور المجلس الاقتصادي
والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ؟ وكيف يرتبط كل شعب
بمجلسه الاقتصادي والاجتماعي الإقليمي ؟

كم من المدخرات المترتبة على نزع السلاح يمكن

استخدامها في برامج المساعدة الدولية ؟ وكـم منها يستخدم
لخفض الدين ؟ مشروعات الأعمال ؟ التعليم ؟ الصحة والرعاية ؟
خفض الضرائب ؟ أغراض أخرى ؟ ما العبء المتوقع من
ناحية إعادة التدريب في القوة العاملة ؟

لن تتمكن من الحصول على أكثر من تقديرات باعتبارها إجابات على
بعض هذه الأسئلة — وقد تكون التقديرات نفسها صعبة إن لم تكن
مستحيلة في بعض البلاد النامية ، بسبب نقص المعلومات الإحصائية
وغيرها . وفي الوقت نفسه تشتمل البلاد الأقل نمواً على اقتصاديات غير
صناعية نسبياً ، ولذلك ينبغي أن تتمكن من التركيز على مسائل المواد الخام
ومشكلات العمال الأقل مهارة . وفي جميع الأحوال سوف تكون هذه
مهمة ذات ضخامة كبيرة بالنسبة إلى كل شعب ، فضلاً عن كونها مهمة
بالغة الضخامة بالنسبة إلى المجموعة الدولية التي يجب عليها أن تجمع أجزاء
الصورة كلها . إلا أننا إذا أردنا النجاة من اضطراب اقتصادي من نوع
خطير ، وإذا أردنا تخصيص عشرات البلايين التي يوفرها زوال الحرب
لأحسن الاستخدامات ، يكون التخطيط هو الجواب الوحيد . والتخطيط
بدوره يستند بصورة لا مفر منها إلى المعرفة بما يواجهه .

الإمكانات العسكرية :

برغم أن الموقف العسكري لا يمكن فصله عن السياسي في معظم
الحالات ، إلا أنه يظل من الواجب أن يعالج ك موضوع مستقل من ناحية
الأغراض التي تتوخاها . ما من شك أن القلائل ، إن كان ثمة وجود لمثلهم ،
يمكن أن يتخلوا بلدهم بدون ذراع عسكري وذلك باستثناء رعايا تلك
الشعوب القليلة التي تعتبر قواتها المسلحة وافية لأغراض الأمن الداخلي
فقط . إننا أهل الولايات المتحدة لم نكن شعباً عسكري النزعة بوجه خاص ،
ولكن — على الأقل منذ الحرب العالمية الأولى — أصبحت فكرة وجود

قوات مسلحة قوية موضع القبول العام، وفي حالات كثيرة موضع الاحترام من جانب أولئك الذين يعتقدون أن الردع مرادف للسلام العالمى .

ومع هذا ففى اليوم الذى ينزع فيه السلاح نزعاً عاماً وكاملاً سوف يكون الردع الوحيد البادى للعيان هو قوة البوليس الدولية إذ تكون القوات القومية قد انكشيت طبقاً للاتفاق بحيث لا تتجاوز حدود قوات البوليس الداخلية . وفى الإمكان التكهّن البعيد المدى بشأن الاستعدادات التى يجب أن تتم قبل أن يدخل مشروع نزع السلاح فى دور التنفيذ بالفعل ، وستكون هذه الإستعدادات قد درست فى كل شعب قبل الوصول إلى الاتفاق . ويمكن أن نتترض أنه بمجرد اتخاذ قرار بأن الثمن يوازى المكسب ، فسوف تقل نسبياً صعوبة وضع تفاصيل القضاء باطراد على الأدوات العسكرية القومية . سوف يكون الأمر بالنسبة إلى البعض شبيهاً بخلع الأسنان . وسوف يكون مبعث راحة كبيرة بالنسبة إلى البعض الآخر . وربما يكون بالنسبة إلى معظم الشعوب أمراً يبعث على القلق والعجب .

لا شك أنه سيتعين علينا فى الولايات المتحدة أن نودع الأكاديميات العسكرية والبحرية والجوية التى تشغل الآن مكاناً بارزاً فوق المسرح ، وربما سوف تكفى أكاديمية واحدة بعد إجراء خفض كبير فى أعداد طلابها . سيصبح البنتاجون خالياً تقريباً . ونهجر معظم المراكز والمعسكرات والمحطات ونوقف الاستعراضات وعمليات التحليق فى الجو . وتنزع القواعد من محلية أو مترامية فى الخارج ، أى سوف تتوقف نشاطات كثيرة ومتنوعة أصبحنا متعودين عليها . سوف يكون عالماً غريباً يشق التعود عليه ، وإعداد الخطط بشأنه صعباً وأحياناً مؤلماً . والأسئلة التى تتطلب الإجابة عليها هى أصعب الأسئلة وتدور حول الحجم السليم لجهازنا العسكرى وعدد وطرز الأسلحة التى نحتاج إليها .

ولكن تظهر تحديات جديدة لبراءتنا حتى ونحن نضع الخطط لتدمير

رأدعنا القومى ، ذلك أنه يجب علينا أن ندرس بأكبر قدر من العناية خلق
الهيئة الدولية التى سوف تحمل مكانه ، وتكوينها وأداءها لعملها . هنا
سيتعين فض العشرات بالمعنى الحرفى من المسائل الصعبة ، وفضها بطريقة
تقرها جميع الشعوب المعنية . ونكتفى بذكر عدد قليل من الأسئلة التى
يجب أن نجيب عليها :

ما حجم القوة المطلوب ، من الرجال والنخائر والسفن
والدبابات والطائرات ؟

هل ينبغى لكل بلد أن يقدم الرجال أو الإمدادات
ومن ذا الذى يقرر العدد والحجم ؟

هل ينبغى أن يعمل الرجال على أساس دولى فقط
أم يحتفظون بكيانهم القومى ؟ ومن ذا الذى ينبغى أن يدفع
مرتباتهم وما حدودها ؟

هل ينبغى إبقاء القوة فى المراكز التابعة للأمم المتحدة
أم تظل قريبة المنال فى القواعد القومية ؟
هل ينبغى تخصيص قوات معينة أم قوات مشتركة
من الدول التى تسهم فيها ؟

هل ينبغى أن تكون القيادة العليا وأركان الحرب
من أفضل المواهب المتوافرة أم ينبغى تكوينهما من رعايا
« غير منحازين » فقط ؟

من ذا الذى يقرر أية عناصر من القوة تستخدم فى أى
بلد معين أو أية منطقة معينة ؟

ومن ذا الذى يقرر جنسية الضباط الذين يتولون
القيادة فى الميدان ؟

أين ينبغي الحصول على الأسلحة والمواد للقوة ؟
أية أنواع من الأسلحة ستكون لازمة ومن ذا الذي يقرر ذلك ؟
هل ينبغي إعفاء الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن
من تقديم الرجال أو الأسلحة ؟

ما القواعد الأساسية التي ينبغي وضعها كي تستخدمها
القوة ؟ هل تعمل فقط في حالات التهديد بالعدوان
أم في التهديدات بثورة مسلحة ؟

لن يكون من السهل إيجاد الإجابات على هذه الأسئلة وعلى الكثير
من التفاصيل الأخرى المتعلقة بالسياسة والتنظيم والتنفيذ . حتى لو فرضنا
توافر أفضل الإرادة في العالم ، وهذا هو السبب الذي من أجله يحتاج الأمر
إلى الكثير من الدراسة مقدما ، ربما يستطيع العسكريون من رجالنا
أن يجلسوا ويقدروا الحد الأعلى من القوات التي يحتاج إليها الأمن الداخلي
في كل من شعوب العالم ، ولكنني أشك في أن يوافق كل شعب على القوة
التي يخصصها له مثل هذا النظام . وقد يكون من الضروري ومنع ترتيب
تقوم بمقتضاه جميع الشعوب بوضع التقديرات الخاصة بها وتسمح لجماعة
دولية تمثيلية بتحقيق التوازن على أساس أدنى مقياس مشترك . وعلى أي
حال فالكلمة الرئيسية بالنسبة إلى جميع هذه المناعب هي الاستعداد ،
والاستعداد الكثير .

الإمكانيات التعليمية والإعلامية :

في تغيير التوجيه الذي يدعو إليه هذا المجلد يجب أن يلعب ميدان
التعليم والإعلام دوراً حيوياً . وهذا لا ينطبق على دراسات الاتجاه التي
يجب القيام بها لحسب وإنما ينطبق أيضاً على ذلك المركب كله من النظم
التعليمية بالعالم ، في مساعدة تشكيل الناس من جميع الأعمار بحيث يتكيفوا

على المفاهيم الجديدة التي يجب اعتناقها حتى يكون قيام حالة انعدام الحرب والتي نسعى إليها في حين الإمكان .

إن « جول موك موخ » يتحدث عن شبهة البشر الحقيقية للحرب ، وهي الأساس الاجتماعي الذي تقوم عليه الحرب . ويناقش جدّ مارمور سلسلة بأكملها من التنقيحات التي نحتاج إليها في تربية الصغار . ويتحدث والتر ميليس عن ثورة التوقعات ، كما يقترح جرنفيل كلارك إجراء دراسة عن التوزيع الممكن للأموال المتاحة بين قوة السلام ومستوى المعيشة ومستوى التريبة . ويتحدث آرثر لارسون عن تشجيع التعبير عن طريق القانون وعن الحاجة إلى إجراء تغيير في التعليم ، كما يتحدث عن عوامل أخرى في المشكلات التي تظل في حاجة إلى أن تحل . وهكذا نلقى تقريراً عاماً من جانب جميع المؤلفين بأن التعليم بصفته هذه يجب أن يلقى اهتماماً بالغاً في أية مشروعات يتعين وضعها .

والأسئلة التي يثيرها هذا العامل الكبير ليست في وضوح الأسئلة المتعلقة بقوة السلام ، ولكن عدداً قليلاً منها يكفي لإعطاء فكرة عن حاجات من يخططون لعالمنا الذي يخلو من الحروب :

كيف نعلم الرأي العام أن عالماً بلا حروب ممكن ومعقول ومأمون ؟ كيف نعيد النظر في دراسة التاريخ لنلغى ما يوضع من تأكيد على الحروب والمعارك ونعيد تأكيد التغييرات والاتجاهات في الأنظمة البشرية ؟

ما مكان لغة مشتركة في عالم بلا حرب ؟ ما اللغة التي ينبغي أن تكون ومن ذا الذي يقرر ذلك ؟

أي تنظيم يكون مسئولاً عن إنشاء نظام من جامعات دولية حقاً ؟ من ذا الذي يتولى برامج تبادل الطلبة ، تلك البرامج الموسعة إلى درجة بالغة ؟

كيف تنظم برنامجاً ضخماً لتعليم الشباب بشأن مسائل
التعاون الدولي ؟ كيف نتأكد أن نظم التعليم لن تخرب
بحيث تسبب تحولاً نحو القومية المتطرفة ؟

كيف يمكن للتعليم والإعلان أن يعالجا على أفضل وجه
«مرض الكراهية الزاحف» ؟

كيف يستطيع التعليم والترفية أن يعكسا ما تلقاه الآن
في الأفلام السينمائية والتلفزيون والوسائل الأخرى من
اتجاه إلى إزالة الإحساس بالعنف ؟

ظاهر أن مسئولية التعليم والإعلام سوف تكون في بداية الأمر
أفضل ما يكون في تلك المستويات من الأعمار التي يتعين فيها علم تعليم
معتقدات معينة أو ربما نقول اعتماد معينة ، قبل أن يتقبل الناس فكرة
عالم لا حرب فيه . ليس معنى هذا أنه لا يجب توجيه الاهتمام إلى روضة
الأطفال — فمن المعقول بشكل واضح أن الأطفال الصغار لا يكتسبون
أمثال هذه الأحقاد في المحل الأول . ولكن إذ نتحرك كي نعد أنفسنا لليوم
الذي ينزع فيه السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً فسوف يكون من الصعاب
الكبرى التي تواجهنا أن نقنع الناس بأن شيئاً من هذا القبيل هو لمصلحتهم
الذاتية . إن الأفراد الذين يعلنون بصلابة رغبتهم في السلام غالباً ما يميلون
إلى أن يقابلوا بروح محاربة ظليماً وقع ، سواء أكان حقيقياً أم كان وليد الخيال .
إن الكثيرين لم يفقدوا أبداً الاعتقاد الذي كان يساورهم وهم صغار بأن
السييل الوحيد للفوز في جدل هو أن تضرب خصمك ضرباً جثامياً .
ويمكن أن نأمل في أن يكون المسيوموني على حق حين يقرر أن طعم الحرب
قد مات في القرن العشرين . إنني لأذكر حوادث قرية كان فيها الكثيرون
من الأمريكيين وبعضهم من البارزين يؤيدون دخول الولايات المتحدة في
كوبا وإخضاع نظام كاسترو والشعب الكوبي بالقوة العسكرية الساحقة .

إذن ربما تقع على عاتق التعليم والإعلام أخطر المسؤولية ألا وهي خلق اتجاه يمكن أن يخلق بدوره جواً يمكن أن يتحقق فيه عالم يخلو من الحرب. ولن يكون هذا بالمهمة اليسيرة. لقد ظلت نزعة القتال تخلق سنوات كثيرة نزعة مضادة. ومرض الكراهية الزاحف، وباء هو من عظم الانتشار بحيث لا يتمتع أى ركن من أركان العالم بالمناعة دونه.

الإمكانات السوسولوجية :

إن عوامل كثيرة في الميدان السوسولوجى تطفئ على المجالات الأخرى التى ناقشناها الآن، ولكن هناك برغم هذا مشكلات معينة يتعين حلها قبل اليوم الذى ينزع فيه السلاح نزعاً عاماً وكاملاً. وهى مشكلات لا تتفق مع أى نمط آخر. فالمسائل المتعلقة بضبط نمو السكان، والاضطراب الذى يعترى القوة العاملة، والنظم الاجتماعية باعتبارها نماذج ممكنة لحالة زوال الحرب، وما إلى ذلك، نقول إن هذه المسائل تفرض نفسها فى الفصول المتقدمة داعية إلى توجيه الاهتمام إليها. وهنا قائمة جزئية من أكثر الأسئلة وضوحاً :

ما الذى ينبغى أن يحل بوجه عام محل الحرب، حتى يشجع.. الحافز على النزاع فى المجتمع؟ هل تكنى المباريات فى الألعاب الرياضية؟

ما مبلغ أهمية ضبط نمو السكان بالنسبة إلى حالة زوال الحروب؟ هل يساعد على هذا رفع مستويات المعيشة؟

كيف نجعل الأبوة المخططة موضع القبول تماماً فى جميع أجزاء العالم..؟

ما الحد اللازم أو الممكن من إعادة توزيع القوى العاملة فى حالة إغلاق مصانع الدفاع؟ وبخلاف العمل بالمعاني السوسولوجية التى ينطوى عليها رد الفعل الاقتصادى

إزاء حالة القضاء على الحروب ؟

ما التأثير الناجم من الأزمة والضغط المستمرين، بالنسبة إلى المجتمع الحديث ؟ هل يكون رد الفعل من جانب الشباب إيجابياً إزاء التهديد بإمكانية العودة إلى الخدمة العسكرية القتالة ؟

هل يملك المجتمع ككل ردود فعل يمكن التعرف عليها تجاه الحرب مقابل السلام ، والديموقراطية مقابل الدكتاتورية إلخ . . . وهل يمكن استخدام ردود الفعل هذه لتنهى برامج للدراسة والعمل ؟

يمكن أن نرى بسهولة أن في الإمكان توجيه أسئلة إضافية كثيرة جداً في هذا الميدان ، تتعلق بصراع الأفكار والقيم ، وبالمشكلات الأخلاقية والسيكولوجية والروحية التي لا بد أن تنشأ . إن كل ما يؤثر في الحياة البشرية يمثل هذه القوة بحيث يقل خطر إنهاؤها عن طريق الحرب لا بد أن يثير عن الأسئلة أكثر مما يقدم من الإجابات . ومهما يكن البديل الأخلاقي عن الحرب ، فيجب أن يؤثر في الناس بالتأكيد حتى بأكثر مما يؤثر في الأنظمة . فإذا دفع الشباب إلى حالة اليأس بالنسبة إلى المستقبل ، فما الذي سيحدث خلال البعث المعنوي والسيكولوجي اللذين سيصحبان بالتأكيد الإدراك النهائي بأن اليأس قد زال فجأة ؟

فكرة أخرى بشأن الناس . لقد أصبحنا في الآونة الأخيرة نتقبل الفكرة التي تذهب إلى أن النفس البشرية قادرة على أن تقاوم الضغوط التشاؤمية الخيالية بحيث تتحدى المعايير العادية للقيمة . . . إذن ما الذي يحدث إذا خفت هذه الضغوط في فترة قصيرة من الزمن ؟

هل تنشأ إمكانية بأن النسيج الأخلاقي سيزداد صلابة ، أم هل تصبح فريسة المداهنة التي ستحل محل القعقة بالصواريخ ؟ الجواب الواضح (١٥ - عالم بدون حرب)

لا وجود له اليوم ، فإذا شئنا أن ندرك فجأة أنه لن يعود في وسعنا الاعتماد على الأسلحة ، فهل نصبح أشد ضعفاً أو أكثر قوة ؟ واضح أن المرء يميل إلى الفرض الأخير نظراً لأن التكيف مع الظروف الجديدة لا ينبغي أبداً أن يولد الضعف حين يواجهه التهديد الجديد . وفي الوقت نفسه نكتفي بالقول بأننا لا نعلم . ينبغي ويجب أن نستخدم العقل إذ الظاهر أن العاطفة لا تكفي .

الإمكانات القانونية :

إنني إذ أتناول هذا القسم الأخير أجد راحة فيه إذ من المتفق عليه عموماً أن التغيير الحقيقي لا يمكن أن يقع إلا داخل إطار من القانون ، ويجب أن ندرس القانون كي نكتشف أين يحتاج إلى تقوية حتى يحيط بالتغيير . لو سلينا ، كما يبين آرثر لارسون ، أننا قد خلفنا وراءنا الكثير وأن القاعدة التي ترى وجوب احترام الاتفاقات قد سبت الآن تغييرات ضخمة فلا تزال هناك عناصر من الشك بصدد بعض المعاني التي يتضمنها عالم بلا حرب .

ومما له أهمية خاصة ذلك الذراع الذي يحيط فيحمي جهاز المحافظة على السلام . وبرغم أن أسئلة قانونية معينة يتضمنها النقاش الوارد تحت عنوان الإمكانات العسكرية ، إلا أنه يجوز تجنب هذه النقاط الأخرى :

هل ستكون هناك حاجة إلى إجراء تغييرات في ميثاق الأمم المتحدة أو في أي من قواعده وتنظيماته ، لكي تمنح قوة السلام السلطة المطلوبة ؟

هل ستكون هناك حاجة إلى إجراء تغييرات في دساتير أي شعب أو قوانينه أو معاهداته بقصد تزويد قوة السلام بالرجال أو المواد ؟

أي تنميط يمكن يتناول القوانين القومية أو الاتفاقات

الدولية التي تمس صناعة الأسلحة غير المشروعة ونقلها
وتسليمها ؟ ما التقوية التي يحتاج إليها هذا الأمر ؟

هل يحتاج الحال إلى تعديل القوانين القومية الخاصة
بالإمدادات العسكرية غير المشروعة ، بحيث يسمح بالتنفيذ
الدولي ؟

هل سيكون من الضروري إجراء تغييرات في قوانين
ولوائح المواطنة نتيجة تجنيد قوة دولية حقاً لتخدم في
مختلف أجزاء العالم ؟

وقد تجد أسئلة إضافية كثيرة لاعلاقة لها بقوة السلام الدولية ولكنها
تفرض نفسها على الجانب القانوني . وقد تكون الأسئلة التالية من بينها :

ما التغييرات الدولية والقومية التي سيتطلبها الحال ،
لجعل قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة بدلاً من أن تكون
استشارية ؟ هل ينبغي إجراء هذه التغييرات ؟ أية خطوات
قانونية سوف تلزم البدء في حملة واسعة من أجل التحكم في
نمو السكان ؟ هل الإجراء القانوني أفضل أم يكون مكملًا
للتعليم ؟

كيف يمكن أن نعمم على نطاق عالمي القواعد والمبادئ
الأساسية التي يشتمل عليها القانون الدولي ، وبذلك يعظم
تقبل جميع أجزاء العالم لها ؟

كل هذا الذي قدمناه لا يراد به ولا يمكن أن يكون فحصاً وافياً وشاملاً
لمشكلات الاستعداد للتحرك من توترات اليوم إلى عالم بغير حرب .
ينبغي أن ندع مثل هذا الفحص للخبراء في كل ميدان ممن يمكنهم
وينبغي لهم أن يضعوا برامج البحث والدرس التي تسير عليها المجموعات

— ٢٤٤ —

القومية والدولية التي يعهد إليها إعداد برامج العمل . غير أنه يكفي أن نوحى بمسدى العمل التحضيرى الذى يجب إتمامه . فلو أن للعمل بدأ الآن ففى إمكاننا أن نأمل النجاة من عار الجاب الذى نتحدث عنه الحرافات ، والذى بعد أن قرر بدون نجاح محاولة توجيه قائد سيارة خلال الطريق ، إلى مقصده ، تتم فى النهاية د سيدى لا يمكنك التوجه إلى هناك من هنا .

تذليل الفكرة الروسية في عالم بدون أسلحة

الشرح : في ١٢ يونيه من عام ١٩٦٢ أى بعد شهر من الإعلان عن الندوة عن «عالم بلا حرب» ، في مجلة «سترداي رفيو» ، والتي بدأت بمقال أرنولد توينبي ، جرى نقاش حول عالم مستقبل بدون أسلحة ، وذلك في موسكو بمكاتب تحرير مجلة «الشئون الدولية» الشهرية التي تصدرها الجمعية السوفيتية لترويج المعرفة السياسية والعلمية .

ونشرت المناقشة باللغة الإنجليزية في «الشئون الدولية» ، بعدها الصادر في يولييه ١٩٦٢ ، والذي نوره هنا مع اقتطاعات صغيرة قلائل (غير ذات أهمية) بفكرة أن مقارنة بين هذه المناقشة والمناقشة حول «عالم بدون حرب» ، تثير الاهتمام ، من ناحية الأفكار الرئيسية من جهة ، وأسلوب مختلف البيانات ونغمتها والتأكيد الذي تضعه من جهة أخرى .

والذين اشتركوا في النقاش هم : س. سنا كوييف ، دكتوراه في العلوم (تاريخ) - ف. كوزيفنيكوف ، دكتور في العلوم (قانون) ، العضو المراسل بأكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتي - ي. كوروفين - ل. جرموف الباحث في معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية - ف. ستريجاشيف ، دكتور في العلوم (اقتصاد) - ف. ريمالوف ، دكتور في العلوم (اقتصاد) - الماجور جنرال م. جوربانوف ، دكتور في العلوم (التكنيك) - الماجور جنرال س. بوكروفسكي ، دكتور في العلوم (التكنيك) - الماجور جنرال ن. تالنسكي ، دكتور في العلوم (العلوم العسكرية) .

فكرتنا عن عالم بدون أسلحة :

ش . سانا كوييف : لقد قررنا اليوم أن نلقى نظرة سريعة عالم بغير أسلحة . إننى أوحى . . . بأننا نشترك فى أفكارنا بشأن هذا العالم ، وتطور العلاقات الدولية بعد اتخاذ وتنفيذ خطط لنزع السلاح نزعا عاما وكاملا . وبعبارة أخرى دعونا تفكر اليوم فى الآمال المستقبلية أمام التطورات الدولية وفى الاتجاه والطرق التى يجوز أو يمكن أن تسير فيها .

إننا على بينة بالطبع بالصعاب الهائلة التى ينطوى عليها الوصول إلى حل لموضوع نزع السلاح ، والمقاومة التى ستبديها دوائر معينة فى البلاد الإمبريالية وبخاصة فى أمريكا . كذلك ندرك أن شركاءنا فى الأحاديث لا يجدون من السهل عليهم أن يتصوروا مستقبل العالم القديم - النظام الرأسمالى - بدون المحافظة المستمرة على قوته المسلحة الموجهة ضد شعوبه وبدون الأرباح التى تحصل عليها الاحتكارات الرأسمالية من سباق التسلح .

ومع هذا فى العالم الآن ظروف موضوعية تتطلب بصورة متزايدة مدخلا عاقلا إلى مشكلة نزع السلاح . والظرف الرئيسى هو العلاقة الجديدة بين القوى فى العالم وهى علاقة أبعد من أن تكون فى صالح النظام الرأسمالى . وبفضل هذا . وهو راجع بدرجة غير يسيرة إلى التفوق العسكرى للاتحاد السوفيتى والدول الأخرى المحبة للسلام - نشأ موقف جديد فى العالم لم تعد فيه الإمبريالية قادرة على الالتجاء إلى جرب عامة دون أن تخاطر بوجودها .

وفضلا عن هذا فسياسة سباق الأسلحة والاستعداد للحرب ، وهى سياسة منبثقة من نفس طبيعة الإمبريالية ، دفعت فى ظل الظروف الحالية المعسكر الرأسمالى إلى طريق مسدود . وبرغم أنها خلقت أداة حرب ضخمة ، فإن إمكانيات تحريكها محدودة جداً أمام الإمبريالية اليوم . وهكذا

فالخوف الذى تملك زعماء الدول الإمبريالية الحاليين من حرب الصواريخ
المحملة بالرؤوس النووية ، وقلقهم من ناحية مستقبل نظامهم يضطرم إلى
إجراء المباحثات حول نزع السلاح .

وتتضمن الخطب التى يلقيها الزعماء الغربيون بيانات عديدة ملؤها
النفاق ، عن « رغبتهم فى السلام » ، بل وتتضمن رقى ضد الحرب . وفى
مسألة المحافظة على السلام ، كما فى مسألة نزع السلاح ، نود على حد عبارة
لينين « أن نرى أقل ما يمكن من البيانات والوعود الميية أو الصيغ
الفخمة ، وأكثر ما يمكن من أبسط القرارات والتدابير المؤدية فعلا إلى
السلام وأوضحها . . . »

وبغض النظر عن أنواع التهرب التى يلجأ إليها حكام الدول الغربية
واجههم التطور الموضوعى للمجتمع البشرى بهذا البديل الذى لا مهرب
منه : إما حرب بالصواريخ المحملة بالرؤوس النووية تنتهى حتماً بالدمار
النهائى للنظام الرأسمالى ، وإما الاعتراف بالتعايش السلمى بين الدول ذات
النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . إن التعايش السلمى يودى إلى
تحسين الموقف الدولى ، وإنهاء سباق الأسلحة وسياسة الحرب الباردة .
إنه المعبر الذى يمكن أن يساعد الجنس البشرى على اجتياز الحاضر مخلفاً
وراءه عالماً يعج بالأسلحة وداخلياً فى عالم بدون أسلحة.

ما الشكل الذى سيكون عليه هذا العالم المجهول بدون أسلحة ؟

وما الشكل الذى يجب أن يتخذه ؟

إن تطور الشؤون الدولية بعد نزع السلاح سوف يدخل فى مرحلة
جديدة . سوف تكون فى العالم تغييرات خطيرة ، وينبغى أن أقول
تغييرات كمية ، ويسير الموقف الدولى فى مجاريه العادية ، ويختفى الكثير من
عوامل التوتر ، وتتدعم الثقة بين الدول .

ولا شك أن من المظاهر المميزة لعالم بدون أسلحة ، تطبيق مبادئ

التعايش السلمى وعلى نطاق أوسع وأكمل ، فى العلاقات بين البلاد الاشتراكية والرأسمالية . وتنفيذ الخطط الموضوعة لنزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً سوف يخلص الشئون الدولية من ظاهرات مثل سباق الأسلحة ، والشك بين الدول ، و « مواقف القوة » ، وسياسة الحرب الباردة التى تستخدمها الآن الدوائر العدوانية فى الغرب كسلاح للاستعداد للحرب وتنظيم جميع أنواع المقامرات العسكرية المتهورة . أقول إن هذه المظاهرات سوف تفقد معناها .

إن الحاجة - والإمكانية وهى الأهم - إلى الالتجاء إلى قوة السلاح فى فض المشكلات سوف تفتنى ، وتصبح المفاوضات الأسلوب الوحيد لتسوية أية نزاعات بين الدول .

سوف يخلق عالم مجرد من السلاح ظروفاً مناسبة لمراعاة مبدأ هام مثل عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، ومثل احترام سيادة جميع البلاد والشعوب ، من كبيرة وصغيرة ، واستقلالها الوطنى . وليس سراً أن الحديث الحالى عن سيادة الدول وحقوقها المتساوية فى الجزء الرأسمالى من العالم ، حديث طقوسى بحث بتعبير مخفف .

هل يمكن أن تكون أية مساواة بين الإمبريالية الأمريكية المسلحة من قبة رأسها إلى أخمص قدميها ، وبين بلاد أمريكا اللاتينية المتخلفة اقتصادياً وعسكرياً ، ومعظمها واقع تحت السيطرة الاقتصادية الكاملة للاحتكارات الأمريكية ؟ هل يستطيع أحد أن يتحدث عن السيادة الكاملة لمعظم بلاد أوروبا الغربية الأعضاء فى حلف شمال الأطلسى والتى لا يجرى تشكيل سياستها الخارجية فى عواصمها ؟ هل يثير الدهشة أن تتعارض مثل هذه السياسة الخارجية تعارضاً مباشراً مع الصالح القومى لهذه البلاد ؟ إن العالم الرأسمالى اليوم تسيطر عليه عقيدة القوة ، فالدول الإمبريالية واحتكاراتها تملئ إرادتها بأكل ما ينطوى عليه اللفظ من معنى .

في عالم الغد حيث لن تعود هناك قوات مسلحة أو تفوق عسكري لبلد على البلاد الأخرى ، نزول الظروف الموضوعية التي تؤدي إلى أعمال النكث بالسيادة والاستقلال الوطني ، ويصبح في الإمكان تحقيق التطور الاقتصادي والثقافي السريع لشعوب كانت متأخرة ، وهذا يجعل بغير جدال بتطور المجتمع البشري بأكمله . وأقول بصفة عارضة إنني أعتقد أن من الأسباب الرئيسية التي تفسر ما يعتمد إليه كبار زعماء الولايات المتحدة من تخريب أي حل لمشكلة نزع السلاح ، رغبتهم في الاحتفاظ بأي ثمن ، بسيطرتهم على البلاد الأخرى وبسيطرة احتكاراتهم على العالم الرأسمالي .

سوف تنشأ في العالم بعد نزع السلاح ، ظروف جديدة مواتية لقيام منافسة سليمة حقاً بين النظامين ، الاشتراكية والرأسمالية . وإنا لموقنون أن هذا سوف يهيئ لنظامنا الفرصة كي يظهر، بصورة أقوى بكثير ، تفوقه على الرأسمالية ، وليبين لجميع الناس أن مستقبل الجنس البشري يكمن في الشيوعية التي تنادي بالسلام ، العمل ، الحرية ، المساواة ، الإخاء والسعادة لجميع الشعوب على ظهر الأرض .

ف . كوزينيكوف : كان رئيس اجتماعنا ساناكوييف على حق تماماً إذ يقول إنه في عالم بدون أسلحة سوف تكون المبادئ السليمة التي تقوم عليها العلاقات الدولية ، موضع القبول الشامل . وتبعاً لذلك سوف تصبح هيئات دولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ، أدوات حقيقية للسلام الشامل ، وتكتسب مختلف أساليب التسوية السلمية لآية متناقضات بين الدول غرضاً اجتماعياً جديداً .

إنها حقيقة معروفة جيداً أن الاتحاد السوفيتي على استعداد لقبول أي نظام من القيود والضمانات في عالم يقوم بنزع سلاحه ، بشرط أن توقع الدول الغربية على اتفاقية لنزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً . ومشروع الاتفاقية المقدم في ١٥ مارس ١٩٦٢ يتصور نظاماً واضحاً ، صريحاً

وفعلا ، من القيود والضمانات عند تنفيذ التزامات نزع السلاح . وهذا النظام يرتكز على البيان المشترك المتضمن لمبادئ نزع السلاح المتفق عليها والتي قبلها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فيما بين شهرى يونيه وسبتمبر ١٩٦١ . وتنص هذه المبادئ بوجه خاص على تدابير لتقوية المؤسسات التي تعمل من أجل المحافظة على السلام وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

وفما يتعلق بمشكلة نزع السلاح بصورة عامة وكاملة ، قدم الساسة والزعماء العامون والسياسيون والفقهاء الغريون مشروعات شتى لإعادة تنظيم النظام القانوني الحاضر . وعلى سبيل الموافقة على فكرة النزع العام والسكامل للسلاح ، على الأقل بالالفاظ ، يقترح بعضهم أن يعاد تنظيم النظام القانوني العالمى كمقدمة لنزع السلاح ، ويصر البعض الآخر على أن يتم هذا فى نفس الوقت الواحد مع نزع السلاح ، بينما يعتقد غيرهم أن مثل إعادة التنظيم هذه يجب أن تتم بعد نزع السلاح ، أى فى عالم مجرد من السلاح .

وهكذا عبر عن الأفكار التالية حول نزع السلاح ، قادة الرابطة البرلمانية العالمية الذين وفدوا إلى موسكو فى العام الماضى وجرى بيننا وبينهم تبادل مفيد للآراء . إنهم يعتقدون أنه من أجل بلوغ هذا المثل الأعلى يجب إعادة تنظيم الأمم المتحدة بشكل حاسم حتى يتسنى إنشاء :

١ - برلمان عالمى لسن القوانين العالمية من أجل تحقيق سلام دائم والمحافظة عليه .

٢ - هيئة تنفيذية لتطبيق هذه القوانين .

٣ - محاكم عدل دولية اختصاصها إجبارى فى جميع مسائل النزاع المتعلقة بهذه القوانين العالمية .

٤ - قوة بوليس عالمية لتنفيذ القوانين العالمية ضد جميع من يرتكبون

أو يهددون بارتكاب خرق هذه القوانين العالمية .

وبهذه الوسائل نصل إلى تحقيق نزع سلاح جميع الشعوب على نطاق شامل وكامل وفي نفس الوقت الواحد .

إن الفقيهين الأمريكيين البارزين والشخصيتين العامتين كلارك وستون يميلان في كتابهما الهام «السلام العالمي عن طريق القانون العالمي» إلى فكرة عملية تشمل في نفس الوقت الواحد نزع السلاح وإنشاء قوة بوليس عالمية فعالة . وفي رأيهما أنه ينبغي إنشاء أجهزة عالمية مناسبة أخرى على ذلك الأساس ، بما فيها نظام قضائي أو من نوع قضائي فعال ، وإدارة للتنمية الاقتصادية العالمية ، والأجهزة التشريعية والتنفيذية العالمية اللازمة ، وكذلك نظام لتدير الموارد المالية لهذه الأغراض .

وأظن أولاً وقبل كل شيء ، أنه لا ينبغي وضع شروط مسبقة لنزع السلاح ، فاقترح إعادة تنظيم النظام القانوني العالمي غير واقعي ولا يمكن قبوله من حيث المبدأ لأنه يصطدم بالقانون الدولي المعاصر المبني على مبادئ التعايش السلمي بين الدول التي تختلف نظمها الاجتماعية وعلى سيادة جميع البلاد والمساواة ذات السيادة بينها . هذه المشروعات عن قانون عالمي ، وبرلمان عالمي ، وأجهزة تنفيذية وقضائية عالمية تعنى من حيث الجوهر إلغاء القانون الدولي القائم على أساس مبادئ التنسيق بين الإرادات ذات السيادة للدول والشعوب ، وليس على أساس إخضاع هذه الإرادات .

ي . كوروفين : إنها حقيقة رائعة وغريبة جداً أن الكثيرين من القادة السياسيين الغربيين ، وحتى العلماء والدارسين ، ممن تعودوا جو الحرب الباردة سنوات ، يجدون من العسير أن يتصوروا عالماً مجرداً من السلاح ، ويتنبأون بصعاب لأعد لها ومحتومة في طريق ظهوره .

يقول البعض من أمثال هـ . براون ، إن هذه الصعاب نابعة من الطبيعة البشرية ومن «عجز» الإنسان عن إعادة بناء العلاقات السياسية والاجتماعية لتتمشى مع عالم يخلو من الأسلحة والحروب . ويستسلم غيرهم مثل الأستاذ

« د . شيلنج ، بجامعة هارفارد لتفرعات يسودها التشكك ، مؤكدين أن الدول الاستبدادية في العصور القديمة كانت أقدر بكثير من الدول الحديثة على محاربة الشك المتبادل والتوتر الدولي (تبادل الرهائن والجواسيس ، التزاوج بين الأسرات المالكة إلخ) . ففي مقال بمجلة « الشؤون الخارجية » يحمل عنواناً بليغاً هو « دور الردع في النزاع الكلي للسلاح » ، نراه يشك في أن نزع السلاح ممكن من الناحية العملية نظراً إلى أنه بعد تدمير الطائرات الحربية والصواريخ وغيرها من وسائل نقل الصواريخ ، فحتى « الحمار يصبح وسيلة للنقل » . وهو يقول فضلاً عن هذا إن الذي يجب المقامرات العسكرية قد يصبح في أية لحظة رئيساً بلداً ، بينما القوات المسلحة الدولية المراد بها أن تكون ضماناً للأمن العالمي ، قد تصبح هي نفسها مصدر تهديد جديد بالحرب .

وفي التحليل الأخير يحول شيلنج ومن على شاكلته ، نزع السلاح إلى يوتويا وإلى يوتويا « ضارة » جداً لأن إدوارد تيلر « أب القنبلة الهيدروجينية الأمريكية » يؤكد لنا أن الرقابة الدولية المتصلة بنزع السلاح « سوف تثير الشكوك والاحتكاك » ، و « تصبح مصدراً للإثارة الأمر الذي يترتب عليه أن نزع السلاح قد يؤدي إلى الإحباط والاحتكاك والإخفاق ، ... »

وإذ أفزع العلماء والسياسيون والأمريكيون والبريطانيون أنفسهم وغيرهم بأمثال هذه الاحتمالات المشؤمة ، بدأوا بحثاً شديداً عن أنواع مبتكرة من الضمانات ضد « أخطار » نزع السلاح . وهكذا يقول الأستاذ « أ . لارسون » في مؤلفه « الرقابة على الأسلحة عن طريق القانون العالمي » ، إن من الضروري بصورة ملحة وضع تشريع دولي ملزم للجميع ، على أن يكمله فضلاً عن هذا « تشريع للتعايش » . . . يعرف بصورة دقيقة « تلك المناشط التي تقوم بها الدول والتي لن يسمح بها بعد ذلك » .

ولقد بذل عدد من المنظمات العامة والعلمية في الغرب جهوداً بالغة القدر لإعداد صياغة متقنة للأشكال التنظيمية التي تتخذها أجهزة القمع الدولية في عالم مجرد من السلاح ، وللنشاط الذي تمارسه . وفي هذا الصدد يوجه اهتمام خاص إلى مشكلة تنظيم قوات مسلحة دولية تعتبر الضمان الرئيسي ضد ما يحتمل أن تعتمد إليه دولة منزوعة السلاح من عدوان . ونقطة الابتداء في هذا التعليل هو الفرض القائل بأن مثل هذه الدولة سوف تحتفظ بقدرتها على الأعمال العدوانية مستخدمة أسلحة مخبأة أو جمعت سرّاً ، ومستخدمة تفوقاً أو تفوقاً في قواتها البوليسية أو السكان ، حتى ولو كانت مسلحة بأشد الأسلحة بدائية .

إن المشروعات الغربية الكثيرة تنص على وسائل شتى لتكوين قوات مسلحة دولية (إما من وحدات من جميع الدول ، أو من الدول العظمى أو من الدول الصغيرة) ، وعلى قوة عددية مختلفة (من عدة عشرات الآلاف إلى مليون جندي) ، ونقاط شتى لتوزيعها (في أكثر مناطق العالم تعرضاً للتهديد وفي قواعد عسكرية خاصة تابعة للأمم المتحدة ، أو منتشرة في جميع أرجاء العالم) ، وصيغ مختلفة تسليحها (من الأسلحة الصغيرة إلى الأسلحة النووية) ومختلف أشكال زعامتها وقيادتها .

وفي ظني أن العيب الأساسي في جميع هذه التصورات هو أن أصحابها يخفون في فهم الأسباب الحقيقية لأعمال العدوان والحروب ، ونتيجة لهذا يقدرّون نتائج نزع السلاح بصورة عامة وكاملة دون حقيقتها .

لنلق نظرة مثلاً على الطريقة التي يفسر بها مؤلفا كتاب «السلام العالمي عن طريق القانون العالمي» ، العقبات التي تقف في طريق النزع العام والكامل للسلاح . إنهما يظنان أن العقبة الأولى ، والأهم ، هي «عدم استعداد الشخص العادي لإجراء أي تغيير حاسم في الشكل التقليدي لسلوكه ، أي في عاداته وروتينه بعبارة أخرى . ثم يضيفان «أن الوحدات التي اندمج فيها البشر - الأسرة ، القبيلة ، البلدة ، المدينة ، الدولة القومية -

اعتادت أن تؤكد أو تدافع عن مصالحها ، الحقيقة أو المفترضة ، بالعنف أو بالتهديد به .

ويقول المؤلفان إن العقبة الثانية هي المهنة العسكرية ، التي لها في شعوب كثيرة تأثير يكتفى لإرغام حكوماتهم على مقاومة قضية النزاع العام والكامل للسلاح بدلاً من مساعدتها . والمؤلفان لا يوضحان ، أن السبب في هذا راجع إلى أن الزعماء العسكريين مرتبطين بشركات الحرب ولهم مصلحة مالية راسخة فيها . ويقولان بدلاً من هذا إنه راجع إلى « تدريبهم » المهني والفكرة التي تذهب إلى أن « مهنتهم » لا يمكن الاستغناء عنها . . ذلك هو السبب الثالث .

رابعاً يأتي « التأثير المضاد » الناجم من الدبلوماسية التقليدية التي ترتبت على عادات سياسة الدول الكبرى . وخامساً هناك فئة أخرى من « المصلحة الراسخة » . . أن عقبة هامة في طريق نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً هي ما للملايين الكثيرة من العمال من مصلحة مفترضة في استمرار أعمالهم ، وهذا يوضع في نفس مستوى « مصلحة المالكين في أرباحهم عن عقود التسليح » .

وأخيراً تأتي أخطر العقبات جميعاً : « المخاوف وعمليات الانتقام المتبادلة » التي تقسم الشرق والغرب ، و « الجو المسموم » الذي تتطور فيه علاقاتهما .

لقد عرضت تفكيرهم بقدر كاف من التفصيل لأن كل حلقة من حلقاته إما باطلة في جوهرها ، وإما أنها - في أفضل الحالات - تجعل من النتيجة سيئاً . هل من حاجة إلى إثبات أنه ليس من طبيعة « الشخص العادي » ، أن يقضى على إخوانه من البشر ، بل إنه على النقيض من هذا يحن إلى حياة من السلام والهدوء لنفسه وأهله الأقربين ؟ إن الدور السلبي الذي يلعبه العسكريون والدبلوماسيون في بعض البلاد الرأسمالية لا يحتمل الشك ،

ولكنه سلبى لأنهم عملاء رأس المال الاحتكارى الذى يواضل سباق الأسلحة المجنون فى سباقه من أجل الأرباح الفاحشة .

أما عن مصلحة عمال الأسلحة فى رخاء صناعة الحرب فإن المؤلفين يضطرون إلى التسليم بأنه فى عملية نزع السلاح بصورة عامة وكاملة ، وبغض النظر عما يمكن أن يتحقق من خفض فى الضرائب وعن تنمية الإنشاء السلبى الذى يستهدف رفع مستويات المعيشة لقطاعات عريضة من السكان ، فإن صناعة الحرب يمكن إعادة تشكيلها لإخراج منتجات وقت السلم ، مع إجراء عملية مناسبة من إعادة توزيع العمل ووسائل الإنتاج .

ما من شك فى أن جو الحرب الباردة بكل مظاهره يعمل كعقبة فى طريق نزع السلاح . ولكن الحرب الباردة نفسها ليست شهاباً سقط من السماء بفعل أسباب لا سلطان للبشر عليها . إنها نتيجة خط سياسى محدد فرضه أشخاص وجماعات لهم مصلحة فى استمرارها .

فى محاولة رسم معالم الخطوط الحقيقية للعلاقات الدولية فى عالم بغير أسلحة ، ينبغى أن نبدأ قبل كل شيء من حقيقة كون نزع السلاح ذاته سوف يخلق مناخاً دولياً جديداً كلية ، جواً من الثقة والتعاون . هذا لا يعنى بالطبع أن المنازعات والاحتكاكات التى تقسم الدول سوف تزول كما لو تم هذا بفعل السحر . هذه سوف تبقى طالما يوجد مجتمع معاد بكل متناقضاته وصراعاته ، من داخلية ودولية . ولكن مع نزع السلاح نزاعاً عاماً فسوف يطرأ تغيير جوهري على أشكال هذه الصراعات .

وإذ نعبر عن هذا بلغة القانون الدولى ، فإن العالم المجرد من السلاح لن يتخلص من جميع أساليب تسوية المنازعات الدولية بالقوة فحسب ، ولكن وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية سوف تكتسب صفة جديدة أيضاً . فالمفاوضات والمشاورات الدبلوماسية فى جميع المستويات (حتى أعلاها) ، ولجان التحقيق والتوفيق ، والتحكيم والمحكمة الدولية - هذه جميعاً سوف تكون مختلفة تماماً . إن اختفاء إمكانية تسوية الخلافات

بين الدول بالقوة سوف يزيد حتماً من أهمية جميع أنواع الإجراء القانوني السلمي ، وبدلاً من أن تكون اختيارية يصبح الكثير منها إجبارياً ، وبدلاً من أن تكون عرضية يصبح الكثير اعتيادياً .

وبعبارة موجزة فإن كل هذا سوف يزيد إلى حد بالغ من دور القانون الدولي في العلاقات الدولية ، ويحوّله إلى شريعة دائمة للتعايش السلمي ، بحيث تتضمن النواحي العديدة من العلاقات بين الدول ذوات النظم الاجتماعية المختلفة . إن الدول سوف يواجهها البديل التالي : إما عدم الوصول إلى حلّ للنزاعات الناشئة بينها ، وإما التسوية بالأساليب الدبلوماسية والقانونية السلمية .

وفي عالم منزوع السلاح سوف تتغير طبيعة الدبلوماسية نفسها . فلما كانت دبلوماسية الكتل العسكرية ، والتهديدات ، والابتزاز ، سوف تزول جميعاً مع الأسلحة ، تصبح الخدمة الدبلوماسية وسيلة لتقوية وتنمية التعاون الدولي ، أي تصبح نوعاً من مركز للتنسيق يوحد وبوجه باطراد الأشكال المتوسعة من هذا التعاون - في السياسة والاقتصاد والعلم والثقافة إلخ .

ف . كوزيفنيكوف : إنني مقتنع بأن أسس القانون الدولي المعاصر لا ينبغي الإبقاء عليها فحسب ، وإنما ينبغي تقويتها في عالم مجرد من السلاح . وهذا في ظني ينطبق أيضاً على المبادئ الأساسية التي يقوم عليها العدل الدولي ، والتي يجب على أي حال تحسينها .

وبهذا يجب على محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة أن تضمن حقاً تمثيل الصور الرئيسية للحضارة ، والنظم القانونية الكبرى الخاصة بالعالم . هذا النص الهام يظل على الورق . ما من شك على الإطلاق في أن قانون جمهورية الصين الشعبية يدخل في عداد النظم القانونية الكبرى الخاصة بالعالم ، ولكن هيئة المحكمة لا تضم مواطناً من الصين الشعبية . والواضح أن إعادة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية في جميع أجهزة الأمم المتحدة

يجب بطبيعة الحال أن يأتى فى أعقابها تمثيل حضارة الصين ونظامها القانونى فى المحكمة الدولية . لا يمكن أن يكون عضواً بمحكمة العدل الدولية إلا قاضٍ من الصين ومن مواطنى جمهورية الصين الشعبية .

إن جميع البلاد الاشتراكية تقريباً أطراف فى الوقت الحاضر فى قانون المحكمة ، ونظراً لهذا فيجب أن يكون لنظم القانون الاشتراكي أكل تمثيل فى المحكمة الدولية . وكما هو الحال فى جميع أجهزة الأمم المتحدة ، يجب أن يكون للنظام الاشتراكي والبلاد المحايدة تمثيل أكثر عدالة فى محكمة العالم الدولية . إن اختصاص المحكمة يشمل جميع المنازعات القانونية بين الدول على أساس الاعتراف الحر والمبادل بولايتها القانونية . هذا المبدأ يجب الاحتفاظ به . قد تعلن الدول بالطبع أنها تعترف بدون قيد أو شرط ، أو مع تحفظات ، باختصاص المحكمة الإجبارى . إن حق إبداء التحفظات من حقوق السيادة التى لا تقبل المنازعة بشأنها ، ولكن لا ينبغي لأى تحفظ أن يصطدم بقانون المحكمة . لكن هذا حادث بالفعل من الناحية العملية . وهكذا إذ يعترف البعض باختصاص المحكمة على أنه إجبارى ، يقولون إنه لا يمتد إلى المنازعات التى تقع من حيث جوهرها فى مجال « القضاء الوطنى » كما تفسره أو تعرفه الدول المعنية .

وأول صيغة من هذا القبيل قدمتها الولايات المتحدة (٢٦ أغسطس ١٩٤٦) ثم أعقبها اتحاد جنوب أفريقية وعدة بلاد أخرى . وينبغي أن يلاحظ أن التحفظ المذكور تعرض لاعتراضات قوية من جانب الكثيرين من الفقهاء ، ومنهم الأمريكيون .

أخذوا التحفظ البرتغالى . فى البيان (١٩ ديسمبر ١٩٥٥) الذى اعترفت فيه الحكومة البرتغالية باختصاص محكمة العدل الدولية الإجبارى ، احتفظت بالحق فى أن تستبعد من نطاق تطبيق التصريح المذكور ، طالما ظل نافذاً ، طائفة أو طوائف كثيرة محددة من المنازعات . وعبرت الحكومة السويدية مثلاً عن الشك فى اتفاق التحفظ البرتغالى مع الفقرة ٢ من المادة (١٦ - عالم بدون حرب)

٢٦ من القانون . وجاء في البيان المقدم منها إلى سكرتير عام الأمم المتحدة (٢٣ فبراير ١٩٥٦) أن التحفظ البرتغالي المذكور مناف للاعتراف بولاية المحكمة على أنها إجبارية . وثمة موقف مشابه في هذا الصدد اتخذته حكومة الهند بالنسبة إلى مسألة حق المرور عبر أراضي الهند .

ينبغي أن تكون المحكمة نفسها أكثر تشدداً في تطبيق مبادئ القانون الدولي المعاصر التي هي موضع القبول العام . ولسوء الحظ ليس الحال كذلك دائماً .

ي . كوروفين : لست أميل إلى أن أعلق أهمية كثيرة جداً على الحاجة إلى إنشاء قوات مسلحة دولية في عالم مجرد من السلاح . فالضغط المتزايد من جانب جماهير الناس العريضة على السياسات الخارجية للدول ، إلى جانب الرقابة الدقيقة يوماً بيوماً على نزع السلاح - على أن تكون عامة وكاملة مثل نزع السلاح نفسه - سوف يعمل كضمان سليم بالدرجة الكافية ضد العودة إلى التسليح علانية أو سراً ، والتي هي مقدمة العدوان الختمية والأمر الملازم له .

هذه المسألة نوقشت بالتفصيل في صحافتنا وخاصة في مجلة « الشئون الدولية » ، (العددان ٤ ، ٥ لعام ١٩٦٠) وفي الاجتماعات العلمية الدولية (مثل مؤتمرات بجواش للعلماء والمائدة المستديرة بين الشرق والغرب) . ولذلك سوف أقصر على إبداء أفكار قليلة :

لنفرض ، كمنظرية افتراضية ، أن دولة نزع سلاحها تستغل عدد سكانها الكبير أو تفوقها في القوات البوليسية ، هي إما أن تهدد دولة أضعف منها أو تخرق حدودها . والسؤال هو ما إذا كانت هناك أو لم تكن حاجة إلى حكومة عالمية وإلى الإبقاء على جيش دولي دائم لتسوية مثل هذه الحادثة ؟

أظن أن ميثاق الأمم المتحدة النافذ الآن ، ومشروع الاتفاقية الذي

قدمه الاتحاد السوفيتي بشأن نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً (١٩٦٢) يتضمنان صيغاً أبسط وفعالة تماماً لتجنب أمثال هذه التطورات التي تكون مرضية في عالم مجرد من السلاح . أقول هذا وفي ذهني الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان) والمواد ١٨ ، ٢٧ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ من المشروع السوفيتي لاتفاقية نزع السلاح .

فالقترح أنه في المرحلتين الأولى والثانية من نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً تعقد الدول الأطراف في المعاهدة اتفاقات خاصة مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (طبقاً للمادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة) حول قيام هذه الدول بأن تجعل تحت تصرف مجلس الأمن وبناء على طلبه وحدات محددة من قواتها المسلحة .

هذه القوات ، ويزيد مجموعها على القوات المسلحة لأي طرف يحتمل أن يشن عدواناً ، سوف تكون على ما يظهر كافية تماماً لسحق مقاومة المعتدى ، بخلاف تعرضه لأن يطبق عليه نظام عقوبات الأمم المتحدة كله والذي يتراوح من قطع العلاقات الدبلوماسية إلى المقاطعة الاقتصادية التامة .

وفي المرحلة الثالثة من نزع السلاح ، أي بعد تسريح القوات المسلحة القومية ، سوف تكون تحت تصرف الدول وحدات من البوليس (ميليشيا) محدودة جداً ومزودة بالأسلحة الصغيرة . وسوف تشرف المنظمة الدولية على المناطق التي توزع عليها هذه الوحدات ، وعلى أي حركات كبيرة تقوم بها ، وقوتها العددية ، وأسلحتها وصناعة الأسلحة الخاصة بها . وإذا دعت الضرورة تضع الدول تحت تصرف مجلس الأمن ، وبناء على طلبه ، وحدات مناسبة من قوات البوليس القومية (الميليشيا) ، ويحدد حجم تكويناتها ومناطق توزيعها طبقاً لاتفاقات بين مجلس الأمن والدول المعنية .

إن أية إمكانية لاستخدام القوات المسلحة الدولية من جانب واحد خدمة لمصالح دولة أو مجموعة من الدول سوف تكون مستبعدة بحكم بديان قياداتها المكونة من ممثلين للمجموعات الرئيسية الثلاث من الدول والموجودة في العالم اليوم ، وتضطلع بعملها عن طريق الاتفاق المتبادل .

وأظن أن تنفيذ نزع السلاح بصورة عامة وكاملة في ظل رقابة دولية دقيقة ، إلى جانب التدابير التي سبق إيرادها بإيجاز ، سوف يكون ضماناً هو أدعى إلى الاطمئنان ، وواقعياً تماماً ، بسلام على سطح الأرض ، مستقر ولا يمكن خرقه ، وهو حلم البشرية منذ أقدم العصور . ذلك هو السبب الذي من أجله لا حاجة بنا إلى تحميل سفينة عالم منزوع السلاح بحمولة إضافية تفوق طاقتها ، من قبيل حكومة عالمية بنظامها العسكري الجماعي وبيروقراطية عالمية من جميع الرتب والأنواع .

ش . ساناكوييف : استمعنا باهتمام إلى آراء زملائنا الفقهاء ، ولكن هذا بطبيعة الحال ليس إلا ناحية واحدة من المشكلة التي نناقشها . والآن جاء دور الاقتصاديين .

ل . جروموف : أود أن أتحدث عن الموضوع الذي يهمني أكثر من غيره أعني مشكلة العمالة والعمل في عالم منزوع السلاح .

إن استعدادات الحرب - سواء اتخذت لأهداف عدوانية صريحة كما في الدول الأعضاء بالكتل العسكرية والسياسية الغربية ، أم تملأ الحاجة إلى الدفاع عن المكاسب الكبيرة التي حققتها الشعوب في البلاد الآخذة في بناء الاشتراكية والشيوعية أو التي تخلصت حديثاً من الاستعباد الاستعماري - هذه الاستعدادات تحول في كل مكان أعداداً كبيرة من الناس ومعرفتهم وطاقاتهم إلى إنتاج واستخدام وسائل الدمار والفناء . وهذا تبيد هائل لأثمن رأس مال يملكه النوع البشري ومليء فضلاً عن هذا بخطر الفناء الجماعي .

إن مائة مليون رجل تقريباً يعملون الآن في إدارة وتحسين أداة الحرب الحديثة وإبقائها على استعداد للعمل . وهذه قوة قوية وتكمن فيها القدرة على الخلق ، وتشمل ذلك الجزء من البشر الذى أوتى أكثر من متوسط ما يملك الشباب من نشاط وطاقة ومعرفة . إنها تضم عشرات الملايين من الشبان بملابسهم الرسمية فى زهرة العمر ، وعشرات الملايين من العمال ذوى المهارة والخبرة ، ومئات الألوف ، إن لم تكن الملايين ، من المهندسين والعلماء .

أجل ، إذا كان فى إمكان الرجال الذين هم زبدة الجيل الحاضر ، أن يستخدموا كل أدوات العمل التى يستخدمونها الآن للحرب ، فى الأعمال السلبية ، لاستطاع هذا الجيش السلمى البالغ ١٠٠ مليون ، أن يصنع المعجزات فى أقصر وقت يمكن تخيله ، فيستطيع أن يغير القارات ، ويخضع المحيط والفضاء الخارجى ، ويقهر الأمراض ، ويسيطر على عالم الميكروبات ويجعله يخدم الإنسان . وليس هذا يوتوبيا . إنه يعطى صورة عامة للمنافع التى يمكن أن يجلبها نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً للبشر إذا فرضت الشعوب القدر الكافى من الضغط على حكامها الذين يسرون نحو الحرب لحملهم على وقف الآلة المشغولة بالإعداد للحرب وإعادة تركيبها لأغراض السلم .

ولكن هل الجنس البشرى قادر على الاستفادة من هذه الفرص ؟ وفضلاً عن ذلك فى البلاد التى غالباً ما تكون فيها الرأسمالية ، بجشعها وجريها وراء الأرباح ، عقبة لا يمكن تخطيها فى الطريق إلى التشغيل الصحيح للقوة العاملة ، لا يجد ملايين الناس هناك العمل سنوات لا تنتهى . هل ينبغى أن يعتبر نعمة وجود عشرات الملايين من الناس فى هذه البلاد ، يشتغلون فى الاستعداد للحرب ، وبذلك فهم قادرون على كسب عيشهم اليومى ؟ ألا يجوز أن ينتزع نزع السلاح أعمالهم منهم بل ويجعل المصير أسوأ بالنسبة إلى أن من يؤدون اليوم حرفاً سلبية ؟ .

هناك الكثيرون في الغرب ممن يريدون إلى غير مانهاية هذه الحجج بأنه « لا زيد بغير صواريخ » - إنهم يواصلون تكرار هذا حتى يطبعوا في ذهن العامل العادي الفكرة بأن سباق الأسلحة لا يعنى الحرب - حتى الآن - ولكنه يعنى الخبز ، بينما نزع السلاح سوف يؤدي حتماً إلى البطالة والموت جوعاً . كم هم أدنياء أولئك الناس الذين يريدون أن يربطوا العمل والموت في سلسلة لا انفصام لها ، من أجل الاحتفاظ بأرباحهم ! هؤلاء السادة لا يشعرون بقلق حقاً من ناحية خبز الناس وزبدهم ، ولكنهم يقلقون بشأن الأرباح الضخمة التي تحققها لهم الطلبات العسكرية .

ومع هذا ، يثبت العلم والتاريخ أنه حتى في الدول التي فيها يحول النظام الرأسمالي دون التوظيف الكامل لموارد العمل ، فإن في الإمكان تنفيذ تدابير لا تساعد فقط على أن تجر إلى نطاق العمل المفيد من وجهة نظر المجتمع ، جميع الذين يحرمهم نزع السلاح من العمل لأغراض الحرب ، ولكنها تزيد أيضاً من العمالة العامة وبذلك تحسن حظ الشعب العامل بوجه عام .

بعد الحرب العالمية الثانية حين سار خفض القوات المسلحة وإعادة تحويل الاقتصاد إلى حاجات وقت السلم ، على نطاق أكبر بكثير وبسرعة أكبر مما يتصوره برنامجنا لنزع السلاح بشكل عام وكامل ، هبطت البطالة في جميع أنحاء الغرب إلى مادون مستوى ما قبل الحرب بكثير وفاقت العمالة العامة ذلك المستوى إلى حد كبير . إن وجود ظروف مواتية معينة في تلك الفترة لا يقلل من أهمية التدابير الحكومية الخاصة التي تتخذ من أجل تيسير عودة الذين يخدمون آلة الحرب ، إلى المهن والحرف السلبية .

مثل هذه التدابير وإن كانت أفضل إعداداً وأكثر تفصيلاً وتشكل جزءاً لا يتجزأ من مشروعات نزع السلاح القومي ، قادرة تماماً في ظل ظروف اليوم على أن تضمن تحويل العمل من آلة الحرب إلى الجهود

السلبية والذي لن يكون خالياً من الآلام فحسب وإنما يكون أيضاً عملية تعود بالنفع على الشعب العامل في الغرب .

هذا الرأي تؤيده الحسابات التي أجراها بعض الاقتصاديين الأكفاء جداً (ليونتييف وبرلوف وليومر وغيرهم مثلاً في الولايات المتحدة) ويثبتته التقدير الذي أجرته مجموعة استشارية تحت إشراف السكرتير العام للأمم المتحدة والتي رفعت في أوائل هذا العام تقريراً عن « النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح » . هذا التقرير يفحص بالتفصيل المشكلات العامة والاجتماعية للتوظيف في البلاد الغربية بالنسبة إلى نزع السلاح ، ويبين أن في الإمكان تماماً حل هذه المشكلات بدون ألم ، ويوصى بالتدابير اللازمة لتحقيق هذه الإمكانيات التي في متناول جميع الحكومات . ويستخلص الاقتصاديون المبرزون الذين أعدوا التقرير النتيجة التالية التي لا تقبل النزاع بشأنها :

« ويجمع الرأي بين المجموعة الاستشارية على أن جميع مشكلات الانتقال وصعابه ، المتصلة بنزع السلاح ، يمكن مواجهتها عن طريق التدابير القومية والدولية المناسبة . وبهذا ينبغي ألا يكون ثمة شك في أن تحويل الموارد التي تستخدم الآن في الأغراض العسكرية إلى الأغراض السلبية ، يمكن تحقيقه بما يعود بالنفع على جميع البلاد ويؤدي إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بالعالم . سوف يكون نزع السلاح بصورة عامة وكاملة نعمة خالصة للبشر جميعاً » .

واضح أنه في البلاد الاشتراكية حيث تحققت العمالة الكاملة منذ وقت طويل ، وحيث لا وجود للبطالة وتستخدم جميع الموارد بطريقة مرسومة لمصلحة الشعب ، فإن تحويل رجال القوات المسلحة والمدنيين الذين يعملون الآن من أجل الدفاع ، إلى العمل السلمي نتيجة نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً ، هذا التحويل سوف يسير بسرعة أكبر وكفاءة أعظم منه في البلاد الغربية .

وهذا موضع الاعتراف العام به ويشدد عليه تقرير الأمم المتحدة عن نزع السلاح . إنه يوضح مثلاً أنه ، لم تتولد مشكلات هامة ، عن طريق الخفض الكبير في القوات المسلحة في البلاد الاشتراكية (التي تدعى في التقرير ، الاقتصاديات المخططة مركزياً) في سنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٨ ، ويؤكد أن إجابات حكومات الاقتصاديات المخططة مركزياً (على الأسئلة عن الجوانب الاقتصادية من نزع السلاح - ل . ج) تقرر أنه لن تكون هناك صعاب في امتصاص القوة البشرية التي تتحرر (نتيجة نزع السلاح - ل . ج) .

وهكذا فنزع السلاح بصورة عامة وكاملة لن يحقق للشعوب أكبر نعمة في عصرنا لحسب وهي السلام ، ولكنه سوف يزيد العمل السلمي للنوع البشرى ثراء . بموارد إضافية وقيمة بصورة غير عادية ، ويهيئ دافعاً جديداً على التقدم الاقتصادي والثقافي للمجتمع .

ف . ستريجاشيف : إن المسألة التي ناقشها زميلي الآن وثيقة الارتباط بمسألة أخرى هي الاستثمارات الرأسمالية في عالم جرد من السلاح .

إن المال الثرى الذي تنفقه جميع الدول الآن على الأغراض العسكرية يعادل تقريباً نصف ذلك الجزء من دخلها القومي الإجمالي الذي يذهب الآن إلى الاستثمارات الرأسمالية . ولما كانت الاستعدادات للحرب تتضمن أعمال إنشاء على نطاق واسع - الصناعة ، الطرق ، الإسكان إلخ يكون من الواضح أن سباق الأسلحة يحد إلى حد كبير من إمكانيات الاستثمارات الرأسمالية ذات الطابع السلمي .

وبالمقارنة مع الاستثمارات الرأسمالية فإن الإنفاق العسكري كبير بوجه خاص في البلاد الغربية الرئيسية الأعضاء في الأحلاف العسكرية . وهكذا فطبقاً للأدلة التي يقدمها خبراء الأمم المتحدة وصل متوسط الإنفاق العسكري

المباشر في ١٩٥٧ - ١٩٥٩ بالقياس إلى الاستثمارات في الأصول الثابتة ، إلى ٥٨٣ في المائة في الولايات المتحدة ، ٣٤٧ في المائة في فرنسا ، ٤٢١ في المائة في بريطانيا العظمى ، ١٨٤ في المائة في كندا ، ١٦٧ في المائة في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

والنسبة مرتفعة جداً أيضاً في البلاد المتخلفة التي أدخلت في الكتلة العسكرية الإمبريالية : ١٨٣ في المائة في تركيا ، ٢٩ في المائة في اليونان ، ١٩٥ في المائة في البرتغال ، ٢١٥ في المائة في تايلاند ، ١٩٧ في المائة في الفلبين ، ٥٧٨ في المائة في كوريا الجنوبية . والبلاد التي ظفرت من وقت قريب نوعاً باستقلالها الوطني ، أو تعمل الآن على إتمام تحرير أراضيها ، أو تعمل على حماية أمنها من المؤامرات الاستعمارية ، مضطرة أيضاً إلى احتمال نفقات عسكرية كبيرة بالنسبة إلى الاستثمارات في الاقتصاد .

وهكذا يتيح النزاع العام والكامل للسلام فرصاً ضخمة لتوسيع الاستثمارات في الإنتاج ، وفي مختلف الخدمات الاقتصادية والثقافية وفي تنمية العلم والتكنولوجيا .

إن الحاجة إلى أمثال هذه الاستثمارات عظيمة جداً وهو ما يمكن أن نراه في حالة البلاد الرأسمالية النامية ، ومثال ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وهي أغنى بلد غربي .

فطبقاً لتقديرات رابطة التخطيط القومي والمنشورة في مارس من عام ١٩٦٠ ، ولكي يتسنى إشباع الحاجات الأشد إلحاحاً للشعب الأمريكي ، يحتاج الأمر إلى إتفاق ٣٣٠.٠٠٠ مليون دولار في خمس سنوات ، بما فيها ٣٠.٠٠٠ مليون على التعليم ، ٧٥.٠٠٠ مليون على خدمات النقل ، ١٠٠.٠٠٠ مليون على تحسين المدن والإسكان ، ٦٠.٠٠٠ مليون على توفير المياه والمحافظة على الموارد المائية ، ٣.٠٠٠ مليون على الخدمات الصحية العامة ، ٣٠.٠٠٠ مليون على تدابير أخرى (تنقية الهواء ، تنمية البحث ، إلخ) .

سوف يصل الإنفاق السنوى على هذه الأغراض ، وفى مجال الاستثمار الرأسمالى بصفة رئيسية ، إلى حوالى ٦٦ر٠٠٠ مليون دولار مقابل مستواها الحالى البالغ ٣٠ر٠٠٠ مليون دولار . واضح أن جزءاً كبيراً من المبلغ الباقى وقدره ٢٦ر٠٠٠ مليون دولار يمكن تغطيته عن طريق الميزانية بعد أن يتم نزع السلاح . وسوف تترتب على مثل هذا الإنشاء العام الواسع النطاق نتيجة واحدة هى الطلب على استثمارات خاصة إضافية فى صناعة البناء ومختلف فروع الصناعة الهندسية إلخ .

بل وحاجة البلاد المتخلفة إلى الاستثمارات الرأسمالية أعظم ، وسوف يفسح نزع السلاح أمامها آمالاً مواتية بوجه خاص .

والآن أنتقل إلى مناقشة الآمال التى يفسح نزع السلاح أبوابها أمام البلاد الاشتراكية التى لاتعانى من القصور فى استخدام الطاقة الإنتاجية وتحتاج إلى إنشاء رأسمالى كبير لتنفيذ مشروعاتها الشاملة .

هذه البلاد عليها أن تحمى منجزاتها الكبرى ، وإنفاقها العسكرى كبير بالأرقام المطلقة وبالمقارنة مع الاستثمارات الرأسمالية . ويقرر التقرير عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح أن الإنفاق العسكرى فى الاتحاد السوفيتى يعادل ٣٤ر٤ فى المائة من الاستثمارات الرأسمالية ، ٢٧ر٨ فى المائة فى جمهورية الصين الشعبية ، ٢٨ فى المائة فى تشيكوسلوفاكيا إلخ . ومن الطبيعى أن يعمل نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً على تحرير أموال طائلة فى هذه البلاد للإنفاقات الرأسمالية الإضافية . وسوف تكفل الاقتصاديات المخططة بالبلاد الاشتراكية الاستخدام السريع والكفء لهذه الموارد الإضافية فى اقتصادها القومى ولإنجاز المهام الدولية التى سبق وصفها .

ونتيجة لهذا فالنزاع العام والسكامل للسلاح سوف يخلق الظروف لحدوث توسع كبير وسريع بدرجة طيبة فى ذلك الجزء من ثروة الجنس البشرى والمتجسدة فى أصولها الرأسمالية وبذلك يرفع مستويات الناس المادية والثقافية .

ف . ريمالوف : إن مقاله ستريجاشيف ينطبق أيضاً على البلاد المتخلفة في آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية والأوقيانوسية ، وهى البلاد التى كانت حتى وقت قريب جداً مستبعدة تماماً من تقرير المسائل الدولية الرئيسية . إن شعوب هذه البلاد آخذة فى أن تصبح قوة قوية أخرى تعمل من أجل السلام .

من أشد المهام إلحاحاً التى تواجه البلاد المتخلفة ، القضاء نهائياً وتاماً على الاستعمار فى جميع صوره ومظاهره ، وسوف يوفر العالم المجرد من السلاح أنسب الظروف لتحقيق هذا الأمر . فاولاً سوف تحرم الإمبريالية نهائياً فى هذا العالم من إمكانية شن الحروب الاستعمارية العدوانية ضد الشعوب التى تكافح من أجل استقلالها . فالتعايش السلمى الذى يقدر له أن يصبح المبدأ الأساسى الذى تقوم عليه العلاقات الدولية ، يفترض سلفاً عدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى ، ومنح جميع الشعوب بلا استثناء حق تقرير المصير وحق البت فى مستقبلها .

وبهذا فبدلاً من أن يؤخر نزع السلاح التغييرات الثورية الكبرى الجارية فى البلاد المتخلفة فإنه يعجل بها بالفعل . إن الكفاح العنيف المتولد عن الاستعمار والذى طال أمده ، ولا يزال مليئاً بما لا يمكن أن يقاس من نكبات ومعاناة للنوع البشرى ، هذا الكفاح العنيف سيكون أقل إيلاًماً ولن يقتضى بذل تضحيات هائلة جديدة من جانب الشعوب .

وتعلم شعوب البلاد المتخلفة أن مجتمعاً بدون أسلحة وحرب سوف يصبح حتماً مجتمعاً خالياً من الاستعباد الاستعماري والوطني . لن يكون فيه مجال لهذه المقادير المشينة من قبيح المستعمرات ، أو الأقاليم التى لا تتمتع بالحكم الذاتى ، وسوف يكون فى مستطاع عشرات الملايين من الذين ما زالت قوة السلاح تبقئهم فى العبودية الاستعمارية ، أن تحقق استقلالها بدون إبطاء وبدون تضحيات لاحاجة إليها . غير أن هذه ليست بالنتائج السياسية الواحدة التى يولدها نزع السلاح بصفة عامة وكاملة عن طريق

تشجيعه انهيار النظام الاستعماري .

وفضلاً عن المستعمرات ، هناك بلاد شبيهة بالمستعمرات ومتخلفة تتولى الحكم فيها نظم دكتاتورية ، هي العوبة في أيدي الغير ومعادية للشعوب ، وتساندها القوة المساحة الأجنبية . وفي عالم قد نزع سلاحه ، سوف يكسب الملايين في أشباه المستعمرات فرصاً جديدة للقضاء على نظم الحكم الموالية للإمبريالية ، وإقامة دول قومية بصورة صادقة تعكس إرادة الشعوب وأمانها .

كذلك سوف يؤدي منطق نزع السلاح العام والكامل ، إلى إبطال المعاهدات العسكرية والسياسية غير المتكافئة ، وإلى تصفية الكتل العسكرية العدوانية التي تصطاد في شباكها الآن عدداً من البلاد المستقلة سياسية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . في العالم الذي يقبض على أعنته سباق الأسلحة والتوتر ، يستخدم رأس المال الاحتكاري الحديث أمثال هذه الاتفاقات لأغراض توسعه الاستعماري الذي يتخذ أشكالاً جديدة تخفي حقيقته .

وشعوب الدول الفتية ذات السيادة والتي تنتهج سياسة قومية مستقلة ، لها مصلحة أيضاً في التفكير باستئصال كافة بقايا الاستعمار ، إذ هي تعلم أن الحرية التي ظفرت بها ليست مأمونة الجانب طالما تحتفظ الإمبريالية بنقاطها القوية وقواعدها العسكرية في البلاد المجاورة أو في أراضي هذه الدول . في عالم لا تزال الاحتكارات تسعى فيه إلى فض المشكلات الدولية بقوة السلاح ، وتتجمع فيه باستمرار السحب السريعة التكون والزوال مهددة الجنس البشري بحرب عالمية أخرى ، لا تملك هذه الشعوب ضمناً ضد التدخل من جانب الاستعمار ، وضد إرجاع النظام الاستعماري في صورة أو أخرى . إن الحرية والسلام مترابطان - وهذه هي النتيجة التي استخلصها مؤتمر باندونج وأثبتها سجل التطورات بعد الحرب بأسره .

ليس الاستقلال السياسي هدفاً في حد ذاته بالنسبة إلى البلاد المتخلفة ،

ولكنه شرط لازم مسبق للقضاء على كل الآثار الاقتصادية والاجتماعية
الفظيعة المترتبة على الحكم الاستعماري الذي دام زمناً طويلاً . ولكي
نقهر ما تنطوي عليه هذه المهمة من تعقيد وصعاب هائلة يجب أن نعي
الحقائق الآتية . إن المجموعة الكبيرة بأسرها من البلاد غير المصنعة والتي
تضم أكثر من ثلثي السكان في العالم غير الاشتراكي ، لا تنتج الآن بالنسبة
إلى الفرد سوى جزء من عشرين جزءاً من السلع المصنوعة ، بما في ذلك
أقل من جزء من أربعين جزءاً من المعادن الفلزية الأساسية وحوالي جزء
من ستين جزءاً من الآلات والمواد ، مما تنتجه البلاد المتقدمة من
الناحية الصناعية .

والزراعة في البلاد المتخلفة والتي تسهم كقاعدة بأكثر من نصف دخلها
القومي ، قائمة على العمل اليدوي والأدوات البدائية . وإنتاجية العمل في
الزراعة ليست سوى كسر صغير من مثيلتها في البلاد المتقدمة . والنتيجة أن
اندخل القومي بالنسبة إلى الفرد في البلاد المتأخرة ليس إلا ١٠ - ١١ في
المائة من مثيله في البلاد الرأسمالية الصناعية .

ولا تزال الأمراض الاجتماعية والوبائية والموت جوعاً متفشية في
الأغلبية الساحقة من البلاد المستعمرة أو التي كانت مستعمرة من قبل ،
والخدمات الصحية والاجتماعية فيها هزيلة جداً . ومتوسط العمر دونه بكثير
في الدول النامية ، ومعدل وفيات الأطفال في كل ١٠٠٠ من السكان يزيد
ما بين أربع وخمس مرات عنه في الأخيرة .

وفي الفترة التي بسطت الإمبريالية والاستعمار حكمهما بغير منازع على
العالم كله ، كانت معدلات النمو الاقتصادي في المستعمرات تتمشى بصعوبة
مع الزيادة في السكان ، بل وتخلفت وراءها في بعض الحالات . إن الانهيار
الذي أصاب النظام الاستعماري في فترة ما بعد الحرب عجل بالتقدم
الاقتصادي في كثير من البلاد التي تحررت ، ولكن هذا التقدم لا يزال
بوجه عام بطيئاً . ففي السنوات العشر الأخيرة كان متوسط الزيادة في

الدخل الحقيقي بالنسبة إلى الفرد ، في جميع البلاد المتخلفة أقل من ٢ في المائة سنوياً . فإذا أقيمت هذه المعدلات ، فإن استئصال أفظع تركة خلفها الاستعمار - أى الفارق الهائل في التطور الاقتصادى بين البلاد - قد يستمر عشرات كثيرة جداً من السنوات . ولكن ليس للجنس البشرى الحق في احتمال مثل هذا الموقف .

إن الشعوب لا في هذه البلاد فحسب ولكن في جميع البلاد الأخرى بلا استثناء ، يهيمها الإسراع بنمو قواها الإنتاجية . فلا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن دائم ، ولن يستطيع الجنس البشرى أن يتقدم بسرعة وفي جميع الميادين ، إذا ظلت لأجيال عديدة ، الفجوة الشاسعة في مستويات البلاد المختلفة ، وإذا لم تستأصل في فترة تاريخية وجيزة النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الاستعمار ، وإذا لم يمح بسرعة فقر الجماهير المذهل في البلاد المتخلفة التي نهبها الاستعمار .

فهل تتوافر للمجتمع الإنسانى الشروط المادية لأن تحل في المستقبل ، الذى يمكن التنبؤ به ، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التي تواجه البلاد المتخلفة ؟ إن سجل بعض البلاد التي ظفرت باستقلال حقيقى ، والثورة العلمية والفنية الجارفة التي تسير في طريقها الآن ، واكتشاف مصادر جديدة وغير محدودة بالفعل من الطاقة - كل هذا يبين أن أمثال هذه الإمكانيات موجودة . ولكن حتى يتسنى للناس استغلالها إلى الحد الأقصى ، فإنهم يحتاجون فوق كل شيء إلى سلام دائم وثابت قائم على أساس نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً .

إن الجنس البشرى ينفق الآن على سباق الأسلحة مبالغ هائلة تعادل على الأقل ثلثي الدخل القومى بأسره لكافة البلاد المتخلفة مجتمعة ، أو تعادله طبقاً لبعض التقديرات . ومعنى هذا أنه في كل سنة تبذل في الأغراض العسكرية ، قيم مادية تساوى ما يخلقه منها العمل لدى يؤديه أكثر من ١٠٠٠ مليون نسمة في هذه البلاد . ولا يقل عن هذا إثارة للدهشة المقارنة

بين الإنفاق الحربى والاستثمارات الرأسمالية فى اقتصاد هذه البلاد - فبين التقرير الخاص بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح أنه « برغم ضروب النقص فى الإحصائيات المتاحة ، يظهر أن المصروفات العسكرية بالعالم تتجاوز إلى حد بعيد النفقات الاستثمارية الإجمالية مجتمعة بالمناطق الأقل نمواً ، ولعلها تزيد عنها خمس مرات على الأقل ، وقد تكون أعظم من هذا بكثير. ونتيجة لهذا فإن توظيف ، ولو جزء من هذه الأموال لترقية الاقتصاد المتأخر بالبلاد المستعمرة سابقاً والتابعة ، يجعل معدلات تطورها الاقتصادية والثقافية تخلق عالية فى غضون سنوات قليلة ، ويحسن تحسيناً بالغاً ظروف عيش شعوبها .

فى عالم تم نزع سلاحه ، فإن الموارد المالية والمادية التى تضطر الآن البلاد المتخلفة نفسها إلى تخصيصها للأغراض العسكرية ، يمكن استخدامها استخداماً كاملاً فى هذه الأهداف السامية. إن ميزانياتها العسكرية فى الوقت الحاضر ، وإن كانت صغيرة نسبياً بالمقارنة مع أعظم البلاد نمواً ، تشكل مبلغاً له شأنه يزيد على ٦٠٠٠ مليون دولار فى السنة .

هذا المبلغ يقرب من ضعف متوسط ما يدخل البلاد المتخلفة من أموال خارجية على صورة إعانات صافية وقروض طويلة الأجل صافية . ولقد كانت نسبة الميزانية العسكرية إلى الاستثمارات الأساسية من جانب رأس المال القومى فى معظم البلاد المتخلفة ، شأنها فى معظم البلاد الأخرى ، أكثر من ١٠ فى المائة فى السنوات القريبة العهد . فى السنوات ١٩٥٧ - ١٩٥٩ وطبقاً للبيانات الواردة فى تقرير الأمم المتحدة وصل هذا النصيب إلى متوسط قدره ١٢ر٣ فى المائة فى السودان ، ٢٢ر٤ فى المائة فى البرازيل ، ٢٥ر٦ فى المائة فى شيلي ، ١٧ر٦ فى المائة فى إكوادور ، ١٣ر٢ فى المائة فى بيرو ، ٢٦ر٣ فى المائة فى اتحاد الملايو ، ٢٤ر٤ فى المائة فى باكستان ، الخ .

ف . ستريجاشيف : أستطيع أن أقدم هذا المثال . لضمان زيادة قدرها ٢ في المائة في الدخل القومى بالنسبة إلى الفرد في البلاد المتخلفة (وهو الآن أقل من ٢ في المائة) نحتاج استثمارات رأسمالية إضافية قدرها حوالى ٧٠٠ مليون دولار كل سنة . وهذا المبلغ على ما أوضح ريمالوف يعادل تقريباً الاتفاق العسكرى الحالى بالبلاد المتخلفة ، ويمكن الحصول عليه إلى حد كبير من الموارد الداخلية بعد نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً .

ف . ريمالوف : وثمة عوامل اقتصادية أخرى كثيرة مرتبطة بنزع السلاح سوف تصبح أيضاً مهمة للغاية في تعبئة الموارد الداخلية بالبلاد المتخلفة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية . بمجرد أن تخف حدة التوتر الدولى ، فإن المبالغ الكبيرة تماماً من العملات الأجنبية والتي تنفقها هذه البلاد الآن لشراء الأسلحة والذخائر من الخارج ، يمكن استخدامها بصفة رئيسية لاستيراد المعدات الصناعية وغيرها من وسائل الإنتاج . وبالإضافة إلى هذه الموارد المالية التى تتحرر ، فتحويل مصانع صناعة الحرب إلى الإنتاج السلمى - وهى المصانع التى بنيت بسرعة نوعاً فى بعض بلاد آسيا وأمريكا اللاتينية فى السنوات القلائل الأخيرة - يمكن هذه البلاد من أن تزيد إنتاجها من المعدات الرأسمالية والسلع المصنوعة الأخرى التى تحتاج إليها .

وفضلاً عن هذا فالتسريح سوف يجعل فى الإمكان استخدام موارد العمل فى الإنتاج الاجتماعى بصورة أكثر اتفاقاً مع المعقولة وخاصة بالنظر إلى النقص الشديد فى العمل الحاذق فى البلاد المتخلفة . فالجيش يستحوذ الآن على جزء كبير من الفنين فيها وسوام من المنخصصين .

أستطيع أن أذكر عوامل أخرى عديدة كى أوضح ما سوف يسفر عنه فوراً نزع السلاح بالنسبة إلى اقتصاد البلاد المتأخرة . يكاد لا يمكن المبالغة فى تأثير هذه العوامل ، ولكن إعادة العلاقات الاقتصادية الدولية إلى مجاريها العادية بمجرد إلغاء الصلات الاقتصادية غير المنكفئة ، والقائمة بين البلاد النامية والمتخلفة ، سوف يكون لها أهميتها بوجه خاص .

هذا التفاوت الذى نشأ خلال فترة تسلط الاستعمار والإمبريالية على الاقتصاد العالمى ، لا يزال سائداً فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى اليوم . وفى عالم بغير أسلحة وحروب ، ولن يكون فيه سوى مجتمع حر من دول تنعم بالسيادة القومية الكاملة والاستقلال السياسى ، فسوف تتغلب حتماً مبادئ التعاون المتساوى ، والمعونة المتبادلة والمنفعة المتبادلة فى العلاقات الاقتصادية بين البلاد بغض النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية .

وتقدم لنا البيانات التى ضمنها دن . س . خروشوف ، تقريره عن برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى فى المؤتمر الثانى والعشرين ، فكرة عن المنافع التى تنتظر البلاد المتخلفة فى عالم منزوع سلاحه ، وبعد أن يكون قد قضى على آخر مخلفات الاستعمار فى الاقتصاد العالمى . إن العلاقات غير المتكافئة بين البلاد فى الوقت الحاضر ، تمكن احتكارات الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى من أن تستخلص ٢٠.٠٠٠ مليون دولار سنوياً من البلاد المتخلفة .

إن وضع حد لهذا السلب سرف يعنى بكل تأكيد خسارة الاحتكارات ولائكنه من جهة أخرى سيكون كسباً للشعوب . فاستخدام هذه الأموال للصنيع وتقدم الزراعة فى البلاد المتأخرة سرف يجعل من الأسهل عليها بكثير أن تحل مشكلة حيوية بالنسبة إلى البشر ، ألا وهى أن ترفع بسرعة مستويات معيشة سكانها البالغ عددهم أكثر من ١.٠٠٠ مليون . وسيكون هذا نقطة الابتداء لتوسيع أسواقها المحلية بسرعة ، وبالتالي توسيع السوق العالمية ككل ، وهذا يخلق ظروفاً مواتية إضافية لمزيد من تقدم القوى الإنتاجية فى كل من البلاد المتخلفة والمصنعة .

إن الفجوة الواسعة فى التطور الاجتماعى والاقتصادى لا يمكن اجتيازها إلا عن طريق أوسع استخدام لأحدث منجزات العلم والتكنولوجيا (١٧ - عالم بدون حرب)

فى اقتصاد البلاد المتأخرة ، ولكن هناك عقبات خطيرة أمام اكتساب كل شىء من القيمة التى تخلقها عبقرية الإنسان . ولا يقتصر السبب فى هذا على أن سباق الأسلحة بكل معقاته ، يحول الموارد المادية والفنية للبلاد النامية والتى يمكن استخدامها للإسراع بالتقدم الاقتصادى للمستعمرات السابقة والبلاد التابعة . فمن الضرورى أيضاً أن نزيل دفعة واحدة كل خطر الحروب فى النهاية وأن تخلق فى كل مكان مناخاً من الثقة المتبادلة بين الشعوب ، لا يمكن فيه استخدام المعونة بما يعود بالضرر على البلاد التى تتلقاها .

ولقد أوضح لينين أن الاهتمام الكبير بمصالح البلاد المختلفة هو الذى يزيل أسباب المنازعات ، ويزيل الشك المتبادل ، ويزيل الخوف من أى تأمر ، ويخلق تلك الثقة وخاصة فى صفوف العمال والفلاحين الذين يتكلمون لغة مختلفة ، وهى الثقة التى يستحيل تماماً بدونها وجود علاقات سلمية بين الشعوب وأية تنمية ناجحة لكل شىء ذى قيمة فى الحضارة الحديثة .

ونزع السلاح بصورة عامة وكاملة هو الشرط الحاسم لخلق هذا النوع من المناخ الدولى . سوف يفتح آفاقاً لا حد لها لدعم التعاون العلمى والفنى والاقتصادى الودى بين الشعوب وهو التعاون الذى تحتاج إليه البلاد التى تحررت من الاستعباد الاستعمارى . والفرص المتاحة أمام الدول الصناعية لى تنقل معرفتها العلمية والفنية وتقدم المعونة إلى هذه البلاد سوف تزيد إلى غير حد فى عالم مجرد من السلاح . فالتسريح ووقف إنتاج الأسلحة يحمرران الكثيرين من المتخصصين من ذوى الأهلية العالية فى البلاد المصنعة ممن سيكونون فى مقدورهم استخدام خبرتهم ومعرفتهم لمساعدة شعوب البلاد المختلفة على بلوغ مستقبل أفضل .

وفى الوقت نفسه فالصناعة فى البلاد النامية ، وقد تحررت من عبء الإنتاج الحربى ، سوف تكون قادرة على أن تزود البلاد المتأخرة من الناحية الفنية بأحدث الآلات والمعدات وغيرها من السلع وعلى نطاق لم

يسبق له مثيل . وسوف يزيد الأساس المالى الذى تقوم عليه المساعدة .
مرات كثيرة .

إن الدول الصناعية الرئيسية تنفق الآن ما يقرب من ١٠٠.٠٠٠ مليون دولار سنوياً فى أغراض الحرب . فإذا استخدم على الأقل ثلث هذه الأموال التى تستخدم الآن بطريقة غير إنتاجية ، بقصد تحقيق تقدم الدول المتخلفة اقتصادياً (وهذا ممكن تماماً من الناحية العملية نظراً لأن الشعوب يهتما بدعم السلام العالمى والإسراع بنمو القوى الإنتاجية فى جميع أنحاء العالم) ، لوصلت الموارد العامة لتقديم المعونة إلى هذه البلاد نحو ٣٥.٠٠٠ أو ٤٠.٠٠٠ مليون دولار فى السنة .

ف . ستريجاشيف : والاستثمارات السنوية الإضافية فى الاقتصاد ، والخدمات الصحية ، والإسكان وإقامة المنشآت الثقافية فى البلاد المتخلفة ، يجب أن تكون فى حدود ٢٠.٠٠٠ - ٤٠.٠٠٠ مليون دولار حتى تصل نمواً سنوياً قدره ٤ - ٦ فى المائة فى الدخل القومى بالنسبة إلى الفرد ، وبهذا تمكن شعوبها من اللحاق بالدول النامية من ناحية مستويات المعيشة ، فى فترة وجيزة تاريخياً أى فى غضون عشرات قلائل من السنين . وهذا هو المبلغ الذى ذكره دى . ريمالوف . وبقدر ما يتعلق الأمر بالعالم الغربى ، فإن هذا المبلغ لا يعدو أن يمثل إعادة جزء لا يذكر من دينه غير المدفوع لشعوب البلاد المتخلفة .

وبهذه المناسبة فإن نزع السلاح وما يترتب عليه من تنمية البلاد المتأخرة اقتصادياً سوف يكون لمفعة الدول الرأسمالية أيضاً لأنه يشجع الإنشاء
الرسمالى .

وقدر الاقتصادى الأمريكى المشهور بول هوفمان ، أنه إذا وصلت البلاد المتخلفة بمساعدة الولايات المتحدة والبلاد المتقدمة الأخرى ، إلى

الهدف الذى اقترحه بشأن زيادة دخلها السنوى بالنسبة إلى الفرد بنسبة ٢٥ فى المائة خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٠ (أو ٢٥ فى المائة سنوياً - ف.س) لزود هذا الولايات المتحدة بما يعادل ١١٠.٠٠٠ مليون دولار من النشاط الاقتصادى خلال الفترة المعنية ، وهذا يرفع صادراتها إلى هذه البلاد إلى مستوى ١٤.٠٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ أو إلى أكثر من ضعف مجموع صادراتنا إلى هذه المناطق نفسها فى عام ١٩٤٨ .

وقال د. ف. باد، وهو اقتصادى من ألمانيا الغربية: «إذا خفضت الأسلحة خفضاً شديداً على نطاق عالمى ووافقت الدول العظمى على تخصيص جزء من المال الذى يجرى توفيره بهذه الطريقة إلى صندوق دولى للتعجيل ببناء الصناعة فى البلاد المتخلفة ، لكان هذا إسهاماً كبيراً فى حد تحقيق مستوى عال من النشاط لفترة طويلة فى صناعة المعدات الرأسمالية فى البلاد الصناعية القديمة» ويفترض باد بوجه خاص أن نزع السلاح وما ينتج عنه من نمو الإنشاء العام ومن زيادة الامونة للبلاد المتخلفة ، سوف يزيد بحلول عام ١٩٧٥ من إنتاج الصلب فى بلاد أوروبا وأمريكا الشمالية بنسبة ٥٠ فى المائة مما يتطلب توسيع صناعة الحديد والصلب .

وأستطيع أن أقدم مثالا واضحاً جداً عن هذا . لرفع الزراعة إلى ما يعتبر مستوى عالياً فى العالم الرأسمالى (جرار لكل ٤٠ هكتاراً من الأرض ، ٣٠ كيلو جراماً من المخصبات لكل فدان) تحتاج البلاد المتخلفة إلى ١٥ مليون جرار جديدة ، و ١٧ مليون طن من الأسمدة الصناعية سنوياً (فى ١٩٥٧ - ١٩٥٨ كان العالم الرأسمالى بأسره يضم ٨.٥ ملايين جرار واستهلك ١٩.٥ مليون طن من الأسمدة المعدنية) . وواضح أن مواجهة أمثال هذه الحاجات التى تمثل إنفاقاً رأسمالياً ضخماً ، سوف تتطلب استثمارات صناعية كبيرة فى جميع البلاد .

م . جورينوف : لدينا كل سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن نزع السلاح
نزعاً عاماً وكاملاً سوف يفسح آمالاً خيالية حقاً أمام الجنس البشرى
بأجمعه .

فالثقافة الحديثة والصناعة والعلم والتكنولوجيا بنتها جهود أجيال كثيرة
جداً . وما خلقته كان هائلاً . ولكن التاريخ قدر للجيل الحالى أن يصنع أهم
التغيرات فى حياة المجتمع البشرى .

فمنذ خمس سنوات خات فقط أطلق الشعب السوفيتى أول قمر صناعى .
ومنذ ما يزيد على السنة بقليل قام مواطن سوفيتى بأول رحلة فى الفضاء
وأعقبه غيره . ولا ريب أن الإنسان سوف يهبط على سطح القمر فى ظرف
سنوات قلائل وسوف يزور كواكب أخرى من المجموعة الشمسية فى غضون
حياة الجيل الحالى .

ويستطيع الجيل الحاضر أن يفخر أيضاً بالإنجازات فى الإنتاج المادى -
فى الأربعين سنة الأخيرة زادت كمية الطاقة بالنسبة إلى العامل الواحد فى
جميع أرجاء العالم أكثر من ثلاث مرات (فى السنوات الأربعين السابقة
على ذلك كانت هذه العملية أبطأ ثلاث مرات تقريباً فى بلد كالولايات
المتحدة) . وكانت الزيادة سريعة بوجه خاص فى الاتحاد السوفيتى .

وغير تطور العقل والمواصلات كل تصور عن مدى الزمان والمكان .
بدا أن الكرة الأرضية تنكش إلى حد كبير ، وازدادت الشعوب قرباً
بعضها من بعض .

واكتشف العلماء طرقاً لإطلاق الطاقة النووية من عقاها ، وهى الطاقة
التي ترمى الأسس الجديدة التي ستقوم عليها صناعة القوة المحركة فى المستقبل .
إن الموارد من أنواع الوقود النووى (اليورانيوم والثوريوم) والتي جرى
بحثها تتضمن قوة أعظم بصورة لا يمكن قياسها من جميع أنواع المدخرات

المعروفة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي مجتمعة . فقد جرى استخراج الآلاف من الأطنان من اليورانيوم — ٢٣٨ واستخلص منها الأطنان من اليورانيوم ٢٣٥ (إن الطاقة التي يتضمنها اليورانيوم الذي استخرج من المناجم حتى الآن كافية لمواجهة ما يتطلبه البشر لسنوات عدة) .

فإذا استخدمت الطاقة التي يملكها البشر استخداماً عاقلاً لأنقذت العالم من نكبات من قبيل الموت جوعاً ، والفقر ، والأمراض الوبائية والامية إلخ حتى خلال حياة الجيل الحالي .

إن الإمكانيات المادية لهذا موجودة وفي أيدي الناس .

فبالمستوى الحالي من الإنتاج في البلاد المتقدمة من الناحية الفنية يمكن تماماً إشباع جميع متطلبات الإنسان من الغذاء والكساء والمأوى وكل احتياجاته الروحية . فضلاً عن هذا سوف يلزم لا أن يشتغل الإنسان ثمانى أو سبع ساعات في اليوم ، وإنما خمس أو ست ساعات .

ولكن ليس هذا كل شيء . فإذا تحدثت عن الثروة الموجودة في العالم ينبغي أن نذكر أشياء سوف تصبح في متناول أيدينا خلال السنوات القادمة . إن العلماء المبرزين مجمعون في اعتقادهم بأن العلم والتكنولوجيا والصناعة خلقت الشروط المبدئية بحيث أنه في المستقبل القريب (أو في السنوات ١٥ — ٢٠ القادمة بعبارة أدنى إلى الدقة) سوف يتمكن الناس من أن يتعلموا كيف يتحكمون في ردود الفعل النووية الحرارية الناتجة عن اندماج العناصر الخفيفة والمسيطرة على هذه العمليات . سوف تضاعف مئات المرات القدرات الموجودة حالياً من الطاقة وتخلق أسساً مادية جديدة للحياة على الأرض ، تكون فيها الوفرة التامة من الأشياء الطيبة من الحياة ، لا يجد منها سوى العقل .

إن المستقبل العاجل للجنس البشرى خلال العقود القلائل القادمة -
وسوف يعيش فيه الكثيرون منا - سيكون عالماً من الإنجازات العجيبة ،
عالماً من الفكر الخلاق والعمل المبهج لكل شخص ، عالماً من السعادة
الشاملة .

ج . بكروفسكى : أظن أننا لانكاد نشعر بالحاجة إلى أن نتحدث عما
سيحدث في عقود زمنية قادمة . ويدولى أن النجاحات الاستثنائية التي
أحرزت في السنوات القليلة المهد في دراسة الفضاء تمكنا حتى في الوقت
الحاضر من أن نتحدث عن إمكانية التعاون الدولي مثلاً في متابعة استكشاف
الفضاء ، وتثبت فضلاً عن هذا ، وبصورة مقنعة المنافع التي تعود من جراء
مثل هذا التعاون على جميع الدول بلا استثناء .

إننا نعلم جميعاً أن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة استثمرا موارد
وأموالا ضخمة في اكتشاف الفضاء في السنوات الحديثة وبجلا إنجازات
جوهرية . واليوم ليس من الصعب بيان معالم اتجاهات محددة لتنمية التعاون
الناجح بين البلدين . فبعد أن طار جون جلين ثلاث مرات حول الأرض ،
على أثر طيران يورى جاجارين وهيرمان تيتوف ، اقترح د . ن . س .
خروشوف ، على الرئيس كيندى ضم جهود العلماء السوفيت والأمريكيين
في مواصلة استكشاف الفضاء من أجل السلام والتقدم .

وقدم على سبيل المثال مهمتين يمكن أن تصبحا موضوع الاستكشاف
والبحث المشتركين في المستقبل . أولاهما إنشاء نظام من الأقمار
الأوتوماتيكية التي تدور حول الأرض لضمان المواصلات اللاسلكية
ذات الموجة القصيرة على نطاق عالمى ، وبخاصة التليفزيون على نطاق عالمى .

والمهمة الثانية هي إطلاق أقمار صناعية للأغراض المتيورولوجية بوجه
خاص لتحقيق تحسين كبير في التنبؤ بالطقس لفترة طويلة من الزمن .

كيف تطبق هذه الأفكار من الوجهة العملية ؟ هذه النقطة أود أن أناقشها اليوم . ولما كنت لا أستطيع بطبيعة الحال أن أدخل في مناقشة مفصلة للمشكلات الفنية ، لهذا إن أعالج سوى الجوانب الأساسية من المسألة .

لقد ثبت منذ وقت طويل معنى أن خطوط نقل الموجة القصيرة هي أصلح الخطوط للمواصلات بالراديو ويمكن أن تضمن جميع أنواع الاتصال من التليفون ، وتكاد هذه الخطوط أن تكون خالية من التدخل فيها وتستطيع أن تؤدي عملها دون أى خطأ .

ولكن حمل هذه الخطوط يحتاج إلى أبراج عالية ذات عاكسات مديية تماماً . ويجب إقامة الأبراج على مسافات لا تتجاوز ١٠٠ كيلو متر ويجب ألا يقل ارتفاعها عن ١٠٠ متر . وهذا يعنى أن الاتصال الإرحالى بطريق الراديو لا يمكن أن يتم إلا فوق اليابس إذ لا يمكن إقامة عبر المحيطات بالوسائل العادية .

كذلك يمكن نقل الذبذبات عالية التردد عن طريق أسلاك خاصة ولكن يتعين فى هذه الحالة بناء محطات خاصة للتكبير على مسافات قدرها ١٠ كيلو مترات تقريباً مما يجعل هذا النوع من الاتصال أقل انتشاراً وأكثر تكلفة .

ويختلف الموقف تماماً إذا حل محل الأبراج العالية نظام من الأقمار التى تدور حول الأرض . مثال ذلك أن ثلاثة أقمار صناعية تطير على ارتفاع حوالى ٣٦٠٠٠ كيلو متر فوق الأرض ، تكفى لضمان الاتصال التليفزيونى على نطاق عالمى (باستثناء مناطق صغيرة نسبياً حول القطبين) . واستخدام عاكسات للموجة القصيرة مركبة فوق الأقمار يكون فى الإمكان أن يجعل جميع أشكال النقل والإرحال بالراديو دقيقاً ويمكن الاطمئنان إليه . وفضلاً

عن هذا يمكن أيضاً إنجاز مهام أخرى وهي تحسين وتوسيع الاتصال الدولي بالتليفون والتلغراف ونقل الصور الفوتوغرافية وتحسين الملاحة البحرية والجوية إلخ .

هذه التدابير قد نطاق الروابط الدولية وتمكن الناس في مختلف البلاد في جميع أرجاء العالم ، من أن يزدادوا تعارفاً . وفضلاً عن هذا يصبح الاتصال بالراديو والتليفزيون في جميع العالم أرخص بكثير وأعظم ربحاً . وفي تقديرى أن الكسب المباشر يمكن أن يصل إلى ١٠.٠٠٠ مليون روبل تقريباً في السنة .

ويمكن أن نفترض أن نظاماً من الاتصال عن طريق الأقمار الصناعية يقام لخير جميع البلاد والشعوب سوف يكون مجزياً منذ بدايته الأولى ، ولا نقول شيئاً عن المنافع التي ستضاعف بسرعة عند ما يتطور النظام .

واضح أن تسهيلات الاتصال عن طريق الفضاء لا يمكن أن تخدم دولة واحدة فقط ، فهي بحكم طبيعتها نفسها ذات طابع عالمي النطاق إن جاز القول . وفي الوقت نفسه تزداد فائدتها باطراد إلى الحد الذي يصبح عنده التعاون الدولي أوسع انتشاراً وأكثر كلاً .

والمشكلات المتعلقة باستخدام الأقمار الصناعية للتنبؤ الطويل الأجل بالطقس ، هي أكثر دقة ، ولكنها لا تزال أشد بعثاً على الحيرة .

لسوء الحظ أننا في هذا العلم لا نتحكم في كل شيء . فلا يزال من المستحيل التنبؤ بالطقس بالنسبة إلى فترة المحصول بأسرها بالدقة الكافية التي تجعل في إمكاننا تخطيط العمل الزراعي بالدقة العلمية وتحديد حجم المحصول المستقبل . ونتيجة لهذا عانت وتعاثى بلاد كثيرة خسائر فادحة . ففي البلاد المتخلفة نجد أن كل عجز في المحصول وأية نكبة أخرى راجعة إلى أهواء

الطقس - الفيضانات ، الصقيع ، الجفاف - تسبب كقاعدة في الأوبئة والمجاعة ونسبة هائلة من الوفيات . يمكن الاقتراض - ودرجة طيبة من الاحتمال - أن تنبؤات أفضل بالطقس ولأجل طويل تجعل في الإمكان التنبؤ بظروف المحصول والكوارث الطبيعية تحقق للجنس البشرى على الأقل في نصف الحالات وفراً لا يقل عن ١٠٠.٠٠٠ مليون دولار سنوياً .

ما الذى نحتاج إليه كي يصبح هذا فى -يز الإمكان ؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغى أن تذكر أن مختلف الإشعاعات الشمسية التى لاتصل إلى سطح الأرض ، وإنما يجرى انصاصها فى الطبقات العليا من الغلاف الجوى ، تلعب دوراً جوهرياً فى حياة الجو . ولا يقل أهمية عن هذا إشعاع الحرارة من الأرض إلى الفضاء الخارجى والذى يمكن مشاهدته بسهولة فى الفضاء الخارجى خارج المجال الجوى .

إن البيانات عن الإشعاعات وكذلك صورة مواقع السحاب التى ترى بوضوح من الفضاء الخارجى ضرورية جداً لكى نحصل على فكرة كاملة عن العمليات التى تحدث فى الجو وتحدد الطقس ، وهذا هو السبب الذى من أجله أن نظاماً من الأقمار الصناعية المنيورولوجية للحصول على معلومات أساسية أفضل عن الطقس يمكن أن يوسع إلى حد كبير الإمكانيات لتنبؤ طويل الأمد وأكثر دقة بالطقس . سوف تكون الإتفاقات اللازمة لإقامة مثل هذا النظام وتشغيله باهظة بالطبع . ولكن أعظم الاحتمال أن تكون المنافع التى تعود على الزراعة والنقل وغير ذلك من مجالات السلوك البشرى ، نتيجة تحسين التنبؤات بالطقس ، أعظم عشرات المرات من النفقات .

إن الدراسة الأعمق لظواهرات صنع الطقس سوف تجعل فى إمكان الإنسان لا أن يتنبأ بالطقس فحسب بل وأن يتحكم فيه أيضاً فى المستقبل .

لم أذكر سوى مثالين عن إمكانية استخدام الفضاء للأغراض السلبية لصالح جميع البلاد . يمكن بالطبع دواء لة قائمة الأمثلة إلى غير ما نهاية ، ولكن ليس هذا هو الشيء الرئيسي . الشيء الرئيسي هو أن الجنس البشري وهو يرتاد الفضاء ، أمامه فرص لا حصر لها لكي يحل عن طريق المجهود المشترك مشكلات ذات منفعة عملية .

هناك بالطبع أمثلة عديدة في العلاقات الدولية عندما نظم التعاون الدولي برغم الاختلافات في النظم السياسية ، وأسفر هذا عن نتائج عملية مهمة .

فيمكن أن نذكر مثلاً السنة الجيوفيزيكية الدولية الأولى (١٩٥٧ - ١٩٥٨) وقيام بعثات من بلاد كثيرة بإجراء الدراسة المشتركة للمناطق القطبية ، والاتفاق بين الاتحاد السوفيتي وفرنسا حول دراسة الظواهر الكهربية المغناطيسية في طبقات الجو العليا (بناء مرصدين متماثلين في بارانسك بالاتحاد السوفيتي وفي جزيرة كرجويلين بفرنسا) ، والسنة الشمسية الهادئة الدولية إلخ .

هذه التجربة تظهر أن الحياة نفسها تدفع الناس إلى تعاون أوثق وأوسع نطاقاً ، وكلما كان فهم الناس لهذا القانون الموضوعي لعصرنا أسرع وأتم ، عظمت المنافع التي تجنيها جميع الشعوب ، وفي مقدمتها الشعوب التي تبدي أعظم المبادرة والبراعة في هذه المسألة . إن محاولات كالتى تبذلها الولايات المتحدة في الوقت الحاضر لتحويل الكون إلى ميدان للمباراة في التسليح ، لن تحرم البشرية من هذه المنافع لحسب ، بل وستجعل التهديد المعلق فوق رأسها أشد رهبة .

م . جورينوف : على ضوء هذه الاحتمالات الرهيبة المذهلة تبرز الحرب في كل جنونها التام .

يمكن أن نذكر أنه في الحربين العالميتين الأخيرتين اللتين فرضهما الإمبرياليون على الجنس البشري ، قتل أكثر من ٦٠ مليون نسمة وجرح وأقعد أكثر من ١٠٠ مليون ، ودمرت الآلاف من المدن وعشرات الآلاف من القرى ، وأرسل إلى ميادين القتال مرتين أكثر من ١٠٠ مليون شخص ، وأرغم حوالى ٥٠٠ مليون على العمل من أجل الحرب .

وتقدر تكلفة الحربين العالميتين بما يقرب من ٢٠٠٠.٠٠٠ مليون دولار . أما ضخامة هذا المبلغ فيمكن أن نراها من الحقيقة التالية وهى أن كل الثروة القومية بالولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية الحرب العالمية الثانية قدرت بمبلغ ٦٠٠.٠٠٠ مليون دولار .

وتقدر ثروة أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية بحوالى ١٠٠٠.٠٠٠ مليون دولار . وثروة العالم الرأسمالى بأسره بنحو ٢٠٠٠.٠٠٠ - ٢٥٠٠.٠٠٠ مليون دولار . هذه الحسابات التقريبية تبين أن البشرية دفعت فى الحربين العالميتين ، اللتين أطلقتهما الإمبريالية من عقولها ، ثمناً يتمثل فى ٦٠ مليوناً من الموتى ، و ١٠٠ مليون من الجرحى المشوهين ، وما يقرب من نصف النقيم المادية التى ملكها العالم .

لقد قتل أو شوه ما بين ٢ ، ٣ فى المائة من سكان العالم ، واستهلك فى أتون الحرب ما يقرب من ٥٠ فى المائة من ثروة العالم - هذا هو الثمن الذى اضطرت البشرية إلى دفعه فى الحربين العالميتين .

وما نلقاه اليوم من سباق الأسلحة والحرب الباردة يدخل فى نفس الفئة التى تنتمى إليها الحربان العالميتان ، فمجموع ما أنفقته جميع البلاد على سباق الأسلحة فى فترة ما بعد الحرب يقرب من ١٠٠٠.٠٠٠ مليون دولار ، وهو مبلغ (بالآثمان التى يمكن المقارنة بينها) يكاد يعادل ثلاث مرات مجموع تكلفة الحرب العالمية الأولى . وخلال السنوات العديدة القادمة ، وإذا واصل الإنفاق على الحرب الباردة الارتفاع بالمعدل الحالى (يتجاوز

الآن ١٢٠.٠٠٠ مليون دولار سنوياً) يكون سباق الأسلحة قد تكلف ما يوازي ما أنفق على الحرب العالمية الثانية .

في سنوات ما بعد الحرب وصل الإنفاق الحربى المباشر فى الولايات المتحدة إلى ٦٣.٠٠٠ مليون دولار . وإذا أضيفت إليه المصروفات غير المباشرة لبلغ ٨٤٢.٠٠٠ مليون دولار . .

وبما له مغزى كبير أن تقارن بين التكلفة الحالية للاستعدادات للحرب من جهة وتكلفة هذه الاستعدادات قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية من جهة أخرى .

فى عام ١٩١٣ لم تنفق بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا مجتمعة على الأغراض الحربية سوى ١١٠٠ - ١٢٠٠ مليون دولار . وفى ١٩٢٣ - ١٩٣٤ كانت هذه البلاد نفسها تنفق حوالى ٣٠٠٠ مليون دولار ونحو ٨٥٠٠ - ١٠.٠٠٠ مليون فى ١٩٣٨ - ١٩٣٩ . واليوم فإن سباق الأسلحة أغلى بكثير ، فهو يبلغ أكثر من ١٠ فى المائة من موارد العمل بالعالم . لقد أسفر هذا السباق عن بناء آلة حرب تقدر الآن بما يترواح من ٣٠٠.٠٠٠ إلى ٣٤٠.٠٠٠ مليون دولار ، وهذا أكبر مما تكلفته الحرب العالمية الأولى . وتقدر تكلفة آلة الحرب بالولايات المتحدة بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ - ١٧٠.٠٠٠ مليون دولار .

غير أن الإنفاقات المالية ليست إلا ناحية واحدة من الموضع . فباختراع الأسلحة النووية ، أصبحت وسائل الدمار أقوى بعشرات الألوف من المرات ، وأصبحت «تكنولوجيا» الدمار والقتل أرخص مئات المرات . فالطاقة التدميرية للرقوس النووية المخزنة (مخسوبة على أساس البيانات المنشورة فى الصحافة الأمريكية والبريطانية) ومعبرة عنها بما يعادلها من مادة الديناميت ، هى أكبر ١٥.٠٠٠ - ٢٠.٠٠٠ مرة من القوة التدميرية لجميع

المتفجرات التي استخدمت خلال الحرب العالمية الثانية . ولكن حتى هذا ليس بكل شيء، إذ إلى الطاقة التدميرية ينبغي أن تضاف إمكانيات الإشعاع الذري الذي يؤثر في الطبيعة الحية لفترة طويلة قد تبلغ أحياناً سنوات كثيرة .

لقد حسب أن المخزون من المتفجرات النووية يكفي لتلويث سطح الكرة الأرضية بأسره والطبقات المجاورة من الجو ، بتركيز عال من المواد المشعة ، وسوف يحتوى ٥٠ - ٦٠ في المائة من سطح اليابس فوق كوكبنا بتجمعات من هذه المواد يمكن أن تسبب بعد فترة وجيزة معينة الموت للناس . ويحصل الناس في الجزء الباقي من كوكبنا على جرعة كبيرة من الإشعاع الذري .

ينبغي توجيه النظر إلى الآتي : في الحروب السابقة على العصر النووي حين كان الناس يقعون أساساً ضحايا النيران التي تنصب عليهم ، كانت الخسائر البشرية تمثل نسباً متوية منخفضة جداً من سكان العالم بينما كانت الخسائر المادية أكبر نسبياً بما يتراوح من ٢٠ إلى ٢٥ مرة . واليوم يستطيع تفجير نووي واحد أن يسبب الدمار فوق مئات وألف الكيلو مترات المربعة ، ويلوث الناس بالإشعاع الذري المتساقط في مساحات تصل إلى عشرات الآلاف من الكيلو مترات المربعة . وهذا يزيد بشدة من الخسائر البشرية بالأرقام المطلقة وبالنسب المتوية .

وثمة مظهر أفدح يميز آلة الحرب الحديثة عن سابقتها قبل العصر النووي . كانت القوات المسلحة تشكل من قبل في زمن السلم مجرد عبء على الاقتصاد . أما جيوش اليوم فتستطيع أن تشر الموت بدون قتال وفي وقت السلم أيضاً نظراً لاختبارات الأسلحة النووية .

على ضوء هذا كله يبدو لي أن من الأسهل الإجابة على السؤال : ما الذي يتيح للبشرية نزع السلاح وإلغاء الحرب ؟

أهم شيء هو أن العالم سيتخلص من كابوس حرب الصواريخ المحملة بالرؤوس النووية . وبمرور الوقت يتطهر الجو من ذرات الإشعاع الضارة بالصحة ، وسوف تتاح للشعوب إمكانية استخدام مبالغ طائلة من المال لتحسين أحوال المعيشة ، وتنمية الثقافة ، وتحقيق التقدم والسيطرة على أسرار الكون . إن السلام على الأرض هو مفتاح تقدم البشر نحو حياة أفضل في المستقبل القريب .

وختاماً أود أن أشدد على أنه يجب على جميع الشعوب أن تكون أفضل فهماً للخطورة الكاملة التي ينطوي عليها التهديد بكارثة صاروخية نووية وهو التهديد المخيم فوق العالم وذلك حتى يتسنى إزالته إلى الأبد .

ن . تاليفسكي : أود أن أوجه اهتمامكم إلى مشكلة عاجلة ، لم تلق برغم هذا دراسة كافية ، وهي مشكلة تدمير الأسلحة والمواد الحربية الأخرى بصفتها هذه ، وتحويلها إلى الاستخدامات السلبية .

إن نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً ليس بالنسبة إلينا شعاراً دعائياً كما يزعم بعض خصومنا ، ولكنه سياسة حقيقية . سوف نجاهد من أجل نزع السلاح برغم مقاومة قوى الإمبريالية ، ولن نستسلم قبل أن نحقق النجاح الكامل . وهذا هو السبب الذي من أجله نعتبر من الضروري أن نبحث بالتفصيل جميع نواحي هذه المشكلة ، برغم جميع العقبات التي تثيرها الدول الإمبريالية في طريق النزع العام والكامل للسلاح .

ومشروع الاتفاقية السوفيتي عن نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً برهان على منهجنا المنقن في العمل . إن مشكلة تدمير الأسلحة والمعدات الحربية تتطلب درجة مشابهة من الإلتقان نظراً لأنها عملية معقدة للغاية . فالمئات

والآلوف من الصواريخ المختلفة الأنواع والمصممة لأغراض شتى، والمقادير الهائلة من المخزون من وقود الصواريخ والمواد القابلة للانفجار لصناعة الأسلحة النووية، وآلوف القنابل النووية، ورؤوس الصواريخ والصواريخ - كل هذه لا بد من تدميرها. وأشد أنواع المعدات الإلكترونية اختلافاً، والتي تستخدم في تشغيل الأسلحة النووية والأساليب المضادة للأسلحة النووية، هذه أيضاً ستكون معرضة للتدمير.

بل وسوف يقتضى تدمير الأسلحة التقليدية قدراً أكبر من العمل، إذ لا بد من تدمير عشرات الآلوف من الدبابات والمدافع ذات الحركة الذاتية، والطائرات العسكرية وطائرات الهايكوبتر، ومئات الآلوف من المدافع الرشاشة، وملايين البنادق والمدافع دون الرشاشة، وقطع الإمدادات من مختلف الأحجام والعبارات للأغراض المختلفة والتلال بالمعنى الحرفي من الذخيرة لها.

وأكرر أن هذه ستكون عملية معقدة تترايط فيها الجوانب السياسية والاستراتيجية الفنية العسكرية والاقتصادية ارتباطاً وثيقاً. ولذلك لما كان العنصر الرئيسى فى مشكلة نزع السلاح هو اتفاقية أساسية لنزعه نزاعاً عاماً وكاملاً فى ظل رقابة دولية دقيقة، لهذا يجب أيضاً أن يؤخذ فى الاعتبار الجانب المتعلق بتدمير الأسلحة. وفى رأى أنه من المفيد حتى فى الوقت الحالى القيام بدراسة جادة لتلك المشكلة العميقة المتصلة بتدمير الأسلحة وغيرها من عتاد الحرب. وسوف يكون رأى العام العالمى والقومى عوناً كبيراً فى هذا الصدد لكل من هيئات نزع السلاح الدولية والحكومات القومية.

سوف تكون مشاركة رأى العام فى إعداد وتنفيذ اتفاقية نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً، مفيدة للغاية بل وجوهرية، نظراً لأن الدوائر العدوانية

المعارضة لنزع السلاح - حتى بعد التوقيع على اتفاقية بهذا الشأن - ستحاول في كل مناسبة أن تعرقل تنفيذها، ومن أجل هذه الغاية سوف تستغل فوق كل شيء ما تتصف به عملية نزع السلاح من تعقيد .

وبرغم أني لا أستطيع حتى أن آمل في إعطاء تعريف جامع مانع لمشكلة تدمير الأسلحة والمعدات الحربية ، بعد عقد اتفاقية نزع السلاح ، فسوف أحاول أن أعرض في إيجاز المبادئ الأساسية لهذه العملية ومظاهرها . فمن الناحية السياسية ينبغي أن تكون متماشية تماماً مع المعاهدة، وينبغي العمل على أن تكون عدم مراعاة المعاهدة كلياً أو جزئياً أمراً مستحيلاً تماماً . إن الرقابة الدولية الدقيقة والإدارة المتصفة بالكفاءة لجهاز المراقبة ، يدعمها نظام عريض من رقابة الرأي العام على نطاق عالمي وقومي - أقول إن هذا سوف يكون من هذه الناحية ضماناً يمكن الاطمئنان إليه بالدرجة الكافية .

ومن وجهة النظر الإستراتيجية والفنية العسكرية ينبغي أن تسير عملية تدمير الأسلحة بطريقة تجعل جميع التدابير متمشية بصورة دقيقة مع مبدأ التوافق والتوازن المتبادل . فلا ينبغي، في أية مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح ، أن يمنح المشترك فيها مزايا إستراتيجية أو فنية عسكرية على أي طرف آخر منها ، بمعنى أنه لا ينبغي الإخلال بعلاقة القوى القائمة في وقت التوقيع على اتفاقية نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً .

وينبغي العمل باستمرار وانتظام على التقليل من خطر نشوب حرب عدوانية ، أيأ كانت الصورة التي تتخذها ، إلى أن ينعدم هذا الخطر . على ضوء هذا المبدأ فإن النظام الوحيد لنزع السلاح والذي له ميزة مطلقة على جميع النظم الأخرى ، هو النظام القائم على أن تدمر في المرحلة الأولى أشد الأسلحة خطراً ، وفوق كل شيء وسائل الهجوم النووي : جميع أنواع وسائل نقل القنابل ، والقواعد العسكرية التي هي مراكز للهجوم النووي (١٨ - عالم بدون حرب)

النوى والعدوان . مثل هذا النظام لنزع السلاح هو ما يتصوره مشروع الاتفاقية الذى قدمته الحكومة السوفيتية .

وينبغى أن تكون المبادئ السياسية والإستراتيجية والفنية العسكرية الكامنة وراء عملية تنفيذ معاهدة نزع السلاح ، واحدة بالنسبة إلى جميع الأطراف الموقعة عليها . وبالنسبة إلى الجانب الاقتصادى ينبغى أن تكون الأولوية لمبدأ مشترك واحد ، هو أنه لا ينبغى عند تدمير الأسلحة والمعدات العسكرية وأياً كانت الظروف ، الإبقاء على إمكانية إعادة تحويلها إلى الاستعمال العسكرى . ونتيجة لهذا فالأنواع المعدة لتوجيه ضربة ، ينبغى جعلها عاجزة عن هذا العمل ، أى ينبغى تدميرها بالفعل أو جعلها غير صالحة تماماً لأغراض الحرب .

أما المواد الحربية التى يمكن استخدامها دون ثمة خطر من استخدامها للأغراض الحربية ، فيمكن نقلها إلى المنظمات المناسبة أو الأشخاص الصالحين بقصد استعمالها للأغراض السلمية . وفى هذه الحالة يصبح فى الإمكان خلال عملية نزع السلاح ذاتها تقديم مساعدة طيبة للبلاد المتخلفة بأن تنقل إليها مثلاً التسهيلات المتعلقة بالنقل بالسيارات أو النقل الجوى ، ومختلف وسائل المواصلات وما إلى ذلك .

ولما كان العتاد الحربى ثمرة عمل الناس ويتكاف مبالغ كبيرة من المال ، فمن المستحسن إعادة تشكيله بقدر الإمكان ليتسنى استخدامه فى الاقتصاد القومى . هذا المبدأ سوف يطبق على أتم وجه وبصورة معقولة فى البلاد الاشتراكية وفى البلاد التى تشرف فيها الدولة على الاقتصاد ولو إشرافاً جزئياً . وربما تفعل البلاد الرأسمالية الشيء نفسه كما فعلت بعد الحرب الأخيرة عندما دمرت مقادير هائلة من المواد الصالحة للأغراض السلمية .

وعلى سبيل التعبير بمصطلحات ملموسة عن عملية تصفية فئات منفصلة من الأسلحة والمعدات العسكرية ، أنتق الجوانب التالية . يجب من حيث المبدأ أن تدمر تدميراً تاماً جميع وسائل نقل الأسلحة ، ولكن نظراً لأنه

عندما يسير نزع السلاح قدماً فإن طبيعة العلاقات بين الدول سوف تتغير تغيراً جذرياً ويحل التعايش السلمى والتعاون العريض محل التوتر القائم اليوم ، لهذا يمكن الاحتفاظ بعدد معين من هذه الوسائل للاستعمالات السلبية ، والعلمية بصفة رئيسية ، فى ظل رقابة دولية .

وفى الإمكان تماماً الاحتفاظ، فى ظل رقابة دولية ، بعدد بالغ القدر من الصواريخ القوية عابرة القارات ، لاستخدامها فى ارتياد الفضاء على نطاق قومى ودولى . ومن المرجح أن يخلق نزع السلاح أحوالاً ملائمة عاجلة للربط بين الخدمات المتورولوجية فى جميع أنحاء العالم ، على ما قال الماجور جنرال بوكروفسكى . ومن الطبيعى أن تقل مختلف أنواع الصواريخ التى يمكن تعديلها بسهولة لتلائم الأعمال السلبية ، إلى هذه الخدمة ، سوف يكون مفيداً جداً . من المحتمل أن تنقل إلى الخدمة المتورولوجية نسبة بالغة من المنشآت الأرضية لإطلاق الصواريخ والتحكم فى طيرانها .

إن المقادير المخزنة من الصواريخ وقواعد إطلاقها ستبهِى فرصة واسعة للبحث المتصل باستخدام صواريخ لنقل الركاب والبضائع وكذلك لإنشاء نظام دولى يمكن الاطمئنان إليه ، للاتصال بالراديو والتليفزيون .

وربما يكون من الحماقة أيضاً تدمير الغواصات النووية المحملة بالصواريخ، فهذه الغواصات إذ تتحرر من استخداماها فى الأغراض العسكرية ، يمكن استخدامها على نطاق واسع لارتىاد البحار والمحيطات ومساعدة صناعة صيد الأسماك ، على نحو ما تقوم به الآن غواصتنا المحبوبة للغاية « سيفريانكا » .

والأشكال الأخرى من تدمير جميع الوسائل الأخرى المعدة لنقل الأسلحة النووية ينبغى أيضاً أن تجعل استخدام هذه الوسائل للأغراض العسكرية مستحيلاً تماماً . أما عن استخداماتها السلبية فهذه تحددها اعتبارات ذات طبيعة اقتصادية وفنية . إن إله الحرب القديم الذى يحاول أن يطيل حياته المقاتلة بالمساعدة من جانب الصواريخ الذرية والمدفعية النورية - لن يجد استخداماً سليماً أياً كان وبذلك ينبغى إلغاؤه فى القرن .

في الإمكان القضاء على الأسلحة النووية وبأكثر الطرق معقولة ، وذلك على النحو التالي . يجب أن يستخلص من القنابل ورؤوس الصواريخ وغيرها من وسائل نقل هذه الأسلحة ، ما تحتوي عليه من المواد القابلة للانشطار ثم تضاف هذه إلى المواد الاحتياطية ليتكون منها مخزون خاص يستخدمه البلد للأغراض السلمية ، وذلك طبقاً لما ارتأه مشروع المعاهدة السوفيتي الخاص بنزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً . ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذه المواد ينبغي جعلها عديمة النفع من ناحية استخدامها بشكل مباشر لإعادة صنع الأسلحة النووية ، وينبغي وضعها تحت رقابة سليمة . هذه المواد القابلة للانشطار يمكن أن تصلح وقوداً لمحطات توليد الكهرباء بالطاقة الذرية ، والسفن عابرة البحار ، من مختلف الأنواع وما إلى ذلك . كذلك يمكن استخدامها على نطاق واسع لمساعدة البلاد المتخلفة على أن تنشئ بسرعة قواعد لتوليد القوى الكهربائية .

وإذا تخلى القنابل ورؤوس الحرب والصواريخ من شحناتها النووية ، فيصعب أن يكون في الإمكان استخدامها للأغراض السلمية ، ولذلك ينبغي تدميرها تماماً . كل هذا ينبغي عمله بالطبع في ظل رقابة دقيقة تجعل من المستحيل خرق الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة .

والجزء الأكبر من الأسلحة التقليدية والذي لا يمكن استخدامه للأغراض السلمية ينبغي إذاخته إلى معدن للاستخدامات المدنية . ومقادير المتفجرات الموجود بالمخازن أو التي تستخرج من القنابل والألغام ، يمكن استخدامها إلى حد معين لأغراض العمل السلمي .

وثمة أنواع أخرى من عتاد الحرب في الميدان أو في المستودعات ، مثل عربات النقل والمواصلات، والإنشاء ، وبناء الطرق وغير ذلك من المعدات ، يمكن أن تستخدم بصورة تكاد أن تكون تامة ، للأغراض السلمية . ويمكن أيضاً تحويل جزء من أمثال هذه المعدات إلى البلاد المتخلفة . مثال ذلك أن الاحتياطيات من معدات المواصلات في القوات المسلحة التقليدية

الحديثة هي من العظم بحيث يكون في الإمكان مواجهة حاجات بلاد كثيرة إليها .

حقيقة ، هناك أنواع كثيرة من هذه المعدات يتعين إعادة تشكيلها ، ولكن ربما يكون هذا أفضل من تدمير مثل هذا الجهاز الذي يتكلف الكثير من المال . وفيما يتعلق بالسفن الحربية المقاتلة ينبغي تطبيق المبدأ التالي : ينبغي الاحتفاظ بكل ما يمكن استعماله في الأغراض السلية ، بينما يدمر الباقي . ويمكن تطبيق المبدأ نفسه على الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية .

هذه الأفكار ليست سوى عرض موجز لعملية تدمير الأسلحة وغيرها من الموارد الحربية . وإلى هذا ينبغي أن تضاف عملية وقف الإنتاج الحربي وتصفية أو إعادة توجيه المشروعات المناسبة وورش المصانع والمعامل إلخ . وينبغي التأكيد بأن المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية إزالة جميع أنواع الأسلحة ، قد تضمنها المشروع السوفيتي لمعاهدة نزع السلاح نزاعاً عاماً وكاملاً . إن الوثيقة نفسها ومراحل نزع السلاح وطريقته ونظام المراقبة - كل هذا يهيئ أنسب الظروف لتحقيق نزع حقيقي للسلاح وخلق عالم بغير أسلحة وحروب .

ش . سانا كوييف : يبدو لي أن اجتماعنا كان مفيداً . إننا لم نقم بالطبع إلا بمحاولة لمعالجة مشكلة لم تعد فكرة مجردة ، ذلك أن حلها ممكن عملياً في المستقبل القريب . والواضح أن تخليص البشرية من الأسلحة والحروب سي جلب مزايا اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة ، وسيكون أيضاً نصراً أدياً للشعوب نظراً لأن نزع السلاح بصورة عامة وكاملة سوف يحررها أخيراً من خوف الموت النووي الذي أصبح في أيامنا هذه عائقاً في وجه تنمية الحضارة .

ومع هذا فمن المهم أن ندرك أن الطريق إلى عالم يخلو من الأسلحة ليس

طريقاً سهلاً بالتأكيد . إن مشكلة عصرنا هذه البالغة الأهمية لا يمكن حلها إلا عن طريق النضال العنيد والصعب من جانب ملايين الناس في جميع البلاد والقارات . إن الحكام الإمبرياليين يكثرون من الحديث عن السلام ، ومع هذا تبين التجربة أن كل حديثهم ، السلمي النزعة ، ليس أكثر من رداء وهمي يحاولون به أن يخدعوا الشعوب . وذلك هو السبب الذي من أجله لا يكون الصراع من أجل السلام يمثل هذه السهولة . ففي محاولة الإمبرياليين إنقاذ الأرباح التي يمنونها من سباق الأسلحة ، والهستيريا النارية ، والحرب الباردة ، فإنهم سيعملون بلا شك كل ما يقدرون عليه لإحباط نزع السلاح نزعاً عاماً كاملاً .

ومن جهة أخرى فالعلاقة القائمة بين القوى في العالم هي في صالح السلام والتقدم والسعادة . ولذلك فلدينا كل سبب يدعونا إلى الأمل في أن النضال من أجل السلام سوف ينجح في النهاية .

شركة الطباعة الفنية المتحدة
١٠ شارع النخيل - الرياض

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
القاهرة